وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة – 1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

# النزاعات الاجتماعية المتأصلة
## في إفريقيا جنوب الصحراء

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية**

**إعداد الطالبة:**
**لبنى بهولي**

**تحت إشراف الدكتور:**
**رابـــح مرابـــط**

**أعضاء لجنة المناقشـــة:**

| الإسم و اللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د/ زقاغ عادل | باتنة 1 | رئيسا |
| د. مرابط رابح | باتنة 1 | مشرفا ومقررا |
| د. بوعيسي حسام الدين | المسيلة | ممتحنا |
| د. عطية إدريس | تبسة | ممتحنا |
| د. كرازدي إسماعيل | باتنة 1 | ممتحنا |
| د. هوادف عبد الله | المسيلة | ممتحنا |

السنـــة الجامعيـــة

**2018–2017**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة – 1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

# النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية**

**إعداد الطالبة:**
**لبنى بهولي**

**تحت إشراف الدكتور:**
**رابـــح مرابـــط**

**أعضاء لجنة المناقشـــة:**

| الإسم و اللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

السنـة الجامعيـة

**2018–2017**

قال الله تعالى:

"وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الروم –الآية 22.

# إهداء

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى العائلة...

والأصدقاء...

أهدي هذا العمل

## شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثمّ وفاءً وتقديراً واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور رابح مرابط الذي تفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الدكتوراه، و لم يأل جهداً في مساعدتي وتوجيهي في مجال البحث العلمي، فجزاه الله عني كل خير.

كما أثني ثناءً حسنًا على الأستاذ الدكتور أحمد إيصال Ahmet Uysal الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة أثناء تربصي طويل المدى في تركيا فكان عونا لي في إتمام هذا البحث .

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل شكري إلي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في تذليل ما واجهته من صعوبات وفي إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

# خطـة الدراسـة

**مقدمـــــة**

**الفصل الأول: مدخل إلى نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل Protracted social conflict theory**

**المبحث الأول: مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل**

المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي المتأصل

المطلب الثاني: الاعتبارات الزمنية والتاريخية

المطلب الثالث: الهوية والنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد

**المبحث الثاني: النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمفاهيم المتقاربة**

المطلب الأول: النزاع طويل الأمد (Protracted Conflict )

المطلب الثاني: المنافسة المستمرة (Enduring Rivalries)

المطلب الثالث: النزاع الإثني ( Ethnic Conflict)

**المبحث الثالث: نموذج إدوارد أزار EDWARD AZAR**

المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي طويل الأمد عند أزار

المطلب الثاني: مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند أزار

**الفصل الثاني: إشكالية التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء وانعكاساتها على استقرار الدول**

**المبحث الأول: الخارطة الإثنية لإفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: مطالب الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثالث: استراتيجيات الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

**المبحث الثاني: السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: التقسيم الاصطناعي للحدود

المطلب الثاني: التمييز بين الجماعات أو سياسة "فرق تسد"

المطلب الثالث: الفصل بين أجزاء البلد الواحد وخلق وحدات جديدة

**المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: الإستراتيجيات السلمية لإدارة التعدد الإثني

المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعدد الإثني

المطلب الثالث: أسباب تسييس الاختلافات الإثنية

**الفصل الثالث: السياسة ومسألة الحكم في إفريقيا جنوب الصحراء**

**المبحث الأول: نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: التحول من التعددية الحزبية إلى نظام الحزب الواحد

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بنظام الحزب الواحد

المطلب الثالث: فشل نظم الحزب الواحد

**المبحث الثاني: النظم العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: فشل النظم العسكرية

**المبحث الثالث: واقع التحولات الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثالث: الديمقراطية والنزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء

**الفصل الرابع: التنافس الدولي حول الموارد واستدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء**

**المبحث الأول: النزاعات الدولية حول الموارد الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء**

المطلب الأول: جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: الصراع على النفط نموذجاً

**المبحث الثاني: السياسة الإفريقية للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة**

المطلب الأول: الدور الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: واقع ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثالث: السياسة الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء

**خـــاتمــة**

# قائمة الأشكـال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | النزاع الإثني حسب المقاربة الأولية | 46 |
| 02 | النزاع الإثني حسب المقاربة الوسائلية | 50 |
| 03 | هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية | 58 |
| 04 | مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند Azar | 65 |
| 05 | اللغات في إفريقيا | 75 |
| 06 | لغات الاستعمار في إفريقيا | 76 |
| 07 | التعدد الديني في إفريقيا | 79 |
| 08 | الاستعمار في إفريقيا | 112 |
| 09 | ثروة الحكام الأفارقة (2017) | 122 |
| 10 | خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا | 202 |
| 11 | مناطق إنتاج موارد الطاقة في إفريقيا | 207 |
| 12 | الشركات الأمريكية في إفريقيا | 235 |
| 13 | التواجد العسكري الأمريكي والفرنسي في إفريقيا | 243 |
| 14 | المبادلات التجارية بين إفريقيا والصين | 246 |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أسماء الأحزاب السياسية في الدول التي أخذت بنظام الحزب الواحد في إفريقيا | 135 |
| 02 | الانقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء | 141 |
| 03 | أنماط الرقابة المدنية | 144 |
| 04 | الانقلابات العسكرية/ تدخلات الجيش في إفريقيا ( 2003-2015) | 161 |
| 05 | أجندة العهدة الثالثة الممتدة من 2000 إلى 2015 | 183 |
| 06 | الانتخابات وتعثر المسار الانتخابي في إفريقيا بعد التحول إلى الديمقراطية | 187 |
| 07 | احتياطات النفط والغاز واستهلاكهما مقارنة بين الولايات المتحدة والصين والهند | 213 |
| 08 | القوات الفرنسية المرابطة في إفريقيا حتى عام 2011 | 217 |
| 09 | الاستثمارات الفرنسية المباشرة في القارة الإفريقية 2001 | 222 |
| 10 | واردات الصين من النفط الإفريقي 2006 | 253 |

# ملخّـــص

يطـرح هـذا البحـث تسـاؤلا هامّـا، يتعلـق بسـبب تنـامي ظـاهرة النزاعـات فـي دول إفريقيـا جنـوب الصـحراء وأسـباب اسـتمرارها واسـتدامتها، وذلـك مـن خـلال دراسـة المكونـات الاجتماعيـة والإثنيـة للمجتمعـات الإفريقيـة، وعـرض الممارسـات السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة لـلإدارة الاسـتعمارية والنخـب الإفريقيـة والـنظم السياسـية المتعاقبـة فـي المنطقـة المسـتمرة علـى مـدار فتـرة طويلـة مـن الـزّمن. ثـم معالجـة أبعـاد التنـافس بـين القـوى الكبـرى حـول إفريقيـا جنـوب الصـحراء وكشـف أسـباب ودوافـع هـذه الـدول مـع التركيـز علـى التنـافس الأمريكـي الصـيني فـي القـارة الإفريقيـة خصوصًـا فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة، وتبيـان سـلوكها وأسـاليبها فـي تحقيـق مصـالحها وطموحاتـه الإسـتراتيجية خاصـة فـي مجـال الطاقـة. هـذا إلـى جانـب العديـد مـن العوامـل التـي راحـت تفـرض آثارهـا علـى هـذه الظـاهرة فـي دول إفريقيـا جنـوب الصـحراء، وهـو مـا جعلهـا مصـدرا للاضـطرابات أو النزاعـات الممتـدة، كمـا أنهـا أصـبحت عائقـا خطيـراً أمـام تقـدم البلـدان الإفريقيـة لاسـتمرار النزاعـات فيهـا لمـدة طويلة من الزمن.

# ABSTRACT

What are the necessary components of protracted social conflicts in Sub Saharan Africa? This work which focuses on Edward Azar Psc's theory, examines the growing of conflicts and the causes of its continuation and sustainability in Sub Saharan Africa, testing and looking whether these components account for all of the descriptive and sustaining aspects of African conflicts, by identifying necessary components: Study of Communal content of African societies, describes political, economic and cultural practices of the colonial administrations, African elites and successive political systems in the region that have been going on for a long period of time. also brings special attention to the international competition on the African strategic resources and especially the one between the United States of America and China. It also shows how oil has become one of the most important determinants of these countries' foreign policy regarding Africa in a time of harsh competition to control oil sources.

in addition to the many factors that have affected the phenomenon in Sub Saharan Africa, which has become a source of unrest or protracted conflicts and has become a serious obstacle to the progress of Sub Saharan African countries because of the continuation of conflicts for a long time.

# مقدمة

## مقـدمـــة

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي كانت الحروب التقليدية بين الدول قد أصبحت الاستثناء لا القاعدة. حيث نشب بين عامي 1989 و1998 حوالي 108 نزاع في جميع أنحاء العالم، كان من بينها سبعة نزاعات فقط بين دول. في حين اتخذت باقي النزاعات أبعاداً جديدة، فاكتسبت بذلك أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته من تحديات شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم وإفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة.

وخلافًا للفكر الواقعي والواقعي الجديد الذي ركّز على قضايا الدراسات الإستراتيجية كالأمن القومي والدولي والردع النووي وتوازنات القوى والتحالفات وسباقات التسلح وكذلك حدوث الحروب بين الدول وتكرارها ومدتها.. فإن أجندة القضايا في السياسة العالمية اتسعت لتشمل قضايا مختلفة كالإرهاب، البيئة، التسلح، الفقر، الكوارث، قضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والعرقيات..

اتساقاً مع هذا المنحى في الفهم والتفسير لحقيقة ما يحدث في العالم من نزاعات ظهر نمط جديد من النظريات أو المحاولات التنظيرية، ليعكس توجهات بعض الكتاب والمحللين الغربيين الذين أسهموا بشكل كبير في تفسير وشرح النزاعات وحصر أسبابها ثم تحديد آلياتها وديناميكيات تحركها. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى أعمال كل من جون برتون ويوهان غالتونغ وهربرت كلمان وتد جور ولويس كريسبرج، وأيضا إدوارد أزار صاحب نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل أو طويل الأمد.

جاءت هذه النظرية لتحليل النزاعات المرتبطة بالهوية، وهي النزاعات عينها الموجودة في إفريقيا. فلا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من مثل هذه النزاعات التي تترك آثارًا عميقة تهدد السلم والاستقرار العالمي والإقليمي بجنوحها نحو الانتشار إلى البلاد المجاورة، وتحقيقها لمستويات غير مسبوقة من الدمار البشري والمادي.. ( في غرب إفريقيا ليبيريا، سيراليون، غينيا

بيساو؛ وفي القرن الإفريقي إثيوبيا_إريتريا، الصومال؛ وفي منطقة البحيرات أوغندا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، وفي الجنوب الإفريقي أنجولا.. ).

تتسم ظاهرة النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها. فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دوراً في اندلاع هذه النزاعات. ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، العوامل الاقتصادية والسياسية. أما ثانيتهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية.

أما على صعيد النتائج أفرزت النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد في إفريقيا العديد من النتائج تمثلت في التدهور الاقتصادي وانهيار لمؤسّسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات واستدامتها.

**1/ المشكلة البحثية:**

تعتبر مشكلة النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد من أخطر الظواهر السياسية في القارة الإفريقية، بسبب ما يترتب عليها من آثار ونتائج إنسانية، سياسية، اقتصادية وبيئية. وأوضحت الدراسات الحديثة الموثقة أن إفريقيا في مرحلة التسعينات تعد أسوأ مناطق النزاعات في العالم بل هي الإقليم الوحيد الذي حدثت فيه زيادة في معدلات ووتيرة النزاعات المسلحة التي تنوعت ما بين نزاعات شكلت استمراراً لحالات سابقة (السودان – موزمبيق)، أو استئنافاً لها في شكل جولات جديدة أكثر حدة (بوروندي – أنجولا)، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية.

وهذا ما يطرح على الباحث مجموعة من التساؤلات والإشكاليات اللازمة من أجل محاولة فهم وتفسير سبب استمرار واستدامة هذه النزاعات، فهل يمكن تصوير ما يحدث بأنه مجرد ابتلاء ذاتي مرتبط بخصوصية القارة الإفريقية ( التعدد الإثني، فساد نظم الحكم وفشلها في إرضاء الاحتياجات الأساسية للمجموعات العرقية)، أو أنه ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة.

وعلى هذا الأساس تكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

**ما هي أسباب استدامة النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات هي:

- ما هو دور العامل الإثني (مكون الجماعة) في النزاعات الإفريقية؟.

- إلى أي مدى أثرت السياسات الاستعمارية على طبيعة التقسيم الإثني والعلاقة بين الجماعات الإثنية في إفريقيا؟.

- كيف أثرت مسألة الحكم والنظم السياسية على النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء؟.

- ما هو دور العوامل الخارجية في استدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء؟.

**2/ فروض الدراسة:**

النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء قد تنشأ، كما تفترض هذه الدراسة بفعل بعض أو كلّ هذه الفروض:

1- النزاعات الاجتماعية المتأصلة في دول إفريقيا جنوب الصحراء ناتجة عن التعدد الإثني والجماعات الإثنية ذاتها الموجودة في المنطقة.

2- وجود علاقة ارتباطية بين الاستعمار والانقسامات الإثنية والنزاعات الإفريقية المتأصلة.

3- هذه النزاعات والحروب قد برزت بفعل عدم قدرة أنظمة الحكم التسلطية وغير المؤهلة في إفريقيا جنوب الصحراء.

4- استمرارية وتجدد النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء هو نتيجة لتنافس القوى الدولية الكبرى واستمرار مصالحها فيها

**3/ مجالات الدراسة:**

**أ/ المجال المكاني:**

تتناول هذه الدراسة مجموع دول القارة الإفريقية باستثناء دول شمال إفريقيا ودول منطقة الساحل. وهي الدول التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. وإفريقيا جنوب الصحراء أو إفريقيا السوداء هو المصطلح المستخدم لوصف المنطقة من القارة الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. وتُعد جغرافيا الحد الفاصل من الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى.

أيضًا، على مستوى النطاق الجغرافي تم الحديث عن إفريقيا جنوب الصحراء Africa South of the Sahara & Sub-Saharan Africa لتشمل كافة دول القارة باستثناء الدول العربية المطلة على البحر المتوسط. وطبقا للمنظور الثقافي والإثنوغرافي تم التمييز بين إفريقيا السوداء وإفريقيا العربية. [1]

وتتوزع دول إفريقيا جنوب الصحراء على أربعة أقاليم، وهي:

الشرق: ويضم 14 دولة، وهي السودان وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وجزر القمر وسيشل ومدغشقر وموريشيوس.

الغرب: ويضم 15 دولة، وهي جزر الرأس الأخضر والسنغال وغامبيا ومالي وبوركينافاسو وغينيا بيساو وغانا وغينيا وليبيريا وسيراليون وساحل العاج وتوغو وبنين ونيجيريا والنيجر.

الوسط: ويضم 8 دول، وهي الكونغو الديمقراطية ( كينشاسا) والكونغو ( برازافيل)، والغابون وغينيا الاستوائية وإفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد وساوتومي وبرنسيب.

الجنوب: ويضم 10 دول، وهي جنوب إفريقيا وسوازيلاند وليسوتو ومالاوي وناميبيا وبوتسوانا وأنجولا وزامبيا وزيمبابوي وموزمبيق. [2]

[1] – حسن حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 11.

[2] – التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001– 2002. ( القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2002). ص. 407.

**ب/ المجال الزماني:**

لقد شكلت الظاهرة النزاعية أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية منذ بداية مرحلة ما بعد الاستقلال في أوائل ستينيات القرن الماضي واستمرت حتى بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء نزاعات كثيرة في مناطق أخرى من العالم. لذلك فإن الإطار الزماني للدراسة سوف يمتد إلى أقصى حد ممكن بحيث يتيح إمكانية رصد أبعاد الظاهرة النزاعية و تحليلها واستقصاء الأسباب التي أدت إلى حدوث النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء وامتدادها عبر الزمن .

**ج/ المجال الموضوعي:**

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة وبحث مجموعة المواضيع المرتبطة بالنزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء وأسبابها بما في ذلك التكوين الإثني الاجتماعي للمجتمعات الإفريقية، وتطور نظم الحكم المدنية والعسكرية، والديمقراطية والأحزاب السياسية والانتخابات، والتنافس الدولي على الموارد الإستراتجية، وعلاقة كل ذلك باستمرار النزاعات واستدامتها في إفريقيا جنوب الصحراء.

**4/ الأهمية العلمية والعملية للموضوع:**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ارتباطها بظاهرة الحروب والنزاعات وهي من أعقد الظواهر التي عرفها العالم عموما وإفريقيا بصفة خاصة بسبب ما تشكله من تهديد على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فالحروب والنزاعات طويلة الأمد في إفريقيا والمصاعب والتحديات التي تحتاج للتغلب عليها وحلّها في هذه المجتمعات التي مزقتها الحروب تجعل من الأهمية بمكان فهم سياق إفريقيا والسياسة الإفريقية وكيف تؤدي إلى الحروب واستمرار النزاعات.

– اكتفاء الدراسات أو البحوث المتعلقة بإفريقيا بالتركيز على واحد من العوامل الداخلية كالتعددية الإثنية أو الخارجية. لذا كان هذا البحث جامعا لكل العوامل الداخلية والخارجية التي لها دور في النزاعات الإفريقية بشكل أو بآخر مستعينا في ذلك بتحليل إدوارد أزار للنزاعات الاجتماعية المتأصلة. وهو مطلب تؤكد عليه فيفيان الجابري حيث تقول أن " تاريخ العنف السياسي البشري يبين أنه لا يسعنا أن ننتج تفسيرات أحادية السبب للحروب"، في حين يرى مايكل بروان أن "

أفضل الدراسات العلمية للنزاع تستمد قوتها من عدم ركونها إلى تفسيرات أحادية العوامل، بل تسعى لنسج عوامل عدة في تناول أعقد".[1]

**5/ مناهج الدراسة واقترابـاتها:**

يعتبر موضوع النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو طويلة الأمد في إفريقيا جنوب الصحراء، موضوعًا معقدًا وله عدة أبعاد ومستويات. وهذا ما استوجب دراسته من خلال منهجية مركبة ومتكاملة تراعي مستويات الظاهرة ومتغيراتها التي تشمل السياق الداخلي وما يتضمنه من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، والمستوى التاريخي، وكذا السياق الدولي وعلاقته وتأثيره في هذه الدول.

لذلك كان الاعتماد في مقام أول على نموذج أو نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل لإدوارد أزار Protracted social conflict theory. لأن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعد من أفضل النماذج على الإطلاق التي يمكن دراستها من خلال هذه النظرية لتوافر كل عناصر النزاع الاجتماعي المتأصل فيها. فقد حدد أزار في دراسته للنزاع الاجتماعي المتأصل أربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي: مكون الجماعة *Communal content of society* – الاحتياجات الإنسانية *Human needs* – دور الدولة *State's role* – والصلات أو الروابط الدولية *International linkages* .

كما استعنا بمجموعة المناهج مثل: المنهج الوصفي التحليلي: لما تقتضيه الدراسة من وصف لأسباب النزاعات الاجتماعية المتأصلة الداخلية والخارجية وآليات انتشارها وغيرها من الظواهر التي تستدعي الوصف. و المنهج التاريخي: الذي يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي أسهمت في تشكيل الظاهرة وارتباطها بظروف ووقائع معينة. وذلك من

[1] – ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010).. ص. 99.

خلال تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبة الاجتماعية للدول الإفريقية، وكذا النظم الاستعمارية والنظم السياسية المتعاقبة في إفريقيا، ومعرفة كيفية تأثير ذلك كله على النزاعات واستدامتها في المنطقة. وكذا المنهج المقارن: حيث أننا سنستطلع في هذا البحث، بشكل مقارن، جميع الدول ذات السيادة في إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا النهج ضروري لأنه لا يمكن نقل الخبرات السياسية الإفريقية بشكل مناسب باستخدام إحدى الدول الإفريقية كمثال ثابت. وبالرغم من أن التحليل المقارن لعالم سياسي واسع يشتمل على مثل هذا العدد الكبير من الوحدات له مشاكله الخاصة، فلكل دولة من هذه الدول سماتها الفريدة. ومع ذلك فإن التطور السياسي في إفريقيا يكشف العديد من المواضيع المشتركة، التي تقدم أساسًا كافيًا لتبني منهج مقارن واسع.[1]

**6/ حدود الدراسة:**

– بشكل عام، فإن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى زيادة أمد النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك فإن هذه الدراسة سوف تركز عليها باعتبارها النموذج الأفضل للتحليل، ولكن التناول لن يمتد إلى تحليل الظاهرة بمختلف أسبابها وأشكالها ونتائجها، وإنما سوف يتركز أساسا على تحليل الظاهرة من خلال نموذج إدوارد أزار لتحليل النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد.

– تجدر الإشارة إلى أننا لن نتناول بالدراسة كل دول إفريقيا جنوب الصحراء دولةً دولة، وإنما سيتم التركيز على مجموعة من الدول في كل موضوع من المواضيع المتعلقة بالنزاعات طويلة الأمد في هذه المنطقة.

– إن الدراسة لن تتناول الاحتياجات الإنسانية (احتياجات الوصول السياسي، احتياجات الأمن واحتياجات القبول) كمصدر للنزاع الاجتماعي المتأصل في فصل منفصل على غرار المصادر الأخرى، ذلك إننا سنتناولها في إطار الفصلين الثاني والثالث.

[1] – جابرييل إيه. ألموند و جي.بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ترجمة: هشام عبد الله. ( القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع). ص. 881.

**7/ الدراسات السابقة:**

يندرج موضوع هذه الدراسة ضمن مواضيع تحليل النزاعات الدولية. وبالنظر إلى إفريقيا جنوب الصحراء كنموذج للنزاعات الدولية، نشير إلى أن الموضوع قد أشارت إليه العديد من الكتب والدراسات العلمية السابقة التي سعت إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء تفجر الحروب والنزاعات الإفريقية. ومن الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل النزاعات في إفريقيا ما يلي:

- دراسة تيد روبرت جار، **أقليات في خطر ( 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية)**، ترجمة مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي. ( القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995). والتي تناول فيها 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية ، وهي من أهم الدراسات التي تحدثت عن وضع الأقليات، كما تناولت الدراسة تحديد المجموعة الطائفية ودور عدم المساواة والتحيز في الخطر على الأقليات وأنماط اتجاهات الصراعات الإثنو سياسية ، كما تناولت الدراسة تفسير ظواهر الاحتجاج والتمرد الإثني والسياسي في الديمقراطيات الغربية واليابان، وأيضا السياسات العرقية في الدول المتعددة الأعراق في أوروبا الشرقية وكذلك التمرد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأخيراً الصراع على السلطة في إفريقيا جنوب الصحراء .

- كتاب باسم رزق عدلي رزق، **إفريقيا والغرب: دراسة لآراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني**. ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011). يتناول هذا الكتاب فكر الدكتور ولتر رودني فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الإفريقية التي كانت موضع اهتماماته لسنوات عديدة. ففي سياق تناوله لظاهرة الاستعمار الجديد، أشار رودني إلى ضرورة التعامل الشامل معها من أجل صياغة استراتيجية للتحرر والتنمية الإفريقية، وفي هذا الشأن يذهب رودني إلى الإقرار بأنه يستحيل تحقيق التنمية الإفريقية بدون قطيعة جذرية مع النظام الرأسمالي العالمي الذي يعتبر السبب الرئيسي لتخلف إفريقيا على امتداد القرون الماضية.

- كتاب محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية (** الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002)، يحاول هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي والتحقق من مجموعة من الأفكار والافتراضات في هذا المجال،

مثل العلاقة بين مطالب الجماعات الإثنية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الإثنية وأولوياتها والمسار الذي تتخذه، ويعرض إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها.

– كتاب حمدي عبد الرحمن حسن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية "النظم الإفريقية نموذجاً** ( الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية) يعتبر أحد أبرز الكتب النظرية التي تناولت الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، حيث ركّز الكتاب على رصد وتحليل الاتجاهات العامة الحديثة التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية أعوام التسعينيات من القرن العشرين، من خلال دراسة التطور السياسي في إفريقيا – منذ إعلان الاستقلال السياسي – وإظهار ما خضعت له من تحولات. وحاول الكتاب معالجة مجموعة من القضايا الهامّة، مثل: إشكالية النظم السياسية الإفريقية، والتعرف على النظرية العامة أو حتى الجزئية للنظم السياسية الإفريقية، وموقع مثل هذه النظرية – إن وجدت– ضمن النظرية العامة للنظم السياسية. كما ركز الباحث على مفاهيم معينة اعتبرت محاور أساسية للنظم السياسية الإفريقية، ومن ذلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأنماطه ووظائفه، والقيادة السياسية ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة القومية، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي .

– كتاب أكوديبا نولي ومجموعة من الباحثين، **الحكم والسياسة في أفريقيا**، ترجمة مجموعة من الباحثين (بريتوريا: الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ط1، 2003)، بجزأيه الأول والثاني. حيث يتناول بالرصد والتحليل العديد من القضايا المهمة المثارة على الساحة السياسية الإفريقية. منها: إشكالية الدولة في إفريقيا، وتجربة الحزب الواحد، والأبعاد الأيديولوجية للنظم السياسية في إفريقيا، وطبيعة نظم الحكم العسكرية بالقارة، والديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، والعملية الانتخابية وإدارتها في القارة، والسياسات الإثنية، والمرأة والسياسة...وكل هذه القضايا تم الاستدلال عليها بدراسة حالات في العديد من الدول الإفريقية.

– كتاب عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في إفريقيا، ترجمة:** محمد بابا ولد أشفغ (مركز الجزيرة للدراسات+ الدار العربية للعلوم). قام الكتاب بدراسة العلاقات بين القرابة والسلطة في البنى الاجتماعية التقليدية خصوصا في القارة الإفريقية، ويوضح وزن العوامل الدينية في شرعنة مختلف أشكال السلطة قبلية كانت أو مرتبطة بالدولة والأثر التباييني لتنوع المسارات التاريخية المحلية فيما يخص حضور السلطة السياسية المركزية أو غيابها.

– كتاب أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001). تناول هذا الكتاب الأبعاد النظرية لدراسة الحروب الأهلية في إفريقيا من خلال تعريف الحرب الأهلية في الأدبيات السياسية ثم الاقترابات المنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية ( اقتراب البعد الاستعماري، اقتراب البعد الداخلي، الاقترابات المتعددة الأبعاد، اقتراب تحليل الموقف)، ثم تناول الأبعاد التطبيقية لدراسة الحروب الأهلية في إفريقيا، من خلال دراسة الجذور التاريخية للحروب الأهلية في إفريقيا، تنظيم أطراف الحروب الأهلية في إفريقيا، الأدوار الخارجية في الحروب الأهلية الإفريقية ثم مراحل تطور الحروب الأهلية المعاصرة في إفريقيا.

– كتاب شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل.** (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011). حيث تطرق الكتاب إلى مسألة التنوع الإثني والنزاع في بعض مجتمعات حوض النيل وذكر أن القبلية هي من أبرز المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية عامة، ويعد النزاع الإثني أكثر وضوحاً في القارة الإفريقية لأن الحدود السياسية لدول إفريقيا لم تتطابق في كثير من الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية، كما تعرض الكتاب إلى مقومات الجماعة الإثنية، ثم تطرق إلى معرفة أصول الجماعات الإثنية في بوروندي وما هي أسباب الصراع في تلك المنطقة ، ومعرفة التعددية الإثنية في السودان وأثيوبيا.

– كتاب محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا** ( القاهرة: دار الكتب المصرية، 2008). ركّز هذا الكتاب في تحليل الظاهرة العرقية على الأدبيات التي تناولت العرقية كظاهرة من المنظور السياسي وكذلك على اقترابات التحليل المختلفة لأسبابها وأساليب إدارتها

وحلّها، كما ركّز على مستوى التحليل الكلّي لسياسات وأدوات التعامل مع الظاهرة العرقية، سواء كان ذلك من خلال العلاقة بين الدولة والجماعات أو من خلال استجابة الأطراف الخارجية وأسلوب تدخّلها وأدواتها المختلفة في إدارة هذا النوع من الصراعات.

– كتاب نادر السيوفي، حروب الموارد في إفريقيا ( الكونغو الديمقراطية– سيراليون–أنجولا–ج. السودان)، (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008). تناولت هذه الدراسة الموارد الطبيعية في إفريقيا ومدى ارتباطها بالنزاعات والحروب الأهلية في القارة ، كما تناولت البعد الخارجي للصراع حول الموارد وتناولت الحرب الأهلية في جنوب السودان ودور الصراع حول الموارد في اندلاعها واستدامتها باعتبارها أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية.

– كتاب عاطف وهبة غبريال، **إفريقيا والصراع الدولي على البترول** ( أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، ماي 2007). تقف الدراسة في سياق بحثها لاتجاهات التنافس المحموم بين القوى الكبرى على الموارد النفطية العالمية عند مواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية من النفط الإفريقي خاصة من منظور السياسات النفطية التي تتبناها، وفي إطار المكانة الجيوستراتيجية الدولية للبترول، مستشرفة الآفاق المستقبلية لهذا التوجه. كما تتناول بالبحث والاستقصاء أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للبلدان الصناعية الأسيوية، مفصّلة أسباب وأنماط الحضور الصيني في أسواق النفط الإفريقية ومحددات بناء الصين لعلاقاتها مع دول إفريقيا على أصعدة السياسة والاقتصاد.

– كتاب صبحي علي محمد قنصوة، **النفط والسياسة في دلتا لنيجر** (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2011). بحث هذا الكتاب العلاقة بين النفط والسياسة في دلتا النيجر، بالتركيز على علاقات القوة ونتائجها التوزيعية بين الأطرف الرئيسية المعنية بهذه الصناعة.

إن جل هذه الدراسات تقف عند الملامح الكبرى للنزاعات في إفريقيا، أو تتخصص في تحليل جزئية معينة كدور التعدد الإثني في الحروب الأهلية في إفريقيا، أو علاقة العوامل الخارجية بتفجر النزاعات في إفريقيا كالصراع على الموارد. فعملية تفسير الواقع الإفريقي قد وقعت أسيرة

هذه الثنائية في التحليل من حيث طبيعة العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تخلف إفريقيا.

لهذا فموضوع دراستنا يحاول الوقوف عند أهم محددات النزاعات في إفريقيا، وبالتحديد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على أهم المتغيرات الداخلية والتحولات الدولية التي أثرت فيها بشكل أو بآخر.

**8/ خطة الدراسة:**

لتغطية هذا الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

تقع الدراسة في أربعة فصول: يتطرق **الفصل الأول** إلى الإطار المفهوماتي والنظري للنزاع الاجتماعي المتأصل. وذلك لأن موضوعنا هذا يتطلب تحديد المفاهيم بداية بالنزاع الاجتماعي المتأصل، وتبيان الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى للنزاع، وهذا حتى نستطيع وضع الدراسة في إطارها الصحيح.

وبعد تعريف النزاع الاجتماعي المتأصل وتحديد أسبابه أو العوامل المؤثرة فيه وتفسير حدوثه وتبيان علاقته بالهوية والاعتبارات التاريخية والزمنية. يتطرق الفصل إلى أهم نظرية في تفسير النزاعات الاجتماعية المتأصلة وهي نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل لإدوارد أزار.

يركز **الفصل الثاني** على دور التركيبة المتعددة للمجتمعات الإفريقية في النزاعات، أو ما يعرف عند إدوارد أزار بـ ***مكون الجماعة***. فيتطرق إلى التعدد الإثني والخارطة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء، مع تصنيف الجماعات العرقية الإفريقية وإبراز تطورها من خلال دراسة علاقتها بالدول الاستعمارية وبالنظم الإفريقية المختلفة بعد الاستقلال، والاستفادة من ذلك كله في إدراك العلاقة بين التعدد وإدارة التعدد والنزاعات الاجتماعية المطولة في إفريقيا جنوب الصحراء.

أما **الفصل الثالث** فيتطرق إلى أسلوب الحكم في إفريقيا ودراسة مراحل التطور السياسي والاجتماعي من خلال تحديد مسارات عامة من بين التجارب المتنوعة لبعض الدول الإفريقية.

فيبرز أهم أنظمة الحكم الموجودة في إفريقيا جنوب الصحراء (نظم الحزب الواحد والنظم العسكرية)، ويشرح عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول، مع تبيان دورها في الزيادة من حدة التوترات والنزاعات وإطالة أمدها في هذه المنطقة.

وأخيرا يعرض **الفصل الرابع** أهم العوامل الخارجية المؤثرة في النزاعات الإفريقية، من خلال تشخيص واقع العلاقات الأفريقية مع القوى الكبرى في ظل سياسات التنافس الدولي المتزايد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بهدف الوقوف على تزايد النفوذ الدولي في القارة الأفريقية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية. كما يركز هذا الفصل على الموارد الإستراتيجية في أفريقيا من حيث الأهمية الاقتصادية والجيولوجية والإنتاج والاحتياطي وعلاقة هذه الموارد باستدامة النزاعات والحروب الأهلية.

# الفصل الأول

# مدخل إلى نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل

# Protracted social conflict theory

**تمهيد:**

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية. فمثلا نجد بعض الباحثين يستعملون مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بمصطلحات أخرى كالأزمة أو الحرب أو التوتر. وذلك دون الانتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحيانا إلى الالتباس.

نفس الأمر ينطبق على مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل أو طويل الأمد، فنظراً لحداثة المفهوم، وتعدد اتجاهات تعريفه، وتداخل الكثير من الاعتبارات في تحديد طبيعته، فقد ظل نقص الوضوح المفاهيمي أحد السمات الأساسية التي تصبغ المناقشات الخاصة بالنزاع الاجتماعي المتأصل ، سواء في إطار المنظمات الدولية أو في سياق الأدبيات السياسية. لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعريف النظري للنزاع الاجتماعي الطويل الأمد وتحديد أهم المكونات الضرورية لحدوث نزاع اجتماعي طويل الأمد، وبيان طبيعة العلاقة بينه وبين مفاهيم عديدة أخرى كالحرب الأهلية والمنافسة المستمرة والنزاع الإثني. واقترابات النزاع الاجتماعي المتأصل. ومن ثم ينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة هي:

المبحث الأول: مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل ( طويل الأمد)

المبحث الثاني: النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمفاهيم المتقاربة

المبحث الثالث: نموذج إدوارد أزار EDWARD AZAR

## المبحث الأول: مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل:

يمكن للنزاعات التي تمتد على فترة زمنية طويلة أن تكون لها آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات. ما يعجّل بضرورة وضع تعريف دقيق وشامل لهذه الظاهرة. إن نقطة الانطلاق المنطقية لبحثنا الحالي هي من خلال توضيح ماهية النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو طويلة الأمد. كما أننا سنقوم بالتمييز بينها وبين مفاهيم أخرى تتقارب معها في المعنى أو في اتجاه الدراسة من طرف الباحثين، ألا وهي: الحرب الأهلية، المنافسة المستمرة وكذا النزاع الإثني.

### المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي المتأصل:

يعبّر النزاع عموما عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[1]

وفيما يتعلق بالنزاع الاجتماعي المتأصل أو طويل الأمد، فلا يوجد إجماع حول تعريفه، على الرغم من كثرة استخدامه في كل من الأوساط الأكاديمية والمجتمعات السياسية لعقود من الزمن. كما أن الاستعمال المتبادل لكل من مصطلح النزاعات الطويلة الأمد والنزاع الاجتماعي طويل الأمد قد يؤدي إلى تعتيم وخلط كبيرين. فالنزاعات الدائمة ينظر إليها على أنها نزاعات بعيدة الأمد. وهي تعرف كما يلي: النزاعات بين دولتين وعلى فترة ممتدة من الزمن من أجل الحفاظ على مصالح مجتمعية، وطنية وحاجيات فردية أين يكون اللجوء إلى القوة أمرا واردا.[2]

---

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، ديسمبر 1985). ص. 140.

2 – Colarsi, Michael and William R. Thompson. "Strategic Rivalries, Protracted Conflict, and Crisis Escalation". **Journal of Peace Research** (39, May, 2002). P.p. 263-264.

هذا التعريف يطرح عدة إشكاليات أهمها أن النزاعات البعيدة الأمد تقع بين الدول فقط. إلا أنه قد ثبت أن بعض المساهمين في النزاعات البعيدة الأمد يمكن أن يكونوا غير دولاتيين.[1] ولأن هذا التعريف يترك فراغا كبيرا كونه معمما جدا عندما يقول بأن النزاعات الطويلة الأمد تحدث بين الدول. فإن هناك من عرف النزاعات الطويلة الأمد كالتالي: النزاعات الثنائية بين مختلف الأطراف والتي تتميز بالاستمرارية عبر الزمن، أين تكون هذه الأطراف مستعدة لاستخدام العنف من أجل تحقيق مصالح وطنية، مجتمعية أو حاجيات فردية. ويشمل مفهوم النزاع طويل المدى مكونين أساسين، ألا وهما: المنافسة المستمرة والنزاع الاجتماعي الطويل الأمد.

وفيما يتعلق بالنزاع الاجتماعي الطويل الأمد فهو نزاع ثنائي يتميز بحدوث أعمال عنف متقطعة بين أطراف غير حكومية وأي كيان آخر لمدة زمنية طويلة، تجعل من النزاع جزءا لا يتجزأ من تركيبة المجتمع. يمكن لأسباب النزاع أن تتغير عبر الزمن لكنها تبقى غير قابلة للتنازل مهما كلف الأمر.[2] كما يشمل عادة النزاعات التي تتّسم بصعوبة تسويتها، ولكن نادرا ما يتم تحديد سبب لذلك، لأنها تتميز بكونها شديدة، معقدة وعنيفة في كثير من الأحيان ولا يمكن إيجاد توافق بين المجموعات فيها، فهي ذات محصلة صفرية، تدور أساسا حول الاحتياجات الأساسية والقيم لبقاء الجماعات المتنازعة.[3]

---

[1] – Azar, Edward E. “Protracted International Conflicts: Ten Propositions.” **International Interactions** (12, 1,1985). P.31.

[2] - Melissa M. C. Beaudoin, **Protracted Social Conflict: A Reconceptualization and Case Analysis**. Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science in Government and International Studies, (University of South Carolina, 2013). P. 67.

[3] - Fisher, Ronald J. Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse. **Journal of Peace Research**, (38,3, 2001). P. 307.

هنالك عدة رؤى حول موضوع النزاع الاجتماعي الطويل الأمد، فغالبا ما يستخدم الباحثون في هذا المجال مكونات ومتغيرات مختلفة، ما قد يزيد من تعقيد وصعوبة تحديد مفهوم النزاع الاجتماعي الطويل الأمد. كما أن وضع إطار نظري شامل وموحد للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد يتأثر سلبا بكون أغلب المساهمات في هذا المجال وصفية بطبيعتها، فـ Stephan Brush يشير إلى أن " أغلب الدراسات في هذا المجال تركز على وصف حدث معين أو على وصف تجربة دولة معينة بدل محاولة تفسير الظاهرة عموما."[1] كما أن تلاقي الطبيعة النظرية للنزاعات الطويلة الأمد والاختلافات في تطبيق هذه الأخيرة، قد يؤدي إلى غموض كبير حول مفهوم النزاع الاجتماعي طويل الأمد، ونقاط الاختلاف بينها وبين الأشكال الأخرى من النزاعات على المدى الطويل. ما قد يؤدي إلى التوصل إلى نتائج تفتقد إلى الصلة بالواقع.

يمكن تصنيف الدراسات في هذا المجال إلى نهجين رئيسيين: التي تهتم بقضايا النزاع، والتي ترى أن ديناميكيّات النزاع تخلق علاقات طويلة الأمد بين الأطراف.

إن النهج الأول الذي يؤكّد على قضايا النزاع يركز على ما إذا كان المشاركون على استعداد لقبول اتفاق تسوية أو فيما إذا كانت أهدافهم متضاربة. تشير الحجج العقلانية إلى أن قيمة القضية المطروحة ستحدّد استعداد الأطراف لدفع تكاليف الحرب والتردد في التنازل عن سيطرتها للمنافسين.

تعتبر النزاعات مسألة حياة أو موت في العديد من الحالات. فخسارة السيطرة على هذه الممتلكات أو الموارد تعني الزوال.[2] وعلى العكس، اكتساب السيطرة على هذه الممتلكات يعني

---

[1] – Brush, Stephen L. “Dynamics of Theory Change in the Social Sciences: Relative Deprivation and Collective Violence”. **Journal of Conflict Resolution**. (40, December 1996). P. 537.

[2] – Pruitt, Dean, and Sung Hee Kim, **Social Conflict: Escalation, Stalemate, and Settlement**. ( New York, NY: McGraw Hill, 2004). P. 21.

إمكانية استغلال المزايا التي تتيحها، بناء اقتصاديات وتحقيق الأمن الفردي، المجتمعي والحكومي.[1] هذا التشاحن قد يولد نزاعًا عنيفًا إذا انزلق كل من الطرفين وراء مصالحهما الخاصة، خصوصًا في ظل تخوف كل طرف من إمكانية استخدام الطرف الآخر للقوة من أجل تحقيق غايته. هذا ما سيدفع بكل طرف للتحضير الجيد لمواجهة أي تحرك عسكري قد يقوم به الطرف الآخر، الشيء الذي سيوقع بكلا الطرفين في دوامة سلبية.[2]

يرى هذا الاتجاه بأن النزاعات – على سبيل المثال– حول الأراضي الغنية بالموارد، أو المناطق الهامة جيواستراتيجيا يطول أمدها لكون الأطراف غير راغبة في التنازل. والأهمية الجيوستراتيجية يمكن أن تشمل المناطق التي تعتبر هامة لدواعي أمنية مثل مرتفعات الجولان على الحدود بين إسرائيل وسوريا، وذات القيمة الاقتصادية مثل الموانئ والطرق التجارية. العديد من النزاعات الدولية طويلة الأمد لديها هذا النوع من البعد الأمني الاقتصادي، بما في ذلك على سبيل المثال: الأرجنتين وتشيلي، إيران والعراق، روسيا وجورجيا. و تشير وجهة نظر مماثلة إلى أن الجوانب المادية ليست هي التي تحدد متى يطول أمد النزاعات. و إنما الدور الذي يلعبه النزاع في المجتمع الذي يؤثر عليه. يفيد هذا النهج بأن التفاعل البشري هو المفتاح الأساسي لتحديد النزاعات التي يطول أمدها. على حد قول أزار وآخرين، فإن هذه النزاعات "تُقحم مجتمعات بأكملها، و تؤدي لتحديد نطاق الهوية الوطنية والتضامن الاجتماعي".[3]

في الواقع، يُنظر للأطراف المتعارضة على أنها غير قادرة على الاتصال ببعضها البعض. حيث يمكن استخلاص أمثلة عن كيفيّة النظر إلى الحق في ملكية الأرض بين

---

[1] – Wikenfeld, Jonathan and Brecher Michael. "Interstate Crises and Violence ". In Manus I. Midlarsky, ed. **Handbook of War Studies II**. ( Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2000). Pp. 286, 287.

[2] – Vasquez, John A. "Re-examining The Steps To War." In Manus I. Midlarsky, ed. **Handbook of War Studies II**. op.cit. Pp. 376, 377.

[3] - Marcus Nilsson and Joakim Kreutz, Protracted Conflicts: issues or dynamics at stake. **Journal peace research and action**, ( V 15, 4, 2010). Pp. 3,4.

المهاجرين والسكان الأصليين، كما هو الحال بالنسبة للمقاومة القبَلية للهجرة البنغالية في شمال شرق الهند.

يمكن إيجاد ديناميكية موافِقة في أنواع أخرى من العزل على أساس الهوية، بما في ذلك إدراك بعض الجماعات العرقية أو الإقليمية لضرورة السيطرة على أجهزة الدولة. كمثال على ذلك نجد التشاد، أين يتنافس الشمال والجنوب على الرئاسة وفرض الهيمنة داخل القوات المسلّحة منذ أن نالت البلاد استقلالها سنة 1960. كل هذه العوامل، الهوية والاختلافات الشديدة في توجهات القضية هي في الغالب الأسباب الأساسية لجعل النزاعات طويلة الأمد.

إن النهج الآخر لتفسير النزاعات طويلة الأمد، يؤكد على دور أحداث النزاع في تشكيل الانقسامات المجتمعية. حيث تمّت الإشارة إلى أن العنف ضد المدنيين في النزاع على المدى الطويل وما يلحق ذلك من لاجئين على نطاق واسع أو تشكيل تجمعات في المنفى، هو ما يزيد من احتمال استمرار أو تجدد النزاع. فجماعات مثل الجيش الجمهوري الايرلندي في ايرلندا الشمالية، ونمور التاميل في سيريلانكا تلقّت دعما من أولئك الذين كانوا بشكل عام أقل انفتاحا لفكرة تقديم تنازلات مقارنة بالأعضاء المحليين للمجتمع المعني. و بالمثل، فإن الأطراف التي تعتمد على الدعم الخارجي للمجهود الحربي ستكون أكثر حساسية للمطالب من مؤيّديها. على سبيل المثال، كانت أطراف الحرب الأهلية في نيكاراغوا خلال ثمانينات القرن الماضي مترددة في فتح المفاوضات خوفا من أن هذا قد يكون غير مرغوب فيه من قِبل حلفائها أصحاب القوة العظمى.[1]

وفيما يتعلق بتصنيف النزاع الاجتماعي طويل الأمد، فإنه يصنّف بطرق عدة. إحدى هذه الطرق تكمن في تقسيم النزاع إلى نوعين، واقعي و غير واقعي. النزاع الواقعي يكون نتيجة طلبات خاصة لكلا الطرفين من أجل تحقيق منافع"، ويتميز بعقلانية كبيرة وبتحركات مدروسة لتحقيق هدف دقيق، ويكون نتيجة تسابق أو تنافس من أجل السيطرة على ممتلكات ملموسة كالموارد الطبيعية أو الحدود الجغرافية.

[1] – Marcus Nilsson and Joakim Kreutz,op.cit. Pp. 5,6.

أما فيما يخص النزاعات غير الواقعية، فكل التركيز ينصب على التفاعل بين الأطراف المتخاصمة بدلا من التركيز على النزاع في ذاته. ما قد يؤدي إلى تغيير مجرى النزاع بأكمله. [1]

وبالنسبة للنزاع الاجتماعي طويل الأمد، يتفق الباحثون على أنه شكل منفصل عن أنواع النزاعات الأخرى التي تتسم " بالعقلانية"، مثل المنافسة المستمرة.[2] فأهم ما يميز النزاع الاجتماعي الطويل الأمد هو تغاضي كل الأطراف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب النزاع، ليتم التركيز على كيفية إيذاء الخصم عن طريق القتال. لذلك فإنه من المنطقي جدا تصنيف النزاع الاجتماعي الطويل الأمد كنزاع غير واقعي. ما سيساعدنا في فهم أسباب امتداده عبر الزمن. فهذا النوع من النزاعات وبغض النظر عن أسباب نشوبه، فإنه سيتحول في مرحلة ما إلى نزاع غير عقلاني نتيجة " لدوافع خبيثة".هذا ما قد يفسر سبب فشل النظريات التقليدية في مجال العلاقات الدولية أو تقنيات التدخل لحل النزاعات في إيجاد حل للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. [3]

---

[1] – Rapoport, Anatol. **Fights, Games, Debates**. ( Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1960 ). P. 10

[2] – Freidman, Gil. "Conceptualizing Protracted Conflict and Protracted Conflict Management." In Harvey Starr, ed. **The Understanding and Management of Global Violence: New Approaches To Theory and Research on Protracted Conflict**. (New York: St. Martin's Press, 1999). Pp. 40, 41

[3] – Azar, Edward E. “The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations.” In Dina A. Zinnes, ed., **Conflict Processes and the Breakdown of International Systems**. (Denver: Graduate School of International Systems, University of Denver, 1984). P. 91.

## المطلب الثاني: الاعتبارات الزمنية والتاريخية:

### 1- الاعتبارات الزمنية:

إن أهم خاصية تميز النزاع الاجتماعي طويل الأمد هو الوقت الذي يستغرقه. ولأن معظم الدراسات النظرية في هذا المجال تركز على الظروف التي تؤدي إلى حدوث نزاع اجتماعي طويل الأمد. فإنه ينبغي كذلك التركيز على تحديد المدة الزمنية التي ينبغي على النزاع أن يستغرقها حتى يصبح نزاعا اجتماعيا طويل الأمد. في هذا الإطار، يلخص Monty Marshall رأي الباحثين: " إن التفاعل العنيف بين مختلف الأطراف لا يمتلك بداية أو نهاية واضحة. فالقتال يكون بدون أي قوانين أو معايير". وبالتالي، فإن هذه المدة غير محددة بدقة. يفسر أزار ذلك بتغير شدة أو حدة النزاعات عبر الزمن، ما يجعل عملية تحديد نقطة بداية ونهاية للنزاع أمرا صعبا. كما يشير Schrodt إلى أن مدة النزاع قد تطول لدرجة أنه سيصبح من الصعب جدا تحديدها بصفة علمية. ذلك لأن هذا النوع من النزاعات لا ينتهي بناءا على قرارات صريحة ومباشرة، بل إنها تتناقص بمرور الزمن إلى أن تختفي نهائيا أو إلى أن تتحول.

ولأن استخدام عامل الزمن لتحديد نوع النزاع، يساعد على التنبؤ بالنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. وفي المقابل، عدم تحديد المدة التي استغرقها نزاع اجتماعي معين قد تكون خطيرة خصوصا على الجهود الرامية لفهم وحل النزاع. [1] فإن بعض الباحثين صبّوا جلّ اهتمامهم على هذه النقطة واستعانوا في ذلك بالدراسات المتوفرة حول المنافسة المستمرة والتي تشترك في كثير من النقاط مع النزاع الاجتماعي طويل الأمد. وهنا يبيّن Diehl و Goertz وجود مستويين اثنين من النزاع قبل أن يتطور هذا الأخير إلى منافسة مستمرة. هنالك بعض النزاعات المنفصلة والتي يحدث فيها من 1 إلى 2 مناوشات ( حول نفس الموضوع ) في فترة تقل عن 10 سنوات، كما أن هنالك منافسات يحدث فيها من 3 إلى 5 مناوشات في فترة 10 إلى 15 سنة. إذا تجاوز عدد المناوشات 6 أو أكثر خلال 20 سنة أو

[1] – Melissa M. C. Beaudoin, op.cit. Pp. 30, 33.

أكثر، فهذا ما يعرف بـ" المنافسة المستمرة الكاملة ". بالنسبة للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد، فإن هذا النوع من التقسيم غير موجود. مثال على ذلك، إذا كان هنالك نزاع معين يحمل كافة خصائص النزاع الاجتماعي الطويل الأمد ولكنه كان نزاعا عنيفا لمدة عشرة سنوات فقط، فإنه لا يعتبر نزاعا اجتماعيا طويل الأمد. أي أنه ينبغي على نزاع معين أن يستغرق ما بين 15 إلى 25 سنة حتى يعتبر نزاعا اجتماعيا طويل الأمد. [1]

إضافة إلى ذلك، يرى بعض الباحثين أنه من أجل تحديد المدة الدنيا للنزاع الاجتماعي الطويل الأمد، ينبغي أخذ عاملين اثنين بعين الاعتبار:

(1) المدة التي استغرقها النزاع العنيف: إن تفرق المواجهات العنيفة خلال النزاع الاجتماعي الطويل الأمد تزيد من صعوبة تحديد العامل الزمني. لكن ينبغي علينا الإجابة عن التساؤل: كم من الوقت ينبغي على الحلقات المنقطعة من العنف بين نفس الأطراف وحول نفس المشكل أن تتكرر حتى يعتبر النزاع نزاعا اجتماعيا طويل الأمد؟ والتحدي الأكبر يكمن في الربط بين هذه الحلقات المنقطعة لبناء صورة كاملة.

فبالحديث عن طبيعة دورات العنف، نجد أن الباحثين في هذا المجال يقدمون تحليلا وصفيا وليس تحليلا قياسيا قابلا للتكميم، كما أن قيام الباحثين في هذا المجال بمعالجة كل حلقة من حلقات العنف على حدا، بهدف تسهيل عملية قياس وتكميم الحدث، قد يؤدي إلى تضييع جزء كبير من المعلومات حول النزاع بأكمله.

(2) المدة التي يستغرقها نزاع معين ليترسخ في أذهان المجتمع والأجيال: هذا العامل يتعلق بالمكونات الاجتماعية للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد، وبالضبط تلك المتعلقة بالأطراف التي لا تمثل الدول. والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: كم من الوقت يحتاج نزاع معين ليستمر حتى يترسخ في تركيبة المجتمع؟[2] ذلك لأن النزاع المستمر قد يؤثر على صحة

[1] – Diehl, Paul F. and Gary Goertz. **War and Peace in International Rivalry**. (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2001). P. 44.

[2] – Melissa M. C. Beaudoin, op.cit. Pp. 31-33.

وشخصية المجتمعات التي تعيشه بجيلها الحالي والمستقبلي. لأنه يترك آثارا متواصلة في ذاكرة الشعوب ولفترة طويلة، ويمكن استدعاء هذه الذكريات بواسطة القادة لتبرير العمل السياسي. بعض الآثار والصدمات قد تكون سببا في بقاء العداوة على مر الأجيال. وتعد الكثير من النزاعات المعاصرة في العالم الثالث من المظاهر المتأخرة للثأر التقليدي بين الجماعات. [1]

## 2- الاعتبارات التاريخية:

ثمة نقطة مهمة لا يمكن إغفالها عند الحديث عن النزاعات الاجتماعية المتأصلة وهي مسألة البعد التاريخي أو الخلفية التاريخية لتلك الصراعات المرتبطة به، فالإطار التاريخي بما يزخر به من الأحداث والوقائع في العلاقات بين الجماعات الإثنية سواء كانت أحداثاً إيجابية تدل على متانة ورسوخ هذه العلاقات أو أحداثاً سلبية دالة على الضعف والتشنجات أو الصراعات التي صاحبت هذه العلاقات، والوعي بهذا الإطار التاريخي من قبل أعضاء هذه الجماعات سوف يسهم مساهمة حساسة في عملية تكوين الصور القومية الذهنية إيجابية كانت أم سلبية ومن هنا تكون الصور النابعة من الأحداث التاريخية أساس نشوء اتجاهات تعصبية إيجابية أو سلبية. [2]

وهنا أكدت إليزابيت كرايتون ومارثا ابيل ماك أيفر على أن النزاعات الاجتماعية الممتدة هي نزاعات ناجمة عن أزمة الهوية، وهي نتاج لخوف أساسي ضمني من الانقراض ينمو في ظل وجود شعور لدى جماعة إثنية معينة بأنها عرضة للتهديد، وتعيش على ذكريات الإعدام والمذابح. [3]

---

[1]- تيد روبرت جار، **أقليات في خطر ( 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية)**، ترجمة مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي. ( القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995). ص. 136.

[2]- ديلويي هيوا حاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**. ( أربيل: موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2008). ص ص. 120، 121.

[3]- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001). ص ص. 33، 34.

فمعظم النزاعات لها جذور طويلة. فالتعصب ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية تمتد جذوره إلى العبودية وفي تعامل أصحاب العبيد مع عوائل السود قبل أكثر من 150 سنة، وعلى النحو ذاته فالحروب الدينية التي دارت بين الكاثوليك والبروتستانت قبل 400 سنة التي راح ضحيتها الآلاف، لها أثر في عدم الثقة الموجودة بين المذهبين في الوقت الراهن. كما لا يمكن تفسير الصراعات الموجودة حاليا في إفريقيا بن الجماعات الإثنية من دون العودة إلى عهد سابق وتأثير مخلفات وتركة النظم السابقة على تكوين حالة فقدان الثقة بين مختلف الأطراف. [1] فقد ترتب على المواريث الاستعمارية والتاريخية في معظم البلدان الإفريقية أن الإجابة على التساؤل حول (من أنا) و (لمن الولاء) لا تتم وفقا لاعتبارات الوظيفة أو المهنة أو المواطنة ولكن وفقا لاعتبارات الانتماء القبلي. [2]

## المطلب الثالث: الهوية والنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد:

### 1- تعريف الهوية:

تشير الهوية عموما، إلى معالم واقعية أو متخيّلة (مبنية اجتماعيا في الأغلب) تعزوها جماعات السكان إلى نفسها أو إلى الآخرين كي تفصل نفسها عن هؤلاء الآخرين (نحن/هم) وكي تميز الآخرين بعضهم عن بعض. فنحن نعرف أنفسنا كبشر " على ما نحن عليه وما لسنا عليه " حتى يتسنى لنا بناء هويتنا وذاتنا. [3] وعرفها تاجفيل بأنها: « جزءٌ من مفهوم الفرد عن

[1] – ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق** . ص ص. 120، 121.

[2] – حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا : دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية.** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996). ص. 130.

[3] – كيداني منغستيب، " تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الإفريقي". في كتاب: **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء** (مجموعة مؤلفين). ( بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013). ص ص. 465، 466.

ذاته الذي يتغذّى من إدراكه؛ كونه عضوا في جماعة اجتماعية أو جماعات، وبما تمنحه تلك العضوية من اعتبارات قيمية ووجدانية منسوبة لها".[1]

فالهوية تعبر عن الكيفية التي يعرف الناس بها أنفسهم أو الكيفية التي يوصفون بها تأسيساً على العرق، الإثنية، الثقافة، اللغة، الدين ويمكن لهذا الانتماء أن يحدد ويؤثر على مساهمتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادهم.[2] والمدخل لتعيين هوية الجماعات، ليس هو وجود سمة خاصة أو جملة سمات ولكن التصور المشترك بوجود السمات المحددة التي تجعل الجماعة منفردة. [3]

يوجد لدى الناس ميل واسع الانتشار إلى تفضيل جماعتهم على الجماعات الأخرى، ويمكن أن نصف هذا الميل بأشكال مختلفة مثل التمركز الإثني ethnocentrism لدى عالم النفس سمنر (Sumner, 1906) ، والتحيز بين الجماعات لدى عالم النفس رابي ( Rabbie, 1993) ، وتفضيل الجماعات أو الاختلافات بين الجماعة الداخلية والخارجية لدى عالم النفس تاجفل (Tajfel, 1981). وتشير كلها إلى تمسك الفرد المتصلب بجماعته الداخلية والرفض الثقافي cultural narrowness القاطع للجماعات الخارجية.[4]

---

[1] - Tajfel, H. **Differentiation Between social Group Relations**, Academic Press, London, 1978). P. 63.

2- فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة: عوض حسن. ( القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1، 1999). ص9.

[3]- تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص.17.

4- رتشد عائشة ديليكيو، وسجليك سيزايا، دراسة في التمركز الإثني والتعصب والأفكار النمطية: نظريات في التحليل النفسي والدينامية النفسية. في:

**http://www.arabpsynet.com/Documents/DocAliPsychoEthnocentrism.pdf** تاريخ الاطلاع: جانفي 2017.

يتم تقدير هوية الجماعة من خلال الجماعة ذاتها ولكن تختلف في درجة البروز إلى حد كبير،[1] ويتم تعزيز الأسس النفسية لهوية الجماعة عبر التفاضلات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الجماعة والآخرين، وعبر معاملة جماعة ما على نحو مختلف سواء بإنكارها أو منحها تمييزا معينا ويصبح أفرادها أكثر وعيا بالروابط والمصالح المشتركة. وربما تكون هذه المعاملة نتاج ممارسة اجتماعية منتشرة، أو سياسة حكومة عمدية. أو كلا الأمرين معا، أو ربما تكون بقايا ظروف وملابسات تاريخية. وقد تصبح بعض الشعوب التي تميزت في وقت ما غير متميزة في المجتمع الأكبر. [2]

ومن المعتاد أن تكون الهوية قوية وسط الشعوب الأصلية المعرضة للخطر والأمم التي يتم غزوها، ولكن تضعف الهوية وسط الأجناس العرقية والطوائف الدينية عن طريق الاستيعاب وقطع الطريق على تشكيل روابط جماعية، ويجوز أن تتضاءل الهوية بفعل الانقسام داخل الجماعة. [3]

إن الضغوط الخارجية على جماعة ما، غالبا ما تكثف الإحساس بهوية الجماعة، وقد جاء انبعاث الحرب الأهلية في السودان في الثمانينات، يعززه تراجع النظام الشمالي المسيطر عن الحلول الوسطى التي أنهت الأعمال العدائية فيما بين 1963 – 1972 وعززتها أيضا سياسة فرض الشريعة الإسلامية على الجنوبيين غير المسلمين، ويمكن أن تثور مسألة "الأصول الإثنية " في مجرى الصراع كما حدث في الثورة الإثيوبية في سنة 1974 حيث تعرضت الثورة والحكومة الأمهرية المركزية المسيطرة للتحدي من قبل القوميين الإريتريين والذين لم يزد مطلبهم عن الاعتراف بهم كقومية مستقلة ومتميزة. [4]

و على كلٍّ، تساهم ثلاث ظروف خارجية في بروز هوية الجماعة:

---

[1] – تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 135.

[2] – **نفس المرجع**. ص ص. 17 – 20.

[3] – **نفس المرجع**. ص 135.

[4] – **نفس المرجع**. ص 102.

1- قسوة الأضرار الواقعة على الجماعة الإثنية بالنسبة لجماعات أخرى.

2- مدى الاختلافات الثقافية بين جماعات إثنية وجماعات أخرى تتفاعل معها.

3- كثافة الصراع مع الجماعات الأخرى والدولة. [1]

وقد طور علماء النفس وغيرهم من علماء الاجتماع على اختلاف توجهاتهم مجموعة متنوعة من النظريات المتعلقة بتطور الهوية ووظائفها. وعلى وجه الخصوص، ألقت البحوث النفسية الاجتماعية الضوء على الطرق التي يسلكها الأفراد والجماعات من أجل ضمان والحفاظ على الهويات آمنة، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى الصراع بين جماعات الهوية المختلفة. فعندما تتعرض الهوية إلى الضغوط وفي الوقت نفسه تكون قادرة على مقارنة نفسها بالهويات الأخرى، تظهر نزعات واتجاهات تسعى إلى مقاومة هذه التهديدات. [2] وهو ما قد يؤدي إلى نشوب عنف. فالعنف يعتبر إحدى وظائف الهوية، وذلك عن طريق الهجوم، أين يكون لها دور أخذ ممتلكات أو أصول معينة من طرف آخر. أو الدفاع، أين يكون لها دور حماية ممتلكات أو أصول معينة من أطماع طرف آخر. [3]

## 2-الهوية الذاتية: Self-Identity

لقد تم إثبات دور الهوية الذاتية في الدوافع النفسية للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. وتشير الهوية الذاتية Individual identity إلى عناصر مستقرة نسبيا من الشعور بالذات. وتشمل القيم values والدوافع motives والعواطف emotions والمشاعر feelings والمواقف attitudes والأفكار thoughts والأهداف goals والتطلعات aspirations من جهة. وعضوية الجماعة group memberships، التأثير الاجتماعي social influence والأدوار roles، من جهة أخرى. وبتهديد أي من العناصر السابقة، فإن الهوية الذاتية بكاملها ستكون محل تهديد.

---

[1] - تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص ص.135، 136.

[2] - ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق**. ص. 128.

[3] - Melissa M. C. Beaudoin, op.cit. P. 56.

الهوية الذاتية هي مرنة وديناميكية، وتستجيب للسياق الاجتماعي. إلا أنه من الصحيح أيضا أن تتميز الهوية الذاتية بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار الزماني والظرفي.[1]

### 3- هوية الجماعة: *Group-Identity*

تتكون هوية الجماعة من تقاسم الأعضاء خصائص ثابتة enduring characteristics وقيم أساسية basic values، ونقاط القوة strengths والضعف weaknesses فيها، والآمال hopes والمخاوف fears سمعتها وسبب وجودها ومؤسساتها وتقاليدها وتاريخها الماضي، أهدافها الحالية والآفاق المستقبلية. مثل الهوية الفردية، هوية الجماعة مرنة وديناميكية، ومستويات المشاركة والالتزام العاطفي قد تختلف على نطاق واسع بين أعضاء الجماعة.[2]

ومثل الفرد، يمكن القول أن الجماعة يمكن أن يكون لها هوية خاصة بها. هوية الجماعة تنبثق من أعضاء الجماعة، ولكن لا يمكن النظر إليها على أنها مجموع الهويات الفردية ، ولا إلى الهوية الذاتية كمجرد مركب من هويات الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها الفرد.

والعضوية في جماعة معينة يكسب الفرد شرعية معينة. والجماعة لديها تأثير كبير على قيم ومعتقدات الأفراد داخل الجماعة. ذلك لأن الإنسان لديه حاجة نفسية ملحة تدفعه للانتماء إلى جماعة ما. وهذه الحاجة النفسية الملحة للانتماء إلى الجماعة هو ما قد يدفع بالأفراد إلى دعم أفكار قد لا تكون بالضرورة موجودة لولا الجماعة. وهذا ما قد يسهم في إيجاد النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد.

---

[1] – Ibid. Pp. 54,55.

[2] – Gudrun Østby,**Horizontal Inequalities and Civil War: Do Ethnic Group Inequalities Influence the Risk of Domestic Armed Conflict?**. Thesis in Political Science, Department of Sociology and Political Science. Norwegian University of Science and Technology (NTNU) & Centre for the Study of Civil War, International Peace Research Institute, Oslo (PRIO). August 2003). Pp 23, 24.

قد يكون تعارض المصالح سببا واضحا في الصراع بين الجماعات في كثير من الحالات، ولكن يمكن القول، أن الصراع، لن يحدث في غياب بعض المنافسة فيما بين هوية الجماعات. وفي حين لا يوجد أي سبب للاعتقاد بأن التمايز فيما بين المجموعات يؤدي حتما إلى الصراع، نفترض أنه عندما تشعر جماعة ما بالإحباط، التقييد أو المنع للتمايز الإيجابي بأي شكل من الأشكال من قبل جماعة أخرى ، فإن هذا سوف يعزز الصراع الصريح والعنف بين الجماعات.[1]

**4-الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية:**

يقصد بـ (الجماعة الداخلية) تلك الجماعة التي يشعر الفرد بالانتماء إليها وفي ظلها يحس بالراحة والاطمئنان وينبع هذا الاحساس من التجارب الجماعية المشتركة، أما (الجماعة الخارجية) فهي تلك الجماعات التي لا يرى الفرد أية منافع مشتركة تجمعه معها.[2]

فالناس ينزعون إلى تصنيف عالمهم الاجتماعي إلى صنفين (نحن) أي الجماعة الداخلية، و (هم) أي الجماعة الخارجية، ويرى تاجفل أن التمييز لا يحدث إلا إذا تم هذا التقسيم مما يجعل التصنيف شرطًا ضروريًا للتمييز. وعندما يتم هذا التقسيم يتولد الصراع.

وتقوم عملية التصنيف بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية على أساس واحد أو أكثر من التلميحات البارزة التي قد يكون الانتماء العرقي، أو الانتماء إلى طبقة اجتماعية، أو لغة معينة.. وغالبا ما ترافق هذه التصنيفات التقييم السلبي نحو الآخرين.[3]

لاحظ وليام غراهام سمنر William Graham Samner في دراسته الكلاسيكية الطرق البدائية (1906) أن الناس يتجهون نحو حب وتفضيل جماعاتهم الداخلية أكثر من الجماعات المتنافسة أو المضادة (أي الجماعات الخارجية) فيكونون أقرب إلى التمركز العرقي.

---

[1]– Gudrun Østby, op.cit . P. 24.

[2]– ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق**. ص. 58.

[3]– **نفس المرجع**. ص. ص.123– 126.

فالصراع بين الجماعات ينشأ نتيجة لتضارب المصالح، فعندما تسعى جماعتان إلى تحقيق هدف معين ولا يتسنى الوصول إلا لواحدة منهما، فإن ذلك يؤدي إلى نشوء العداء بينهما.[1]

تنتج النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد جراء تعايش جماعات ذات معتقدات مختلفة في محيط واحد، إذ أنه لا يمكن الفصل بين هوية الجماعة والنزاع الاجتماعي الطويل الأمد. والعرق يعتبر أحد أهم العناصر التي قد تفرق مجتمعا يمتلك نفس الثقافة، اللغة، الدين، المعتقدات، العادات و التقاليد، و تطلعات الحياة.[2]

ولأن هوية الجماعة تعتبر جد مهمة في هذه المجتمعات، فإن باستطاعة الأعضاء تعميم نفس الفكرة السلبية حول أعضاء جماعة أخرى. وإذا ما انتقل أحد طرفي الجماعة إلى مرحلة العنف، فإن ذلك سيكون مكونا أساسيا يدعم النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. والكثير من الدراسات ترى بأن الأفراد يميلون إلى تعميم أفكار الفرد الواحد على باقي أفراد الجماعة التي ينتمي إليها حتى وإن لم تكن للجماعة ككل أي تدخل. وهذا ما يعرف بأثر التماثل. وهذا الأمر هو الذي قد يؤدي إلى خلق سلوك سلبي ما بين الجماعات ككل. وينظر عادة أعضاء الجماعات الداخلية إلى أعضاء الجماعات الخارجية كأشخاص متشابهين في الشخصية والسلوك ويغيب عنهم استقلالهم الفردي والتنوع الموجود بينهم. فعندما يرتكب أحد أعضاء الجماعات الخارجية خطأ معينًا سيقع اللوم عليهم جميعًا وينظر اليهم بعين واحدة وتتشكل بذلك أرضية مناسبة لتكوين القوالب النمطية السلبية عن الآخرين.[3]

---

[1] – ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق**. ص. 117.

[2] – Azar, Edward E. "The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations", **Monograph Series in World Affairs**, 20 (2,1983). P. 21.

[3] – ديلويي هيوا حاجي، **مرجع سابق**. ص. 59.

والتعرف على الفرد بناءا على الجماعة التي ينتمي إليها يزيد من احتمال حدوث أعمال عنف نتيجة: (1) تضخيم الجانب الإيجابي للجماعة الداخلية. (2) تقليص الجانب السلبي للجماعة الداخلية. (3) تحميل الجماعة الخارجية مسؤولية الأحداث السلبية. (4) التقليل من أهمية الحوار الإيجابي بين الجماعات. (5) زيادة الحوار الغير المجدي.(6) تكوين صورة سلبية عن الجماعة الخارجية. (7) التخوف من أي سلوك عدائي قد يصدر عن الجماعة الخارجية. (8) عدم تقبل الاختلافات التي تميز الجماعة الداخلية. (9) نزع الإنسانية من الجماعة الخارجية. (10) نزع الشرعية من الجماعة الخارجية، باعتبار أنها تخترق حقوق الإنسان.[1]

و هوية الجماعة يمكن أن تقدم دافعا لاستخدام العنف ضد الجماعة الخارجية. يحدث هذا عندما يقوم كلا من الطرفين باعتبار الطرف الآخر ذو نوايا شريرة. وهذه العلاقة بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية هي ما يعطي النزاعات بعدا زمنيا معتبرا.[2]

إن مشاكل الهوية إذن، تساهم إلى حد كبير في تنمية الدوافع النفسية للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد، فإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل ، فإن العنف سيترسخ في هوية الفرد، الجماعة والمجتمع ككل، لأن الأفراد المنخرطين في النزاع سيبدؤون بتعريف أنفسهم من خلال النزاع. فالأحداث التي قد تهدد جماعة أو مجتمعا ما ستولد تضامنا غير مسبوق بين الأفراد. وبما أن الحفاظ على هذه الهوية واسترجاعها قد يستغرق وقتا، فإن العنف المرافق لهاته المرحلة قد يصبح عاملا مساعدا على استدامة النزاع الاجتماعي الطويل الأمد. ويمكن للعنف أن يأتي في شكل دفاع عن النفس، عن الممتلكات وعن الهوية. هذا النوع من النزاعات عادة ما يدوم لمدة أطول، ما قد يؤدي إلى ترسيخه في هوية الأفراد جراء التأثير الاجتماعي، رد الفعل نحو الأحداث وربما حتى مساهمتهم في العنف. وحتى إذا ما أوشك النزاع على الانتهاء، فإن فئة معينة ستجد نفسها من دون هوية، هوية بنيت على النزاع والعنف. وبالتالي، فإن هذه الفئة

[1] – Pruitt, Dean, and Sung Hee Kim. op.cit. Pp. 106-112.

[2] – Azar, Edward E. “The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations”, op.cit. P. 91.

ستعمل كل ما بوسعها حتى تضمن استمرار النزاع. فأزمة الهوية تعتبر أداة من أدوات الدفاع عن طريق العنف، أين يعمل كل طرف على ضمان استمرار النزاع. [1]

وهذا ما أكّدته اليزابيث كرايتون ومارثا ابيل ماك ايفر في دراستهما للديناميات الداخلية للنزاعات الاجتماعية الممتدة ، حيث تؤكدان على أن النزاعات الاجتماعية الممتدة هي نزاعات ناتجة عن أزمة الهوية ، وهي نتاج للخوف من الانقراض ينمو في ظل وجود تجربة لدى جماعات إثنية معينة تكون عرضة للتهديد ، وتعيش على ذكريات الإعدام والمذابح والمخاوف الناجمة من الهوية لا تقتصر فقط على الأقليات الإثنية ، ولكنها تدفع أيضاً الجماعات التي تشكل أغلبية السكان إلى الصراع . وفي حالات النزاع الممتد تؤدي هذه المخاوف إلى بروز عمليتين تؤديان إلى تدمير النظام العام ، وتجعل من الصعب جداً استعادته وهي : الأولى عندما تحاول جماعة إثنية معينة فرض هيمنتها السياسية من خلال المؤسسات التي تحمل هويتها، حيث تسيطر هذه المؤسسات على الصراع في النظم القمعية التي تتمتع بسلطة عالية ومساندة قليلة . أما العملية الثانية فهي التعبئة السياسية والاجتماعية ، حيث تسعى الجماعات من وراء هذه التعبئة إلى تحدي النظام التقليدي للهيمنة الإثنية القائم في المجتمع ، وفرض نمط جديد من العلاقات الإثنية . ولذلك تتسم هذه النزاعات الإثنية عادة بالطابع الدموي العنيف وانهيار مؤسسات الحكم وانقسام الرأي العام ونمو التناقضات الراديكالية وتطور نظام سياسي يتم بقوة الدفع الذاتي فقط ، وصعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع. [2]

كما تشير مشكلة الهوية في الدول النامية تحديدًا، إلى قضيتين كلتيهما ترتبط بشرعية النظم السياسية، بل وشرعية الدولة ذاتها أحيانا، وهما بالتالي وثيقتا الارتباط بالعنف السياسي وبالنزاع. القضية الأولى هي تعدّد الهويات وتصارعها، بما يعنيه ذلك من وجود كيانات أخرى غير الدولة يتّجه إليها ولاء بعض الأفراد والجماعات. وهذه الظاهرة تدرس في إطار مشكلة عدم التكامل

[1] – Melissa M. C. Beaudoin, op.cit. Pp. 52-54.

[2] – الفاتح الحسن المهدي، **النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا، بوروندي، الصومال) نماذجًا**، أطروحة دكتوراه في دراسات السلام ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014). ص. 68.

بمظاهره المختلفة. والقضية الثانية هي وجود فجوة واسعة بين النخبة والجماهير، ففي إطار تعدد الهويات وغياب التكامل في المجتمع، وسعي بعض القوى السياسية والاجتماعية لتسييس هذا التعدد المجتمعي، فإن احتمالات العنف السياسي تزداد، كما أن اتساع الهوة بين النخبة والجماهير يولّد إحساسًا لدى المواطنين بان النخبة الحاكمة لا تعبّر عن قيمهم، ولا تسعى لتحقيق مصالحهم.[1]

[1]- شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011). ص ص. 114، 115.

## المبحث الثاني: النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمفاهيم المتقاربة:

تتداخل دراسة النزاعات الاجتماعية طويل الأمد مع العديد من الظواهر النزاعية الأخرى، وهو ما خلق قدرًا من الغموض بشأن كيفية الفصل بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر المشابهة. فقد كان الاهتمام ينصبّ في غالب الأحيان على دراسة الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية والتنافس الدائم بين القوى الكبرى. لذا، سنتناول في هذا المبحث التمييز بين النزاع الاجتماعي الطويل الأمد، الحرب الأهلية، النزاع الإثني والمنافسة المستمرة.

### المطلب الأول: الحرب الأهلية Civil war:

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الحرب الأهلية على أنها " صراع داخل مجتمع ناتج عن محاولة الاستيلاء – أو الحفاظ– على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية"، وهي تعتبر حربًا لأنها تحتوي على أعمال عنف تمارسها جميع أطراف النزاع، وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها. [1]

وتتميز الحرب الأهلية عن الأشكال الأخرى من العنف المحلي، مثل الاضطرابات وجرائم الشوارع. وفي حالة الحرب الأهلية، لا تكون هناك سيطرة مركزية على المعارضة، كما أن كل طرف لابدّ أن تكون لديه أعداد كبيرة نسبيا من القوات التي جرى تشكيلها من خلال السكان المحليين. وتشتمل الحرب الأهلية – من وجهة نظر ليكليدر– على العنف واسع النطاق والقتل المتبادل، كما تتسم بأنها تؤدي إلى سقوط ما لا يقلّ عن 1000 قتيل أو أكثر في العام الواحد، ووجود مقاومة فعالة فيما بين الأطراف المتنازعة. [2]

لقد حاول بعض الدَّارسين وضع خصائص عامة للحروب الأهلية، وهي:

[1] – أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص. 21.

[2] – **نفس المرجع**. ص ص. 22، 23.

1- بلوغ عدد ضحايا الصِّراع على الأقلّ ألفا، ورفعه بعضهم إلى أن يبلغ ألفا كل سنة في الصراعات المزمنة.

2- ألاَّ يقل عدد الضحايا لدى أحد الفريقين عن مائة شخص، أو ألاَّ يقل معدل الخسائر البشرية لدى الفريق الأقوى عن 5% ، وإلا اعتبر الصراع حرب إبادة.

3- وقوعها داخل الحدود الجغرافية المعروفة لدولة معترف بها عالمياً.

4- كون الحكومة النظامية طرفًا أساسيًا في النزاع.

5- قيام حركة منظمة قادرة على تجنيد المواطنين، وشنّ هجوم مسلّح منظّم.

6- أن يكون محور النزاع من أجل الاستيلاء على الحكم، أو الاستئثار بجزء معين من الحكم داخل الحدود الجغرافية التي يدور فيها النزاع.[1]

ويذهب روبين هايام إلى أن الحروب الأهلية تنحصر في صورتين رئيسيتين، هما:

1/ الحرب الأهلية الانفصالية، وفيها تنشب الحرب الأهلية بين الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين، يسعى إمّا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها. وفي هذا العنف تسود حالة العنف المسلّح، ويتورّط المدنيون والعسكريون في الحرب، ويتوقف العمل بالقانون، ويتّسع القتال بين الأطراف المتنازعة، وتنظم القوات الانفصالية نفسها في جيش نظامي. [2] ومن تلك الحروب، حرب بيافرا Biavra في نيجيريا ( 1967-1970)، وحرب كاتانغا Katanga في الكونغو الديمقراطية ( 1960-1977)، وفي إقليم كازامنس Casamance بالسنغال منذ الثمانينات.[3]

2/ الحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة في الدولة، مع مشاركة العسكريين والمدنيين في النزاع، وتدور الحرب في هذا النوع حول شكل وتكوين نظام الحكم.

---

1- آدم بمبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**. ( تايلاند: جامعة الأمير سونكلانكرين، إدارة الثقافة والنشر). ص. 11.

2- أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص ص. 44، 45.

3- آدم بمبا، **مرجع سابق**. ص. 14.

وتنشأ الحرب الأهلية في هذه الحالة نتيجة استبعاد قطاع من النخبة الحاكمة من دائرة المشاركة السياسية، أو من دائرة الاستفادة من عملية توزيع القيم المادية والمعنوية في المجتمع. [1]

انتشرت الدراسات المتعلقة بأسباب الحروب الأهلية بشكل كبير في كتابات السلام والحرب في القرن الماضي. ففيما اعتبر البعض أن العامل الأساسي المسبب للحروب الأهلية هو الصراعات الإثنية والطائفية التي تندلع بسبب الظلم وانتهاك حقوق الإنسان. اعتقد البعض الآخر أن العوامل الاقتصادية هي الفاعلة فقط في اندلاعها وأن خطاب المظلومية يلعب دورا فقط لتبرير الأعمال العسكرية وضمان استمرارها.[2]

وإذا كانت الحروب والنزاعات الأهلية ظاهرة مسّت العديد من الدول والمجتمعات، فإن حظ القارة الأفريقية منها أوفر، ففي إحصائية لأشد الحروب الأهلية في العالم في الفترة ( 1945-1999) بلغ عد د تلك الحروب 127، وكان حظ أفريقيا منها أربعين، بمعدل 31.5%، وفي عام 2002 بلغ عدد الحروب الأهلية في العالم ثلاثين حربا أهلية عنيفة، وكان حظ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها 50% وحظ قارة آسيا مجتمعة 33.3%.[3]

يتشابه كل من النزاع الاجتماعي طويل الأمد والحرب الأهلية في أن كليهما يعتمد على العنف المسلح المنظم واسع النطاق الذي يتسبب في وقوع أعداد كبيرة نسبيا من الضحايا. [4] غير أن ما يميزهما هو عامل الزمن، فالنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد تمتدّ عبر الزمن مع وجود فترات زمنية يكون فيها النزاع أكثر احتداما من باقي الفترات. في حين أن الحرب الأهلية مرتبطة بفترة زمنية.

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص ص. 44، 45.

[2] - سنان حواط، "الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية". **مجلة دلتا نون**، ( العدد 1، جويلية 2014). ص. 3.

**http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/DigitalLibrary/STD-983264.pdf**

[3] – آدم بمبا ، **مرجع سابق**. ص ص. 12،11.

[4] – أحمد إبراهيم محمود، **نفس المرجع**. ص. 26.

الحرب الأهلية كذلك، هي صراع داخلي يقع داخل حدود دولة واحدة، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم خارجي لجماعة أو جماعات مشاركة في هذه الحرب. أما النزاع الاجتماعي المتأصل أو طويل الأمد، فيمكن أن يكون بين دولتين كالنزاع بين أيرلندا الشمالية وبريطانيا والصراع العربي الصهيوني.

أخيرًا، يمكن للحرب الأهلية أن تقع على أساس الهوية أو الانتماء الإثني للجماعات المتصارعة كما يمكن أن يكون سببها سياسي إيديولوجي معين، يتمّ من خلاله تنظيم عمليات الحشد والتعبئة والقتال بين الأطراف المتنازعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين.[1] أما النزاعات الاجتماعية المتأصلة فتبرز عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية.[2]

## المطلب الثاني: المنافسة المستمرة (ENDURING RIVALRIES):

يتشابه كل من النزاع الاجتماعي الطويل الأمد والمنافسة المستمرة في عدة نقاط تجعل من السهل الخلط بينهما. فهما نوعين مختلفين من النزاع على المدى البعيد، ولكل منهما ميزات خاصة. وبالاستدلال بتسمية كل منهما، فإن الخاصية الأولى والتي يشترك فيها كل من هذين النوعين هي المدة التي يستغرقانها.[3] فعامل الزمن هو أهم ما يميز النزاعات الاجتماعية طويلة المدى، والمنافسة المستمرة. إلا أنه توجد عدة وجهات نظر حول المدة التي يجب أن يستغرقها

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، **نفس المرجع**. ص. 25.

[2]- Riemann Cordula, Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective. In: **http://unjobs.org/authors/cordula-reimann**. See on: Février 2012.

3 - Freidman, Gil. "Conceptualizing Protracted Conflict and Protracted Conflict Management." In Harvey Starr, ed. **The Understanding and Management of Global Violence: New Approaches To Theory and Research on Protracted Conflict**. (New York, NY: St. Martin's Press, 1999). P. 35.

نزاع معين حتى يعتبر كنزاع اجتماعي طويل الأمد أو كمنافسة مستمرة. إن الحد النظري الأقصى من الزمن الواجب على النزاع استغراقه غير محدد بدقة، كما أنه ليس هنالك نقاط بداية أو نهاية محددة للنزاع. فحسب Paul Diehl و Wayman Frank ، فإن الحد الأدنى من الزمن اللازم من أجل اعتبار نزاع معين كمنافسة مستمرة هو ما بين 10 إلى 25 سنة. إلا أنه لا توجد أي معايير نظرية تدعم ذلك.

إضافة إلى ما سبق، فإن الخاصية الثانية والتي تعتبر نقطة تلاقٍ بين كل من المنافسة المستمرة والنزاع الاجتماعي طويل الأمد هي وجود فترات زمنية أين يكون هذا النزاع أكثر احتداما من باقي الفترات. فهذا الاحتدام لا يأتي منفصلا عبر الزمن، بل إنه يأتي بدرجات مختلفة الحدة. بالنسبة للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد، فإن الباحثين لم يحددوا عددا معينا من الأحداث التي يجب أن تقع. على عكس المنافسة المستمرة التي ينتظر فيها وقوع ما بين اثنين إلى سبعة أحداث كحد أدنى.

هنالك أيضا خاصية أخرى يشترك فيها كل من النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمنافسة المستمرة، ألا وهي كون كل منها مبنيا على علاقات نزاع ثنائية. فالجانب المنوط بالعلاقات، يركز على التغيرات الحاصلة في العلاقات ما بين مختلف الأطراف. فعند حدوث تضارب للمصالح، فإن الخلاف يمكن أن يغير طبيعة العلاقة وطبيعة التبادل بين الطرفين. " وعلاقات المنافسة هي تلك التي يتنافس فيها الطرفان علما أن هذا التنافس سيتجدد في المستقبل بينهما". هذا التعريف يمكن كذلك أن يسقط على النزاع الاجتماعي طويل الأمد:" يحدث النزاع جراء طلبات محددة في العلاقات وجراء ما يمكن لكل طرف تحقيقه من وراء ذلك". ومع امتداد هذه العلاقات المتوترة، تبنى القاعدة التي تشمل أساس النزاعات الطويلة الأمد. [1]

وكما أن للنزاع الاجتماعي طويل الأمد والمنافسة المستمرة أوجه تشابه كثيرة، هنالك اختلافات كبيرة بين هذين الشكلين من النزاع. هذه الاختلافات كافية لتعليل سبب الفصل بين كل من النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمنافسة المستمرة. ويكمن الاختلاف الأول في نوع

[1]– Melissa M. C. Beaudoin, op.cit. Pp. 5,6.

الأطراف التي تصنع النزاع الثنائي. بالنسبة للمنافسة المستمرة، فإن الطرف المعني بالأمر هو الدولة. والمنافسون هم نفس الدول التي تتسابق ضد بعضها البعض. أما فيما يخص النزاع الاجتماعي طويل الأمد، فإن الأمر لا يتعلق بالدول، بل بجماعات الأفراد. إن هذا التفريق بين الدول وجماعات الأفراد يسمح لنا بالتمييز بين كل من نوعي النزاع بكل سلاسة. ومما لا شك فيه، أنه من المهم جدا أن نصل إلى التفريق بين كل من النوعين بهذه السهولة. فإن تم التركيز على الدول فقط والتغاضي عن جماعات الأفراد، فإن هذا قد يؤدي إلى خلط في البحث وفي الجهود الدبلوماسية. وبالتالي، فإن التفريق بين كل من النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمنافسة المستمرة من حيث طبيعة الأطراف المتواجهة يعد أمرا أساسيا من أجل فهم هذه الأشكال من النزاعات.

إضافة إلى ذلك، فإن المنافسة المستمرة تقيس عدد الإصابات في الحروب، ذلك لأنها مبنية على تحليل لدور الدول فقط. وبما أن عدد الإصابات خلال النزاعات الاجتماعية الدائمة قد يكون بأعداد قليلة، و لكن بطريقة متكررة عبر الزمن، فإنه من الصعب تحديد تأثير النزاع الاجتماعي طويل الأمد من حيث الأرواح. إذا لم تكن الإصابات ناتجة عن حرب عسكرية، فإن هاته الأخيرة لا تعتبر كارتباطات بالحرب (Correlates of war). إن الحوادث الفردية التي تقع خلال النزاع الاجتماعي طويل الأمد قد تؤدي إلى عدد قليل نسبيا من الضحايا إذا ما تمت مقارنتها بالمواجهات الممولة من طرف الدولة خلال المنافسات المستمرة. في حين أن تكلفة النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد قد تساوي أو تفوق تكلفة المنافسة المستمرة، خصوصا من حيث عدد الضحايا، إلا أنها قلما تؤخذ بعين الاعتبار. يعود السبب في ذلك إلى أن الحوادث التي أردت بأرواح الضحايا قد جاءت متفرقة عبر الزمن و ليس أثناء حرب واحدة أو جماعة من الحروب المتقاربة في الزمن. [1]

ينطبق نفس التحليل على الحروب العسكرية التي تقودها الدول، والتي تتطلب قدرا كبيرا من التنظيم، التمويل والتعبئة. في هذه الحالة، تكون وتيرة الحروب منخفضة مقارنة بالحوادث

[1]– Ibid. Pp.8,9.

العنيفة التي قد تحدث في إطار النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد ( أين يقوم الأفراد بارتكاب أعمال عنف بتكلفة اقتصادية منخفضة وبوتيرة أو تكرار أعلى ). يمكن أن تؤدي الأسباب السالفة الذكر إلى عدم قدرة المختصين على تحديد التكلفة الحقيقية للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد بسبب اعتبارها كمنافسة مستمرة، و ليس كنوع خاص من النزاع العنيف.

يكمن آخر اختلاف بين كل من المنافسة المستمرة والنزاع الاجتماعي طويل الأمد في ضرورة استعمال العنف. فالمنافسة المستمرة ليست عنيفة بالضرورة. إذ أنها مبنية على التسابق من أجل تحقيق أو الحفاظ على مصلحة معنية. هذا ما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فقد كان هنالك نزاع على المدى البعيد دون اللجوء إلى استخدام القوة. وعلى عكس ذلك، فإن كل الحالات التي تطرق إليها أزار Azar قد تضمنت حالات مباشرة من النزاع العنيف بين الأطراف الأساسية. وبالرغم من كون النزاع العنيف قد ظهر مع المنافسة المستمرة، إلا أنه لا يعتبر عاملا أساسيا في هذا النوع من النزاعات. [1]

بالتركيز على العلاقات التي تدور بين المنافسة المستمرة والنزاع الاجتماعي طويل الأمد، فإننا نستطيع أن نفهم بشكل أفضل أسباب كل نوع من أنواع النزاع. في حين كون كل من النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد والمنافسة المستمرة تشترك في وجود نزاع ثنائي على المدى البعيد، إلا أن المنافسة المستمرة تحدث ما بين الدول. إذ أنه يمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها: " علاقة نزاع ممتد عبر الزمن بين نفس الأمتين– الدولتين بمستويات متغيرة من الحدة بهدف الدفاع عن مصالح وطنية، أين يكون استخدام القوة الحربية أمرا واردا". [2]

إلا أن النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد تتميز بخاصية تجعل منها نوعا من النزاعات الممتدة عبر الزمن. إذ أنها تعرف كالتالي: " النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد هي نزاعات ممتدة عبر الزمن بين طرفين على الأقل. كما أنها تتميز بحدوث أعمال عنف بطريقة متقطعة على فترات متباعدة عبر الزمن، بطريقة تجعل منها جزءا لا يتجزأ من التركيبة الاجتماعية

[1]– Ibid. Pp. 7–9.

[2]– Ibid. P.10.

للأطراف المعنية بالأمر. فيما يتعلق بأسباب النزاع، فإنها يمكن أن تبقى ثابتة أو أن تتغير بمرور الزمن. إبان هذا النوع من النزاعات، فإن كل طرف يحاول الدفاع عن مصالح وطنية وحاجيات اجتماعية غير قابلة للتنازل.[1]

**المطلب الثالث: النزاع الإثني( Ethnic Conflict):**

إن الدراسات المتعلقة بالإثنية والنزاعات الإثنية هي من التعقيد والتشعب بحيث يصعب على أي دارس أن يتابعها بدقة دون الرجوع إلى مفهوم الإثنية والجماعة الإثنية، ودراسة طبيعة العلاقة بين الإثنية والمفاهيم المشابهة لها. ذلك أن مفهوم الإثنية منذ شيوعه واستخدامه وحتى الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث تردّد محتواه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، أو جماعة قبلية، كما أنه يتّسع ليشمل كل أشكال التمايز، أو يضيق ليقتصر على التمايز العرقي فقط، كما أن دراسته لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن الثقافة، كما تردّد محتواه بين التعبير عن السلالة والعرق والقبلية.[2]

بشكل عام، فإن الإثنية قد تكون اختلافًا في العادات والتقاليد أو الدين أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو الملامح الجسمانية، طالما أن أفراد هذه الجماعة وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته. [3] ومنه فإن اصطلاح الجماعة الإثنية أو العرقية أصبح يستخدم في الكتابات الأنثروبولوجية ليحدّد تلك الفئة من السكان التي تتميّز بـ:

1- خصائص بيولوجية ذاتية تحقّق لها الدوام والاستمرار.

2- اشتراكها في قيم ثقافية أساسية مدركة ومفهومة في وحدة واضحة في شكل ثقافي محدّد.

---

[1]- Ibid. P.10.

[2]- شاهين عبد العزيز راغب، **مرجع سابق**. ص. 159.

[3]- سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ( الكويت: دار سعاد الصباح، 1992). ص. 23.

3-وجود مجال محدّد من الاتصال والتفاعل بين أفرادها وبينها كجماعة وبين الآخرين.

4-عضويتها التي تحدّد ذاتها وتجعلها معروفة من وجهة نظر الآخرين كفئة مميزة عن الفئات الأخرى. [1]

فيما يخص النزاع الإثني، فهو تصادم بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية سياسية ، اجتماعية ، إقليمية. أو ببساطة ، النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط عنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطق الإثنية.

يعرفه ستيوارت كوفمان على أنه " العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية". وفي هذا الإطار، يرى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على إشعال النزاع الإثني وهي: وجود جماعة إثنية معروفة بالاسم الجمعي وخرافة الأصل الإثني المشترك، وتتقاسم التاريخ والثقافة والتجمع الإقليمي والإحساس بالتضامن. [2]

ويعرف Ted gurr النزاع الإثني على أنه جماعة تعرف نفسها باستخدام الإثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسيين. [3] وأن الحركات الإثنية السياسية تحركها في الأصل شكاوي الشعوب بشأن مكانتهم الجماعية ، انسجاما مع السعي الأكبر لتحقيق المصالح السياسية، ويكون محور الصراع هو الحرمان النسبي وتعبئة الجماعة. ويفترض جار أن الدافع الأول للتمرد والنزاع الإثني يتمثل أساساً في سخط الجماعات الإثنية إزاء الحرمان والمظالم ، كما يفترض أن قادة تلك الجماعات يقومون بعمليات تعبئة محدودة لموارد الجماعة للاستجابة للفرص السياسية المتغيرة ، فالشكوى من المعاملة

---

[1] – شاهين عبد العزيز راغب، **مرجع سابق**. ص. 161.

[2] – أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص. 24.

3 – سمية بلعيد، **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة –الكونغو الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010). ص. 24.

التمييزية والمتحيزة والإحساس بالهوية الثقافية الجماعية يوفران الأسس اللازمة لحشد وتشكيل المطالب التي يحددها قادة الجماعة الإثنية المعنية.[1]

يرى "ريتشاد شولتز" أن النزاعات الإثنية تعتبر جزءاً من حركة التفاعلات في المجتمعات المنقسمة بحدة ، لأن المجتمع هو عبارة عن جماعات إثنية متعددة ارتبطت ببعضها بفعل اعتبارات القرب الجغرافي والقوة القمعية للحكومة ، وفى هذه الحالة تكون الجماعات الإثنية في مثل هذه المجتمعات كبيرة ، وتنظر إلى الاختلافات القائمة بينها وبين الجماعات الأخرى في نفس المجتمع باعتبارها دائمة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط بشأنها ، وتكون الإثنية بمثابة الشكل الرئيسي للهوية بالنسبة لتلك الجماعات وينظر أفراد تلك الجماعات إلى الحياة من منظور ( نحن وهم) وتلجأ الجماعات الإثنية في حالات متطرفة إلى تبني مزاعم بشأن قطع محددة من أراضي الدولة وتفرض الاعتراف بالحدود القائمة للدول ، وتتولد لديها الرغبة لتحقيق تلك الأهداف من خلال اللجوء إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي ، وفى هذا الإطار تستغل المشاعر والهوية الإثنية ضد الجماعات الأخرى .[2]

حاول العديد من الباحثين تحليل الظاهرة الإثنية وما تتسم به من خصائص وما تقود إليه من آثار. وبالنظر إلى تعدد وتشعب أبعاد الظاهرة فقد تعددت وتشعّبت اتجاهات التحليل. [3]

فالاتجاه الأول والذي يعرف بالأولي أو البدائي Primordial ، يرى التقسيمات الإثنية أمرًا حتميًا متأصلًا في السمات البيولوجية وتدعمها قرون من ممارسات الماضي التي لا يسع الأفراد والجماعات الآن أن يغيروها. فهو يعتبر " النزاع نابعًا من اختلافات عرقية وبالتالي فهو ليس بالضرورة بحاجة لتفسير". وحتى في حالة الحروب والنزاعات الإثنية التي يمكن الحديث فيها عن عامل محفز بعينه نابع من البيئة يظل التفسير الأكثر وجاهة من وجهة نظر هذا

---

[1]– تيد روبرت جار ، **مرجع سابق**. ص ص. 132، 133.

[2]– الفاتح الحسن المهدي، **مرجع سابق**. ص ص. 68، 69.

[3]– مهدي محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. ( عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002). ص. 59.

الاتجاه هو الإثنية ذاتها.[1] فقد توصل D.Fearon و D.laitin في دراستهما للنزاعات العرقية بين 1945–1999، إلى أن العامل المفسر في النزاعات الإثنية ليس التعددية الإثنية في حد ذاتها، و لكن الظروف التي توجد فيها، حيث يقولان " لقد أثبتت معلوماتنا بأن قياس الاختلاف الثقافي و الأحقاد فشلت في تفسير النزاعات الإثنية عكس تركيزنا على العوامل الأخرى".[2]

يمكن تلخيص نظرة المقاربة الأولية للنزاع العرقي في المخطط الموالي:

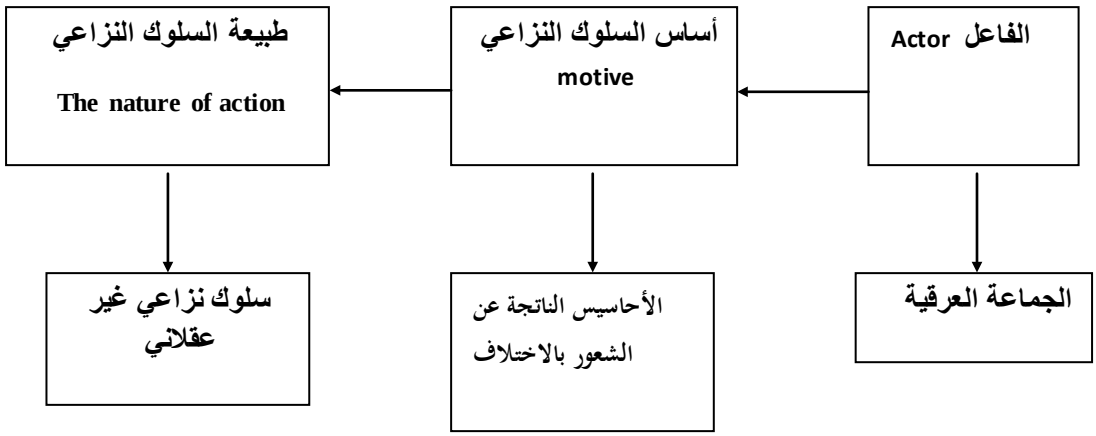


**الشكل رقم(01): النزاع الإثني حسب المقاربة الأولية**[3]

أما الموقف الذرائعي فيتناول النزاع الإثني بشكل مختلف تمامًا. فالإثنية " أداة يستغلّها الأفراد والجماعات أو النخب للوصول إلى غاية مادية أكبر". والإثنية نادرا ما تترجم إلى عنف وفي الحالات التي حدث فيها يمكن إرجاعه إلى السياسات والدساتير التي خلفتها القوى

---

[1]– أحمد أمل محمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015). ص ص. 26، 27.

[2] -Fearon D James، David Laitin, Ethnicity, Insurgency and civil war. American political science review august 2002 . in **http://www.yale.edu/leitner/pdf/PEW-Fearon.pdf** P. 3. See on January 2013.

3– عز الدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005). ص 25.

الاستعمارية؛ فكثيرا ما أعطيت مزايا هائلة للأغلبية (وأحيانا للأقلية) على حساب الجماعات الأخرى ثم تم وضع هيكل دستوري ساعد على الحفاظ على الوضع القائم أو على تدهوره.[1]

وعليه، فإن الرؤية الذرائعية للإثنية ترى أن الهوية الإثنية " ذات نشأة اجتماعية غالبا ما توجدها أو تثبطها النخب السياسية الساعية للسلطة في أنساق اقتصادية واجتماعية محتومة تاريخيًا"[2]. لذا فإنها – الهوية الإثنية– ليست جامدة كما يذهب الأوّليون وإنما ظرفية، طارئة، ويمكن تحوّلها. لذا فإن مناط التركيز لدى أنصار هذا الاتجاه هو التعرف على الظروف التي تتحوّل خلالها الإثنية وتتبلور في شكل سياسي.[3] ويرى Jega بأن الوعي بالهوية في حد ذاته، والأشكال المتنوعة للإثنيات والدين ليس بمشكلة كبيرة في المجتمعات التعددية، ولكن تصبح كذلك عندما يتم تعبئتها بشكل سلبي، واستخدامها كقاعدة تضم العمل الاجتماعي والسياسي، من أجل الحصول على الموارد الشحيحة من قبل مختلف المجموعات المتنافسة.[4] وبالتالي فإن النزاع الإثني ينطوي على عنصرين هما دور النخب الساعية للسلطة في تعبئة الناس حول الهوية العرقية، ومرجعية الأنساق الاقتصادية والاجتماعية. حيث ينشأ النزاع في هذه الحالة بواسطة قادة الجماعات الإثنية لتحقيق أغراضهم السياسية الخاصة، ويستغلّ هؤلاء القادة سيطرتهم على وسائل الإعلام من أجل إشعال العداء الإثني، وبالتالي يستغلون هذا العداء من

---

[1]- ك.ك. براه، " الدستورية: المسألة الوطنية والحرب الأهلية السودانية". في كتاب: أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).

[2]– خواو جوميس بورتو، " منهجية تحليل النزاع في إفريقيا: إسهامات نظرية". في كتاب: ديفيد ج. فرانسيس، **مرجع سابق**. ص ص. 95، 96.

3– مهدي محمد عاشور، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 59.

[4]- Marietu O.Tenuche, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra–ethnic Conflict in Ebira Land, North central–Nigeria". **African Journal of Political Science and International Relations**, (Vol. 3,. 5, May 2009 ). P. 254.

أجل خلق معضلة أمنية، وهذه الأخيرة تبرّر سلطتهم وسياساتهم المتطرفة في مجال الاستقطاب الإثني. [1]

وهنا يعلق Claude Ake : "الخلافات الإثنية لا تؤدي إلى النزاع إلا عندما تسيّس، وعملية التسييس هذه تقوم بها النخب من أجل الوصول إلى السلطة والتأييد السياسي. كما ينتفع القادة أيضا من استغلال الإثنية، فبعد قيامهم ببث بذور الفرقة الإثنية يلوحون بالخطر الإثني ليبرروا سلطوية نظمهم. [2]

فالجماعة العرقية المسيسة تبرز فقط إذا ما تعرضت للتمييز السياسي والاقتصادي أو لجأت إلى إجراءات سياسية لدعم المصالح الجماعية. [3] لأن ذلك يؤدي إلى تقسيمها حسب تيد روبرت غور إلى جماعات متميزة وأخرى متضررة:

1- المتضررة: جماعات معرضة للتمييز السياسي والاقتصادي أو كليهما.

2- المتميزة: جماعات لها مميزات سياسية تفوق الجماعات الأخرى في مجتمعها وتعتبر أقلية مسيطرة بسبب وضعها الراجح في السلطة السياسية والاقتصادية. [4] وكمثال عن الجماعات المتميزة في إفريقيا جنوب الصحراء، الكريول في سيراليون، والباجندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا، والباروتسي في زامبيا، والأمهرا في إثيوبيا، والأفرو أميركانز في ليبيريا، والتوتسي في بوروندي ورواندا.. [5]

يعني التمييز السياسي أن تختلف الجماعة الإثنية عن باقي الجماعات في مجتمعها بالنسبة لهذه الأبعاد الست :

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص. 24.

[2] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 505.

[3] – تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 20.

[4] – **نفس المرجع**. ص. 37.

[5] – إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. ( مصر: دار اكتشاف، ط1، 2010). ص ص.35، 36.

1- الوصول إلى وظائف القوة السياسية سواء على المستوى الإقليمي أو القومي.

2- الوصول إلى وظائف الخدمة المدنية.

3- التجنيد بالعسكرية أو بالشرطة.

4- حقوق التصويت.

5- الحق الفعال للنشاط السياسي المنظم بالنسبة لاهتمامات المجموعة.

6- الحق الفعال للمساواة في الحماية القانونية.

أما الاختلافات الاقتصادية التي تعبر عن التمييز الاقتصادي الذي تتعرض له الجماعات فيكون على أساس الأبعاد الست التالية:

1- تفاوتات الدخل.

2- تفاوتات في الأرض وممتلكات أخرى.

3- الوصول إلى التعليم العالي أو الفني.

4- المشاركة في النشاطات التجارية.

5- المشاركة في المهن.

6- المشاركة في الوظائف الرسمية (كمصدر للدخل). [1]

وغالبا ما يتم التمييز الاقتصادي والسياسي عن طريق الممارسة الاجتماعية المدروسة والسياسة العامة، بواسطة الجماعات المسيطرة سواء في الكل أو الجزء، في الماضي أو في الحاضر. [2]

يمكن تلخيص نظرة المقاربة الوسائلية للنزاعات العرقية من خلال المخطط الموالي :

[1] - تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 59، 60.

[2] - **نفس المرجع**. ص. 62.

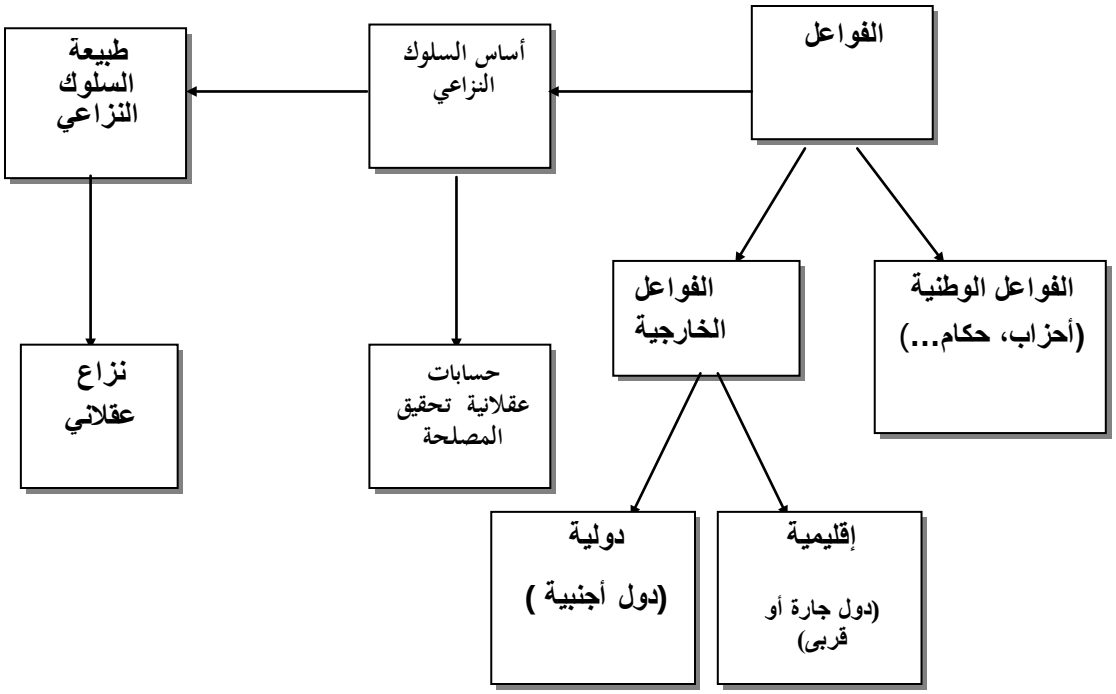


**الشكل رقم (02): النزاع الإثني حسب المقاربة الوسائلية**[1]

أما التوجه الثالث فيرى أن الهوية، لاسيما في علاقتها باندلاع النزاعات الإثنية يمكن فهمها بشكل واضح في منتصف المسافة بين التوجّه القائم على البدائية ( الأولية) والذرائعية، حتى نكون في وضع أفضل لفهم دورها ومكانتها وتطورها وطبيعتها الدينامية في مواقف النزاع. ومعنى هذا أن فهم النزاع الإثني لا ينبغي أن يركّز على مفهوم مباشر وغير نقدي وصريح للجماعة الإثنية باعتبارها منشئ النزاع، كما لا ينبغي أيضا أن ينطوي على التخلي عن الجماعة الإثنية باعتبارها الفاعل أو على إلغائها. [2]

يتشابه كل من النزاع الاجتماعي الطويل الأمد والنزاع الإثني في أن كليهما يرتكزان إلى عنصر الهوية فهي المحدد الأساسي لهما. فالباحثون في مجال النزاعات الإثنية عرفوها وفسروها من خلال عنصر الهوية الإثنية، كما أن باحثي النزاع الاجتماعي طويل الأمد أيضا اعتبروه نزاعًا يدور حول مسائل تتصل بهوية الجماعة، التي تعرّف من خلال مجموعة من

[1]- عز الدين حمايدي، **مرجع سابق**. ص 32.

2- ديفيد ج. فرانسيس، **مرجع سابق**. ص ص. 96-98.

العناصر كالعرق واللغة والدين.. وتعدّ ناتجاً لتراكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة على مدار فترة طويلة من الزّمن بداية من الإدارة الاستعمارية إلى النخب والنظم السياسية المتعاقبة. وعلى هذا الأساس فإن أطراف النزاع في كل من النزاع الاجتماعي طويل الأمد والنزاع الإثني هي عبارة عن طرفين على الأقل من الجماعات الإثنية المسيطرة ( في السلطة) وغير المسيطرة.

غير أن ما يميّز النزاع الاجتماعي طويل الأمد عن النزاع الإثني هو عامل الزمن. فالنزاعات الاجتماعية طويلة المدى لا تمتلك بداية أو نهاية واضحة.

## المبحث الثالث: نموذج إدوارد أزار EDWARD AZAR

إن الأعمال الفاصلة للأستاذ EDWARD AZAR اللبناني المولد، قد وضعت الإطار النظري والمبادئ الأساسية للنزاع الاجتماعي الطويل الأمد. هذه المساهمة كانت منطلقا لأبحاث مستقبلية، ساهمت في تعزيز ما جاء به إدوارد أزار. إلا أنها لم تقدم إضافة جديدة للموضوع، خصوصا فيما يتعلق بجانبه النظري .

وقدم أزار سلسلة من البحوث تناول فيها بالدراسة دولا كثيرة كلبنان (وهو مجال دراسته) سيريلانكا، أيرلندا الشمالية، قبرص...، موضحا من خلالها العامل الخطير في النزاعات الاجتماعية المتأصلة.

### المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي طويل الأمد عند أزار:

في كتابه الصادر عام 1990 والمعنون بـ" إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة. النظرية والحالات" *The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases* ، وجد أزار أن هذا "النمط الجديد من النزاعات" يختلف عن:

1- النزاعات التقليدية الإقليمية.

2- النزاعات المرتبطة بالموارد الاقتصادية.

3- النزاعات المتعلقة بالتوتر بين الشرق والغرب.

4- النزاعات التي تدور حول مسائل تتصل بهوية الجماعة.[1]

اعتبر أزار أن الدراسات السابقة المتعلقة بالحروب والنزاعات اقتصرت على فهم هذه الظاهرة من خلال نقيضين جامدين للأبعاد الداخلية والخارجية. فعلماء الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلماء النفس اهتموا بالأبعاد الداخلية للحروب الأهلية والانتفاضات والتمرد والانقلابات

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)**. ( دار هومة، 2003). ص. 139.

والاعتراضات والشغب والثورات، في حين اهتم الباحثون في مجال العلاقات الدولية بالأبعاد الخارجية للحروب، كالحروب بين الدول والأزمات ونزاعات الحدود والحصار. وأن تلك الأطر التحليلية أسست على التنوع الوظيفي في مفهوم النزاعات والأنماط الفرعية للتصنيفات للنزاعات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، مع تركيزها على النزاعات الظاهرة والعنيفة وإغفال النزاعات غير المعلنة والكامنة، أو تلك التي تتسم بالعنف، والتي اعتمدت على نهج ديناميكي في شكل دورات النزاع *Conflict cycles* والتي تنتهي فيها أعمال العنف بطريقة تتعادل مع حالة السلام. فالنزاع الاجتماعي طويل الأمد يتميز بوجود دورات من العنف تليها دورات من الهدوء النسبي. ووجود عداوة ممتدة عبر الزمن، لدرجة أنها لم تعد تعتبر كأحداث استثنائية وإنما كواقع يصف حالة النزاع. [1] وهذا خلافًا لأغلب الباحثين الذين يعتقدون بأن السلام هو الوضعية الابتدائية أو الأصلية في العلاقات الدولية. وأن كل الأطراف تهدف إلى الرجوع إلى وضعية السلام، باعتبار أن النزاع وضع غير عادي. بالنسبة للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد، فإن النزاع يصبح هو الوضع السائد، ولا وجود للسلم إلا في حالات قليلة.[2]

وعلى هذا الأساس عرف أزار النزاع الاجتماعي المتأصل أو الذي طال أمده Protracted social cnflict (PSC) بأنه "الصراع العنيف وطويل الأمد من طرف جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن، الاعتراف والقبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية".[3]

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص ص. 139، 140.

[2] – Schrodt, Phillip A, "A Model of Sporadic Conflict." In Dina A. Zinnes, ed. op.cit.P.101.

[3] – Riemann Cordula, op.cit.

فالنزاع الاجتماعي طويل الأمد هو نوع من النزاعات التي لا تقوم على المصالح المادية وإنما يقوم على الحاجات، خاصة الهوية ذات الصلة باحتياجات الفئات الإثنية والوطنية أو المجموعات المحلية.[1]

وصف أزار هذا النوع من النزاع: "...مجموعات الهوية هذه، سواء تشكلت حول انقسامات دينية، إثنية، عرقية، ثقافية أو غيرها من الخصائص، سوف تعمل من أجل تحقيق وتأمين هويتها المتميزة داخل المجتمع. وعندما تحرم هذه المجموعات من الأمن البدني والاقتصادي، المشاركة السياسية والاعتراف من المجموعات الأخرى، وتضيع هويتها المتميزة، ستعمل كل ما في وسعها لاستعادتها. باختصار، هذا هو مصدر النزاع الاجتماعي الذي طال أمده".[2]

**المطلب الثاني: مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند أزار:**

حدد أزار في دراسته للنزاع الاجتماعي المتأصل أربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي: مكون الجماعة *Communal content of society* – الاحتياجات الإنسانية *Human needs* – دور الدولة *State's role* – والصلات أو الروابط الدولية *International linkages* . ويمكن أن تتوالى أسباب النزاع الاجتماعي الطويل الأمد وأن تعوض بعضها بعضا عبر الزمن. خصوصا إذا لم يستطع أي من الأطراف أن يفرض قوته أو أن يتوصل إلى حل للنزاع. وإذا ما استمر هذا النزاع على مر الأجيال، فإنه سيترسخ في ذهن المجتمع ليصبح نزاعا اجتماعيا طويل الأمد. [3]

1 – Cunningham William G, Theoretical Framework for Conflict Resolution.In: **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**. See on: Février 2012.

2– Cunningham William G, op.cit.

3 – Azar, Edward E, "Protracted International Conflicts: Ten Propositions". Op.cit. P. 36.

### 1- مكون الجماعة *Communal content of society:*

قام Azar بتوضيح أربعة جوانب مهمة حول النزاع الاجتماعي طويل الأمد، و التي لها علاقة مباشرة بالمساهمة الفعالة. هذه الجوانب تتمثل في: من يشارك، كيف يشارك، ما هي المدة التي ينبغي على أعمال العنف أن تستغرقها حتى يصبح النزاع نزاعًا اجتماعيًا طويل الأمد، و أخيرا دورات العنف. بالنسبة للمدّة التي يجب أن يستغرقها النزاع فقد تمّت مناقشتها في الاعتبارات الزمنية سابقًا. أما بالنسبة للجانب المتعلق بمن يشارك، فإن أزار يوضح وجود مشاركة قوية للأفراد أو المجموعات التي لا تمتّ بصلة للدول.

يعتبر أزار أن تحديد هوية الأطراف المشاركة في النزاع يسمح في الأصل بمعرفة نوع النزاع، إن كان نزاعا اجتماعيا طويل الأمد أم لا. لذلك فإن أزار يعتبر الأطراف المشاركة في النزاع كأهم عنصر في التحليل. وأهم العناصر الضرورية لتحليل النزاع الاجتماعي الطويل الأمد هي: هوية الجماعة؛ عرقية، دينية، إثنية، ثقافية...إلخ. هذه العناصر تعتبر أهم من الأمة- الدولة، ذلك لأن القوة تكمن لدى هوية الجماعة.[1]

فالهوية محورية بالنسبة لمعظم الجماعات المتورطة في الحروب المعاصرة في كفاحها من أجل تقرير المصير أو الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الانفصال أو المشاركة في الحكم. وتحليل النزاعات المعاصرة يبدأ عند أزار على مستوى الوحدة بالنظر إلى جماعات النزاع نفسها، حيث يرى أن " أكثر وحدات التحليل فائدة في حالات النزاع الاجتماعي المطول هي جماعة الهوية- العرقية والعنصرية والدينية والثقافية وغيرها". على عكس مستويات التحليل السابقة التي تركز في معظمها على الفرد أو الدولة. وهنا يتفق معه رونالد فيشر الذي يقول: " من ثم فالوحدة الأساسية للتحليل في النزاع الاجتماعي المطول هي جماعة الهوية بتعريفها العرقي أو العنصري أو الديني أو اللغوي أو غيره، فمن خلال جماعة الهوية يتم التعبير عن الاحتياجات الإنسانية

[1] – Azar, Edward E. “Protracted International Conflicts: Ten Propositions.” Op.cit. P. 31.

الملحة بمفردات اجتماعية وغالباً سياسية، كما أن الهوية الجمعية نفسها تتوقف على إشباع الاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف وعدالة التوزيع".[1]

إن تميز النزاع الاجتماعي الطويل الأمد بتدخل أفراد لا يمثلون الدولة لا يعني عدم تدخل الدول في حد ذاتها. ذلك أن إدماج الأفراد الذين لا يمثلون الدولة يعطي بعدًا جديدًا في التحليل. بالإضافة إلى الأفراد الذي لا يمثلون الدولة، فإنه من المهم كذلك إدراج جماعات الأفراد، أين يقوم هؤلاء بأعمال عنف باسم كل الجماعة التي ينتمون إليها. إن إدماج الأفراد والجماعات التي لا تمتّ بأي صلة للدول مع باقي الأطراف يسمح بفهم سبب امتداد هذا النوع من النزاعات عبر الزمن.[2]

فتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل إذن، يركز بالدرجة الأولى على هوية الجماعات أيّا كان تعريفها. مع الإشارة إلى أن مصادر مثل هذه النزاعات تكمن أساسا داخل ( أو عبر) الدولة أكثر منها بين الدول. وأن العلاقة بين جماعات الهوية والدول تمثل جوهر المشكلة وهي ما أسماه أزار بـ *Disarticulation* التفكك بين الدولة والمجتمع ككل.[3]

وفي تحليله لهذا العنصر – مكون الجماعة– عاد أزار إلى الحقبة الاستعمارية مبينا تأثيرها على الجماعات ( الدينية–العرقية...) الموجودة في المجتمع ( سياسة التقسيم: فرق تسد). وفي فترة ما بعد الاستعمار، استطاعت جماعة واحدة ( أو تحالف من الجماعات) السيطرة واحتكار السلطة، وانتهاج سياسات الهدف منها تحقيق احتياجاتها، متجاهلة الفئات

[1]– خواو جوميس بورتو، **مرجع سابق**. ص. 101.

[2] - Azar, Edward E., Paul Jureidini, Ronald McLaurin, “Protracted Social Conflict: Theory and Practice in the Middle East”, **Journal of Palestine Studies**, ( 8,1, 1978). P.41.

[3]– Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, **Contemporary Conflict Resolution**. ( Policy press, First published, 1999). Pp. 72,73.

المجتمعية الأخرى. وحرمان تلك الفئات من احتياجاتها أدى إلى زيادة المظالم التي عبر عنها الأفراد جماعيا.[1]

**2- الاحتياجات الإنسانية:**

في واقع الأمر، إدوارد أزار لم يكن أول من تكلم عن الاحتياجات الإنسانية وعلاقاتها بالنزاع، ففي التخصصات البيولوجية والسوسيوبيولوجية ينظر إلى النزاع على أنه "نتيجة للمنافسة على الموارد النادرة الناتجة عن الاحتياجات المشتركة".

وفي علم النفس الاجتماعي، وصف كل من Henry Murray، Erich Fromm، Abraham Maslow، وصفوا الاحتياجات( البعض يعتبرها دوافع Drives) كعوامل هامة في فهم الدوافع الإنسانية Human motivatios. فحسب ماسلو فإنّ حاجات الإنسان تتميز بالتدرج ، وفي حالة عدم إشباع هذه الحاجات فإنّها ستؤدي إلى إحداث توتر بين الأفراد وينطبق هذا الأمر أيضا على الجماعات. [2]

[1]- Riemann Cordula, op.cit.

[2] - Jim Wallis, Conflict Resolution Theory - Chapter 1. In:

**http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/** . See on: Mars 2012.

**الشكل رقم (03): هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية**[1]

حاول John W.Burton من خلال نظريته حول الاحتياجات الإنسانية، إيجاد تفسير شامل لمسار الدوافع التي تواجه مسار النزاعات، وتبدأ نظرية الاحتياجات الإنسانية بالافتراض القائل أنه إضافة إلى الاحتياجات البيولوجية الواضحة من غذاء وملاذ فإن هنالك الحاجات البشرية الاجتماعية – السيكولوجية الأساسية التي تتضمن الحاجة إلى الهوية والأمن والإقرار بالحقوق والمشاركة والاستقلال الذاتي وتنتج النزاعات من إهمال أو كبت هذه الحاجات التنموية التي يجب إشباعها والعناية بها من قبل المؤسسات إذا ما أريد لهذه المؤسسات أن تكون مستقرة. [2]

[1] – الباحثون السوريون، هرم ماسلو.. ونظرية الحافز الإنساني. في: **https://www.syr-res.com/** تم الاطلاع في: فيفري 2014.

[2] – السيوفي نادر، **حروب الموارد في إفريقيا ( الكونغو الديمقراطية – سيراليون –أنجولا –ج. السودان)**. (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008). ص. 33.

اعتبر برتون أن هذه الاحتياجات هي أنتولوجية Ontoligical، أي أنها نتيجة للطبيعة البشرية. وميز الاحتياجات الأنتولوجية عن القيم والمصالح، فعرف هذه الاحتياجات بأنها غير قابلة للتفاوض، في حين اعتبر أن القيم تقدم بعض الفرص المحدودة للتفاوض، والمصالح كقضايا قابلة للتفاوض.[1]

إن الحرمان من الاعتراف والهوية من جانب المجتمع، حسب برتون، من شأنه أن يؤدي– على جميع المستويات الاجتماعية– إلى تصرفات بديلة تهدف إلى تلبية هذه الاحتياجات، سواء كان ذلك من خلال الحروب العرقية Ethnic wars، عصابات الشوارع Streets gangs أو حتى العنف المنزلي Domestic violence.

وعلى هذا الأساس، يرى برتون أن هناك حاجة إلى وجود نقلة نوعية بعيدا عن سياسة القوة Power politics، ونحو واقع السلطة الفردية. فالأفراد ، كأعضاء في مجموعتهم، يعملون جاهدين لتحقيق احتياجاتهم داخل بيئتهم، وإذا منعوا من هذا السعي من قبل النخب، أو مجموعات أخرى، أو مؤسسات أو غيرها من أشكال السلطة، سيكون هناك حتما الصراع.[2]

فالصراع، إذن، يعود إلى تأكيد الفردية Assertion of individualism، فهو الإحباط القائم احتجاجا على عدم وجود فرص للتنمية ومكافحة عدم الاعتراف والهوية.[3]

يتوسع أزار في موقف جون برتون عن مركزية " الاحتياجات الإنسانية الأساسية" في نظرية النزاع، معتبرا أن الاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف المجتمعي وعدالة التوزيع أصلية وبالتالي ثابتة مؤكّداً على أن هذه الاحتياجات يتم التعبير عنها عبر الهوية الجمعية الدينية أو الثقافية أو العرقية.[4]

---

[1] – Jim Wallis, op, cit.

[2] – Burton, John W, conflict resolution: the human dimension. In: **http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol3_1/burton.htm**. See on: Juin 2012.

[3]– Cunningham William G,op.cit.

[4]– خواو جوميس بورتو، **مرجع سابق**. ص. 101.

وقام بتعريف الحرمان من الحاجات الإنسانية باعتباره المصدر الرئيسي للنزاع الاجتماعي طويل الأمد. [1] فالنزاعات الاجتماعية المتأصلة " تبرز عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية". [2] ووصف أزار هذا النوع من النزاع: "...جماعات الهوية هذه، سواء تشكلت حول انقسامات دينية، إثنية، عرقية، ثقافية أو غيرها من الخصائص، سوف تعمل من أجل تحقيق وتأمين هويتها المتميزة داخل المجتمع. وعندما تحرم هذه الجماعات من الأمن البدني والاقتصادي، المشاركة السياسية والاعتراف من الجماعات الأخرى، وتضيع هويتها المتميزة، ستعمل كل ما في وسعها لاستعادتها. باختصار، هذا هو مصدر النزاع الاجتماعي الذي طال أمده". [3] ويمثل النزاع الاجتماعي المتأصل أو الذي طال أمده وفقا لأزار – "النزاع العنيف وطويل الأمد من طرف جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن، الاعتراف والقبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية. [4]

ميّز أزار بين الأشكال المختلفة للاحتياجات مثل: احتياجات الوصول السياسي، احتياجات الأمن واحتياجات القبول. [5]

فيما يتعلق بالاحتياجات السياسية، أشار أزار إلى المشاركة الفعالة للأفراد في المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات اتخاذ القرار. بينما تشير احتياجات القبول إلى الهوية المتميزة والاعتراف الاجتماعي. والهوية عند أزار هي " تقاسم القيم الثقافية والتراث".

---

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص. 142.

[2]– Riemann Cordula, op.cit.

[3]– Cunningham William G, op.cit.

[4] – Riemann Cordula, op.cit.

[5] – Kelman Herbert C. and Ronald J. Fisher. “Conflict Analysis and Resolution.” In (eds. David O.Sears, Leonie Huddy, and Robert Jervis, **Oxford Handbook of Political Psychology**. (Oxford: Oxford University Press, 2003). P. 316

أما الاحتياجات الأمنية فهي أهم هذه الحاجيات التي يؤدي غيابها إلى حدوث نزاع اجتماعي طويل الأمد. فالمشاكل المتعلقة بالحدود الوطنية تعتبر من أهم أسباب نشوب النزاع الاجتماعي طويل الأمد.[1] إلا أن هنالك أسباب أمنية أخرى قد تكون محل نزاع. مثال على ذلك هو الموارد الطبيعية المحدودة أو الممتلكات (المادية وغير المادية). فحاجة مختلف الأطراف إلى الأمن، وطرق تحقيق ذلك عن طريق التنافس على الموارد المادية وغير المادية المحدودة، يستطيع أن يساهم في النزاع الاجتماعي الطويل الأمد بعدة أشكال. عادة ما يكون هذا النوع من المشاكل هو نقطة انطلاق النزاع، نتيجة للمنافسة القائمة حول الحاجات الإنسانية الأساسية وحول القيم الثقافية المترسخة. وبسبب استحالة التنازل عن هاته المطالب، مبادلتها أو تقاسمها، ينشأ النزاع بين الأطراف المتنافسة.[2]

فالنزاع الاجتماعي المتأصل هو نوع من النزاعات التي لا تقوم على المصالح المادية فقط، وإنما يقوم على الحاجات، خاصة الهوية ذات الصلة باحتياجات الفئات الإثنية والوطنية أو الجماعات المحلية:[3]

**أ/ الممتلكات أو الأصول المادية:**

تتمثل الممتلكات و الموارد المادية في السلامة الجسدية، الموارد الطبيعية و الحدود الجغرافية. في العديد من الحالات تعتبر الصراعات مسألة حياة أو موت، مسألة بقاء. فخسارة السيطرة على هاته الممتلكات أو الموارد تعني الزوال. وعلى العكس، اكتساب السيطرة على هاته الممتلكات يعني إمكانية استغلال المزايا التي تتيحها، بناء اقتصاديات وتحقيق الأمن الفردي، المجتمعي والحكومي. هذا التشاحن قد يولد صراعا عنيفا إذا انزلق كل من الطرفين وراء مصالحهما الخاصة. خصوصا في ظل تخوف كل طرف من إمكانية استخدام الطرف

[1] – Azar, Edward E, "Protracted International Conflicts: Ten Propositions". Op.cit. P. 29.

[2] – Ibid. P. 61.

[3] – Cunningham William G, op.cit.

الآخر للقوة من أجل تحقيق غايته. هذا ما سيدفع بكل طرف للتحضير الجيد لمواجهة أي تحرك عسكري قد يقوم به الطرف الآخر. الشيء الذي سيوقع كلا الطرفين في دوامة سلبية. [1]

**ب/ الممتلكات أو الأصول غير المادية:**

مثلها مثل الممتلكات أو الأصول المادية، فإن الممتلكات أو الأصول غير المادية كذلك يمكن أن تكون محل تنافس و صراع. وتتمثل في القوة الاقتصادية، الإيديولوجية، السياسية والاجتماعية.

فالصراعات هنا تعتبر كمحاولة للتغيير في ميزان القوى أو كمحاولة لتعديل التوزيع غير المتساوي للقوة. فعندما تفشل المنافسة المجتمعية في تصحيح عدم المساواة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تأزم الوضع ليتحول إلى صراع عنيف.

و لأن مظاهر القوة كالقوة الاجتماعية، الفرص الاقتصادية، الشرعية السياسية أو الشرعية الإيديولوجية تعتبر مظاهرا غير مادية، فإن قياسها عادة ما يكون نسبيا. إن عدم المساواة في الهيكل الاجتماعي هو السبب الأساسي في ظهور السلوك العدائي، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد.

إن محاولة تغيير الوضع الراهن من طرف واحد أو أكثر من المتضررين، سيجلب سخط الأطراف المستفيدة حاليا من هاته الممتلكات. ما قد يؤدي إلى استخدام العنف لفك الأزمة. " إن تصاعد الأحداث و الدخول في دوامة المقاومة سيؤدي إلى تأزم الموقف، ما قد يؤدي إلى استخدام العنف ووقوع ضحايا". و مع محاولة كل طرف الرد على تصرفات الطرف الآخر، فإنه يصبح من المهم جدا فهم كيفية انزلاق الأمور ليصل الأمر إلى نزاع اجتماعي طويل الأمد. [2]

[1] – Azar, Edward E, “Protracted International Conflicts: Ten Propositions”. Op.cit. P. 33.

[2] - Azar, Edward E. “The Theory of Protracted…”. op.cit. Pp. 89,90.

**3- دور الدولة:**

غالبا ما يكون العامل السياسي محوريا في تحريك النزاعات بشكل عام، ويكتسي هذا العامل خصوصيته لاسيما في ظل المجتمعات المتعددة والمنقسمة إثنيا ودينيا، حيث تصبح للسلطة مكانتها الخاصة في ظل التنافس بين المجموعات ذات الأغلبية، أو في ظل خشية المجموعات الأقلية المختلفة من هيمنة المجموعات ذات الأغلبية.

ففي المجتمعات الديمقراطية تكون المعركة حول المبادئ الموجهة للعملية الديمقراطية، أما المجتمعات الإثنية فهي تبدي اهتماما أكثر بمن يحصل على ماذا متى وكيف.[1] فتغدو مسألة الحكم ودور الدولة سبباً في النزاع أكثر مما تمثل حلاً له، وذلك باعتبار أن أغلب الدول التي توجد بها نزاعات اجتماعية متأصلة هي ذات أنظمة غير مؤهلة، ضيقة، هشة، سلطوية وممركزة. ففي البنية السلطوية الجامدة أو الهشة تكون القدرة على وضع السياسات واحتياجات الولوج السياسي محدودة أو مرتبطة باحتياجات الجماعة المهيمنة وذلك على حساب الجماعات الأخرى.[2]

فكما يشير أزار فإن «...معظم الدول التي تعاني نزاعات اجتماعية مطولة ليست محايدة» في أن « السلطة السياسية تحتكرها جماعة هوية سائدة أو تحالف من جماعات هوية وهذه الجماعات تستغل الدولة كأداة لتعظيم مصالحها على حساب غيرها...». [3] وهذا الاحتكار لسلطة من قبل جماعة مسيطرة ينتج ما يسمى بأزمات الشرعية، حيث أن الدولة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجماعات المهشمة أو المستبعدة وحرمان هذه الجماعات من حاجاتها، وهو ما يشكل حسب أزار البذرة الأولى للنزاعات الاجتماعية المتأصلة.[4] ولقد

---

[1] - Politics, "Ethno-Religions Conflicts and Democratic Consolidation in Nigeria". **Journal modern African Studies**. (41,2003). P.115.

[2]- Cunningham William G, op.cit.

[3] - خواو جوميس بورتو، **مرجع سابق**. ص. 107.

[4] - محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص. 142.

لاحظ أزار أن النزاعات الاجتماعية المتأصلة تحدث بصفة أساسية في الدول النامية ، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد، والقدرة السياسية المحدودة. وعلى هذا الأساس اعتبر أزار أن النزاع الاجتماعي المتأصل هو "العلاقة المتشابكة من التخلف والحرمان الهيكلي وانقسامات الهوية".[1]

لذا فتحليل النظام السياسي يعدّ ضروريا للتوصل إلى فهم تام لأية حالة نزاع. فنوعية نظام الحكم والنظام السياسي وأسسه الإيديولوجية وما يتمتع به من شرعية ونيابية كلها تؤثر بشدّة على أنماط العلاقات بسائر العناصر الفاعلة في المجتمع. وفي النظم الشمولية القمعية الإقصائية تزداد احتمالات الانشقاق، وبالتالي يزداد الميل للنزاع. والأسس الإيديولوجية لنظام ما تؤثر على نمط علاقته بمختلف جماعات المجتمع وسبل حل النزاعات، وتساعد إيديولوجيات النظم الإقصائية القائمة على التمييز العرقي والديني والسياسي والطبقي على التفرقة بين قطاعات المجتمع بمنع الدولة من تلبية احتياجات مختلف عناصرها، وبالتالي تؤجج النزاع. [2] كما أن الهياكل السياسية الممركزة بدرجة عالية تعتبر مصدراً للنزاع من حيث أنها تقلل فرصة الإحساس بالجماعة بين فئات المجتمع، وتزيد الإحساس بالغربة، وتميل لأن تنكر على الجماعات حقّها في إشباع حاجاتها. لذلك فإن أزار يرى بأن توفير الحل لمثل هذه النزاعات يتطلب توفير الهياكل غير المركزية المناسبة، وأن تُخصّص لخدمة لحاجات النفسية والاقتصادية للجماعات، وذات الصلة بالعلاقات مع الجماعات الأخرى والأفراد في إطار الدولة القومية. [3]

### 4- الروابط الاقتصادية الدولية:

لابدّ أيضا لتحليل النزاع من نأخذ في الحسبان المستويات الإقليمية والدولية وتأثيرها على بعض النزاعات، وهو ما يسميه أزار " الصلات الدولية" لاسيما العلاقات الاقتصادية-

[1]- Riemann Cordula, op.cit.

[2] - خواو جوميس بورتو، **مرجع سابق**. ص. 107.

[3] - محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص. 199.

السياسية والتبعية الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الدولي، وشبكة الروابط السياسية والعسكرية والإقليمية والعالمية التي تشكل أنماط الزبانية ومصالح عبر الحدود.[1] ويشير أزار إلى نموذجين من الصلات الدولية: الاعتماد الاقتصادي ( الحد من استقلالية الدولة وتشويه أنماط التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الحرمان من احتياجات بعض الجماعات) وصلات التبعية السياسية العسكرية بالدول القوية ( حيث توفر الدولة المتبوعة الحماية للدولة التابعة في مقابل ولاء الأخيرة، ما قد يؤدي إلى إتباع الدولة التابعة سياسات داخلية وخارجية بعيدة الصلة عن حاجات شعبها أو تتناقض معها.[2]

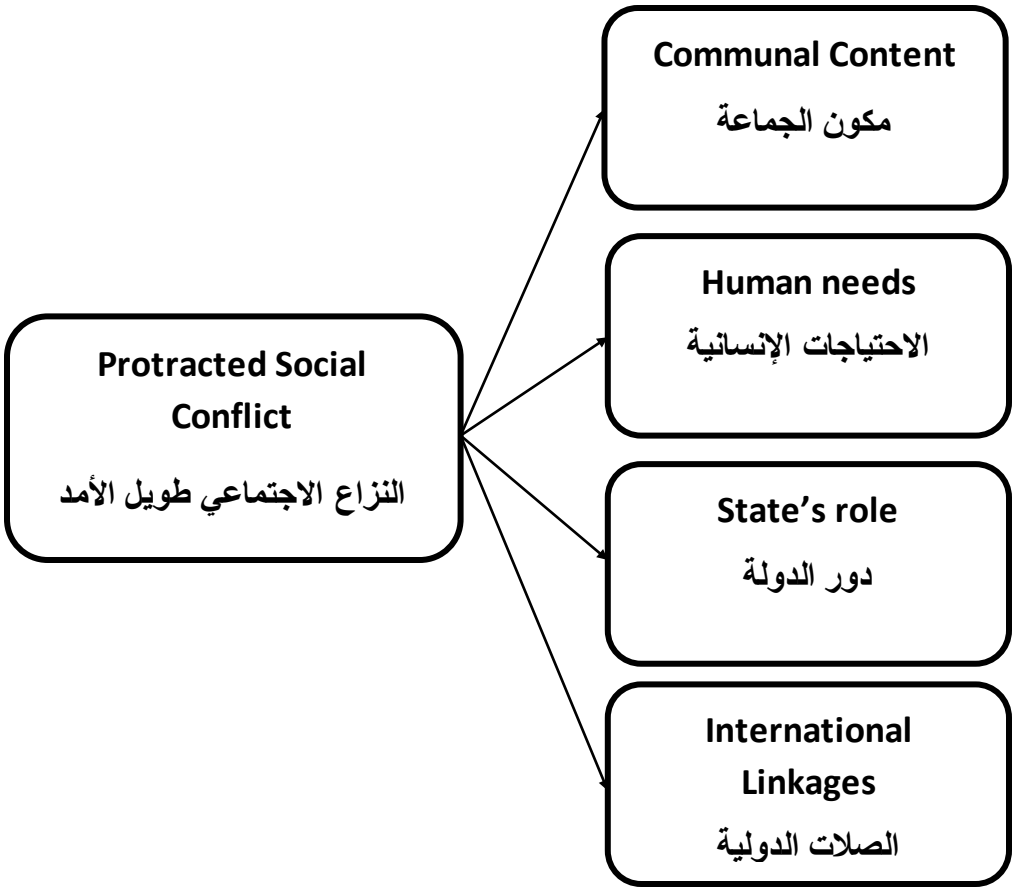


**الشكل رقم (04): مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند Azar [3]**

[1]– Ramsbotham Oliver, op.cit.

[2]– خواو جوميس بورتو، **مرجع سابق**. ص. 109.

3– من تصميم الباحث.

إن هذه المجموعات الأربع التي تمثل شروطاً مسبقة لحدوث النزاع الاجتماعي المتأصل وتجعل منه نزاعاً معلناً أو غير معلن تعتمد على الأفعال المصاحبة لها والتي يحللها أزار في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1/ أفعال الجماعات واستراتيجياتها Communal actions and strategies: وهي تتضمن عمليات متنوعة لتشكيل هوية الجماعة، وتنظيمها وحشدها، ظهور قيادتها وطبيعة هذه القيادة، واختيار الأهداف السياسية وتشمل الولوج للسلطة، أو الحصول على الحكم الذاتي، أو الانفصال أو وضع برامج ثورية سياسية، ومن هذه العمليات التكتيك المتبع كالعصيان المدني وحرب العصابات.

2/ أفعال الدولة واستراتيجياتها State actions and strategies: من خلال دراسة الخيارات في السياسات التي يمكن أن تتّبع، وتبدأ من أشكال متعددة للتجاوب مع أحد الأطراف وتنتهي بالقمع والقهر. ويرى أزار أن الدولة غالبا ما تلجأ إلى القمع بدلاً من التجاوب تقديراً لما تتصور أن تدفعه من تكلفة سياسية واقتصادية بإتباع سياسات ضعيفة ومبعثرة.

3/ آليات النزاع التي تحركه من الداخل Built – In Mechanism of Conflict: وهي الآليات التي تعضد عملية النزاع ويمليها النزاع بداخله، والتي غطّتها دراسات مكثفة من قبل محلّلي حل النزاعات، وهي تشتغل بمجرد اندلاع النزاع لتعمل على تصعيده، ويسميها المحللون باللولب الخبيث لتصعيد النزاع ( Malign Spiral of Conflict Escalation) [1]

كخلاصة لهذا الفصل، فيما يتعلق بالنزاع الاجتماعي طويل الأمد، فإنه مازال يتسم بدرجة عالية من الغموض رغم اتساع نطاق استخدام هذا المفهوم، وأيضا رغم اتساع نطاق هذه الظاهرة ذاتها. ولم يضع الباحثون بعد تعريفا إجرائيا لهذا التعبير.

وهناك من لا يعتبر تحليل أزار هو الكلمة الفصل في الموضوع أو يعتبره الوحيد الذي أشار إلى أهمية الهويات التي حشدت والأيديولوجيات الإقصائية، والحكم المتسلط الهش

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص. 142.

والسيادة المتنازع عليها باعتبارها المصادر الرئيسية للنزاعات طويلة الأمد، ولكن هناك من يرجع الفضل إليه في نهجه الذي انتهجه وأن أفكاره تستحق من الاعتراف أكثر مما هي عليه الآن. [1]

ومع ذلك، وبالرغم من أن أزار قد قدّم القاعدة الأساسية في مجال البحث هذا إلا أنها لا تزال تعاني من نقص مهم فيما يخص تفسير أو تقديم أهم المكونات الأساسية للنزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد. والسؤال المطروح هو إن كان بالفعل لهذا التعريف القدرة على الإحاطة بطبيعة النزاع الاجتماعي الطويل الأمد؟ وهل المكونات الضرورية الأربعة التي قدمها أزار هي المكونات الضرورية الوحيدة لضمان استمرار النزاع الاجتماعي الطويل الأمد عبر الزمن؟

[1] – **نفس المرجع**. ص. 147.

# الفصل الثاني

# التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

# وانعكاساتها على استقرار الدول

**تمهيد:**

هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي للكثير من بلدان العالم، فقليلة هي البلدان التي تنحدر من مكون اجتماعي واحد. وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول، فإن هذه الظاهرة تبدو أكثر تعقيداً في إفريقيا منها في أي منطقة أخرى في العالم، حيث تمثل إفريقيا نموذجاً متفردا في مجال التعدد الإثني والخلافات الإثنية، التي تعدّ ناتجاً لتراكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة على مدار فترة طويلة من الزّمن. [1]

ولا شك أن دراسة هذا الواقع التعددي وانعكاساته على الاستقرار السياسي والجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، من منظور تحليلي تطوري يقتضي ضرورة الإشارة إلى عدد من النقاط الأساسية والتي تمثل مقدمات لا غنى عنها لدراسة قضايا التعددية والنزاعات بشكل عام في إفريقيا جنوب الصحراء. تتمثل في تصنيف الجماعات الإثنية الإفريقية وإبراز تطورها من خلال دراسة علاقتها بالدول الاستعمارية وبالنظم الإفريقية المختلفة بعد الاستقلال، والاستفادة من ذلك كله في إدراك العلاقة بين التعدد وإدارة التعدد والنزاعات الاجتماعية المطولة في إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة هي:

المبحث الأول: الخارطة الإثنية لإفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثاني: السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

[1] - محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. ( مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط2، أكتوبر 2007). ص. 13.

## المبحث الأول: الخارطة الإثنية لإفريقيا جنوب الصحراء

يعد وجود الأعراق والقبائل من السمات العامة للمجتمعات، لذا فإن دراسة أي موضوع يتعلق بها يحتاج معرفة كافية عن كلّ منها، وهذا لا يتحقّق إلا من خلال تصنيفها وتوصيفها وتحديد مواقع علاقاتها بغيرها من الجماعات والنظم الاستعمارية وكذا النظم السياسية المتتالية. وتحليل مطالب هذه الجماعات وأولوياتها والمسار الذي تتخذه، وعرض إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها.

### المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لكي نفهم درجة التلاحم أو التنافر ما بين أعضاء الجماعات الوطنية الإفريقية بشكل عام، فإننا لا بدّ وأن نلم بطبيعة هذه البلدان من الناحية الإثنية، ويمكن النظر إلى الجماعات الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها. [1]

1- **التصنيف الأول:** يعتمد على تصنيف الجماعات العرقية حسب مقومات ذاتيتها.

يرتكز هذا الاتجاه في تصنيف الجماعات الإثنية على المتغيرات الموروثة بيولوجيا أو اجتماعيا مثل السلالة واللغة والدين والثقافة، [2] مع ضرورة مراعاة أن الأخذ بإحداها لا ينفي وجود الأخرى.

استناداً إلى هذا المعيار، تصنف الجماعات الإثنية إلى جماعات سلالية ولغوية ودينية. فالأولى تشير إلى تلك الجماعة التي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية العامة. والثانية (الجماعات اللغوية) تشير إلى كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة يتميزون من خلالها عن الجماعات الأخرى داخل مجتمعهم. والثالثة ( الجماعة الدينية) تشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزه عن الجماعات الأخرى في مجتمعها. [3]

---

[1] – محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية.** ( عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002). ص ص.42، 43.

[2] – مروة فتحي عي الخطيب، **التنوع العرقي واللغوي في إفريقيا دراسة في الانتروبولوجيا الثقافية نموذج بتسوانا،** الطبعة الأولى. ( القاهرة: الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، 2014). ص. 35.

[3] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق.** ص. 12.

أ- **السلالة أو العنصر:**

يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، ويقوم على وجود اختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع، ويأتي لون البشرة في مقدمة هذه السمات، [1] إضافة إلى لون الشعر، وكثافة وتجعد شعر الرأس، وشكل ولون العينين وطول القامة.. وهي سمات من شأنها أن تظلّ ثابتة نسبيا خلال الأجيال المتعاقبة، على نحو يهيئ للحفاظ على كيان الجماعة العرقية وصيانة ذاتيتها. [2] كما أن التباين في السمات الفيزيقية المرتبط بالاعتقاد بالتمايز السلالي بين الجماعات المختلفة يشكل عاملاً بالغ الأثر في تحديد طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات. [3]

تضم القارة الإفريقية بين جنباتها أقدم السلالات والأعراق ممثلة في المجموعات الكيبوانية Capoid Group وهي مجموعة قديمة تتمثل في قبائل البوشمن والهوتنتوت وأحيانا يضاف إليهما أقزام إفريقيا Nergillo، ثم هناك السلالات الزنجية (الكونجولية)، ويعتبر الزنوج أقدم الأنماط السلالية الإفريقية في مناطق جنوب الصحراء، إذ يرجع تواجدها بالقارة إلى عصور ما قبل التاريخ ( قبل 8 آلاف عام ق.م). وفي إفريقيا أيضا سلالات أخرى تنتمي إلى مجموعة ثالثة هي المجموعة القوقازية التي تشتمل على سلالات مختلطة وفدت في رأي كون Coon,C,S إلى إفريقيا من غرب آسيا وربما من أوروبا خلال الفترة الممتدة منذ 12 ألف سنة ق.م إلى عام 1200م وهؤلاء هم العرب والبربر والكوشيون وبعض شعوب السودان وشرق أسيا. والسلالات القوقازية الإفريقية (السلالة البنية كما أسماها إليوث سميث Brown race ). [4]

---

[1]- محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص.43، 44.

[2]- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة، 1997). ص ص.123، 124.

[3]- أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 136.

[4]- فاروق عبد الجواد شويق وآخرون، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد الأول: الجغرافيا. ( القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، ماي 1997). ص ص.110، 111.

تتميز كل سلالة بصفات جسمانية معينة تختلف عن الصفات الجسمانية للسلالات الأخرى وتجعلها متميزة عنها. فالبانتو مثلا في إفريقيا، وهى إحدى السلالات الفرعية للسلالة الزنجية التي تنتشر على طول الحدود في كينيا، أوغندا، الكونغو ونيجيريا بدءا من السواحل النيجيرية المطلة على المحيط الأطلنطي غرباً، مرورا بحوض الكونغو وإقليم هضبة البحيرات الاستوائية، وكينيا انتهاء بمصب نهر جوبا على المحيط الهندي شرقا.[1] يتسمون بالقامة المتوسطة والرأس الطويل، والأنف الضخم الأفطس قليلاً، والفك العلوي قليل البروز، ويتدرج لون بشرتهم من الأسود الفاحم كما هو الحال في قبائل السوازي إلى اللون البني المائل إلى الاصفرار كما في القبائل التي اختلطت بجماعات الهوتنتوت والبوشمن مثل التسوانا ويظهر الأنف الأفطس والشفاه الغليظة المقلوبة عند جماعات البانتو في الأجزاء الغربية الأفريقية وتقل نسبة ظهورها عند جماعات البانتو في شرق إفريقيا.[2]

وفي رواندا وبوروندي، كان يتم تصنيف الأفراد إلى ثلاث مجموعات استناداً إلى سمات جسمانية. فهناك طوال القامة ذوي الملامح السامية وهم التوتسي ويشكلون 15 % من السكان. ثم الهوتو الذين يتسمون بالملامح الزنجية وقصر القامة، ويتراوح عددهم بين 80- 85 % من السكان. أما الفئة الثالثة فهي أقزام التوا Twa ويبلغ عدد أفرادها تقريبا 1% من أجمالي السكان.

**ب- <u>اللغة:</u>**

يعتبر متغير اللغة من أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الجماعات الإثنية. [3] وأهمية عامل اللغة كمقوّم للذاتية العرقية تتوقف على الإدراك الذاتي له من جانب الجماعة، ففي بعض الأحيان تقدّمه الجماعة على غيره من المقوّمات ( كالسلالة أو الدين) وتضفي عليه أهمية كبرى كمحور لعصبيتها الذاتية، غير أنه في أحيان أخرى قد تنحسر أهمية العامل اللغوي، لتبرز عوامل أخرى في المقدمة كمحاور لهوية الجماعة. [4]

---

[1]- " شعب البانتو"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد السادس عشر، أفريل 2015.

**http://www.sis.gov.eg/Story/104984?lang=ar**

[2]- "لغات البانتو"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الرابع عشر، أكتوبر 2014.

**http://www.sis.gov.eg/Story/93244?lang=ar**

[3]- محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص. 43، 44.

[4]- أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 140.

في إفريقيا تنتظم اللغات الإفريقية المحلية في أربع فصائل هي:

1) الأفروآسياوية التي يتحدث بها في حزام واسع يغطي معظم الثلث الشمالي لإفريقيا، ويمتد إلى غرب آسيا.
2) النيجركردفانية التي تضم وحدها أكثر من ألف لغة، ويتحدث بها في معظم ثلثي القارة الجنوبيين، والتي تنتمي إليها الأسرة الفرعية الكبرى ( البانتو) التي تشغل معظم النصف الجنوبي للقارة.
3) النيلية الصحراوية التي تنتشر في إفريقيا الوسطى أو الشرقية الوسطى، وإن كانت هناك لغة من هذه الفصيلة هي لغة السنغاي يتحدث بها في بوركينافاسو في غرب إفريقيا.
4) الخواسان التي يرجّح أنها كانت تشغل الثلث الجنوبي للقارة، ولكن توسّع البانتو القادم من الشمال والاحتلال الاستيطاني الأوروبي للجنوب قد قهرا معظم هذه اللغات وقضيا عليها، ولا تزال هناك عشرات من لغات الخواسان تتحدث بها جماعات صغيرة في جنوب إفريقيا وناميبيا وبتسوانا وأنجولا حيث تسيطر لغات البانتو ( مثل الزولو والخوسا) أو الهندوأوروبية (الأفريكانز والانجليزية)، وتوجد لغتان من لغات الخواسان في شمال تنزانيا وهم لغة الهاتسا ولغة السنداي.[1]

أما جرينبرغ Greenberg فقد قسمها إلى إحدى عشرة عائلة لغوية أشهرها: لغات النيجر/الكونغو، واللغات الأفرو/آسيوية (أو الحامي سامية)، واللغات البانتوية، واللغات النيلية الصحراوية. مجموعة لغات النيجر / الكونغو تتألف على الأقل من خمس مجموعات فرعية تنتشر في المنطقة بين الصحراء وخط الاستواء ومن السنغال في الغرب إلى السودان في الشرق. وعلى الرغم من الإشارة إلى لغات البانتو بشكل مستقل حيث أنها تمتلك نحو 400 لغة تنتشر في أنحاء واسعة من إفريقيا جنوب الصحراء إلا أن علماء الإثنوس يرون أنها تنتمي إلى المجموعة الرئيسية الخاصة بلغات النيجر/ الكونغو[2].

[1]– مصطفى حجازي السيد، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد الثالث: اللغات. ( القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، ماي 1997). ص ص.12، 13.

[2]–حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**. ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996). ص. 30.

إن هناك إذن، عدد لا حصر له من اللغات تقدرها مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بنحو 1500 لغة ولهجة،[1] بل تقدره منظمة اليونسكو بألفي لغة. بيد أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى أقل من خمسين لغة رئيسية إذا تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة واقتصرنا فقط على تلك اللغات التي يتحدث بها نحو مليون نسمة على الأقل. فلغة الهوسا ولغة السواحيلية تعدّان من أهم اللغات الإفريقية حيث يتحدث بكل منها أكثر من خمسين مليوناً. وتتصف كل من الهوسا والسواحيلية بأنهما كانتا لغتين مكتوبتين قبل الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا. وتنتشر الهوسا على نطاق واسع في نيجيريا الشمالية، أما السواحيلية فتنتمي إلى لغات البانتو وقد تأثرت بالعربية منذ القرن التاسع الميلادي.[2]

كما تُعد اللغة الأمهرية إحدى أكثر اللغات الإفريقية انتشاراً، وهي اللغة الرسمية في إثيوبيا، ويتحدث بها نحو 30 مليون إفريقي، منهم ما يزيد عن 17.5 مليون في إثيوبيا وحدها.[3]

وثمة لغات شعوب وثمة لغات قبائل وغير ذلك. فمن لغات الشعوب: لغات الإيبو واليوروبا والهوسا والماندنجو واللوبا والجالا والأمهرية وغيرها، ومن اللغات القبلية التي لا يضم كل منها سوى بضعة آلاف: النيجرية والكيكيو والوكوما والبمبا والفونجا والبتسونا، والزولو والزاندي والمندى والإيفى..ويضاف إلى ذلك لغة المستعمر مثل الانجليزية، والفرنسية، والألمانية والايطالية.[4]

وثمة اختلاف بين الوحدات الإفريقية من حيث درجة التفتيت اللغوي، ففي الكونغو مثلًا أربع لغات رئيسية، وفي نيجيريا ثلاث لغات كبرى هي الإيبو واليوروبا والهوسا، هذا فضلا عما هو موجود من حوالي 45 لغة صغرى أخرى. ويوجد في أنحاء جنوب إفريقيا خمس لغات رئيسية، وفي وحدات شرق إفريقيا الثلاث نحو 200 ألف لهجة مختلفة. وفي تنزانيا وحدها أكثر من مائة لغة ولهجة. وفي

---

[1]– عمارة عبد الحميد، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا(الأسباب والنتائج)، في: فاروق إسماعيل وآخرون، **أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (20– 29 ماي 1999). (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1999). ص. 743.

[2]–حمدي عبد الرحمن، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص. 30، 31.

[3]– "اللغة الأمهرية"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الثاني عشر، أفريل 2013.

**http://www.sis.gov.eg/Story/87157?lang=ar**

[4]– عمارة عبد الحميد، **مرجع سابق**. ص. 743.

ليبيريا عشرون لغة وطنية مقابل ست وعشرون في سيراليون، وتضم إثيوبيا أربعين لغة، ولا يقل عدد اللغات في السودان عن ثلاثين لغة تقريبا وهكذا.. [1]

ومن هذا كله واجهت الدولة في إفريقيا مشاكل حرجة، إذ وجدت نفسها دولا بلا لغات وهو وضعُ أثّر على مستوى الوعي القومي، وبالتالي درجة التماسك السياسي الإجمالي.

**الشكل رقم (05): اللغات في إفريقيا [1]**

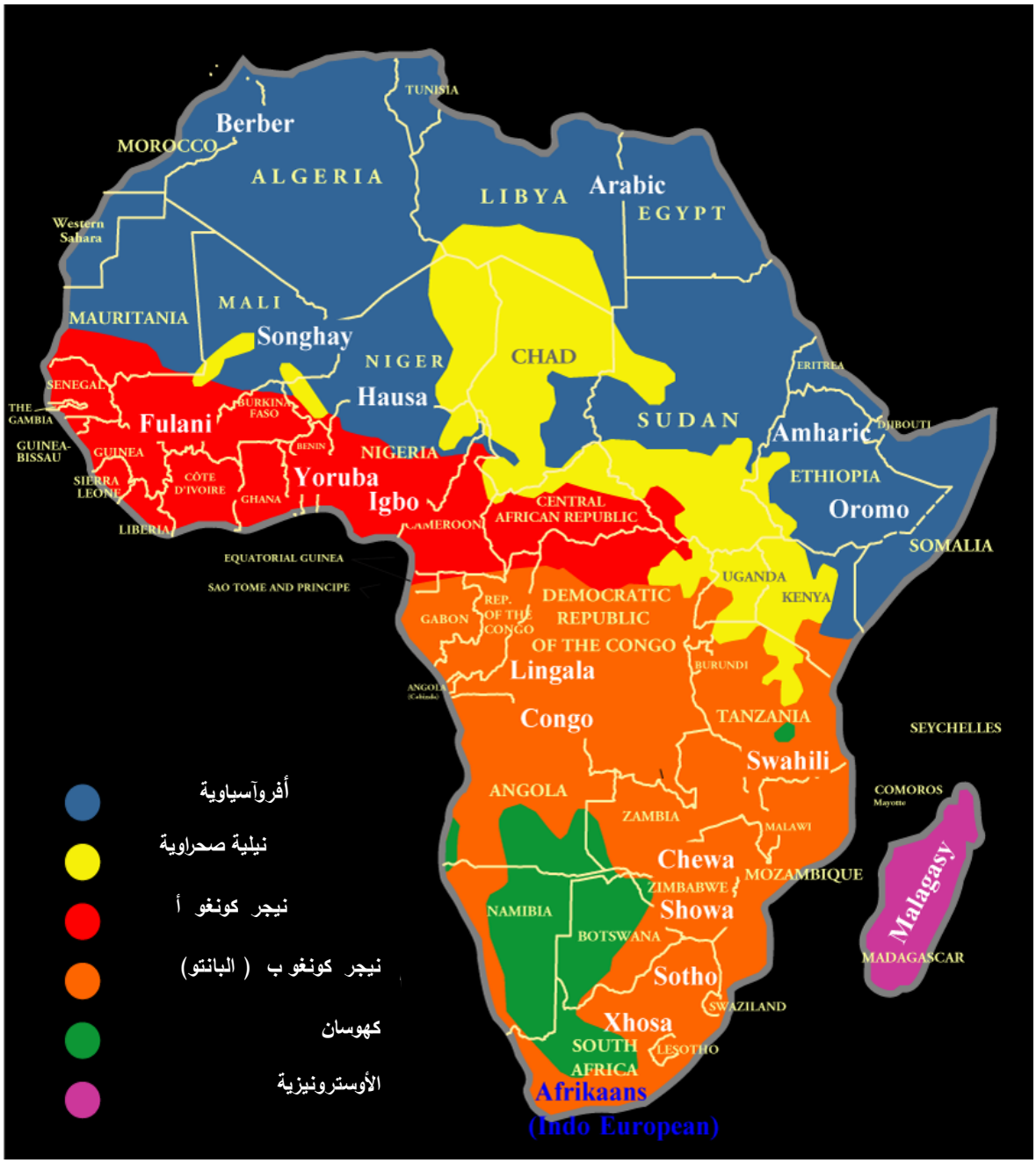


[1] – عبد العزيز رفاعي، **مرجع سابق**. ص ص. 23، 24.

**الشكل رقم (06): لغات الاستعمار في إفريقيا**[2]

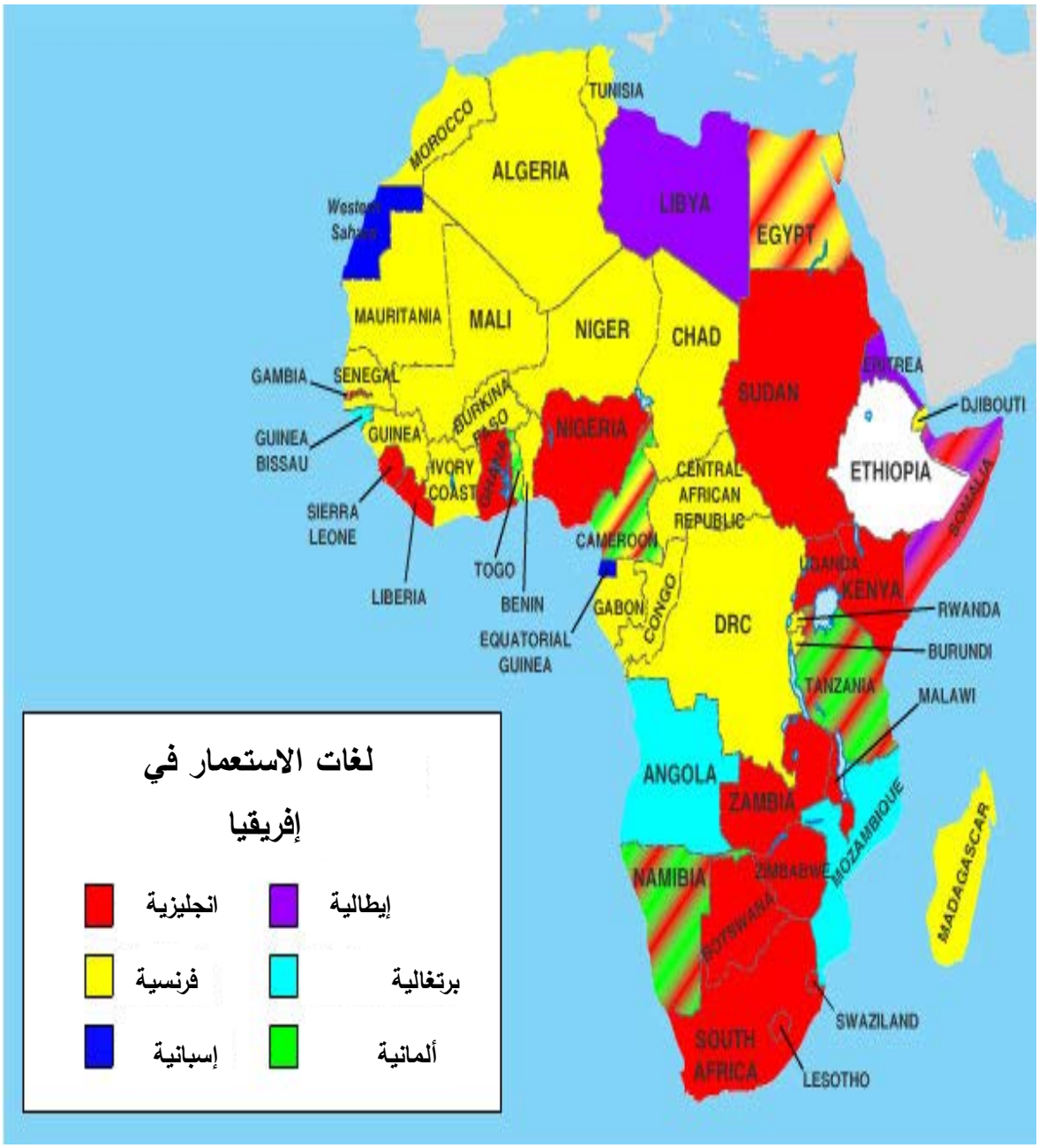


---

[1] – Map of the Distribution of African Language Families and some Major African Languages. Dans: **http://www.nationsonline.org/oneworld/map/african-language-map.htm**. Vu le: Mars 2017.

[2] – Africa Map by Language. Dans : **http://alumn.us/africa-map-by-language.html**. Vu le: Mars 2017.

**ج-<u>الدين أو المذهب:</u>**

يكون الدين هنا هو المقوّم الرئيسي لذاتيّة الجماعة العرقية وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية الأخرى التي تشاركها ذات المجتمع.[1] والتنوع الديني في نفس المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة. وهنا يفرّق كثير من العلماء بين مفهومي الطوائف Sects والطائفية Secterianism. فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع. أما المفهوم الثاني "الطائفية" فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المزايا والمصالح لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى.[2]

تتميز إفريقيا جنوب الصحراء بقلة السكان نسبيا بالمقارنة مع مناطق أخرى كثيرة في العالم. بينما يقابل هذه القلة السكانية كثافة في الأديان والمذاهب والتقاليد المنتشرة في الشرق والغرب والوسط والجنوب. ولا يوجد في إفريقيا جنوب الصحراء بلد يعتنق جميع سكانه ديناً واحداً في حين تشكل إحدى الديانتين الإسلام أو المسيحية النسبة الساحقة لبعض البلدان الإفريقية، وبهذا الصدد يمكن القول أن الإسلام يشكل الأكثرية في معظم بلدان إفريقيا الغربية ونيجيريا، وأن المسيحية تشكّل الأكثرية في بلدان إفريقيا الجنوبية والوسطى.

كما تتواجد أقليات دينية مسلمة أو مسيحية ذات أهمية في البلدان الإفريقية في حين تبقى الوثنية متواجدة بنسبة كبيرة في جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. [3]

إذا أخذنا أمثلة عن بعض الدول منفردة. فإن نسبة المسلمين في إفريقيا الوسطى تبلغ ما بين 20- 25% من إجمالي السكان. توجد النسبة الأكبر منهم في شمال البلاد قرب الحدود مع تشاد والسودان. في المقابل تبلغ نسبة المسيحيين ما بين 50-45 % من إجمالي السكان.

---

[1]- أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 193.

2- شاهين عبد العزيز راغب، **مرجع سابق**. ص ص. 65، 66.

[3]- أمين إسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. ( سوريا: دار دمشق، ط1، 1985). ص. 170.

في أنغولا يبلغ عدد المسلمين 90 ألفًا من إجمالي 18 مليون نسمة. لهذا فلم يتم الاعتراف بالإسلام كديانة رسمية في دستور البلاد .

في مالاوي يبلغ إجمالي عدد السكان حوالي 15 مليون نسمة، 20% منهم مسلمون طبقًا لما تقوله منظمات وجمعيات إسلامية. لكن في السجلات الحكومية الرسمية لا تبلغ نسبة المسلمين أكثر من 12% .

في إثيوبيا تختلف المصادر حول تحديد العدد الحقيقي للمسلمين هناك، فوفقًا للتعداد الرسمي الحكومي فإن المسلمين يشكلون 34 % من إجمالي السكان، بينما تشير مصادر إسلامية إلى أن العدد لا يقل عن نسبة 45 % من إجمالي السكان. وذهبت بعض التقارير إلى أن نسبة المسلمين تصل إلى 55- 65% من إجمالي السكان.[1]

وفي نيجيريا الديانات الرسمية هي الإسلام والمسيحية، ويعتبر المذهب الكاثوليكي هو المذهب الرسمي للمسيحيين رغم أن المذهب البروتستانتي هو الأكثر انتشارا. لكن حتى الآن الاعتراف الدستوري يخص الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية وهناك مناطق في الأدغال بعيدة عن العمران تعيش فيها مجموعات من السكان تعتنق ديانات وثنية قديمة وهؤلاء أقلية. ودائما المسيحيون في التعداد يضمون هؤلاء إليهم.[2]

[1] – ماذا نعرف عن المسلمين في دول جنوب الصحراء الكبرى؟. في:
https://www.sasapost.com/muslims-sub-saharan-africa/ تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2015.

[2] – أهم الجماعات الإسلامية في نيجيريا. في:
http://www.assakina.com/center/parties/18183.html#ixzz4jBBvdCla تاريخ الاطلاع: مارس 2015.

**الشكل (07): التعدد الديني في إفريقيا 2010**[1]

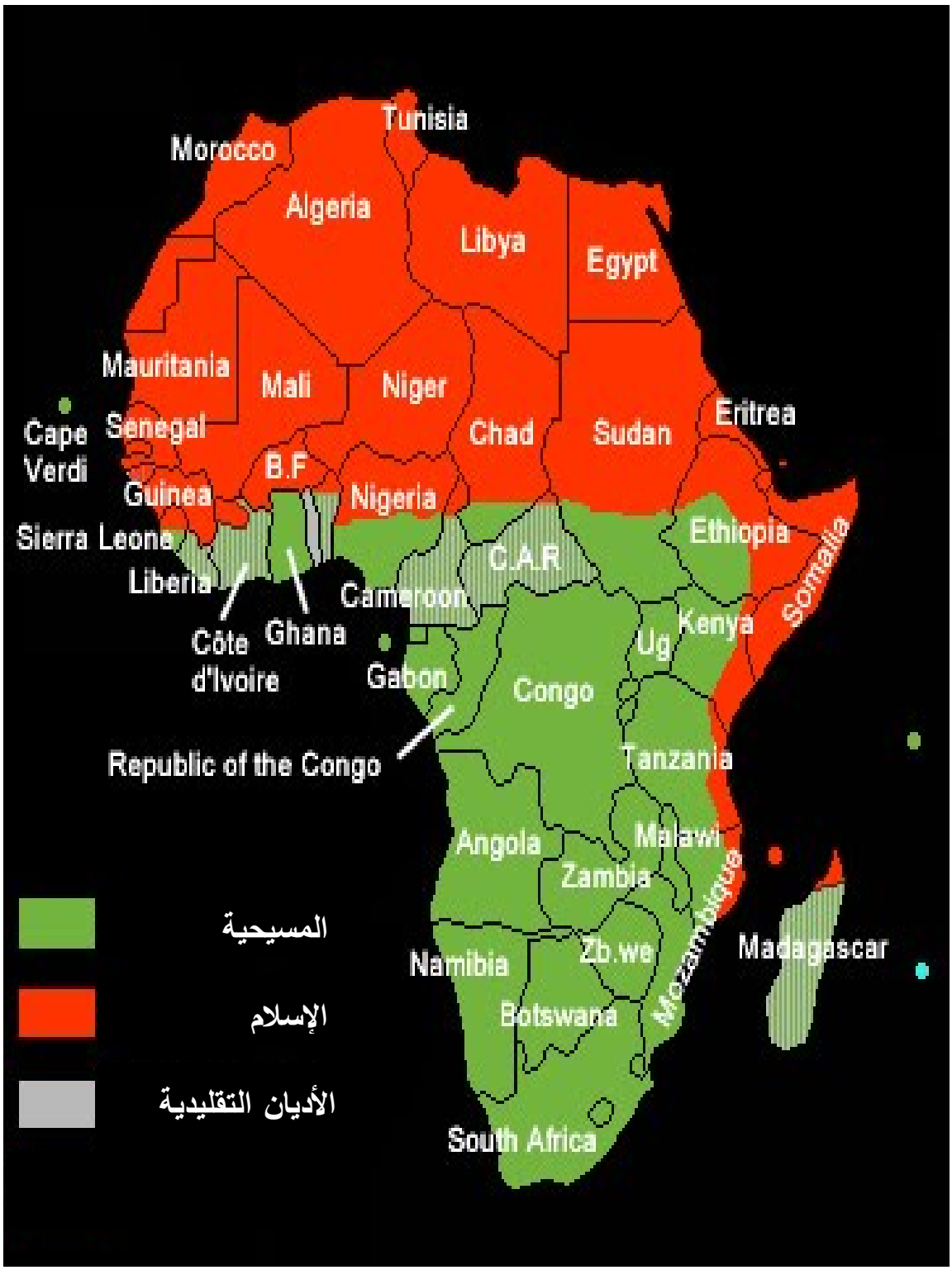


[1] – This is Africa 4 Christ. Dans: **http://tia4christ.blogspot.com/2011/01/christians-in-south-sudan-are-poised.html**. Vu le: Mars 2017.

2- **التصنيف الثاني:** يرصد هذا التصنيف أربعة نماذج من الجماعات الوطنية الإفريقية:

**1- الجماعات الوطنية المتجانسة:**

نعني بها تلك التي تنتمي إلى مجموعة إثنية واحدة، سواء كانت لغوية أو قومية أو دينية أو عرقية أو غير ذلك، إلى درجة عدم وجود جماعات فرعية (أقليات إثنية) بين ظهرانيها، وإن وجدت، فإن وجودها لا يثير مشكلات ذات شأن على صعيد الوحدة الوطنية .

وهكذا، فإن الجماعة الوطنية المتجانسة –إثنيا– إنما هي الجماعة التي يتحقق في ظلها الاتفاق حول القضايا الرئيسية، بالنظر إلى وجود هوية قومية أو وطنية واحدة تقريباً، ويتعزّز ذلك بوجود نظام سياسي مركزي. علماً بأن عدد الجماعات الوطنية المتجانسة، إن على الصعيد الإثني أو الثقافي، إنما هو عدد قليل جداً، ليس في إفريقيا فحسب، وإنما في العالم ككل .

هنالك من الباحثين من يحدد نسبة معينة للأقليات كحد أعلى في مثل هذه الجماعة، فإن تجاوزتها، فإنها تخرج في رأيهم عن أن تكون متجانسة، وهذه النسبة في رأي سعد الدين إبراهيم، لا تزيد على 15% من مجموع السكان.

تمثل الصومال نموذجاً واضحاً للجماعات الوطنية المتجانسة في إفريقيا. حيث تصل درجة التجانس الإثني في هذه الدولة إلى 92%. فالصوماليون موحدون لغويا وثقافياً ودينيا، حيث تصل نسبة المسلمين إلى 98%. علماً بأن الصومال لا يحتضن سوى أقليات صغيرة جداً، بعضها وفد إلى الصومال من دول عديدة مثل إيطاليا وبعض البلدان الآسيوية، وهم عموماً ليس لهم من تأثير على صعيد الوحدة الوطنية الصومالية. فالجماعة الوطنية الصومالية تمتلك لغة وثقافة مشتركة، وإرثا أو تاريخاً واحداً وتطلعات مشتركة وإقليما واحداً. .وذلك على الرغم من التجزئة والتفتيت الذي تعرضت له الجماعة الصومالية من قبل قوى دولية عديدة. [1]

[1]– إبراهيم عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا.** ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000). ص ص.31، 32.

### 2- الجماعة الوطنية القطبية أو "الوسطى":

نعني بها ذلك النمط من الجماعات الوطنية، الذي يتكون من جماعتين اثنتين متقاربتين في التأثير، مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعة القطبية قد تتضمن، إضافة إلى هاتين الجماعتين الإثنيتين، أقليات أو جماعات صغرى من حيث العدد أو هامشية من حيث التأثير .

من النماذج التي يمكن أن نشير إليها في هذا الصدد، هما نموذجا رواندا وبوروندي، فكل واحدة تتكوّن من جماعتين اثنتين هما الهوتو والتوتسي، وأيضا جيبوتي التي تتكون من مجموعتين إثنيتين هما: الصوماليون الأغلبية، الذين يشكلون ثلثي السكان، وهم امتداد لنظرائهم الصوماليين في دولة الصومال، ويتمركزون في جنوب البلاد، وينتمي إليهم الرئيس حسن جوليد. ويتوزعون على أربع قبائل: العيسى، الدارود، الاباك، والفارابورس. أما العفريون، فهم يمثلون الأقلية، ويتوزعون على قبيلتين، هما الادوبامرة والاسايمرة. وهم امتداد للأقلية العفرية الموجودة في إثيوبيا، لذلك فهم ينتشرون في الأجزاء الشمالية من جيبوتي، وعادة ما يكون رئيس الوزراء من هذه الجماعة (العفر).

على أي حال، فإنه رغم توزع السكان في جيبوتي على هاتين المجموعتين الإثنيتين – مع وجود أقليات ضئيلة العدد أو الأهمية السياسية– إلا أنه يمكن القول بأن ما يجمع أو ما يوحد بين المجموعتين هو أكثر مما يفرق، فكلتا المجموعتين ترتبطان بأواصر قرابة سلالية، باعتبار أن لكلتيهما أصولاً سامية–حامية. كما أن كلتا المجموعتين تدين بالإسلام، إضافة إلى أن الاختلاط والتمازج قائم بينهما في شتى المجالات، ومنذ عهد بعيد، علاوة على أنهما تشتركان بعادات وتقاليد وقيم متداخلة. [1]

### 3- الجماعة الوطنية التعددية:

يمكن تحديد المجتمع التعددي، أو الجماعة الوطنية التعددية أنها تلك الجماعة التي تتكون من ثلاث جماعات إثنية فأكثر، مع وجود نوع من الاتفاق العام على ثقافة وقيم وطنية عليا، ودون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الثقافات الفرعية أو المحلية للجماعات الإثنية التي تتكون منها الجماعة الوطنية الشاملة. ومن الدول الإفريقية التي يمكن أن نشير إليها بهذا الصدد على سبيل المثال، لا الحصر، زائير، تنزانيا، السودان، السنغال وغيرها.

[1] – إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة...)، **مرجع سابق**. ص ص. 33، 34.

فتنزانيا مثلا، تتكون من خمس مجموعات إثنية رئيسية، هي: البانتو، النيلوتيك، النيلوحاميتيك، الكويشان، وخليط متكون من مجموعات عديدة. وهذه المجموعات الخمس تتوزع ما بين 120 إلى 135 وحدة إثنية فرعية " قبائل". علاوة على وجود أقليات وافدة من أصول غير إفريقية (غير زنجية) وهي على التوالي شيرازيون، آسيويون، عرب وأوروبيون.[1]

رغم هذا التعدد، فإن الدولة لا تعتبر متشرذمة إثنيا، وإنما هي دولة ذات طبيعة تعددية، وذلك عائد إلى جملة أسباب، منها:

1/ عدم وجود وحدات قبلية كبرى، التي يؤثر تعدادها عادة في ميزان العلاقات بين الوحدات القبلية، كما أنها تفتقر إلى وجود قبيلة مهيمنة ( بخلاف ما نرى في الدول مثل قبيلة الكيكويا في كينيا، وقبيلة الباجندا في أوغندا، وقبيلة الهوتو في رواندا، والتوتسي في بوروندي). ففي تنزانيا، لا تتجاوز نسبة أية مجموعة قبلية 5 بالمائة في أفضل الأحوال، باستثناء قبيلتين اثنتين، هما سوكوما Sukuma ونيامويزي Nyamwezi ، اللتين تشكلان معا 17 بالمائة من مجموع السكان. إلا أن هاتين القبيلتين، تنشطران إلى مجموعات قبلية فرعية عديدة، وبأسماء مختلفة، وهذا ما يؤثر بالطبع في قوتهما وتماسكهما، مما يحدّ بالتالي من تأثيرهما في الحياة العامة، لاسيما وأنهما بعيدتان جغرافيا عن العاصمة السياسية للدولة، حيث تنتشران في الداخل، بعيدا عن أية نقطة جذب محورية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2/عدم تركز الأديان في منطقة دون غيرها، بشكل مطلق، بل إنها منتشرة وبشكل متداخل في كافة أرجاء البلاد. حيث لم يتم تقسيم البلاد إلى قسم إسلامي وقسم مسيحي.

3/ السياسة المتوازنة التي اعتمدها النظام السياسي، إزاء المجموعات الإثنية. [2]

### 4- الجماعة الوطنية المتشرذمة:

هي تلك الجماعة التي تعيش فيها جماعات إثنية عدة ضمن الوحدة السياسية نفسها، حيث تتمسك كل جماعة، اجتماعيا، بدينها الخاص وثقافتها الخاصة ولغتها وأفكارها الخاصة وطرقها.

---

[1]- إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة...)، **مرجع سابق**. ص ص. 36، 37.

[2]- **نفس المرجع**. ص ص. 39، 40.

وتجتمع كأفراد، ولكن في السوق فقط عند البيع والشراء، بمعنى أنها تعيش متماسة مع بعضها البعض ضمن دولة واحدة، ولكن دون أن تتفاعل أو تتحاور، بما يخلق ثقافة عامة مشتركة أو الاتفاق على قيم محددة جامعة، وهنا تشكل الاختلافات القومية واللغوية والدينية قوى انفصالية قوية كل واحدة منها تستطيع أن تولد رغبة في الانفصال .

من النماذج الإفريقية الواضحة في هذا المجال، نذكر، إثيوبيا، أوغندا، نيجيريا والكونغو. إذ تمثل هذه الدول نموذجاً واضحاً على التشرذم وعدم التجانس، وذلك من خلال وجود خليط إثني واسع، متناحر ومتصارع، مع تعدد متباين في الثقافات، وعدم الاتفاق على قيم مشتركة أو محددة، مع تباين الأطر المرجعية، وقوة الروابط المحلية أو الإقليمية، وافتقاد التفاعل بين القيادة وعموم أبناء الجماعة الوطنية.[1]

**3- <u>التصنيف الثالث</u>:** هذا التصنيف اعتمده تيد روبرت جار في كتابه أقليات في خطر حيث حدد أنماط الجماعات في ما يلي:

**أ/ <u>الشعوب القومية:</u>**

1- القومية العرقية : شعوب متركزة إقليميا وكبيرة ذات تاريخ في الاستقلال الذاتي المنظم ولها أهداف انفصالية في بعض الأحيان أثناء النصف الثاني من القرن العشرين مثل الباكنجو Bakoungo الذين تم إخضاع مملكتهم سنة 1660 على يد البرتغاليين.

2- القومية الأصلية : هم من سلالة السكان الأصليين الذين تعرضوا للغزو، ويعيشون بنفس الطريقة في المناطق الهامشية ويمارسون الرعي والزراعة حد الكفاف وذوي ثقافات متميزة بشكل حاد عن الجماعات المسيطرة. [2]

لم تكن لدى الشعوب الأصلية حتى عقود متأخرة منظمات سياسية حديثة أو هوية جماعة قومية أو إحساس بهدف مشترك، ولا يزال البعض يفتقد إلى ذلك، يضاف إلى ذلك أن أفعالهم

[1]- إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة...)، **نفس المرجع**. ص ص. 40- 42.

[2]- تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 36.

السياسية كانت في العادة ردا للفعل وتهدف إلى السيطرة على ما تبقى من أراضيهم ومواردهم ولم تكن فعلا مبادرا، (كمثال على الشعوب الأصلية الـ MASAI والـ SAN في إفريقيا). [1]

**ب/ الشعوب الأقلية:**

1- الأجناس العرقية : هي شعوب متميزة إثنيا وثقافيا وتنحدر من العبيد والمهاجرين ولها أدوار اقتصادية خاصة، ولكنها مقيدة سياسيا مثل بقايا الأقليات الأوروبية والأسيوية في إفريقيا ما بعد الاستعمار.

2- الملل المتطرفة: وهي جماعات طائفية ذات وضع ونشاط سياسي يتركز حول الدفاع عن معتقداتهم الدينية. [2]

إن الفارق الأساسي بين الشعوب القومية والشعوب الأقلية، هو أن الشعوب القومية هي جماعات مركزة إقليميا وافتقدت استقلالها الذاتي لصالح الدول التوسعية ولا تزال تحتفظ ببعض السمات والفروق الثقافية واللغوية، وتطالب بحماية أو إعادة توكيد وجودها السياسي المنفصل إلى درجة ما.

أما الشعوب الأقلية فلها مكانة أو وضعية سوسيو- اقتصادية وسياسية محددة داخل مجتمع أكبر وترتكز على توليفة من أصلها العرقي والدور الاقتصادي والدين، وتنشغل بحماية وتحسين تلك المكانة، وتسعى الشعوب القومية إلى الانفصال أو الاستقلال الذاتي عن الدول التي تحكمها، وتبحث شعوب الأقلية عن مزيد من الاقتراب من السلطة أو الحكم، ولا يعد الفارق بينهما مطلقا لأن أعضاء الشعوب الأقلية الذين ينكر عليهم الفرصة المتساوية وحماية مكانتها، قد تغير إستراتيجيتها وتحاول الخروج ، وأحيانا يحدث العكس، وتستولي الشعوب القومية على السلطة كما حدث في إثيوبيا من قبل شعب التيغراي، بدلا من الانفصال، وهناك عدد آخر من الخيارات المتوسطة مثل الشراكة في السلطة والتعددية الثقافية. [3]

---

[1] - تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 41.

[2] - **نفس المرجع**. ص. 37.

[3] - **نفس المرجع**. ص. 32.

## المطلب الثاني: مطالب الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لقد واجهت الكثير من الجماعات الإثنية مشكلات مع دولها، فتعددت مطالبها وتباينت، لكنها تتعلق في معظمها بالهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية والمطالب المادية.

### 1- المطالب الرمزية

تتعلق بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع. وأكثر المجالات الرمزية تعلقا بقضية الهوية هي تلك المتعلقة باللغة والدين والقيادات الإثنية التقليدية. وكما قال الباحث جون ماركاكيس: ((بين كل الأسلحة الفكرية التي استخدمت في الحروب الإفريقية كالوطنية الاشتراكية، الدين، العرقية أثبتت الأسباب السلالية (الإثنية) أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا كقاعدة للتضامن السياسي ولحشد القوى كما أكدت أثرها كقوة سياسية مهيمنة)). [1]

مثلاً، هناك بعض المثقفين الأفارقة من غير السودانيين يرون أن الأسباب التي يقاتل من أجلها الجنوبيون إنما تكمن في الهوية الأفريقانية فالجنوب يرفض احتمال الإذابة في الهوية العربية والإسلامية فأديانهم هي الأديان الإفريقية الأصيلة ويعتنق النخبة منهم المسيحية وهم يشتركون في تذكر تاريخ غزوات الرفيق التي قادها العرب ضد أسلافهم وهم يعملون من أجل تعزيز هذه الهوية الإفريقية الأصلية، وفي الشمال في المقابل، فإن الإرث العربي متأصل وذلك من خلال المشاركة في الثقافة العربية والاعتزاز بالانتماء للأصول العربية والثقافية والقيم والقوانين الشرعية الإسلامية، وهذا الإرث قد تعزز وتأصل بالانتشار الواسع للغة العربية وتغلغل الدين الإسلامي في كافة مناحي الحياة اليومية بالشمال وإن ادعاء أهل الشمال بانتمائهم إلى العالم العربي عرقا وثقافة ودينا وإيديولوجيا لهو مؤشر عن تمايزهم عن إفريقيا الجنوبية .

هذا ما أكده جوزيف لاقو قائد حركة أنيانيا وبطل اتفاقية أديس أبابا مارس 1972 وهو يتحدث قبل بضعة أشهر من توقيع اتفاقية السلام في بيان لحركته صدر بالانجليزية بعنوان لماذا تحمل أنيانيا السلاح حيث يقول لاقو (( إن العدو ينظر باحتقار لعاداتنا وتقاليدنا إنه يؤمن بأن الثقافة العربية

[1]- نادر السيوفي، حروب **الموارد في إفريقيا ( الكونغو الديمقراطية- سيراليون-أنجولا-ج. السودان)**. ( الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008). ص. 23.

والتقاليد العربية هي الأسمى ومن ثم يرى أنه يجب أن تزول عاداتنا وتقاليدنا ليحلّا محلهما بالقوة لو استدعى الأمر. إن تلك هي محاولة أخرى لتدميرنا معنويا أي تدمير هويتنا البشرية، إن ردنا على هذا النمط من التعدي لجد بسيط وهو يا أيها العرب حافظوا على تقاليدكم وثقافتكم ما شئتم ودعونا نحن الأفارقة لثقافتنا وعاداتنا. إن أي محاولة لإقحام نهجكم في الحياة بالقوة سنجابهها بالقوة)). [1]

2- **المطالب المادية**

ترتبط بالقدرات الاجتماعية للجماعة ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة. [2] ومن الضروري ملاحظة أن عملية صياغة المطالب المتعلقة بمصالح الجماعات الإثنية يمكن أن تكون صعبة، فالمصالح الجماعية لهذه الجماعات ليست واحدة، وهناك تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل كل جماعة إثنية، ويمكن افتراض وجود عدد من الأفراد المتميزين في كل جماعة أقلية مضطهدة يفضلون قبول الوضع القائم، أو يظلون محايدين، بدلاً من السعي الدءوب نحو تغيير الوضع القائم والعلاقة القائمة بين الجماعة الإثنية والنظام الحاكم، ويكون اهتمام هذه النوعية من الأفراد بقضية الجماعة التي ينتمون إليها اهتماماً ضئيلاً. ومن ناحية أخرى، توجد لبعض الأفراد في الجماعات الإثنية مصالح متميزة، خاصة أولئك الذين تمّ استيعابهم أو يقومون بأدوار وسيطة مع الجماعات المسيطرة، بما يجعل لهم امتيازات لابد من حمايتها، كما توجد فصائل لها مصالح محلية يتعين تعزيزها. أضف إلى ذلك، أن الجماعة أو الجماعات الإثنية المختلفة ربما تسعى خلال هذه المرحلة نحو استكمال الشكل التنظيمي لها، بحيث يمكنها إيجاد شكل سياسي يقوم بوظيفة التعبير المنظم عن مصالح الجماعة الإثنية، وأيضاً وظيفة العمل الجماعي المتواصل والتأثير السياسي المنبثق من المطالب. [3]

ويبدو أن الجماعات الإثنية الموزعة تستجيب لمأزقها استجابات مختلفة، ففي بعض الحالات كان ثمة كفاح لأجل حقوق مواطنة منصفة وفرص اقتصادية متساوية. [4] وفي حالات أخرى كان ثمة

---

[1] – نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص ص. 56،57.

[2] – محمد عاشور مهدي، (التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص. 78- 80.

[3] – أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**. ص ص.75، 76.

[4] – كيداني منغستيب، تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الإفريقي. في كتاب: **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء** (مجموعة مؤلفين)،. ( بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013). ص 478.

محاولات لتحقيق نوع من الحكم الذاتي لها على الإقليم الذي تقطنه، غير أن أغلب الحالات كانت ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية. [1] وذلك عندما ترى أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبّي مطالبها وطموحاتها، أو يترتّب عليه إضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة. [2] ويدعم هذه المطالب الانفصالية تركز الجماعة في إقليم أو رقعة جغرافية واحدة لاسيما إن كانت هذه الرقعة تقع على أطراف إقليم الدولة بعيداً عن مركزها، كما تترسخ الدعوة للانفصال عندما تتوافر للجماعة العرقية المقومات الأساسية لإقامة دولة مستقلة، وذلك حال الوفرة النسبية للسكان والموارد. [3]

تقدم إريتريا وجنوب السودان وإقليم بيافرا النيجيري، وكاتنغا الكونغولي أمثلة على النمط الأول من المطالب الانفصالية، في حين يعتبر إقليم الأوغادين ومحاولته الانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال، مثالاً واضحاً على النمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية، ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في توجو. [4]

## المطلب الثالث: استراتيجيات الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

في سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الجماعات إلى استخدام وسائل عديدة. ويوجد ثلاثة أشكال أو استراتيجيات للعمل السياسي تسعى من خلالها الجماعات الإثنية إلى تحقيق مصالحها : وهي بالترتيب حسب الكثافة المتزايدة للصراع، "الاحتجاج غير العنيف، الاحتجاج العنيف، الثورة "، ويهدف الاحتجاج إلى حث ودفع المسؤولين إلى تغيير سياستهم نحو الجماعة، وتهدف الثورة مباشرة إلى تغييرات أكثر جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات، والإستراتيجية الأساسية للاحتجاج هي التعبئة من أجل ضمان المساندة باسم الإصلاح، والإستراتيجية الرئيسية للثورة هي التعبئة للقوة الكفيلة بردع الحكومات وإجبارها على قبول التغيير، وحيث يستخدم المحتجون العنف،

[1] – أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص ص.203، 204.

[2] – مروة فتحي علي الخطيب، **مرجع سابق**. ص. 36.

[3] – سعد الدين إبراهيم، **مرجع سابق**. ص ص.50، 51.

[4] – محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 89.

فإنه يحدث في العادة على نحو متقطع وبطرق وأساليب غير مخططة، وكرد فعل للأفعال القمعية التي يقوم بها الجيش والبوليس، واستخدام العنف من قبل المتمردين، يتخذ شكل الحملات المنظمة والهجمات المسلحة، التي تتراوح ما بين اللصوصية السياسية والإرهاب وإلى حالة الحرب الشاملة. [1]

**1/ الاحتجاج غير العنيف:** ويشمل:

1- معارضة سلمية (خطابات عامة – ملصقات مطبوعات سرية دعاية ...).
2- نشاط سياسي منظم على نطاق ملموس، يتضمن النشاط الحزبي التقليدي باسم مصالح الجماعة.
3- مظاهرات صغيرة، إضرابات، اعتصامات، المشاركة تكون بالمئات أو بضع آلاف.

**2/ الاحتجاج العنيف :** ويشمل:

1- أفعال تخريبية متفرقة (تدمير رمزي للممتلكات).
2- تمردات محلية، هجمات مسلحة للاستيلاء على السلطة في المحليات.

**3/ الثورة:** وتشمل:

1- الإرهاب المتفرق، الانقلابات الفاشلة باسم الجماعة أو بواسطتها.
2- انقلابات ناجحة بواسطة وباسم الجماعة.
3- نشاطات حرب عصابات على نطاق واسع.
4- حرب أهلية متميزة، تحارب فيها وحدات عسكرية من مناطق تنطلق منها كقاعدة لها. [2]

وفقًا لألبرت هيرشمان، فإن أعضاء الجماعات الإثنية المضطهدين لديهم ثلاث خيارات بديلة، هي الخروج، الاحتجاج أو الولاء، والمعادل الوظيفي للخروج عند الأقليات هي الضغط للحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي، والاحتجاج هو الأمل في تحسين الوضعية الجماعية داخل الدولة وفي

[1] – تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 107.

[2] – **نفس المرجع**. ص ص.109 – 111.

المجتمع، والولاء هو القبول بالوضع القائم والسعي إلى الحصول على الفرص متى لاحت أمامهم داخل النظام. [1]

في إفريقيا جنوب الصحراء غلب طابع العنف على الوسائل التي استعملتها الجماعات العرقية لتحقيق أهدافها، ففي ليبيريا على سبيل المثال، شنّت جماعات الجيو The Gio والمانو The Mano بزعامة تشارلز تايلور Charles Taylor، حرب عصابات ضدّ الجماعة العرقية المسيطرة المتمثلة في جماعة كراهن Krahn، كان الهدف منها الإطاحة بجماعة كراهن من الحكم، والارتقاء بجماعتي الجيو والمانو. [2]

في بوروندي، قامت القوات المسلحة التوتسية باختطاف الرئيس البوروندي ميليشور نداداي (الهوتووي الانتماء) وإعدامه في أعقاب انتخابه رئيساً للبلاد بمقتضى أول انتخابات حرّة أجريت عام 1993، محاولين الحفاظ على مركزهم كجماعة مسيطرة على الحكم في بوروندي لمدة تربو على خمس وثلاثين عاماً، على الرغم من كونها أقلية ( 13 % من جملة السكان). [3]

وفي نيجيريا كانت هناك أعمال عنف وصدامات دامية في عديد الولايات ( كادونا، زمفارا، آبا، سوكوتو وكيبه..)، أسفرت عن مصرع مئات الأشخاص، وتدمير عشرات المنازل، والسيارات، ودور العبادة من مساجد وكنائس.. وذلك جراء إصرار مسلمي الشمال على تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات الشمال ذات الأغلبية المسلمة، ورفض الرئيس أوباسانجو المسيحي الذي وصل إلى السلطة في ماي 1999. [4]

[1] – تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 107.

[2] – أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص ص.320، 321.

[3] – **نفس المرجع**. ص ص. 316، 317.

[4] – **نفس المرجع**. ص ص. 352، 353.

## المبحث الثاني: السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

ثمة مجموعة من العوامل التاريخية التي تشكل مدخلاً مهماً لفهم النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء وتطورها، ولعل أبرزها السياسات الاستعمارية تجاه دول هذه المنطقة. حيث يميل بعض الباحثين إلى القول بأن الهوية العرقية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبيا في تطور الدولة الإفريقية ولاسيما في ظل الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية.[1]

بالرغم من أن المعطى التاريخي يؤكّد على التعددية المجتمعية كملمح هيكلي للمجتمع الإفريقي والتي تأخذ شكل تباين في اللغات والأديان والطوائف والأعراق، إلا أن شعوب القارة لم تدرك خطورة وإمكانية استخدام هذه الانقسامات في الفترة السابقة على الاتصال الأوروبي.[2] فالإدارات الاستعمارية وقفت وراء" تجميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية، وزيادة صرامة التعريف الاجتماعي"، بينما لم تكن أفريقيا جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بـ"هوية قبلية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة ". ويشير رينجر صراحة إلى" اختراع التقاليد في إفريقيا المستعمرة "، مبيناً أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت – أو تم ترسيخها بشكل كبير – في عهد الحكم الاستعماري[3].

كما أن دراسة التفاعلات الاجتماعية الخاصة مثلا بجماعات Sukuma في تنزانيا، و Yoruba و Igbo في نيجيريا، و Kikuyu و Luhya في كينيا، و Ngoni و Karamojong في أوغندا، تؤكّد وجود صلات وانتماءات مشتركة تعتمد على التعايش في نفس الإقليم والتشابه في أنماط الثقافة والتقاليد والممارسات القانونية والاقتصادية.[4] إذ لم يكن لديها عمق الشعور بالهوية

---

[1]– نجم الدين السنوسي، " دور القبيلة في إفريقيا". **قراءات افريقية**، ( العدد 8، أفريل – جوان2011 ). ص. 86.

[2]– باسم رزق عدلي رزق، **أفريقيا والغرب: دراسة لآراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني**. (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011). ص. 116.

[3]– التغلب على الهشاشة في أفريقيا، **التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩** . ( سان دومينيكو دي فيسولي مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009). ص. 52.

[4]–حمدي عبد الرحمن، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 27.

العرقية، المقترن بروح العداء العرقي للآخر بصورة قوية قبل الفترة الاستعمارية.[1] لذلك لم تكن إفريقيا دائما ساحة لمثل هذه الصراعات المدمرة قبل اتصالها بالظاهرة الرأسمالية الاستعمارية منذ خمسة قرون، أو حتى بالإدارة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين، بل عرفت مثل أوروبا وآسيا الإمبراطوريات والممالك المستقرة على أرض غانا وبنين ومالي والزولو وزيمبابوي وغيرها كثير، حتى أحدث الاستعمار قطيعتها التاريخية مع المستقبل أو ما أسماه "كابرال" و"والتر رودني" بالنفي من التاريخ.[2]

والصراعات التي وجدت قبل بدء الاستعمار سواء في الدول شبه التعددية مثل Songhay أو في الكيانات السياسية المرنة مثل الاتحاد الكونفدرالي للأشانتي أو في النظم الإسلامية السلطوية مثل نظام Baguirmi أو Wadai في إفريقيا الوسطى، وفي الكاميرون بين كل من الـ Bamileke والـ Pahouin، أيضا بين الفولاني وباقي سكان شمال الكاميرون . هذه الصراعات رغم كونها بين جماعات إثنية مختلفة إلا أنها كانت نتيجة للحاجة إلى الموارد لا بسبب التنافس الإثني.[3]

هذا ما أكده جومو كنياتا في كتابه Facing Mount Kenya ، عندما قدّم تفسيراً اقتصادياً بالأساس للحروب بين القبائل: " فأسباب الاحتكاكات التي تقع بين القبائل يغلب عليها الطابع الاقتصادي خاصة في كينيا حيث لا تشن الحرب أبداً من أجل ضم أراض أو قهر قبيلة أخرى، وليس بالمناسب أن نصف بالحروب تلك المعارك التي كانت تنشب من وقت لآخر بين القبائل، فهي أشبه بالغارات المسلحة. فعندما تنفق مواشي ماسائي في كينيا مثلا بسبب الجفاف أو أي وباء، فلا بدّ حسب رأيه، أن يتحركوا للبحث عن مصادر بديلة ". فالنزاعات بين القبائل إذن، أقل عددا وأخف خسائر ونادراً ما تكون من أجل الغزو.[4]

---

[1]– نجم الدين السنوسي، **مرجع سابق**. ص. 87.

[2]– حلمي شعراوي، **إفريقيا في نهاية قرن**. ( القاهرة: دار الأمين للطباعة، ط1، 2001). ص. 19.

[3]– ماريو ازيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي ( الكاميرون والجابون). في كتاب: أكوديبا نولي، ج1، **مرجع سابق**. ص. 475.

[4]– ولد الشيخ عبد الودود، **القبيلة والدولة في إفريقيا**، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ. ( لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013). ص. 31.

لقد اتبعت قوى الاحتلال الأوروبي أنماط متعددة وأشكالا مختلفة في حكم الشعوب الإفريقية ابتداء من الحكم غير المباشر، الذي ميز أسلوب الإدارة البريطانية، ومرورا بالحكم المباشر الذي يعد أحد الملامح الرئيسية للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وانتهاء باعتبار البلدان الإفريقية المستعمرة بمثابة أقاليم للدول الأوروبية وراء البحار، وهذا ما زعمته البرتغال مثلا بالنسبة لمستعمراتها في إفريقيا. [1]

لذا لم يكن تأثير التجربة الاستعمارية متماثلًا بالنسبة لجميع الحالات الإفريقية، وإنما تفاوت تأثيرها فيما بين الدول الإفريقية، فقد أفضت مركزية السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إضعاف الزعامات الإفريقية، ومراكز سلطانها التقليدي، وهو ما أدى إلى تقليل احتمالات أن تمثل هذه الزعامات تحديًا للسلطة الوطنية بعد الاستقلال. [2] فنظم الحكم المباشر التي طبقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في السنغال صهرت إلى حد ما التمايز العرقي والإقليمي في هذا البلد. وقد ساعدت الإطاحة بالزعامات التقليدية في جمع الوفاق الوطني وراء الصفوة الجديدة، وجعلت فرصة الفرقة والشتات ضيقة في ظل الحركة القومية في كل المستعمرات الفرنسية. [3]

وهذا على عكس السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تعتمد على الحكم غير المباشر والتمايز بين الدولة الأم والمستعمرات، فقد كانت النزعات الإقليمية والإثنية واضحة في المستعمرات البريطانية، وأفضت إلى خلق مشكلات واضحة في عملية بناء الدولة ما بعد الاستعمارية، ولنذكر على سبيل المثال خبرة الإقليم الأوسط في غانا الذي يقطنه الأشانتي، وكيف أنه مثل تحديًا لسلطة الرئيس نكروما بعد الاستقلال، كما أن الإقليم الشمالي في نيجيريا وضع مجموعة من الشروط للانضمام إلى الاتحاد النيجيري. [4] وفي أوغندا الحروب الأهلية المزمنة نتيجة الانتماءات السياسية الإقليمية المتوارثة،

---

[1] – حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 46.

[2] – حمدي عبد الرحمن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998). ص ص.72، 73.

[3] – لو امباي، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا ( مع التطبيق على نيجيريا)**. ( السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية). ص. 116.

[4] – حمدي عبد الرحمن، ( قضايا...)، **مرجع سابق**. ص ص. 72،73.

وفي السودان النزعة الانفصالية في الجنوب نتيجة لسياسة المناطق المغلقة، وفي ليبيريا والصومال حيث اختفت سلطة الحكومة المركزية وفشل نموذج الدولة الحديثة. [1]

ويمكن القول بصفة عامة أن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافعت على إفريقيا بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية وهي العملية التي أطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم "التكالب الاستعماري على إفريقيا" The Scramble For Africa، ورغم اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية كما سبق ذكر ذلك فإن ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسما مشتركا للحركة الاستعمارية في إفريقيا. [2] برزت من خلال مجموعة من السياسات التي اعتمدت عليها القوى الاستعمارية لإخضاع شعوب هذه المنطقة والتي تمثلت في التقسيم الإقليمي للقارة إلى دول ذات حدود وما يرتبط بهذا التقسيم من اختلاف الطرف الممارس للسيادة بين الأقاليم المتجاورة. فبعد الاستعمار لم يتمكن سوى عدد محدود من الدول الإفريقية من الحفاظ على التركيب الإثني السائد قبل الاستعمار، إذ يعد الاستعمار السبب الرئيسي في نشأة دول القارة الإفريقية بصورتها الحالية. ثم في الفرص غير المتساوية للترقي الاجتماعي التي أتيحت للجماعات الإثنية المختلفة داخل كل مستعمرة والتي نشرت بمرور الوقت الوعي الإثني على نطاق واسع. والفصل بين أجزاء البلد الواحد، وخلق وحدات عرقية جديدة. [3]

## المطلب الأول: التقسيم الاصطناعي /الحدود:

إن الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة في مؤتمر برلين 1884-1885 أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا، هي التي أوجدت هذه المشكلة، ذلك أن معظم البلدان الإفريقية لم تكن قائمة كوحدات سياسية قبل أن تستعمرها الدول الأوروبية. إذ لم تكن هذه الدول سوى قبائل وتجمعات بشرية متناثرة في مساحات كبيرة من الأرض تنتقل عليها وفقا لمقتضيات

[1]- لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 116.

[2]- حمدي عبد الرحمن، **مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا**. ( مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013). ص. 14.

[3]- محمد إمام أحمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015). ص. 101.

ظروفها المعيشية،[1] وعرفت القارة آنذاك "مفاهيم للحيز المكاني لا يتعدى كونه إقليما شعبيا بالنسبة للشعوب الرعوية، أو إقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية". وبالتالي فقد كان تعيين حدود جغرافية لمثل هذه القبائل والتجمعات البشرية أمرا بالغ الصعوبة كأصل عام.[2]

كما أن هذه الحدود لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة ومقبولة عند الأفارقة، بل إنها على عكس ذلك تماماً إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكمية واعتباطية عبرت أولاً وقبل كل شيء عن المصالح والمطامع التي كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية،[3] فهي حسب المؤرخ هوبسون ( قبل أي شيء صراع للحصول على أسواق استثمار مهمة).[4] حيث تقرر تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية وتعيين مناطق نفوذ لكل منها حتى لا تحدث صراعات ومواجهات بينها أثناء تكالبها على احتلال القارة.[5] فأقامت فرنسا مستعمراتها على أنقاض الممالك الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد والممالك الأفريقية في حوض غينيا والكونغو، كما أسست بريطانيا لمستعمراتها الهامة في نيجيريا في غرب إفريقيا انطلاقاً من دلتا النيجر.[6]

لم يكن هذا التقسيم متماثلًا بالنسبة لجميع الحالات الإفريقية، وإنما تفاوت ذلك فيما بين الدول الإفريقية، حيث وصل التفتيت الاستعماري للأقاليم الإفريقية في أعلى درجاته في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما تسبب في تفتيت الصومال الكبير إلى أربعة أجزاء، كما وفرت السيطرة الاستعمارية على تلك المنطقة فرصة مثالية من أجل التوسع وتكوين إمبراطورية كبرى. ويأتي بعد ذلك، تأثير الاستعمار في تكوين كل من أنجولا ونيجيريا بصورة عشوائية واصطناعية، بينما كانت تجربة ليبيريا

---

[1] – أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية.** ( القاهرة: الجديدة للنشر، 2000). ص. 29.

[2] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق.** ص. 14.

[3] – **نفس المرجع.** ص. 17.

[4] – وسلينغ هنري، **تقسيم أفريقيا 1880–1914.** ( القاهرة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان). ص. 452.

[5] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق.** ص. 17.

[6] – محمد العقيد، الأحزاب السياسية في أفريقيا النشأة، التكوين، الواقع و المستقبل. **قراءات افريقية،** ( العدد4، سبتمبر2009 ). ص. 58.

مختلفة عن باقي الدول الإفريقية من حيث التكوين التاريخي، ولا يشترك معها في هذه التجربة سوى سيراليون. [1]

وعلى إثر قيام هذا الكم الهائل من الدول، فإن حدودها السياسية المعلنة والمعترف بها دوليا لم تتطابق في أكثر الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية، بمعنى أن الدولة الواحدة قد تضم عدة جماعات إثنية، وقد لا يشكل أي من هذه الجماعات أغلبية عددية، أو أن الجماعة الإثنية الواحدة قد تتوزع على أكثر من دولة واحدة، وهذا واضح جدا بالنسبة إلى الكثير من القبائل الإفريقية، مثل قبائل الهوسا والباكونغو والفولاني والإيبو واليوروبا وغيرها. [2]

ويعبر البعض عما تقدم بقوله "من النادر أن تتطابق الدول الإفريقية من حيث حدودها مع أية وحدة لغوية أو سكانية، وذلك على الرغم من أن وجود بعض القبائل الإفريقية التي تبلغ من كبر الحجم ما يؤهلها لتكوين دولة قومية متجانسة". [3]

لعبت الدولة الاستعمارية إذن، دورا هاما في توطيد دعائم الهوية الإثنية وتسببت في السلوكيات العنيفة بين الجماعات الإثنية، لأن تقسيمها للقارة جاء متناقضاً مع الواقع الاجتماعي الإثني للمجتمعات الإفريقية، فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعض في إطار واحدٍ، [4] وهنا تعتبر نيجيريا الحالة الأبرز، فظروف النشأة التاريخية أدت إلى جعل التكوين السكاني للدولة النيجيرية عبارة عن فسيفساء إثني، حيث تعددت اللغات واللهجات في نيجيريا بدرجة تفوق الوضع في أي دولة إفريقية أخرى، حيث يصل عدد اللغات بها إلى 248 لغة لكل منها مميزاتها الخاصة. وقد برزت الدولة النيجيرية بشكلها الحديث في أوائل عام 1897، وجاءت كمجرد تجميع للمناطق الواقعة حول دلتا النيجر التي كانت قد

---

[1] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص ص. 112، 113.

[2] – إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة..)، **مرجع سابق**. ص ص. 18، 19.

[3] – أحمد وهبان، ( التخلف...)، **مرجع سابق**. ص. 31.

[4] – " التحوّلات السياسية في القارة الإفريقية..وتأثيراتها السلبية". **قراءات إفريقية**، ( العدد 13، جويلية 2012 ). ص.2.

عقدت معاهدات مع بريطانيا، والتي لم تكن داخلة ضمن نفوذ شركة النيجر الملكية.[1] وفي شرق إفريقيا أدى الاستعمار البريطاني لوضع جماعات مثل إتيسو Iteso وتورو Toro وأتشولي Acholi وسوكوما Sukuma ولويا Luhya في مواجهة بعضها البعض للمرة الأولى مما ساهم في خلق انتماء إثني محدد لدى كل من هذه الجماعات لم تكن تعرفه قبل الاستعمار.[2] كما ضمّت أوغندا خليطاً متنافراً من القوميات واللغات، حيث ضمّت ثلاث مجموعات لغوية هي: السودانيون، والنيليون والبانتو. وينتمي أفراد هذا الشعب إلى نوعين مختلفين من العائلات اللغوية في إفريقيا هما: النيليون– الصحراويون، والكونغو –الكردفانيون، ولم تكن هناك رابطة ثقافية أو لغوية بين أفراد هذا الشعب، بل كان هناك قدر هائل من العداوة بين بعضهم البعض بعد أن استخدمت السلطات البريطانية بعض الجماعات الإثنية الأوغندية، مثل النوبيين والبوجاندا، في استكمال السيطرة على باقي الممالك والكيانات داخل أوغندا، ومارس النوبيون والبوجاندا أعمالاً وحشية أثناء قيامهم بهذا الدور لصالح الاستعمار البريطاني.[3]

من ناحية أخرى؛ فصلت الحدود السياسية المصطنعة "عُرى التواصل" بين جماعات عرقية واحدة، وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة، وهو وضع شائع الحدوث في العديد من أنحاء القارة الإفريقية.[4] وهذا الوضع، أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة، ووجود امتدادات لتلك الكيانات والجماعات في عدد من الدول المتجاورة، ومن أبرز النماذج على تأثير الحدود على تقسيم الجماعات الإثنية في إفريقيا، تقسيم جماعة تشيوا Chewa بين كل من مالاوي وموزمبيق وزامبيا على الرغم مما تميزت به الجماعة من قدرتها على تأسيس كيان سياسي قوي كانت عاصمته الأولى في Kankhamba في مالاوي الحالية، قبل أن تنتقل إلى Makaika في زامبيا، عندما قرر قادة الجماعة الإثنية الابتعاد قدر الإمكان عن البرتغاليين الذين تسارع توغلهم في الجنوب الإفريقي من سواحل المحيط الهندي في موزمبيق إلى عمق القارة. وعلى الرغم من أن جميع

---

[1]– محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 2001). ص ص.113، 114.

[2]– محمد إمام أحمد أمل، مرجع سابق. ص. 112.

[3]– محمود أحمد إبراهيم، ( الحروب...)، **مرجع سابق**. ص. 116.

[4]– " التحوّلات السياسية في القارة الإفريقية..وتأثيراتها السلبية". **مرجع سابق**. ص. 2.

أبناء جماعة تشيوا يتحدثون نفس اللغة، ويعترفون بسلطة نفس الملك حتى الآن إلا أنهم ينتمون لثلاث جنسيات مختلفة. وكان لانقسام الجماعة بين الدول الثلاث أثر واضح على الاندماج الوطني في كل منهم، وهو ما يتضح من خلال العلاقة بين جماعة تشيوا وجماعة تومبوكا Tumbuka والتي تنقسم بدورها بين مالاوي وزامبيا. وعلى الرغم من نجاح الجماعتين في تطوير علاقة ودية انعكست في صورة تكرر تأسيس تحالفات سياسية بين أبناء الجماعتين، إلا أن العلاقة بينهما اتسمت بقدر واضح من العدائية في زامبيا وهو ما ساهم في إضعاف تأثير الجماعتين سياسيا.[1]

كما أصبح شعب " الباكونغو" مثلا مقسما بحدود أنجولا والكونغو البلجيكي (زائير حاليا) والكونغو الفرنسي (الكونغو حاليا) والجابون. ويعيش جانب من شعب الـ "إيوي" اليوم في غانا، وجانب آخر في توغو، وجانب ثالث في بنين، ويعيش الصوماليون موزعين بين إثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي، وينتشر الـ "سينوفو" في مالي وساحل العاج وبوركينافاسو،[2] وقبائل من الكمرون في غرب إفريقيا بين كوديفوار وليبيريا، والهوسا بين النيجر ونيجيريا، وثمة قبائل المازاي بين جنوب كينيا وتنزانيا، كذلك تتوزع قبائل الأشولى بين السودان وأوغندا حيث الأغلبية. وتنقسم الأنواك بين إثيوبيا والسودان، وعلى الجانب الآخر من حدود السودان تتوزع قبائل الزاندي بين ثلاث وحدات أساسية هي السودان والكونغو وإفريقيا الوسطى،[3] وشعب الداموجا بين غانا وتوغو، وقبائل المندى بين غينيا وسيراليون، والتشكوى بين الكونغو وأنجولا، وشعب البمبا بين الكونغو وزامبيا، وشعب الألور بين الكونغو وأوغندا..[4]

هذه الظاهرة كانت من وراء الافتقار إلى الوحدة الوطنية والولاء القومي داخل العديد من البلدان، حيث يظل ولاء الأفراد في أغلب الأحيان مرتبطا بجماعة بشرية أولية ينتشر أفرادها على جانبي الحدود الجديدة. فبالنظر إلى أوضاع القارة الإفريقية مثلا نجد أن أبناء قبيلة جياميني الذين يعيشون في غانا يدينون بالولاء إلى زعيم القبيلة الأعلى الذي يعيش مع جزء آخر من أبناء قبيلته في ساحل

---

[1]– محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.100، 101.

[2]– أ. آدو بواهن، **تاريخ إفريقيا العام ( إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880–1935)**، المجلد السابع. (باريس: اليونيسكو، أديفرا، 1990). ص. 789.

[3]– عبد العزيز رفاعي، **مرجع سابق**. ص ص.65، 66.

[4]– عمارة عبد الحميد، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 739.

العاج، ونفس الشيء ينطبق على أبناء قبيلة داجومبا الذين يقطنون أراضي تقع داخل حدود دولة غانا في الوقت الذي يتجه فيه ولاؤهم السياسي إلى زعيم قبيلتهم الذي يقطن دولة توجو، وفي نيجيريا سنجد أن ثمة قرى متجاورة يتحدث سكانها بلغات متباينة. وفي غرب إفريقيا –بصفة عامة– نجد أن خطوط الحدود تمتد من الساحل نحو الداخل قاطعة في طريقها الروابط العنصرية والقبلية والدينية التقليدية التي تمتد موازية للساحل.

وهكذا، فإن الحدود المصطنعة لبلدان إفريقيا كان من نتاجها وجود جماعات عرقية غير مندمجة داخل هذه البلدان، وهي الجماعات التي لم تتقبل معايير الولاء التي يدين بها غيرها من الجماعات.[1]

## المطلب الثاني: التمييز بين الجماعات أو سياسة " فرق تسد":

لقد عمل الاستعمار على إذكاء روح المنافسة، وإيجاد محكّات لتوليد الصراع بين هذه القبائل، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق القبلية، بالإضافة إلى توسع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات عرقية أخرى، تقوم بدور فعال في المنافسة حول المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية.[2]

بعد تكريسها لهذا الوضع، عملت الدول الاستعمارية ( سواء عن عمد أو دون عمد) على إعطاء بعض الجماعات الإثنية مزايا خاصة وفي نفس الوقت حرمان غيرهم منها،[3] حيث قامت بدعم قبيلة معينة ومحاباتها على حساب القبائل الأخرى، أو تقريب القبائل الصغرى على حساب القبائل الكبرى، أو تقسيم القبيلة الواحدة، من خلال محاباة فرع منها على حساب بقية الفروع الأخرى.[4]

### 1 – المعيار الأول ( ولاء الجماعة الإثنية للمستعمر):

كان المعيار الأول الذي استندت إليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري، أي مدى ولاء الجماعة الإثنية للمستعمر، بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف الذي

---

[1] – أحمد وهبان، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص ص.30–32.

[2] – **نفس المرجع**. ص. 29

[3] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 20.

[4] – إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة...)، **مرجع سابق**. ص. 211.

يميز الجماعة القبلية نفسها.[1] فقد دأبت السلطات البرتغالية على إسناد زعامة جماعة بالانتا Balanta إحدى أكبر الجماعات في غينيا بيساو إلى أشخاص من جماعتي فولا Fula وماندينكا Mandinka لضمان استمرار ولائهم، الأمر الذي كان مصدراً لصراعات إثنية مستمرة نتيجة تجاهل السكان من جماعة بالانتا لتعليمات الزعماء المفروضين عليهم.[2]

يكون الولاء للاستعمار من خلال **أولًا**، لعب دور الوسيط بين الاستعمار ومختلف الجماعات الإثنية وشغل المناصب الإدارية. لذلك، اتجهت الإدارة الاستعمارية للتوسع في الاعتماد على المواطنين من أبناء المستعمرات في شغل الوظائف المستحدثة في أجهزة الدولة الناشئة. ففي نيجيريا التي تعد واحدة من أكبر المستعمرات البريطانية كان هناك موظف بريطاني واحد مقابل كل 100 ألف موظف إفريقي، أما الجيش فمن بين أربعة آلاف ضابط ومجند كان هناك 75 فقط من غير المواطنين، وفي مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية كانت نسبة الموظفين الفرنسيين للأفارقة واحد لكل 27 ألفاً.

جاءت عملية اختيار الجماعات الإفريقية التي تتلقى تعليماً غربياً وتوكل لهم مهام إدارية في ظل الدولة الاستعمارية لتعلب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقة بين الجماعات الإثنية في دولة ما بعد الاستعمار. [3] ففي ظل التعددية الإثنية الكبيرة التي شهدتها المستعمرات البريطانية في إفريقيا، شجعت الإدارة البريطانية التنافس بين الجماعات المختلفة على لعب دور الوسيط منعا لظهور أي تحالف بين هذه الجماعات يستهدف التخلص من الاستعمار. ومن خلال استغلال الفوارق بين الجماعات الإثنية وما يرتبط بها من علاقات متوترة بين بعض الجماعات تمكن الاستعمار البريطاني من إحكام السيطرة على مستعمراته على الرغم من أسلوب الحكم غير المباشر الذي طبقه.

لاقى هذا التوجه استجابة من الجماعات المحلية ذاتها إذ سعت كل جماعة لأن تقوم السلطات البريطانية بتكليفها بدور الوساطة لما يعود عليها عند ممارسة هذا الدور من مكاسب اقتصادية وسياسية. وكانت الجماعة التي تختارها الإدارة الاستعمارية يتمتع أفرادها بتلقي تعليم بريطاني يمكنهم

---

[1] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 20.

[2] – محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 137.

[3] – **نفس المرجع**. ص. 102.

من الانخراط في الجهاز الإداري للمستعمر فضلاً عن تجنيدهم في قوات الشرطة والجيش مثل جماعة تيف Tiv في جنوب نيجيريا، وكامبا Kamba في كينيا. وفي أوغندا كان حليف الاستعمار البريطاني هو جماعة باجاندا Baganda كبرى الجماعات الإثنية في البلاد والتي تخضع لها عدد من الجماعات الصغيرة، والتي لعبت دور الوسيط بين السلطة الاستعمارية البريطانية وباقي الجماعات الإثنية،[1] وهو ما مكنها من أن تستفيد دون غيرها من الجماعات الأوغندية، من الأوضاع السائدة، من الناحيتين الاقتصادية والتعليمية. ففي عام 1959 على سبيل المثال، تحصلت جماعة الباجاندا التي لا يزيد نسبة أفرادها عن 16% من سكان البلاد على نحو 40.7% من مجموع كبار موظفي الخدمة المدنية، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 46.9% عام 1961. [2]

و**ثانيًا**، من خلال حشد الجيوش لمحاربة الجماعات الرافضة للاعتراف بسلطة الاستعمار، حيث تمت الاستعانة بجماعات محلية أوكلت إليها مهمة إخضاع الجماعات الأخرى. ففي أوغندا مثلاً، شاركت قوات من جماعة باجاندا الجيش البريطاني في عدد من الحملات العسكرية الهادفة لإخضاع الجماعات الرافضة للاستعمار، وكانت المكافأة مدّ حدود مملكة بوجاندا على حساب جيرانها خصوصاً مملكة بونيورو Bunyoro والتي خضعت للاستعمار بعد غزوها من قبل قوات مشتركة من البريطانيين والباجندا عام 1899 ومنحت أطراف المملكة للباجندا والتي عرفت لاحقاً باسم "المناطق الضائعة" والتي شكلت إحدى العقبات خلال مفاوضات الاستقلال، كذلك أجبرت الإدارة البريطانية حكام بونيورو على منح أفراد من الباجاندا مناصب إدارية عليا في التنظيم الإداري المحلي. وعلى مستوى أوغندا ككل منحت جماعة باجاندا أولوية في أعمال التنمية والتطوير مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن تطوير آليات الزراعة.

وفي نيجيريا استعانت الإدارة البريطانية بزعماء من جماعة تيف Tiv لإخضاع أجزاء من شمال نيجيريا. وتكرر الأمر مع جماعة فولبي Fulbe، فعلى الرغم من مقاومتهم للاستعمار في البداية إلا أن مصالح الطرفين توافقت بأن تعين جماعة فولبي الإدارة البريطانية في إخضاع جماعات الشمال

[1]– محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.107– 109.

[2]– محمد الرشيد احمد الزروق، **مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف). ص. 61.

خصوصاً جماعة هوسا Hausa كبرى جماعات الإقليم مقابل تعزيز سلطات الفولبي وتوسيع نطاق ممارستها على المزيد من الأقاليم. [1]

وفي أنجولا لم يقتصر دور النخب المحلية على الإدارة بالوكالة لصالح السلطات الاستعمارية وإنما ظهر الاعتماد على هذه النخب في مواجهة حركات المقاومة المسلحة، حيث تحالفت الإدارة الاستعمارية البرتغالية مع قادة جماعة أوفيمبوندو ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA والتي اعتمدت بالأساس على حشد المقاتلين من جماعة كيمبوندو في وسط البلاد، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا FNLA والتي ارتبطت بجماعة كونجو في أقصى الشمال الغربي. [2]

**2- المعيار الثاني ( غنى المناطق بالموارد المعدنية):**

المعيار الثاني هو غنى المناطق بالموارد المعدنية والمناطق التي تملك أراضٍ خصبة ويسهل الوصول إليها. فكانت المشروعات التي قام بها الاستعمار في هذا المجال تخدم فقط أماكن غنية بموارد معينة، أو لتسهيل التجارة، أو تكون أماكن استقرار الجماعات البيضاء كما حدث في جنوب إفريقيا. [3] لذلك، نجد أن المناطق التي حكم عليها بأنها غير مربحة قد همشت عموما. [4]

هذه الظاهرة أتاحت فرصًا غير متساوية للترقي الاجتماعي للجماعات الإثنية المختلفة داخل كل مستعمرة والتي نشرت بمرور الوقت الوعي الإثني على نطاق واسع. حيث منحت بعض الجماعات الإفريقية أوضاعاً مميزة مقارنة بجماعات إفريقية أخرى، وهو ما أتاح فرصة للهوية الإثنية للظهور في ظل ارتباط وضع الجماعة بدرجة قربها من المستعمر. [5]

على سبيل المثال، كانت مناطق بوجندا في جنوب أوغندا متميزة بالنسبة إلى بقية مناطق البلاد، وعلى هذا الأساس يوصف سكان مناطق الإقليم الشمالي من البلاد، على أنهم أقل تحضرًا مقارنة بسكان مناطق الإقليم الجنوبي. وارتبط هذا التقسيم بهيمنة الجنوب، وخاصة الباجاندا التي تجد جذورها

[1]- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 109.

[2]- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 101.

[3]- باسم رزق عدلي رزق، **مرجع سابق**. ص. 98.

[4]- كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص ص. 478، 479.

[5]- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 137.

في التنمية غير المتوازنة إبان الحقبة الاستعمارية والتي ساعدت نسبيا على نهضة الجنوب وتطوره، وتعثر الشمال وتخلفه، فقد استطاع الجنوب أن يضمن من خلال التنمية غير المتساوية الحصول على سكك حديدية، وزراعة محاصيل نقدية، إضافة إلى التعليم الغربي من خلال الإرساليات الدينية، وفي ذات الوقت لم تحصل الأقاليم الأخرى على ذلك. وقد أجبر هذا الوضع معظم أبناء الشمال للبحث عن العمل في مزارع مناطق الجنوب والغرب خاصة مزارع المحاصيل النقدية كالبن والمطاط والكاكاو والقطن التي أدخلها الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين، رغبة منه في عدم الوقوع بأي حال من الأحوال تحت رحمة هيمنة منتجي القطن في الأمريكيتين، وضمانًا لاستمرار صناعة النسيج في بريطانيا آنذاك.[1]

في كينيا أيضا اعتبر البريطانيون وسط كينيا ووادي الصدع مناطق مربحة، في حين همشوا المناطق الغربية والشمالية الشرقية التي اعتبروها غير مربحة وشاقة، وكان جنوب السودان وشمال أوغندا من بين المناطق الأخرى التي همشتها الدولة الاستعمارية نسبيا.[2]

كما اعتمدت الرؤية الفرنسية للتقسيمات الإثنية في المجتمع البوركينابي على عدد من المعايير التصورية التي تستند إلى نمط التفاعلات الإثنية وطبيعة الأراضي التي تقطنها الجماعات المختلفة. ونظراً للتشابه بين تركيبة مجتمع الموسي البيروقراطية والإدارية والنمط الإداري الفرنسي، فإن السلطات الاستعمارية أقرت بتفوق شعب الموسي، وهو ما جعلها تعطي الأولوية للسيطرة على القبائل والجماعات الإثنية الأخرى قبل أن تعود وتهيمن على ممالك الموسي. ويبدو أن هذه الخطوة الفرنسية كانت محكومة باعتبارات اقتصادية بالأساس حيث كان الفرنسيون بحاجة إلى الأيدي العاملة، وذلك من أجل استخدامها في المناجم وبناء شبكات السكك الحديدية.[3]

[1] – محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص ص.111، 112.

[2] – كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص ص.478، 479.

[3] –حمدي عبد الرحمن، **جيفارا الأفريقي: دراسة في الفكر السياسي لتوماس سانكارا**. ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد). ص ص.55، 56.

كما وجد الفرنسيون في جماعة الفانج الذين يمثلون 40% من السكان اليوم، معينا لا ينضب للقوة العاملة، فتم تسخيرهم للعمل في المشاريع الحكومية والخاصة كما تم تجنيدهم للخدمة العسكرية وبناء السكك الحديدية.[1]

وقد قام المستعمر بتحويل المراكز الحضرية من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية، فالشبكات التجارية التي كانت تربط مناطق السودان الغربي عبر السافينا في الصحراء الكبرى انكمشت لصالح المدن الساحلية التجارية المطلة على المحيط في داكار وسينلوي. وأهمية المدن التقليدية في غاوو وتمبكتو وسوكوتو وزاريا وداهومي وأشنتي وممباسا وبونجورو وصوفالا، تدهورت لصالح العواصم الحديثة في أبيدجان ولاغوس وبروتونيفو ونيروبي وكامبالا وموبوتو.

هذا يعني نقل السلطات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذه المراكز الجديدة بما فيها من مقومات القيادة والتنمية كالمدارس والمستشفيات وشبكات المواصلات التي تيسرت للمجتمعات في الساحل. ففي السنغال انتقلت مراكز السلطة الثقافية والسياسية من أربابها التقليديين الفولانيين في منطقة فوت طور ومن " البَوَلْ بَوَلْ" سكان الشمال، إلى أيدي سكان الساحل وخاصة الليبو Lebeu في منطقة رأس الأخضر داكار وغوري، وفي ساحل العاج شجعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية عشائر الباولي Baoli والبيتي Beti على حساب جماعات المندينغي سكان الشمال، وخاصة فرعها الجولا.

وفي نيجيريا اتسمت مناطق الشمال الهاوسا–الفولاني بالمحافظة والتقليد وقلة التعليم، في حين نهضت عشائر اليوروبا، والإيبو سكان المناطق الساحلية لاقتسام السلطات الإدارية الحديثة أو بالأحرى لاحتكار تركة الاستعمار البريطاني مستفيدة من حصيلتها وخبراتها نتيجة احتكاكها المباشر مع الثقافة الغربية، ومثل ذلك يقال في مكانة الباغندا السياسية في أوغندا، والكيكيو في كينيا، والبامندا Baminda في الكاميرون، كل ذلك بفضل اتصالهم بمراكز الاستعمار الجديدة. [2]

وفي الكاميرون كانت هناك على الأقل 236 جماعة إثنية، ولكن أكثر هذه الجماعات استفادةً من التعليم الاستعماري الفرنسي هي جماعات Bamileke و Douala و Bassa، وكلها جماعات تَحْيَ وتعمل بالتجارة قرب الساحل، فصارت هذه الجماعات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عماد

[1] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 476.

[2] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 106.

الشريحة الدنيا للإدارة الاستعمارية، أما الـ Beti والـ Bulu فقد تم تسخيرهم للأعمال اليدوية في أعقاب إدخال سياسة الاستيعاب في الإقليم الواقع تحت الانتداب في العشرينات من القرن العشرين. ونتيجة لهذه التفرقة في المعاملة فقد صعد أفراد هذه الجماعات المميزة ليمثلوا النخبة في فترة ما بعد الحرب، فهيمنوا على الساحة السياسية للمستعمرات الفرانكفونية.

وفي الجابون فقد قام الفرنسيون بتجميع ما يقرب من أربعين جماعة إثنية مختلفة، لكنهم أظهروا تفضيلهم للـ Mpongwe وهم فرع من فروع الجماعة الإثنية الأكبر Myene الذين دفعتهم فرص التجارة – ومنها تجارة العبيد– إلى السواحل في منتصف القرن التاسع عشر. وفي الجابون فقد زادت السياسات الاستعمارية من حدة التنافس التاريخي ما بين جماعات الـ Mpongwe (ويشكلون 5% من سكان الجابون) والـ Fang Pahouin والـ Eshira (ويشكلون حاليا 20% من السكان) والـ Nkomi والـ Mitsogo والسيمبا والـ Bapounou حول السيطرة على التجارة النهرية والمزدهرة مع الأوربيين[1].

**3 – <u>المعيار الثالث ( الدين):</u>**

يتمثل المعيار الثالث في الدين، فقد كان الاستعمار أول من تلاعب بالبعد الديني لخدمة الأهداف السياسية، عن طريق إذكاء روح التفرقة الإثنية بهدف إحكام السيطرة الاستعمارية،[2] بالتركيز على عوامل الاختلاف بين الأديان، وتأليب جانب على آخر، أو منح أصحاب عقيدة امتيازات على حساب أصحاب عقيدة أخرى.[3] وهو ما تمثل في العديد من الممارسات، فعلى سبيل المثال قامت السلطات الاستعمارية بإعلاء شأن جماعات محلية على حساب جماعات أخرى باستخدام الأساطير الدينية بعد صبغها بصبغة علمية كما حدث في رواندا، وأحيانا أخرى بدعم قومية إفريقية مسيحية في مقابل قومية عربية إسلامية كما حدث في السودان وقد انتهت الحالتين باندلاع الحرب الأهلية.[4] وقد كانت معظم التداعيات " الدرامية " في مرحلة ما بعد الاستقلال صراعية، ففي السودان كانت

[1] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 476.

[2] – عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 198.

[3] – **نفس المرجع**. ص. 230.

[4] – **نفس المرجع**. ص. 198.

السياسات الاستعمارية القائمة على الفصل الإثني – الديني بين الشمال والجنوب أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الحرب الأهلية الأولى في السودان (1955–1972)، وعامل مساعد في الحرب الأهلية الثانية التي بدأت في (1983) كما أن السياسات البريطانية للحكم غير المباشر في نيجيريا قد عمقت بلا شك الانقسام بين الشمال والجنوب في البلاد، كما فاقمت من التوترات الإثنية والطائفية.[1]

لقد تمثلت إحدى الاستراتيجيات المتطرفة للقوى الاستعمارية في إبقاء الإسلام بعيدا تماما عن مناطق معينة. وهو ما جسدته بريطانيا في جنوب السودان خلال الحقبة الاستعمارية، حيث حظرت أي نشاط للدعوة الإسلامية في الجنوب. وفي شمال نيجيريا لم يشجع الحكام البريطانيون القيام بأعمال تنصير في المناطق الإسلامية في الشمال مثل سوكوتو وزاريا ولكنهم سمحوا بالتنصير في تلك المناطق الشمالية التي لم تخضع كلية للإسلام. [2]

استطاع الاستعمار إعاقة الزحف الإسلامي في جنوب القارة باستخدام أساليب متعددة، تمثلت في إطلاق يد الإرساليات التبشيرية في المناطق التي لم يصلها الإسلام، وسمحت لأبناء المسلمين بالالتحاق بالمدارس التبشيرية لإبعادهم عن المدارس الإسلامية تحت دعوى التعليم الحديث، مع خلق نخب إفريقية مشبعة بالتقاليد والتعليم الغربي.[3] وعلى هذا الأساس أصبح التعليم الأوروبي الذي تحتكره الإرساليات هو مفتاح الترقي الاجتماعي والمادي، وأصبحت المدارس هي أحد أهم القنوات لاعتناق المسيحية، وقد شكل التعليم نوعًا من التمييز للمسيحيين الأفارقة مقارنة بالمسلمين، وهو ما اعتبر أحد أشكال التنمية غير المتوازنة التي استخدمها الاستعمار في الدول الإفريقية مثل ما حدث في السودان ونيجيريا وأوغندا. [4]

وهنا نجد أن بريطانيا قد ساعدت المسيحية من خلال تقديم التسهيلات والدعم للمدارس التبشيرية والبعثات التبشيرية الطبية، كما أن السياسات اللغوية البريطانية كانت لصالح المسيحية، وليست لصالح الإسلام، حيث ساهمت بريطانيا في تطوير عدد من اللغات الإفريقية، ووضعت القواعد

---

[1]– علي مزروعي، **قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب على أعتاب عصر جديد**، ترجمة صبحي قنصوة وآخرون. (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998). ص. 94.

[2]– علي مزروعي، **مرجع سابق** .ص ص.93، 94.

[3]– عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 219.

[4]– **نفس المرجع**. ص. 204.

الهجائية لها، وكان للمبشرين دور أساسي في هذا المضمار، كما ترجم الإنجيل للعديد من اللغات الإفريقية مقارنة بالقرآن. [1] ففي نيجيريا مثلاً، تسببت السياسة الاستعمارية البريطانية في تسييس الهوية الدينية بشكل واضح بفصلها الشمال المسلم عن الجنوب المسيحي، حيث دعمت المسيحيين بالمهارات الإدارية والتعليمية، وقد ساهمت هذه الأنماط غير المتوازنة في خلق صراعات بين الإثنيات المختلفة في نيجيريا منذ الفترة الاستعمارية وحتى الآن، وقد تباينت ردود فعل مسلمي نيجيريا تجاه السياسات الاستعمارية فبينما اختار البعض مجابهة الاستعمار، فإن البعض الآخر تراوحت اختياراته بين الهجرة أو التعاون مع الاستعمار باستخدام مبدأ المصلحة والاستفادة من علم البريطانيين. [2]

وفي أوغندا انحاز الاستعمار لجانب البروتستانت على حساب المسلمين، فسيطر البروتستانت على المناصب الهامة في الدولة وحرم الكاثوليك والمسلمين منها، مما أدى إلى انقسام الزعماء على أسس مذهبي. [3]

وعلى الجانب الآخر، فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية، قد ركزت بدرجة كبيرة على سياسة الاستيعاب، ففي سعيه الطموح فكر الاستعمار الفرنسي في تحويل الأفارقة إلى رجال فرنسيين ونساء فرنسيات، ونظرا لأن الشعب الفرنسي طوال تاريخه لم يكن مسلما، فإن سياسة الاستيعاب كانت تعني ضمنيا معارضة الإسلام، وإعلان الحرب الثقافية على التقاليد الوطنية. [4]

لقد قادت سياسة التمييز بين الجماعات الإثنية إلى خلق حالة من "الحساسية الإثنية" بين الجماعات المتميزة والمسيطرة من جانب، والجماعات الأخرى المحرومة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جانب آخر. حيث تمكنت هذه الجماعات الأولى من الوصول إلى السلطة خلفاً للمستعمرين، مستفيدة من الوضع الذي خصها به الاستعمار، غير أن الجماعات الإثنية الأخرى رفضت الخضوع لهذه الجماعات المتميزة وراحت تنظر إلى أي سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق

[1] – علي مزروعي، **مرجع سابق**. ص. 94.

[2] – عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 219.

[3] – عبير شوقي ذكي جرجس، **نفس المرجع**. ص. 231.

[4] – علي مزروعي، **مرجع سابق**. ص. 95.

الاندماج الوطني، بأنها لا تعدو أن تكون دعوة لهذه الجماعات لتحويل ولاءاتها الإثنية إلى ولاء للجماعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة.[1]

**المطلب الثالث: الفصل بين أجزاء البلد الواحد وخلق وحدات عرقية جديدة:**

لعبت السياسات الاستعمارية دورا كبيرا في بذر بذور المشكلة وذلك بانتهاجها سياسة الفصل بين أجزاء الوطن الواحد. [2]

ففي السودان على سبيل المثال، قامت الإدارة البريطانية بفصل القسم الجنوبي للسودان عن شماله، وميزت بينهما في مجالات الإدارة والتعليم، كما سعت إلى تنمية المجتمع في الجنوب على أسس تختلف عن الشمال، فعملت على بناء سلسلة من الوحدات العرقية المكتفية ذاتيا لعرقلة تحلل الروابط العصبية الضيقة والمساعدة على انكفاء كل قبيلة على نفسها، والإبقاء على واقع التخلف، من خلال تطبيق قانون المناطق المغلقة الذي شمل كل إقليم الجنوب وجبال النوبة سنة 1922 وانتهاج سياسة الجنوب سنة 1930،[3] كما لعبت البعثات التبشيرية الكنسية دورا كبيرا في تنشئة النخب الجنوبية على كراهية الثقافة العربية والإسلامية بالإضافة إلى تحميلها وزر حملات الاسترقاق في العهود الماضية. [4]

كما ساعدت ممارسات الإدارة الاستعمارية على تقسيم أوغندا إلى قسمين متباينين، شمال وجنوب، يقطن كل منها جماعات تختلف من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، وأسلوب الحياة.[5] مما

---

[1]– محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 20، 21.

[2]– نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 55.

[3]– أبو دية أحمد، " عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته". في كتاب: **إفريقيا في عصر التحولات العالمية** (أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية – جامعة آل البيت 17–2001/5/18)، تحرير وليد عبد الحي. ( منشورات جامعة آل البيت، 2002). ص. 129.

[4]– نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 55.

[5]– محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص. 56.

ساهم في ثراء جنوب البلاد وغربها الذي تسكنه جماعات من البانتو، وفقر الشمال والشرق، حيث تتوزع العديد من المجموعات الإثنية الأوغندية الأخرى. [1]

وفيما يتعلق بخلق وحدات عرقية جديدة، فإن الدول الاستعمارية لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية من خلال خلق وحدات عرقية جديدة، ففي كتاب جماعي نشر بالتعاون بين J. L. Amselle و E. Phonologie يتناول مجتمعات مختلفة في إفريقيا الوسطى والغربية، تم التركيز على "اختراع" أعراق بالتصنيفات الاستعمارية التي شكلت، حسب رأي أمسال، قطيعة مع الاستمرارية الاقتصادية والسياسية واللغوية والثقافية التي انبنت عليها فضاءات القارة قبل الاستعمار الأوروبي. وبالنسبة إلى J. P. D'ozone فإن البيتي في ساحل العاج تشكل " اختراعا استعماريا". ويذكر أمسال نقلاً عن Watson أن "الانسجام القبلي" لمامبوي في زامبيا أي التشكل ذاته من صنع الاستعمار البريطاني. كما يلاحظ J. P. Chrétien أن وجود عرقي التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي يعود إلى حزمة غريبة من البديهيات. فهذان العرقان لا يتمايزان لا باللغة ولا بالثقافة ولا بالتاريخ ولا بالمجال الجغرافي المحتل.[2]

ومن الأمثلة على ذلك أيضا، حالة "الأنجالا" في القرن التاسع عشر والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تم توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا.[3]

أيضا، جماعة شونا Shona في زيمبابوي والتي لا يمكن تحديد جذورها في فترة ما قبل الاستعمار ولم تظهر إلا على يد الإدارة البريطانية والإرساليات المسيحية التي كانت مصدر التصنيف الإثني الأول في الكثير من مناطق القارة الإفريقية.[4]

في أوغندا اصطنعت الإدارة البريطانية عام 1901 مملكة أنكولي Ankole في جنوب غرب البلاد كوحدة سياسية ذات هوية إثنية مستقلة للمرة الأولى بعد أن جمعت بين ست وحدات سياسية

---

[1]– **نفس المرجع**. ص. 112.

[2]– ولد الشيخ عبد الودود، **مرجع سابق**. ص ص.41، 42.

[3]–حمدي عبد الرحمن، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص.27، 28.

[4]– محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.111، 112.

تمتعت كل منها بقدر من الاستقلال مستغلة النظام الإداري ومؤسسات الحكم التي طورتها إحدى هذه الوحدات وهي دويلة نكوري Nkore.[1]

في السودان قام البريطانيون منذ البداية وعلى الأخص في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ببعث المجتمعات القبلية المنقرضة في شكل سياسة الحكم المحلي، وقد تم رسم السياسة البريطانية بحيث تؤدى إلى خلق تكوينات صغيرة ومنقسمة على نفسها وتعمل على معارضة بعضها البعض والوقوف في وجه مد الوطنية المتزايد.[2]

في نيجيريا لم تظهر الإثنية في صورة جماعات متمايزة تفصلها حدود جغرافية واضحة إلا في إطار الدولة التي أنشأها الاستعمار البريطاني، فلم تكن هناك جماعات إثنية سابقة على الدولة في نيجيريا، بل تعددت نماذج التنظيم السياسي بين ممالك وأشابه ممالك وبين دول المدينة بجانب القرى التي لم تعرف سوى هياكل تنظيمية بدائية. وتتأكد هذه الحقيقة في حالة جماعة اليوروبا Yoruba، لأن اسم اليوروبا شاع استخدامه بفضل جهود الإرساليات المسيحية التي أرادت أن تترجم نسخة من الإنجيل للغة المحلية ليتم تداولها على نطاق واسع بين سكان عدد من المدن في جنوب غرب نيجيريا والذين اعتبرتهم الإرسالية جماعة واحدة في الوقت الذي كانت هذه المدن فيه تحارب بعضها بعضاً.[3]

وفي أوغندا، فإن الأشولي التي تعتبر من أكبر الجماعات الإثنية في شمال أوغندا. تاريخيا، فإن هذه الجماعة لم تكن معروفة بهذا الاسم قبل مجيء الاستعمار البريطاني إلى البلاد، كما يرى البعض أن لفظة الأشولي Acholi اشتق من ‹‹ on–loco–li ›› والذي يعني ‹‹ أنا كائن بشري››. ويروي بيكر أنه عندما دخل إلى شمال أوغندا عبر الأراضي السودانية عام 1864 لم يجد جماعة يطلق عليها الأشولي، بل تحدث عن بعض الزعامات الصغيرة مثل أوبو Obbo، والفانكور Faniquaral، والفارجوك Farajoke، والفالبيك Fallibek، والفابو Fabbo، والفاورو Faloro، كما أنه لم يتحدث

---

[1] – **نفس المرجع**. ص. 113.

[2] – محمد عمر بشير، **التنوع والإقليمية والوحدة القومية**، ترجمة: سلوى مكاوي. ( المركز الطباعي، بدون تاريخ). ص. 13.

[3] – محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.112، 113.

عن الألور Alur، أو الجونام Junam، بل أشار أيضا إلى زعامات متناثرة مثل كوشي Koshi، والفوكوتش Foquatch، والفاركاتا Farakatta، والفاجوري Faigore.[1]

كذلك ظهر تأثير السياسات البريطانية في خلق الهوية الإثنية للجماعات المختلفة بشكل بارز في زنجبار، فالدراسات الأنثروبولوجية تشير إلى أن متحدثي السواحيلية في شرق إفريقيا لا يعرفون انتماءهم لجماعة واحدة بشكل حصري، حيث يعتبر الغالبية منهم أنفسهم عرباً أو هنوداً وأفارقة في الوقت نفسه. فكما أثبت برينس A.H.J. Prins منذ خمسينيات القرن الماضي فإن متحدثي السواحيلية لا يتبنون مفهوم الانتماء الحصري لجماعة إثنية بعينها، وهو ما أكده باحثون آخرون لاحقاً من خلال توضيح ما يتسم به الانتماء للجماعة المتحدثة بالسواحيلية من أنه انتماء مرن وذو طبيعة استيعابية. [2]

كخلاصة لما سبق، تعد دراسة العلاقة بين ظاهرة النزاع الاجتماعي طويل الأمد والسياسات الاستعمارية أمر على جانب كبير من الأهمية نظراً لأهمية المكون التاريخي في إضفاء السمة الهيكلية على الواقع التعددي في إفريقيا، فالرجوع إلى العوامل والتفاعلات التاريخية كان أمراً لا بدّ منه. على الرغم من أن الكثير من الباحثين يرون أنه من العبث الاستمرار في "لصق التهم بالاستعمار" أو إلقاء سبب مشاكلنا على الآخرين، لأنه من غير الممكن أن يستمر تأثير السياسات الاستعمارية القديمة، والأوضاع التقليدية القديمة أيضا إلى ما بعد أربعة عقود أو أكثر من الاستقلال الوطني، ليتحول المعيار من "سياسة استعمارية" إلى "المسؤولية الذاتية" في النهاية.[3] فإن تأثير الاستعمار في إفريقيا ليس فقط في العلاقة بين المجموعات مثلما هو بين الهوسا والإيبو واليوروبا أو بين التوتسي والهوتو، وليس كذلك فقط في العلاقة بين جنسين كما هو بين السود والبيض في جنوب إفريقيا، لكنه تأثير جذري شامل، كأنما يفتح – وإن بتفاوت – صفحة اليوم على صفحة الأمس في التاريخ الإفريقي. فكما يذهب الأستاذان إزاوا إيلكيو Isawa Ellaigwu والأستاذ علي مزروعي بأن: "مشاكل القارة الإفريقية بعد الاستقلال ليست سوى امتداد لتاريخ ما قبل الاستقلال".[4]

---

[1] – محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص ص. 68، 69.

[2] – محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 113.

[3] – حلمي شعراوي، (إفريقيا...)، **مرجع سابق**. ص. 138.

[4] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 111.

حيث أسهمت الممارسات الإدارية الاستعمارية في إعادة تشكيل الخارطة "القبلية" و"العرقية" للقارة الإفريقية، التي شكَّلت فيما بعد أساس النزاعات الإفريقية، وإضعاف وحدتها وغرس الفتن وتقسيم القارة إلى كونتونات عرقية وجهوية، وعقدت الاتفاقيات معها وفي مناطقها باعتبارها مجموعات سياسية مستقلة، مما أفضى إلى تسييس الإثنية واعتمادها الهوية السياسية بدلا من الوطنية والمواطنة الجامعة.[1]

[1]– عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. ( السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007). ص. 31.

**الشكل رقم (08): الاستعمار في إفريقيا [1]**

[1]– الاستعمار في إفريقيا، في:
http://www.shiafrica.com/archive/1586/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7. تاريخ الاطلاع في: جانفي 2017.

## المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لا يشكل تنوع الهويات بحد ذاته مصدرا للنزاع، لأن معظم بلدان العالم تتسم بتنوع هوياتها من دون أن تعيش حروبا أهلية بسببه. فحين تخفق الدول في إدارة التنوع على النحو الملائم، يغدو هذا التنوع مصدر صراعات عنيفة.[1] فدور النظام السياسي وموقفه من التعددية الإثنية يعتبر واحدًا من أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع، وذلك من خلال التعرف على مدى حياد النظام أو عدم حياده بين أطراف الصراع.[2]

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة، التي تتبعها الأنظمة في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. وتتفاوت استراتيجيات إدارة التعددية فيما بينها، من حيث القيم والمعايير المتضمنة، وآليات التعامل بين الجماعات، ودرجة التسامح مع واقع الاختلاف، وكذا درجة الاعتماد على آليات القسر والعنف. على نحو يمكن معها تقسيمها إلى نمطين أساسيين هما: الاستراتيجيات السلمية والاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية الإثنية. [3]

إن استجابة الدولة للشكاوي الإثنية هي أمر حاكم في تشكيل مجرى ومحصلة هذه الصراعات.[4] فالدول الإفريقية قد تستجيب للمطالب الإثنية في شكل تبني سياسة من شأنها التخلص من فرص الاختلاف والتعارض بين الجماعات، وفي هذا الشأن تتبنى بعض السياسات والأدوات مثل الإبادة الجماعية أو النقل الإجباري الجماعي للسكان، أو التقسيم والانفصال ( وفقاً لحق تقرير المصير)، أو الدمج والاستيعاب. كما قد تتبنى سياسات أخرى من شأنها التعايش مع الاختلافات والصراعات وضبطها، مثل سياسة تطبيق الكنتونات العرقية والفيدرالية، أو تطبيق الديمقراطية التوافقية وتقسيم السلطة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن:

---

[1] – كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص. 463.

[2] – محمد عاشور مهدي، " استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية". في: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 100.

[3] – محمد عاشور مهدي، ( استراتيجيات...)، **مرجع سابق**. ص. 101.

[4] – تيد روبرت جار، **مرجع سابق**. ص. 104.

1- الدول الإفريقية تمارس أحد هذه الأدوات والسياسات بعضها أو أغلبها ( أحياناً) تجاه بعض الجماعات الإثنية.

2- أغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء اتبعت هذه السياسات والأساليب تحت شعار بناء الدولة القومية، أو الدولة- الأمة، أي الدولة المنسجمة عرقيا في الداخل، تقليداً للنمط الأوروبي، وتخلّصاً في ذات الوقت من الصراعات الكاملة أو الفعلية التي تفجّرت في تلك الدول. [1]

3- تنطوي عملية إدارة الصراع في سياق العلاقة بين الدولة والجماعات الإثنية، على أمرين محتملين، أولهما أن يكون الصراع محتدماً بين الدولة والجماعات الإثنية، أو بعضها. وهنا تكون الدولة طرفاً فاعلاً، وربما تنحو الدولة نحو التفاوض مع بعض هذه الجماعات. والأمر الثاني المحتمل، هو أن يكون الصدام أو التعارض قائماً بين بعض الجماعات، وفي هذه الحالة تلعب الدولة غالباً دور الوسيط أو الحكم. وفي كلتا الحالتين تسعى الدولة لانتهاج سياسات واستخدام آليات للتعامل مع الصراع، كامناً كان أو ظاهراً، بهدف منعه أو ضبطه والتحكم فيه وتقليل آثاره السلبية. كما قد تستخدم الدولة عدداً من الإجراءات القسرية وغير القسرية لبناء هيكل من المحفزات يسهل عملية التعاون بين الأطراف، ويؤمن بعض المطالب، وربما المخاوف، وذلك تجنباً للآثار التدميرية للنزاع. [2]

واتبعت النظم الإفريقية في سبيل ذلك عدة استراتيجيات؛ كان من بينها:

## المطلب الأول: الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعدد الإثني:

### 1- الإستيعاب Assimilation:

تتمثل هذه الإستراتيجية في السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع. [3]

---

[1]- محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**. ( ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008). ص ص.67-69.

[2]- محمود أبو العينين، **مرجع سابق**. ص. 65.

[3]- محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص 129.

وقد يكون الاستيعاب ثقافياً (تذويب الثقافات المتباينة في إطار ثقافة الجماعة المسيطرة), وتُعد إثيوبيا من أبرز الدول التي طبقت هذا الأسلوب.[1] وربما يكون الاستيعاب مؤسسياً (إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية تشارك فيها كل الجماعات المتمايزة ثقافياً)، وفي أحيان أخرى يكون الاستيعاب عنصرياً (القضاء على التمايز أو الاختلافات البيولوجية عبر تشجيع الزواج المختلط).[2]

لقد قدمت الدول الإفريقية العديد من المبررات للأخذ بهذه الإستراتيجية منها السعي وراء التجانس القومي والوحدة الوطنية، ولقد قيل في بعض السياقات أن الدولة بحاجة إلى أن تكون أكثر اتحادًا كي تدافع عن نفسها ضد الأعداء في الداخل والخارج بشكل فعال، وأن الدولة المتحدة ثقافيا تسهل إدارتها، وسوف تكون لها سوق للعمل أكثر فاعلية. [3] لكنها لم تنجح في الغالب الأعم. وارتبطت سياسة الاستيعاب في التاريخ الإفريقي بنظام الحزب الواحد الاستيعابي، ونظام الدولة المركزية الموحدة وكذا النظم العسكرية. فالقيادات الإفريقية كانت ترى أن المجتمع الإفريقي يختلف عن المجتمعات الأوروبية، لأنه يتميز بالتشرذم وسيادة الروح القبلية والقيم العشائرية.[4]

ففي إثيوبيا اتبعت النظم السياسية المتعاقبة سياسة الأمهرة أو التمهير، تجاه بقية الجماعات الإثنية في عموم إثيوبيا، إضافة إلى الأقاليم المختلفة (إريتريا والصومال الغربي "أوغادين")، وهي سياسة قامت أساساً على فرض الثقافة الأمهرية في مختلف مرافق الدولة والحياة العامة، باعتبارها – من وجهة نظر الإثنية الأمهرية– الثقافة المتفوقة، والتي على الجميع أن يتعلموا بها ويمثلوها..ويجري كل ذلك تحت شعارات تحقيق الوحدة الوطنية، و" إثيوبيا أولاً"... و" إثيوبيا فوق الجميع". وهذا ما أدى

---

[1]– أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة". في: **http://www.qiraatafrican.com/** تاريخ الاطلاع: جانفي 2017.

[2]– أيمن السيد شبانة، **مرجع سابق**.

[3]– ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية ( سبر السياسات الجديدة في التنوع)**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج1. (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، جوان 2011). ص. 86.

[4]– بهاء الدين مكاوي، الهوية وقضايا التنوع الإثني في السودان. في **http://bahamakkawi.com/** تاريخ الاطلاع: أكتوبر 2015.

إلى استياء الجماعات الإثنية المختلفة، ولاسيما الاريتريين والأرومو وغيرهم، ومن ثم تحركهم لمعارضة فكرة الانصهار في بوتقة الثقافة التي يريدها النظام السياسي.[1]

وفي السودان منذ الاستقلال وحتى الانقلاب العسكري الأخير بقيادة الرئيس عمر البشير عام 1989، تبنت الحكومات السودانية المتتالية سياسات الدمج والتذويب وحاولت فرضها بالقوة خاصة في فترة الحكومة العسكرية الأولى 1958-.1964[2] فالإجراءات التي اتخذتها الحكومات العسكرية لتعزيز الوحدة الوطنية مثل: توحيد مناهج التعليم، وتشجيع اللغة العربية في الجنوب، وطرد المبشرين المسيحيين، وإقامة المعاهد الإسلامية..إلخ قادت إلى مواجهات عنيفة بين الشمال والجنوب، وبالتالي أدت سياسات الاستيعاب إلى حرب طاحنة بدل تدعيم الوحدة الوطنية. [3]

لقد كان لتبني هذه الإستراتيجية وما يصاحبها من سياسات وتبريرات كامنة، نتائج مهمة على الجماعات الثانوية أو غير المسيطرة تمثلت أساسًا في خلق أشكال مضاعفة وراسخة لاستبعاد وتبعية تلك الجماعات، وغالبًا ما جمعت التهميش السياسي، مع الإجحاف الاقتصادي، والسيطرة الثقافية.[4] وهو ما عزز الشعور بعدم الأمان وأثار المشاعر الإثنية، فزادت مقاومة عمليات الاستيعاب القسرية عبر عمليات الإحياء الإثني والمطالب الانفصالية، يؤكد ذلك تاريخ التوتر الإثني في نيجيريا، رواندا، بوروندي، زائير.. [5]

### 2- تقاسم السلطة power Sharing:

تطرح هذه الإستراتيجية نهجاً مختلفاً في التعامل مع وضعية التعددية المجتمعية من خلال الاعتراف بالهوية الجماعية، فهي عبارة عن صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة

---

[1]- إبراهيم عبد السلام بغدادي، ( الوحدة...)، **مرجع سابق**. ص ص.49، 50.

[2]- أبو دية أحمد، " عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 131.

[3]- بهاء الدين مكاوي، ( الهوية...)، **مرجع سابق**.

[4]- ويل كيمليكا، **مرجع سابق**. ص. 86.

[5]- محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 131.

في الحكم، على نحو يخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات المتعددة من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم.[1]

وتعتبر سياسات مثل، الكنفدرالية والحكم الذاتي الإقليمي، أو الحكم الذاتي لجماعة إثنية بعينها، واللامركزية الإدارية، إلى جانب السياسات الفدرالية، أبرز أدوات استراتيجية اقتسام السلطة، حيث تشارك جميعها في التأكيد على مجموعة من الحقوق الجماعية لكافة الجماعات المتمايزة في المجتمع، من ذلك حق كل جماعة في التعليم باستخدام لغتها المحلية، وأداء شعائرها الدينية، وحماية تراثها الثقافي، وكذا حقها في عملية صنع القرار على المستوى المركزي، إذا ما تعلق القرار بشأن من شؤون الجماعة.

في إفريقيا، رغم فشل التجارب الفدرالية القديمة وشبه الفدرالية وانهيارها، سواء في أوغندا أو كينيا أو السودان أو الكامرون أو إثيوبيا، خشية أن يؤدي الحكم الذاتي السياسي إلى مضاعفة التوترات العرقية وإضعاف سيطرة الدولة والانفصال. رغم ذلك عرفت فترة التسعينات ميلًا أكثر نحو الخلاص من المركزية السياسية، وهذا ما حدث في السنغال وزامبيا وغانا، حيث طبقت هذه البلدان إجراءات من شأنها منح مشاركة سياسية أكبر للأقاليم والمحليات. وفي موزمبيق، وفي ظل اتفاقات السلام لعام 1992 وافقت الحكومة على احترام الهياكل والسلطات التقليدية وتمكينها من ممارسة سلطات فعلية. وفي أوغندا، عقد مؤتمر في كمبالا عام 1993 حول الحكم الديمقراطي السليم واللامركزية، وتمّ منح الحكام التقليديين سلطات سياسية فعلية وأصبح لهم مقاعد في المجالس المحلية. وفي إثيوبيا تبنت حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا نوعًا من الفدرالية تناسب أوضاع التعددية العرقية القائمة، ففي دستور 1994 تم تقسيم البلاد إلى تسع ولايات وفقًا لمعايير إثنية كالهوية واللغة. وفي جنوب إفريقيا قسمت البلاد وفقًا لدستور 1996 إلى تسع مقاطعات. [2]

[1]–حمدي عبد الرحمن، ( قضايا...)، **مرجع سابق**. ص ص.83، 84.

[2]– محمود أبو العينين، ( إدارة...)، **مرجع سابق**. ص ص.94، 95.

**المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعدد الإثني:**

**1- استراتيجية الهيمنة:**

تشير استراتيجية الهيمنة إلى أن الحكومة أو السلطة في الدولة تتخذ من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال أو الصراع العلني العنيف أمرًا لا يمكن التفكير فيه أو القيام به أصلا. [1] ولقد مارست الجماعات الإثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء استراتيجية الهيمنة في المجتمعات الإفريقية،[2] مستخدمة في ذلك عدة آليات منها:

1/ سياسة الإخضاع subjection : من خلال استخدام إجراءات قسرية لتأكيد حق الجماعة الحاكمة في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الأخرى ( الأبارتايد في جنوب إفريقيا، بوروندي..).

2/ عزل الجماعات المناضلة Avoidance : من خلال عزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة ومنفصلة، مثل ما حدث بالنسبة ليونيتا في أنغولا والحكم الذاتي بها. [3]

**2- الاستبعاد والترحيل الإجباري:**

هو منهج متطرف في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أن هناك اختلافًا جوهريًا بين الجماعة المعنية والتي يراد فصلها من جانب، وبقية أعضاء الجماعة الوطنية في الجوانب العرقية أو الدينية أو اللغوية أو جميعها، وأنه لا يمكن التعايش بين هذه الجماعة وبقية الجماعات التي تشكل الجماعة الوطنية. [4] وهو ما يستوجب التخلص من الجماعات الإثنية المستهدفة عن طريق الطرد من مناطقها ودفعها للعيش في مكان أو أماكن أخرى داخل البلاد أو خارجه. ومثال ذلك، سياسة نظام عيدي أمين في مواجهة الجماعة الآسيوية في أوغندا وإجبارهم على مغادرة البلاد، وكذا سياسة الفصل العنصري التي اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا العنصرية في مواجهة الجماعات الإثنية غير البيضاء من خلال حصرهم في مناطق بعينها في البلاد عرفت بـ "

[1]- محمود أبو العينين، **مرجع سابق**. ص ص.88، 89.

[2]- محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 137.

[3]- محمود أبو العينين، ( إدارة...)، **مرجع سابق**. ص ص. 90، 91.

[4]- بهاء الدين مكاوي، ( الهوية...)، **مرجع سابق**.

البانتوستانات" و" الأوطان المحلية".[1] كما مارست إثيوبيا – إبان حكم منغستو هايلى ميريام– هذه السياسة التي عرفت باسم " سياسة التوطين الإجباري".

### 3– الإبادة الجماعية Genocides:

هي أكثر الاستراتيجيات تطرفاً في إدارة التعدد الإثني، وتشير إلى عملية قتل منظمة لجماعة عرقية ما أيًّا كان مفهومها، أو تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء المدروس على المقومات التي تسمح بإعادة نموها وتكوينها بيولوجيا أو اجتماعيًا.

في القارة الإفريقية، شهدت رواندا عام 1994 إبادة جماعية ضد التوتسي، وكذلك فعلت بوروندي في حق الهوتو، كما مارست بعض الدول بدرجات متفاوتة هذه السياسة، مثلما فعلت أوغندا في حق جماعات الأشولي Acholi، لانجو Lango، القبائل النيلوتية والباجندا، وكذلك فعلت نيجيريا في حق الإيبو من سكان الشمال، وغينيا الاستوائية في حق جماعة Bubi ، وكذلك الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع رواندا في حق جماعات الهوتو الإنتر أهاموى Inter ahamwe الفارين من رواندا إلى شرق الكونغو..إلخ. [2]

إن سوء إدارة قلة التجانس الإثني وإدارة التنوع الإثني على نحو عام من جانب الدولة بنظامها السياسي القائم هو الذي يؤدي إلى إثارة التوترات والحروب الأهلية، وهنا تتحول الدولة من طرف محايد يمتلك الشكل الشرعي أو المشروع لاستخدام العنف إلى كيان يعد القتل شرطاً لوجوده وبقائه. وبالمقابل فإن الإثنية نادرا ما تترجم إلى عنف في حالة حسن إدارة ذلك التعدد والتنوع، فبالرغم من أن تنزانيا مصنفة كآخر دولة في العالم على صعيد التجانس الإثني –إذ لا تزيد نسبة تجانسها عن 7 في المائة– لا تعاني مشكلة حقيقية على صعيد وحدتها الوطنية، والسبب ببساطة يعود إلى حسن إدارة التنوع الإثني في بلد متخلف وفقير ويتكون من 120–135 جماعة إثنية.[3]

---

[1]– محمد عاشور مهدي، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص ص.140، 141.

[2]– محمود أبو العينين، ( إدارة...)، **مرجع سابق**. ص ص.70– 72.

[3]– إبراهيم بغدادي عبد السلام ، **البعد الايجابي في العلاقات العربية–الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أفريل 2013). ص ص. 119، 120.

وفي حالة الكاميرون والجابون رغم أن الإثنية هي واقع حتمي، لكن أحدا من القادة هناك لم يحاول تعبئة جماعته الإثنية وحدها. فالعنف الذي اندلع في الدولتين لم يكن إثنيا بقدر ما كان تعبيرًا عن السخط والإحباط اللذين شعرت بهما شعوب الدولتين من جراء سياسات القادة الديكتاتورية والأداء الاقتصادي المتواضع. أما ضحايا العنف في Bamenda فلم يقتصر على أبناء جماعة إثنية بعينها أو إقليم بعينه بل كان ذلك نتيجة للصدامات مع قوات الشرطة حين استمرت المعارضة في عصيان أوامر الحكومة الظالمة بمنع الإضرابات ومسيرات الاعتراض.

أما في الجابون فقد تعامل النظام بوحشية مع كل من وجه له اتهام بمحاولة قلب نظام الحكم أو شل اقتصاد البلاد خاصة فيما يختص بمصادر ونقل النفط حول ميناء Port-Gentil سواء كان من الفانج أو الـ Teke أو الـ Mpongwe أو الـ Bapounou أو الـ Eshira .[1]

**المطلب الثالث: أسباب تسييس الاختلافات الإثنية**

تشهد كافة المجتمعات تقريبا العديد من الانقسامات والتشققات الاجتماعية، حيث تتعدد الألسنة والثقافات وهو أمر ليس بقاصر على إفريقيا، فالعالم الغربي – مثلا سويسرا وبلجيكا وكندا – يعرف مثل هذا التعدد في الثقافات، بيد أن القضية تكمن في ما إذا كانت هذه الانقسامات الإثنية قد خضعت لعملية تسييس Piliticization أم لا ؟.[2]

إن الإجابة عن هذا التساؤل لا تكمن في تحليل هوية الجماعات العرقية فقط وتصنيفها، ولكن في تحليل علاقتها بالسلطة المركزية. فهناك وجهة نظر ذرائعية عن الإثنية والنزاعات الإثنية في إفريقيا وفي أماكن أخرى. تعتمد على أن النزاعات تنشأ من مناورات النخبة الراديكالية التي تشوّه وتحوّل الأحاسيس الإثنية/الوطنية إلى ذريعة لمواصلة تنفيذ طموحاتها الشخصية. [3]

[1] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 506.

[2] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 35.

[3] – نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 29.

في إفريقيا جنوب الصحراء ، لم يحدث في أية مرحلة تاريخية أن لعبت الخلافات الإثنية وحدها دورا في اندلاع أعمال عنف أو في المسيرة الديمقراطية. فالقادة والزعماء هم من قاموا بإشعال المشاعر الإثنية وتسييسها عبر مختلف الأنظمة، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى:

**1- إثراء النخب:**

إن النظم التسلطية لا تستهدف لا النمو ولا الرفاه، وإنما إثراء النخب التي تسيطر في الدولة،[1] إذ يتم تحويل جهاز الدولة إلى مصدر دخل شخصي، وتتقاسم غنائم المنصب، في الغالب، جماعة من الأتباع ممن يشكلون شبكة من علاقات الراعي- الرعية (الزبائنية) تشارك فيها شرائح كبيرة من البيروقراطية. ونتيجة لذلك، فإن الدولة لا تقدم سلع النفع العامة بشكل ملحوظ، بمعنى أنها تكون غير فعالة وغير مستجيبة. وعندما تفشل الدولة في أداء وظائفها يلجأ الناس إلى كيانات أخرى لإشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء اتجهوا، في المقام الأول، إلى المجتمعات العرقية.[2]

من الأمثلة على ذلك، نظام زائير (الكونغو الآن) في ظل حكم موبوتو Mubutu، فالدائرة المقربة من عشيرة موبوتو تألفت من بضع مئات من الأشخاص "رابطة موبوتو". وقد اقتصرت المناصب المربحة في الدولة، والهيئة الدبلوماسية والحرب والجيش والشرطة السرية، والرئاسية على أبناء القبيلة. وحصدت "الرابطة" مباشرة ما يقارب 20 في المائة من الميزانية الوطنية، واستكمل أفرادها دخولهم عن طريق التهريب (الماس والذهب) والمبيعات الخاصة للنحاس، وكان لموبوتو نفسه حصة شخصية في جميع المشاريع الأجنبية العاملة في زائير، وسيطرت عائلته على 60 في المائة من صافي التجارة المحلية. ومن الأمثلة الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، جمهورية إفريقيا الوسطى أثناء حكم Jean Bedel Bokassa، وأوغندا أثناء حكم عايدي أمين.[3]

---

[1]- سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)**، ترجمة: عفاف البطاينة. ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015). ص. 173.

[2]- سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 105.

[3]- **نفس المرجع**. ص ص. 174، 175.

**الشكل رقم (09): ثروة الحكام الأفارقة ( 2017)** [1]

## 2- احتكار السلطة:

ترتكز الدولة الإفريقية على جماعة إثنية بعينها، بما يعنيه ذلك من ضرورة التمسك بالسلطة من جانب هذه النخبة لحماية مصالحها الذاتية من جهة، ولحماية مصالح الجماعة الإثنية التي تمثلها من جهة أخرى في مواجهة النخب التي تمثل الجماعات الأخرى. وقد ترتب على ذلك نتيجة مفادها أن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في إفريقيا ليست مجرد أفعال يقوم بها متمردون أو عسكريون لحماية مصالحهم الذاتية بقدر ما هي تعبير عن رغبة جماعة إثنية في إزالة أخرى من السلطة لحماية وتحقيق مصالحها. [2]

وقد برز دور القبيلة في الصراع على السلطة في عدة دول إفريقية. ففي كينيا مثلاً ؛ القبيلة هي أهم العناصر وأقوى العوامل للوصول إلى السلطة، كما أنها تمثل الحزب المعارض؛ فعندما تولي

[1] - http://www.sciencespo.fr/cartographie/. Vu le : Juin 2016

[2] – إبراهيم نصر الدين، " إشكاليات تفسير واقع الدولة الإفريقية". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 20.

جومو كينياتا السلطة عقب الاستقلال تمتعت قبيلته الكيكويو بامتيازات كبيرة في إدارة الدولة، وبعد وفاته تولى الحكم دانيال أراب موي فتحولت دفة الحكم والامتيازات من قبيلة الكيكويو إلى قبيلة موي الكلينجين Kalenjin ؛ حيث تقلّدوا المناصب العليا في جهاز الدولة والجيش.[1]

وفي الكاميرون تركزت السلطة في يد جماعة الفولاني، وهي الجماعة الإثنية للرئيس الكاميروني السابق أهيدجو، وبالرغم من تبني الرئيس أهيدجو استراتيجية التوازن الإثني وحرصه على عدم علو الولاءات الإثنية لدرجة دفعته إلى تمرير قانون يحظر قيام أي تجمعات على أسس إثنية، إلا أن جماعته هيمنت على كافة المناصب القيادية في الدولة حتى نهاية حكمه. ومع وصول الرئيس بيا إلى السلطة، اعتمد على جماعته الإثنية في الحصول على الدعم والتأييد اللازم لاستمراره في الاستئثار بالسلطة.[2]

برز دور القبيلة أيضاً في أوغندا بعد سيطرة عايدي أمين على السلطة في أوغندا عام 1971 حيث زالت سطوة قبيلتي الأتشولي واللنجا وبدلا من ذلك قام بمحاباة قبيلة الكاكوا والقبائل النوبية الأخرى الموالية له.[3]

وفي السودان منذ الاستقلال، وجه الجنوبيون النقد للحكومة المركزية في الخرطوم لضعف اشتراكهم في السلطة واحتكار الشماليين لها، ولضعف الإدارة المحلية في الأقاليم الجنوبية الثلاثة.[4] وفي إثيوبيا، يدخل عامل السلطة في تأصيل وتجذير هذه الصراعات لأن السلطة نفسها قامت وارتكزت على أسس عرقية احتكرتها قوميتا الأقلية الأمهرية والتغراوية ضد أغلبيات وأقليات قومية عانت الظلم والقهر والقسر السلطوي، الأمر الذي زاد من المسافات القومية وعمقها.[5]

---

[1] – نجم الدين السنوسي، **مرجع سابق**. ص. 87.

[2] – محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 171، 172.

[3] – حمدي عبد الرحمن، **الفساد السياسي**. ( القاهرة، دار القارئ العربي، 1993). ص. 48.

[4] – أبو دية أحمد، **مرجع سابق**. ص. 130.

[5] – الطيب البشير عبد الوهاب، " الدين وقضايا الجوار والانتماء: دراسة في جدلية الصراع والتعايش الديني في القرن الإفريقي وجواره العربي". في: كيداني منغستيب وآخرون، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء، **مرجع سابق**. ص. 759.

غالبا ما تغدو الأنظمة المستبدة التي تخدم ذاتها أنظمة إثنوقراطية، كما يلاحظ علي المزروعي. وفي بعض الحالات، قد يعمل مثل هؤلاء الزعماء على استمرار حروب ونزاعات إثنية/عشائرية حين يجدونها ضرورية لدوام اعتلائهم السلطة. [1] وهناك أمثلة كثيرة تشير إلى دور الرؤساء في إشعال المشاعر الإثنية، بالإضافة إلى دور هؤلاء الرؤساء في استغلال هذه المشاعر من خلال تخطيطهم للصدامات الإثنية لوقف مسيرة التحول الديمقراطي.[2]

ففي الصومال مثلا، لجأ سياد بري إلى السياسات العشائرية لتوفير الشرعية لحكمه، وخلال تراجع حكم منغستو هيلامريام في إثيوبيا، حاول هذا الأخير أيضا تصوير التمرد في إريتريا وتيغراي على أنه ذو دوافع إثنية بغية البقاء في السلطة.[3]

كما يقوم زعماء المعارضة أو زعماء المجموعات الإثنية الأخرى بتكوين حركات وجماعات عرقية مناوئة للسلطة القائمة وحمل السلاح ضدها بهدف الوصول إلى السلطة؛ ففي إثيوبيا كونت مجموعة التيغراي " الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" ضد مجموعة الأمهرا المسيطرة على الحكم واستولت على السلطة.

وفي أوغندا استعان عايدي أمين بقبائل النوبيا والباجندا ليستولي على السلطة، وهو ما أدى إلى حدوث ردة فعل من المجموعات العرقية ضده التي تحالفت لإسقاطه.[4]

كما أن الحرب الشاملة التي اندلعت في الفترة ما بين نوفمبر 1991 وفيفري 1992، والتي أدت إلى انهيار الدولة والجيش والشرطة، تعد مثالاً صارخاً لتلاعب نخب المعارضة للجنرال عيديد من عشيرة الـ Habar Gedir وعلي مهدي من عشيرة الـ Abgal بقضية العشائر، فالطموحات الشخصية هي التي حددت وعبأت المصالح القبلية.[5]

---

[1]– كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص. 481.

[2]– ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 506.

[3]– كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص. 481.

[4]– نجم الدين السنوسي، **مرجع سابق**. ص. 87.

[5]– حسين م آدم، " الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال". في كتاب: أكوديبا نولي، ج 2، **مرجع سابق**. ص. 637.

من خلال ما تمّ عرضه في هذا الفصل فإن الانقسامات الإثنية والعرقية للمجموعات المتصارعة تحتل واجهة الأحداث الدائرة في عديد من البلدان الإفريقية، كما أن بلوغها درجة من الكثافة والتواتر والاستدامة جعلها محل بحث متواصل عن الأسباب. اختصرت في اعتبار الإثنية تاريخيا شكلاً اجتماعياً مرناً من صنع الإدارة الاستعمارية وأعادت استخدامه النخب الإفريقية والنظم السياسية المتعاقبة في المنطقة لخدمة أغراضها السياسية وهو ما جعلها مصدرا للاضطرابات أو الحركات الانفصالية، كما أنها أصبحت عائقا خطيراً أمام تقدم البلدان الإفريقية لاستمرار النزاعات فيها لمدة طويلة من الزمن.

# الفصل الثالث

# السياسة ومسألة الحكم في إفريقيا جنوب الصحراء

**تمهيد:**

إن طبيعة ودور الدولة يعد مسألة محورية عند دراسة ظاهرة النزاعات الاجتماعية طويل الأمد، فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللاّاستقرار في العلاقات الدولية. ولقد أكد أغلب الباحثين على أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدّمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998 " إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة ".[1]

ويمكن القول أن غالبية الدول الإفريقية منذ استقلالها، عمدت إلى تبني اتجاهات معينة على صعيد السياسات العامة زادت من حدة التوترات والنزاعات وأطالت أمدها، وهو ما يطرح التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى ذلك. وهنا حاول الباحثون فهم أسلوب الحكم في أفريقيا ودراسة مراحل التطور السياسي والاجتماعي وربطها بالنزاعات، من خلال تحديد مسارات عامة من بين التجارب المتنوعة لبعض الدول الإفريقية. أهمها تبني نظام الحزب الواحد، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية، ثم موجة التحول نحو الديمقراطية التي سادت معظم أرجاء القارة حتى أطلق عليه "القدوم الثاني" أو "التحرر الثاني" لإفريقيا.

المبحث الأول: نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثاني: النظم العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثالث: واقع التحولات الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص. 202.

## المبحث الأول: نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء:

### المطلب الأول: التحول من التعددية الحزبية إلى الحزب الواحد

لقد ورثت الدول الإفريقية الفرانكفونية منها والأنجلوفونية النظم الديمقراطية الغربية التي ترعرعت فيها زعاماتها الجديدة، ودربت عليها أحزابها السياسية التي أوصلتها إلى الاستقلال. فساد أسلوب القيادة الديمقراطية على نمط وستمنستر القائم على أساس الحوار المفتوح، وعملية الانتخابات العلنية في شكلها البرلماني،[1] وتأسيس أحزاب معارضة، وقد قبلت قيادات الحركة الوطنية بهذا الوضع، وهو ما يؤكده نكروما بُعَيْد استقلال بلاده حيث قال: " لقد عبّرت دوماً عن حاجتنا إلى حزب معارض قوي، ومنظم في الدولة والبرلمان..إن نصيحتي لأحزاب المعارضة هي أن تركز على حسن التنظيم، واختيار القادة الثقاة..".[2]

ومن خلال هذا النظام، تمكن حزب مؤتمر الشعب بقيادة نكروما من الحصول على شرعية تكوين أول حكومة حرة في ظل استقلال غانا عام 1957، وبه حصل جومو كينياتا على حق تشكيل حكومة اتحاد كينيا الإفريقي القومي بزعامته في كينيا المستقلة عام 1963، ولم يكن بمقدور سنغور أن يرأس حكومة السنغال إبان الاستقلال عام 1960 لولا فوزه الساحق بحزب الكتلة الديمقراطية السنغالية على الأحزاب الأخرى تحت إشراف الإدارة الاستعمارية، ومثل ذلك يقال عن أهيدجو وفوز الاتحاد الكاميروني في انتخابات عام 1960 في الكاميرون، وسيكو توري في الحزب الديمقراطي الغيني، وهوفيت بواني في الحزب الديمقراطي لساحل العاج. [3]

لقد شهد عام 1964 موجة تحول في إفريقيا من النظام التعددي الغربي إلى نظام الحزب الواحد، وبالتالي أضحى نظام الحزب الواحد من أهم الظواهر في النظم السياسية الإفريقية ما بعد الاستقلال،[4] بل إنه كان يمثل محور الحياة السياسية في إفريقيا بصفة عامة. فقد نبذت معظم الدول الإفريقية نظام التعدد الحزبي واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي يكاد يحتكر الحياة السياسية

---

[1] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 123.

[2] –حمدي عبد الرحمن، ( قضايا...)، **مرجع سابق**. ص. 120.

[3] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 123.

[4] – حسين علي أحمد بدر الدين، **تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا السودان أنموذجا**. ( الخرطوم: المكتبة الوطنية، ديسمبر 2009). ص. 74.

في الدولة. ويشمل نظام الحزب الواحد كلا من الحزب الأوحد الذي يأبى إلا أن يحتكر الممارسة السياسية في الدولة بمعنى أنه لا يسمح بوجود أحزاب أخرى، وكذلك الحزب المسيطر الذي يهيمن على الحياة السياسية دون احتكارها، يعني ذلك أنه يسمح بوجود أحزاب أخرى تتعايش معه شريطة ألا تمثل تحدياً لهيمنته على السلطة.[1]

ولقد عمل الحزب الواحد في إفريقيا على شخصنة السلطة، وذلك عبر جعل زعيم الحزب محوراً للنظام السياسي، فهو يمثل رئيس الدولة ورئيس الحزب في آن واحد، بل وقد ظهرت معتقدات كثيرة تجاه هذه الزعامات حيث أصبح ينظر لها باعتبارها محررة الشعوب المقهورة، والخادم الأعظم للشعب، والمخلص، وغيرها من النعوت التي جعلت زعيم الحزب الواحد المرجع السياسي الأعلى في الدولة. [2] واعتبر الحزب الحاكم نفسه أنه الحزب السياسي الشرعي الوحيد، وعمل تدريجيا على تضييق الخناق على جماعات المعارضة وأقدم على حل الجمعيات المدنية القائمة – رغم قلة عددها وانعدام آثارها– وكذلك نسف مبدأ استقلال القضاء لتصبح فيما بعد ظاهرة الحزب الواحد، أهم ما يميز النظم السياسية الإفريقية لفترة تربو على العقدين أو تزيد. [3]

ففي الكاميرون على سبيل المثال، ورغم أن المادة الثالثة من الدستور الاتحادي نصت على السماح بقيام أحزاب سياسية يكون لها الحق في ممارسة كافة أنشطتها في التعبير عن المواطنين في إطار الضوابط التي ينص عليها القانون، شريطة احترام هذه الأحزاب للمبادئ الديمقراطية والسيادة الوطنية للدولة. غير أنه في الفاتح من سبتمبر 1966، أعلن الرئيس أهيدجو إلغاء التعدد الحزبي على أن تندمج كافة الأحزاب الموجودة في حزب وحيد هو الاتحاد الوطني الكاميروني. ولم يكن بوسع النخب السياسية في غرب الكاميرون سوى الانصياع لهذا القرار، نظراً لما قد يعود عليهم من منافع شخصية جراء انضمامهم لحزب الرئيس،[4] أما القادة الدين رفضوا الانضمام إلى الحزب وكونوا الجبهة الوطنية الموحدة front Nationale Unifie فقد تم اعتقالهم والحكم عليهم بثلاثين شهرا في السجن.

---

[1]–حمدي عبد الرحمن، (التعددية...)، **مرجع سابق**، ص. 48.

[2]– حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 74.

[3]– عكور محمد عبد الكريم، "آثار سياسات التكيف الهيكلي على التحول الديمقراطي في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 49.

[4]– محي الدين محمود شيماء، **التحول الديمقراطي في إفريقيا نموذج الكاميرون**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015). ص ص. 42، 43.

وعلى الرغم من أن الجابون مثلا نالت استقلالها وهي تتمتع بنظام حزبي تعددي وبرلمان ديمقراطي –نظريا على الأقل– على رأسه Leon Mba كرئيس وزراء، إلا أن القائد الجديد نادى عام 1961 بتبني نظام رئاسي على غرار النظام الفرنسي بشرط التخلي عن هيكل التعددية الحزبية. وقال Mba في هذا أن التعددية الحزبية ستؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار مما سيؤدي إلى تشتت السلطة ومنع الحكومة من تأدية مهامها. [1]

على أن بعض الدول الإفريقية تبنت في إطار هذا النموذج سياسات تنافسية داخل إطار نظام الحزب الواحد مثل كوديفوار وكينيا (ابتداء من 1969) وتنزانيا وزامبيا وإلى حد ما الجابون. فالناخب في هذه الدول امتلك حرية الاختيار بين مرشحي الحزب. وعليه، أصبح بمقدوره ممارسة نوع من الفعالية السياسية من خلال إظهار مدى تأييده للسياسات الحكومية عن طريق تصويته لصالح أو ضد أعضاء البرلمان ولاسيما من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين.[2] وعلى سبيل المثال فقد أظهرت الانتخابات التشريعية في كينيا عام 1979 هزيمة خمس وزراء من بين عشرين وزيراً مرشحاً إلى جانب هزيمة 47% من وكلاء الوزارات المرشحين، وقبل ذلك في تنزانيا عام 1975 هزم أربعة وزراء من إجمالي خمسة عشر وزيراً مرشحاً في الانتخابات.

ومع ذلك فإن النظرة المتعمقة لهذه المحاولات التي بذلتها بعض الدول الإفريقية لتحسين صورة نظام الحزب الواحد تبين أنها مجرد تغييرات في الشكل الظاهري دون المعنى، والمبنى الحقيقي للنظام. وربما كان القصد الحقيقي من ورائها استبعاد بعض الشخصيات السياسية التي تثير المتاعب للحزب رغم أنها انتخبت في البداية بتأييد منه. [3]

**المطلب الثاني: مبررات الأخذ بنظام الحزب الواحد:**

إذن، باستثناء عدد محدود من الدول الإفريقية، فإن معظم الدول الإفريقية أخذت بنظام الحزب الواحد القائم على أساس ديمقراطية اتفاق الرأي. وقد أشار الرعيل الأول من القادة الأفارقة الذين تبنوا نظام الحزب الواحد إلى عدد من المبررات التي تعضد الأخذ بهذا النظام فكان على رأسها:

[1] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**، ص ص. 487، 488.

[2] –حمدي عبد الرحمن، (التعددية...)، **مرجع سابق**، ص. 49.

[3] –حمدي عبد الرحمن، (قضايا...)، **مرجع سابق**. ص. 125.

1- متطلبات بناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية: حيث أن الدول حديثة العهد تواجه أزمة إثنية يمكن أن تعرض كيان الأمة للخطر وتهدد المجتمع السياسي، وهو وضع لا يمكن التعامل معه بكفاءة سوى من خلال نظام الحزب الواحد،[1] الذي يمكن من خلاله حشد كل أفراد المجتمع على اختلافهم في إطار هذا الحزب حتى يتم تحقيق الوحدة الوطنية. [2] وعليه، فباسم بناء الأمة نادى قادة الأحزاب الجماهيرية الجديدة بضرورة القضاء على أي مظاهر للتعددية الحزبية،[3] التي ستفتح الباب أمام الاختلافات العرقية والثقافية التي يزخر بها المجتمع، لتعبر عن نفسها سياسياً، وهو ما يتعارض مع فكرة الوحدة الوطنية لأنه يؤدي إلى إعلاء العرقية والجهوية على حساب الوطن. [4]

لهذا وجدت الدولة الإفريقية المستقلة في نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسي والوحدة السياسية المنشودة في الدولة بعد الاستقلال. فدوره هو تحقيق الاندماج السياسي وذلك على مستويين: الاندماج على مستوى أفقي بين الأجزاء المختلفة لإقليم الدولة بما يقلل من الصراع والاختلافات الثقافية والإقليمية وغيرها ويسهم في إقامة جماعة إقليمية متجانسة، والاندماج على مستوى رأسي بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة والجماهير ويسهم في تحريك الأخيرة ومشاركتها في الحياة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار العمل على الاستمرار في جذب الولاء الاسمي للأفراد إلى الإطار القومي الممثل في الحزب بعيداً عن الجماعات الأولية داخل الدولة. [5]

كما أن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال وما تفرضه من متطلبات لبناء الدولة والإسراع بعملية التنمية الشاملة كانت مواتية من وجهة نظر الزعامة الإفريقية للأخذ بنظام الحزب الواحد، بشكل يكفل لها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. [6] فحاجة الدول الإفريقية "المتخلفة" للتركيز على التنمية الاقتصادية بدلا من السياسية، جعلت أنصار الحزب الواحد يتخوفون من تركيز نظم التعددية الحزبية

---

[1]- ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق** ، ص. 484.

2- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، (الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 29.

3- ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 484.

4- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 29.

5- توفيق مجاهد حورية، **نظام الحزب الواحد في إفريقيا "بين النظرية والتطبيق"**. ( القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1988). ص. 31.

6-حمدي عبد الرحمن، " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل". **السياسة الدولية**، ( العدد 113، جويلية 1992 ). ص. 12.

على الناحية السياسية في وقت تحتاج فيه دول القارة لمزيد من التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ففي الكاميرون، كان أحد أهم مبررات رفض أهيدجو للديمقراطية وتعدد الأحزاب أن هذا الخيار يشكل قدرا من الرفاهية لا تحتملها الكاميرون لاسيما في السنوات الأولى لبناء الدولة، فضلاً على أنه لا يحقق الاندماج الوطني، بل على العكس فهو يعمق الخلافات بين الجماعات المكونة لشعب الدولة. وكان اللجوء إلى خيار الحزب الواحد بدعوى أنه يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ويعمق الوحدة الوطنية في الدولة حديثة العهد بالاستقلال.[2] فحسب أهيدجو: "لابد وأن نعي أن الحقبة التي تنافست فيها الأحزاب وتصارعت الإيديولوجيات بناء على شعارات خاوية من المعنى قد انتهت. فالإيديولوجيات وهي مقبولة في حد ذاتها مصيرها الانتهاء إذا ما تعارضت مع الهدف القومي والطموحات الشعبية مصيرها هي الأخرى الزوال إذا ما تطرفت وزادت حدتها. ولهذا فالضرورة تحتم علينا أن نجتمع حول قيمة واحدة وبرنامج واحد. وأنا أؤكد تمسكي بهذه الغاية خاصة داخل مجالسنا، لأنه بغض النظر عما يفكر فيه مواطنو هذه الدولة، فإن وحدة الرؤية حول أهم قضايا الساعة هي دون شك ضرورة ملحة".[3]

2- الحزب الواحد وديمقراطية اتفاق الرأي: عبّر الزعماء الأفارقة عن حاجتهم لتطوير أنماط "محلية" إفريقية للحكم، لأن الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي تعبر عن أنماط غربية للحكم ومن ثم فهي جزء من الموروث الاستعماري.[4]

ورأى القادة الأفارقة أن نظام الحزب الواحد يتفق والنمط التقليدي للديمقراطية في إفريقيا فـاستبعدوا تعارض نظامهم مع الديمقراطية معتبرين إياه نظاما ديمقراطيا يمثل جوهر الديمقراطية في نطاق الاشتراكية الإفريقية، فهو يستحضر تقاليد النظام الثقافي الإفريقي التقليدي السابق على العهد الاستعماري، كما أنه يضفي على الديمقراطية طابعاً إفريقيا يطلق عليه نيريري "أفرقة الديمقراطية"،

1- وانياندى بيتر، " الديمقراطية ودولة الحزب الواحد: الخبرة الإفريقية، ترجمة هالة جمال ثابت". في كتاب: أكوديبا نولي، الجزء الأول، **مرجع سابق**. ص ص.153.

2- محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص. 30.

3- ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**، ص ص. 486، 487.

4-حمدي عبد الرحمن، (ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 12.

حيث كانت تستمر مناقشة مختلف الآراء السياسية في اجتماع واحد وفي ظل قائد واحد حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

فالمفهوم الإفريقي (التقليدي) البديل للديمقراطية يؤكد على التعدد في العناصر التي تسهم في صنع القرار. فليس هناك قرار أيا كانت درجة أهميته يعبر عن إرادة واحدة مهما كانت تلك الإرادة متميزة. ولا شك أن القيم والتقاليد الإفريقية قد كرست ذلك المعنى الخاص بأهمية المناقشات والتعبير بحرية عن رأي الأفراد وذلك قبل اتخاذ القرار، وبعد صدور القرار يلتزم به الجميع. وفي هذا الصدد يؤكد السياسي الكيني أوجنجا اودنجا أن "الرئيس الإفريقي في المجتمعات التقليدية لا يصدر أوامر وإنما هو يستطلع آراء الحكماء والشيوخ. وعندما يقول هذا قراري فإنه لا يعلن حكماً شخصياً وإنما يعلن رأياً متفقا عليه. فوظيفته ليست تنحية القانون جانباً ولكنها تتمثل في الشورى والتحكيم بين وجهات النظر المتعارضة بما يضمن وحدة وتماسك شعبه." وهو ما ما يضمن قدرا مماثلا من الديمقراطية، إن لم يكن قدرا أكبر، مقارنة بنظم التعددية الحزبية التي تعتبر نظما غريبة على إفريقيا، "فأينما كان هناك حزب واحد متضمن الأمة بأسرها، تكون أسس الديمقراطية أقوى من أي مكان آخر يمثل فيه حزب أو اثنان قطاعات المجتمع".[1]

وبهذا تم التخلص من تقاليد التعددية الحزبية التي سادت في فترة ما قبل الاستقلال وصارت الديمقراطية تعني إرادة الحاكم. وبالفعل ففي عهد كل من نيريرى ونكروما وكاوندا وأهيدجو كانت الحجة القائمة هي أن التقاليد الاجتماعية الإفريقية لا تسمح بالمنافسة الحرة والمواجهات، وأن القرارات تتخذ بعد مناقشات طويلة يسمع من خلالها آراء الجميع وعليه يصير القرار النهائي أو الإجماع ملزما للجميع.[2]

وقد أكد الزعماء الأفارقة الذين تبنوا نظام الحزب الواحد على هذا المعنى الديمقراطي حيث يقول موديبو كيتا: "على الرغم من أن لدينا حزباً سياسياً واحداً فقط فإن المبادئ الديمقراطية تراعى في اجتماعاتنا. كل يعبر عن رأيه ويعتبر الرأي الذي يحصل على أغلبية الأصوات الرأي الصائب، ونتيجة لذلك يكون هو الرأي الذي يؤخذ به". فالحزب الواحد هو "حركة قومية مفتوحة لجميع

[1] – وانياندى بيتر، **مرجع سابق**. ص ص.152، 153.

[2] – ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 484.

المواطنين، ومن ثم فإنه يتطابق مع الأمة بأسرها، فهو قومي الأمر الذي لا يجعل ثمة شعور بعدم الرضا من جانب أي فئة مستبعدة في المجتمع حيث لا توجد هذه الفئة أصلا".[1]

وقد أكد الرئيس أوليمبيو المعنى السابق بقوله أن بعض الدول قد تجد أن وجود حزب آخر أمر لا لزوم له إذا كان الكل تقريبا متفقا على الأمور الجوهرية. والمهم في هذه الحالة هو أن الأقلية يجب أن تكون قادرة على التعبير عن رأيها تعبيراً مستقلاً أو في نطاق الحزب دون إرهاب، إن المقياس الذي يحكم به على النظام الديمقراطي في إفريقيا لا يلزم بالضرورة أن يكون الوجود الفعلي لحزب ثان أو عدة أحزاب أكثر من أن يكون هذا النظام يسمح بالحرية الفردية أم لا؟.

3- الديمقراطية الغربية مرادف لعدم الاستقرار والتدخل الأجنبي: لقد تبلورت آراء القادة الأفارقة ما بعد الاستقلال حول عدم جدوى الديمقراطية الغربية كنظام يمكن أن يكون صالحاً لإدارة شؤون الدولة الإفريقية، حيث عللوا ذلك بأن مرحلة ما بعد الاستقلال هي مرحلة الشمل الوطني، لذا فإن التعددية الحزبية غير ملائمة ظرفيا باعتبار أنها تعمل على الشتات، وقد عبر عن ذلك ماديواكيتا زعيم حزب الاتحاد السوداني بعد الاستقلال حيث قال " في الظروف التاريخية الراهنة في إفريقيا ليس هناك حاجة مطلقًا إلى تعدد الأحزاب ولا إلى الانغماس في خضم معارضة عقيمة مؤدية إلى قتل الأخ أخيه، فهل إننا اتفقنا على الضروريات، ونسعى وراء تحقيق نفس الأهداف، فهل هناك داعٍ الآن لنظل منقسمين، وأن ننشق إلى أحزاب يحارب بعضها بعضاً ".[2]

وانتقد مؤيدو نظام الحزب الواحد أحزاب المعارضة باعتبارها معادية للدولة، فهي تقوض أمن واستقرار هذه الدول المستقلة، كما أنها لا تتردد في التعاون والعمل مع المصالح الأجنبية.[3]

فوجود التعدد الحزبي في عالم تتصارعه الاختلافات الإيديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي وما يعرف بالاستعمار الجديد في محاولة للتأثير إن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة، ليضمن بوصولها للحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية. والأمثلة على ذلك عديدة، أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبي، ونفس الشيء بعدها في نيجيريا ومحاولات الإقليم الشرقي للاستقلال تحت اسم بيافرا، الأمر الذي هدّد كيان هاتين الدولتين

[1]-حمدي عبد الرحمن، (ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 11.

[2]- حسين علي أحمد بدر الدين، ( تحديات..)، **مرجع سابق**. ص. 73.

[3]-حمدي عبد الرحمن، (قضايا...)، **مرجع سابق**. ص. 131.

تماماً وأدى إلى حروب أهلية. ونفس الأمر ولكن بدرجة لا تصل إلى الحالتين السابقتين، كينيا التي اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحي على إمكانية تطبيق النظام الحزبي على النمط الغربي التنافسي، ولكنها فشلت في ذلك، وما لبثت أن اتبعت نظام الحزب الواحد هي الأخرى. وعليه، فإن الزعماء الأفارقة كثيرا ما يرددون الحالات التي سارت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل. [1]

**الجدول (01): أسماء الأحزاب السياسية في الدول التي أخذت بنظام الحزب الواحد في إفريقيا**[2]

| اسم الدولة | التنظيم السياسي الوحيد الموجود في الدولة |
|---|---|
| بنين | الحزب الثوري لشعب بنين |
| بوروندي | الوحدة والتقدم القومي |
| الكاميرون | الاتحاد القومي الكاميروني |
| الكونغو | حزب العمل الكونغولي |
| ساحل العاج | الحزب الديمقراطي لساحل العاج |
| غابون | الحزب الديمقراطي الغابوني |
| مدغشقر | الجبهة الوطنية للدفاع والثورة |
| طوغو | تجمع الشعب للثورة |
| رواندا | الحركة الثورية الوطنية للتنمية |
| السودان | الاتحاد الاشتراكي السوداني |
| الصومال | الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي |
| جيبوتي | التجمع الشعبي للتقدم |
| الرأس الأخضر | الحزب الإفريقي للاستقلال |
| غينيا بيساو | الحزب الإفريقي للاستقلال |
| كينيا | الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني |
| ساوتومي وبرنسيب | حركة التحرر لساوتومي وبرنسيب |

[1] – توفيق مجاهد حورية، **مرجع سابق**. ص ص. 32، 33.

[2] – أمين اسبر، **مرجع سابق**. ص ص. 34،33.

| | |
|---|---|
| تنزانيا | حزب الثورة |
| زامبيا | حزب الاتحاد لوطني المستقل |
| مالاوي | حزب المؤتمر المالاوي |
| أنغولا | الحركة الشعبية لتحرير أنغولا |
| موزمبيق | جبهة تحرير موزمبيق |
| جزر القمر | المجلس السياسي العسكري |
| سيشل | الجبهة التقدمية للشعب |
| زائير | الحركة الشعبية للثورة |

**المطلب الثالث: فشل نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء:**

ذاعت أسطورة تقول إن الظروف الإفريقية لا تسمح بممارسة الديمقراطية، وقيل أن السبب في ذلك هو انتشار الأمية بين الغالبية العظمى من سكان الأفارقة، وعدم التجانس الإثني في المجتمعات الإفريقية، والحاجة الملحة إلى تحقيق التنمية السريعة، ومخاطر التدخل الأجنبي، ومطالب الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي والتحرر الإفريقي، ولزوم الوحدة الوطنية والقارية، حيث يتطلب تحقيق كل ذلك وجود جبهة وطنية موحدة من جميع القوى الاجتماعية، وليس الشقاق والانقسام المرتبط بالديمقراطية. إلا أنه رغم كل ذلك، فإن السمة الوحيدة التي عاشت واستدامت في دولة الحزب الواحد، هي منفعتها المباشرة للمصالح السياسية للزعيم وتابعيه. [1] فقد أدت سيطرة نظام الحزب الواحد في كثير من الدول الإفريقية إلى تكريس النظم التسلطية والزعامات الشخصية وعدم السماح بظهور أية آراء معارضة. إذ بدأت الأحزاب الإفريقية في استخدام العنف والقوة بدلاً من الإقناع والاستمالة في تحقيق الولاء والطاعة في النظام الحاكم. [2]

ومرجع ذلك طبقا لجاك ماريل نزوانكو أنه "يفرض إيديولوجية أحادية على الدولة، ويسعى إلى قولبة شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا، بالإضافة إلى أنه يقيم من نفسه وصيّا على الناس محددا لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضليتهم وراء صيغ وكليشهات

[1] – أكوديبا نولي، ج1، **مرجع سابق**. ص. 19.

[2] –حمدي عبد الرحمن، (الفساد...)، **مرجع سابق**، ص. 46.

جوفاء، ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب."[1] وبدلاً من تعليم الفرد وجعله مواطناً مسؤولاً، فإن الحزب يطأ السكان بأقدامه، ويعلم الفرد أن يظهر غير ما يبطن، وأن يخفي شعوره الحقيقي وراء حجاب، وأن يستخدم لغة غير مفهومة اصطلاحية ومقولبة حتى يبدو أنه يلتزم خط الحزب وبالتالي ينجو من القمع... وبهذا الأسلوب أضحى الحزب الواحد مسانداً للقبيلة حيث أن الأفراد الذين يصابون بالذهول من العيش في مجتمع شمولي يخضع فيه الفرد خضوعاً كلياً للدولة يرجعون إلى القبيلة كملاذهم الأخير. [2]

فمن مساوئ هذا النظام أنه أدى إلى تكدس السلطة والزعامة الشخصية، والتي أصبحت تحاول بشتى السبل تأمين استمراريتها، وذلك عبر وضع الخلصاء والأقارب في المناصب الحساسة، وبالتالي استبعاد العناصر الأخرى، أو تعريضها للاضطهاد والقهر لاجتثاث ولائها القديم وجعل ولائهم المطلق للنظام، مما جعل القبلية والقبيلة عاملاً معضدا لهذا النظام. [3]

والقول بأن التعددية الحزبية هي عامل تقسيم وتجزئة وتثير الصراعات الإثنية والعرقية في المجتمعات الإفريقية لم تؤكده خبرة إفريقيا في ظل نظام الحزب الواحد، فقد أظهرت التجربة سريعًا أن نظام الحزب الواحد لم يقد إلى الانصهار الوطني بل نقل إلى داخله كل المشاكل الإثنية والمناطقية. [4] أي أنه أصبح القضية الرئيسية أمام الوحدة الوطنية، خلافاً لما صيغ من مبررات عند نشأته باعتباره أداة لجمع الصف الوطني والابتعاد عن التشرذم والشتات. [5] حيث أن القضية ليست إثنية وعرقية، ولكنها قيادة سيئة تستخدم خطر الصراعات الإثنية والعرقية لتبرير التسلط السياسي. [6] فعدم الكفاءة والفساد والرشاوى ومحاباة الأقارب والتفضيلات الإثنية والاعتماد على دائرة ضيقة من أهل الثقة من

---

[1] – عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص ص.49، 50.

[2] –حمدي عبد الرحمن، ( قضايا...)، **مرجع سابق**. ص ص.125، 126.

[3] – حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 76.

[4] – زيمير كلوز، "ظاهرة الحزب في إفريقيا". في كتاب: دانيال ث. باخ وآخرين، **الدول والمجتمعات في إفريقيا الفرنكفونية**. ( الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان). ص. 112.

[5] – حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 75.

[6] –حمدي عبد الرحمن، ( ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 12.

البيروقراط والمرشدين، بالإضافة إلى الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان كلها سمات شابت أداء الدولة الإفريقية خلال حكم نظم الحزب الواحد.[1]

ومن جانب آخر، لم يتمتع معظم الأفارقة بالرخاء الاقتصادي. فتجربة هذا النظام أفرزت مؤشرات واضحة تتحدث عن التأثير المباشر لنظام الحزب الواحد في إعاقة عجلة التنمية في الدول الإفريقية. فإن كانت الاتجاهات الحديثة في السياسة قد ربطت عملية التنمية بتوفر شروط الحكم الصالح فإن هذا الأمر كانت تفتقر إليه أنظمة الحزب الواحد في إفريقيا، حيث غاب في ظله الالتزام بالضوابط التي تحكم الميزانية العامة للدولة وتوزيع الموارد، ووجود نهج علمي عملي يساعد في تطوير الموارد البشرية ويعمل على تشجيع القطاع الخاص. [2] فخلال العقود الماضية من التسلطية السياسية، انخفض مستوى المعيشة في إفريقيا بصورة مستمرة، كما أن مشاركة إفريقيا في التجارة الدولية والإنتاج الصناعي انخفضت بشكل واضح. فقد أكد الباحث الكيني "بيتر أنيانج نيونجو" أنه بعد ثلاثين عاما من الاستقلال، لا توجد أدنى علاقة مقنعة بين نظم الحكم التسلطية أو الديكتاتورية وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة في إفريقيا.[3]

[1] – ماريو ازيفيدو. **مرجع سابق**. ص. 490.

[2] – حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 76.

[3] –حمدي عبد الرحمن، (ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 13.

## المبحث الثاني: النظم العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء:

يمثل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إفريقيا أحد المعالم البارزة لتطور بلدانها السياسي بحيث أضحى الحكم العسكري وريثا للنظام السياسي المدني سواء كان نظام حزب واحد أو تعدد حزبي أو لا حزبي. وتفصح دراسة نمط العلاقات العسكرية المدنية في إفريقيا طوال سنوات ما بعد الاستقلال أن المؤسسة العسكرية تمارس دورا سياسيا مباشرا وأنه لا يمكن تجاهل هذا الدور عند الحديث عن مشروعات التنمية والنهضة الوطنية في بلدان القارة. [1] لذلك، سيتناول هذا المبحث أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء وأنماط التدخل العسكري. ويبدأ بتقديم إطار نظري قد يسهم في تفسير الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتدخل الجيش في السياسة.

### المطلب الأول: الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء

تميزت الدول الإفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية. هو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحيان عنيفاً حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية[2] والحروب الأهلية. فقد كان أول انقلاب عسكري في إفريقيا جنوب الصحراء في توغو بتاريخ الثالث عشر من فيفري عام 1963، تلا ذلك عدة انقلابات في إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة. [3] وشكلت الفترة من 1966 وحتى عام 1969 فترة انهيار النظم المدنية على يد العسكريين، حيث شهدت هذه الفترة تحول خمسة وعشرين نظاماً مدنياً في إفريقيا إلى نظم عسكرية، وقد شهدت تسع دول محاولات انقلابية فاشلة، حيث بلغت في جملتها ثلاث وعشرون محاولة، وظهرت دولة أطلق عليها لقب " دولة مدمنة للانقلابات " كنيجيريا. [4]

---

[1]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 7.

[2]– " الانقلاب هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا"ز انظر: عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول. ( بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر). ص. 372.

[3]– أمين إسبر، **مرجع سابق**. ص. 39.

[4]– حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 77.

وتؤكد الدراسة المسحية أن إفريقيا شهدت منذ عام 1952 وحتى 1991 سبعين انقلابا عسكرياً ناجحا. وبلغ عدد التغيرات العنيفة في القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى جوان 1992 نحو ثمانين حالة. [1] كما فقد 25 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حياتهم بسبب النزاعات السياسية منذ فترة الستينات. [2]

وقد أكدت البيانات التي قام بجمعها الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن عن 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء أن عشرين دولة إفريقية شهدت أكثر من انقلاب واحد خلال تلك الفترة، وقد وصل عدد الانقلابات في بعض الدول إلى خمسة أو ستة كما هو الحال بالنسبة لـ بينين ونيجيريا وبوركينافاسو وغانا وأوغندا، كما أن هناك اثنتي عشرة دولة شهدت انقلابا عسكريا واحدا فقط. [3] وأن هناك خمس دول انتهت زعامة أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الوفاة في السلطة، وأن هناك دولتين فقط انتهت زعامة القائد الأول فيهما عن طريق الاستقالة ( أهيدجو في الكاميرون وسنجور في السنغال)، في حين أن أكثر من نصف الدول موضع البحث تم تغيير أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الانقلاب العسكري. [4]

لقد كان الانقلاب الأول في الكثير من النظم الإفريقية بمثابة مقدمة لسلسلة محاولات الانقلاب والاضطرابات الداخلية وحتى الانقلابات المضادة الناجحة، وتعطي سيراليون وتوجو وبينين وغانا ونيجيريا أمثلة واضحة. فبمجرد وقوع الانقلاب الأول يزيد من احتمال وقوع انقلابات أخرى مضادة أو على الأقل تتعاظم فرص تكرار المحاولات الانقلابية، وهنا يثور سؤالان هامان يتعلق أولهما بالدوافع التي تحدو بعض العسكريين إلى الإطاحة بالحكومات العسكرية. ويتعلق ثانيهما بالظروف التي تساعد على حدوث وتكرار ظاهرة الانقلابات المضادة. [5]

---

[1] –حمدي عبد الرحمن، (التعددية...)، **مرجع سابق**، ص. 50.

[2] – محمد العقيد، مرجع سابق. ص. 74.

[3] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 7.

[4] – **نفس المرجع**. ص. 26.

[5] – **نفس المرجع**. ص. 136.

وفيما يلي جدول بأسماء بعض الدول الإفريقية وأهم الانقلابات التي حدثت فيها:

**جدول رقم (02): الانقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء** [1]

| الدولة | تاريخ الانقلاب | ملاحظات |
|---|---|---|
| إثيوبيا | ديسمبر 1960 | محاولة قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين دون أن يكتب لها النجاح. |
| | فيفري 1974 | أطاح الجيش بحكم الامبراطور هيلا سيلاسي وتلا ذلك سلسلة من الانقلابات العسكرية على النحو التالي: |
| | نوفمبر 1974 | سقوط اللواء عندوم ومؤيديه. |
| | فيفري 1977 | سقوط الجنرال بانت. |
| | نوفمبر 1977 | سقوط القائد اتنافو ايات، وأعقبه تسلم الجنرال منغستو هيلا ميريام السلطة. |
| السنغال | 1962 | قام به رئيس وزراء السنغال محمد ضيا ضد الرئيس ليوبولد سيدار سنغور لكنّه لم ينجح. |
| بنين | 28 أكتوبر 1963 | بقيادة العقيد كريستوف سوغلو. |
| | 22 ديسمبر 1965 | انقلاب سوغلو الثاني نتيجة الصراع الحاد بين الحاكمين. |
| | 10 ديسمبر 1969 | انقلاب الرائد موريس كوندايني |
| | 27 أكتوبر 1972 | انقلاب بقيادة الضابط مايتو كيريكو |
| الكونغو | 1968 | انقلاب ماريان نغوايي وتسلمه السلطة |
| | 1970 | سلسلة من المحاولات الفاشلة للقيام بانقلاب عسكري مدعم من المخابرات الأمريكية. |

[1] – أيمن اسبر، **مرجع سابق**. ص ص. 46– 54.

| | | |
|---|---|---|
| | 1971 | محاولات انقلابية مستمرة تنتهي بمقتل نغوايي في مارس 1977. |
| زائير | 24 نوفمبر 1964<br>25 نوفمبر 1965 | تسلم الجنرال موبوتو السلطة بمساعدة بلجيكا.<br>انقلاب موبوتو الثاني. |
| بوركينافاسو | جانفي 1966<br>25 نوفمبر 1980 | إطاحة الجيش بقيادة الكولونيل سانغولي لامينازا بالرئيس موريس باميوعو على إثر مظاهرات نقابية صاخبة.<br>انقلاب الكولونيل ساي زربو وتسلمه السلطة. |
| بوروندي | 18-19 أكتوبر 1965<br>1983 | انقلاب بقيادة سكرتير الدرك أنطوان سيروكو كوافو وهروب الملك، ولكن سرعان ما تمكن الكولونيل ميشيل ميكومبير وسكرتير الدولة للجيش من تسليمه للسلطة وعودة النظام الملكي بشخص الأمير شارل ندريري في جويلية 1966.<br>انقلاب عسكري على رئيس الدولة من قبل رئيس وزرائه. |
| نيجيريا | 15 جانفي 1966<br>24 ماي 1966<br>01 أوت 1966<br>29 جوان 1975<br>1983 | تشكيل حكومة عسكرية.<br>الانقلاب العسكري الثاني قضى بإلغاء النظام الفدرالي.<br>انقلاب عسكري أعاد نيجيريا للنظام الفدرالي.<br>قيام سلطة عسكرية فدرالية جديدة.<br>انقلاب عسكري. |
| إفريقيا الوسطى | 1965 | انقلاب بوكاسا وترقيته من كولونيل إلى جنرال فإلى رئيس مدى الحياة ثم امبراطور. |
| أوغندا | 24 جانفي 1971 | انقلاب عايي أمين دادا. |

| | | |
|---|---|---|
| | أفريل 1979 | الإطاحة بالجنرال عايدي أمين وعودة أول رئيس للجمهورية ميلتون اوبوتي للسلطة بمساعدة القوات التنزانية. |
| غانا | 24 فيفري 1966<br>15 ماي 1979<br>04 جوان 1979<br>18 جوان 1979<br>31 ديسمبر 1981<br>نوفمبر 1982<br>1983 | انقلاب الجيش على كوامي نكروما.<br>فشل محاولة الضابط الطيار رولينجر.<br>تأسيس المجلس الثوري المؤقت بقيادة رولينجر.<br>وفاء رولينجر بوعده وتنازله عن السلطة للمدنيين.<br>انقلاب رولينجر الثاني وتسلمه السلطة.<br>فشل محاولة انقلابية ضد رولينجر.<br>فشل محاولة انقلابية أخرى ضد رولينجر. |
| غينيا بيساو | 14 نوفمبر 1980 | انقلاب رئيس الوزراء خواد بيرناردو الملقب بالجنرال نينو ضد حكم الرئيس لويس كابرال. |

أما الدول الإفريقية التي لم تشهد تدخلاّ مباشرًا للعسكر في الحياة السياسية فإنّنا نستطيع التمييز بين أربعة أنماط أو نماذج مهمة للعلاقات المدنية العسكرية فيها من حيث خيارات السيطرة المدنية كما يبيّن الجدول رقم (03).

**الجدول رقم (03): أنماط الرقابة المدنية**[1]

| الأنماط/ الدولة | خيارات السيطرة المدنية | الاستراتيجيات المتبعة |
|---|---|---|
| النمط الأول:<br>بوتسوانا – موريشيوس – سوازيلاند – تنزانيا | شرعية النظام | الحكم الصالح ( انتخابات حرة نزيهة، حكومة مسؤولة، احترام حقوق الإنسان).<br>إيمان الجيش بالقيم والمعايير الديمقراطية.<br>سيادة قيم الاحتراف والاستقلال داخل الجيش.<br>ميزانية عسكرية ضخمة. |
| النمط الثاني:<br>توغو – الكاميرون – السنغال – جيبوتي | الضامن الخارجي | وجود قواعد أجنبية.<br>وجود ضباط أجانب في مراكز حيوية.<br>وجود تعاون إقليمي. |
| النمط الثالث:<br>كينيا – زامبيا | خيار المكافآت | استرضاء سلك الضباط.<br>الترقيات والتعيينات على أسس عرقية وقبلية. |
| النمط الرابع: النظم الراديكالية السابقة:<br>أنغولا – موزمبيق – غينيا ( قبل 1984) | الاختراق والسيطرة السياسية | وجود مفوضين سياسيين في سلك الضباط.<br>التسييس من خلال التعيينات الحكومية.<br>البرلمان يمثّل مركز الثقل في مواجهة العسكريين. |

[1]–حمدي عبد الرحمن، " الجيوش والسياسة في إفريقيا ( طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي)". في كتاب: حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**. (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015). ص ص.74– 75.

**المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية:**

إن عوامل انتشار الظاهرة العسكرية وتدخل العسكريين في العملية السياسية في الدول الإفريقية لا ينبغي اختزالها في عامل بعينه، أو مجموعة محددة من العوامل، الأمر الذي يعني أن هذه الظاهرة تستوجب النظر إليها في ضوء العوامل البيئية المحيطة بها، بكل ما تتسم به من تداخلات وتعقيدات. غير أن هناك اختلافا حول مدى تأثير كل واحد من هذه العوامل عند محاولة تفسير التدخلات العسكرية. [1]

ففي البداية ادعت الأنظمة العسكرية حرصها على البلد وتدخلت بدافع من الأوضاع السياسية والاقتصادية الفاجعة. وقال زعماؤها أن دورهم هو ببساطة القضاء على الفوضى، وما أن يتم إصلاح الأضرار التي أحدثها النظام السابق، حتى يعودوا إلى ثكناتهم ويعيدوا السلطة إلى المدنيين. لكن في أغلب الأحيان سعى العسكريون إلى تمسكهم بالسلطة السياسية ما لم تطح بهم ثورة شعبية ( السودان 1964) أو تدخل أجنبي ( فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى 1979، وتنزانيا في أوغندا 1979) أو بانقلاب عسكري آخر كما كان يحدث في أغلب الحالات. [2]

غير أن واقع الأمر يشير إلى العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى التورّط المباشر في العملية السياسية، منها ما يتصل – برأي بعض الباحثين في شأن الانقلابات العسكرية– بطبيعة السمات التنظيمية للمؤسسة العسكرية، كنسق فرعي لما لها من المزايا التي لا تتوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى، ومنها ما يتصل بنفوذ قبيلة بعينها أو طائفةٍ ما وهيمنتها على المناصب العسكرية العليا... [3]

---

[1] – محسن خصروف، الظاهرة العسكرية في الوطن العربي. في: **http://www.felixnews.com/news-1087.html** تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

[2] – جابرييل إيه. ألموند و جي.بنجهام باويل الابن، **مرجع سابق**. ص. 893.

[3] – السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية". **مجلة قراءات إفريقية**، (العدد 13، سبتمبر2012 ). ص. 48.

**1- طبيعة المؤسسة العسكرية:**

إن البحث عن العوامل التي تدفع للتدخل العسكري المباشر في السياسة يكمن في الإجابة على التساؤل الذي يطرحه " جانوتيز " حول الخصائص التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة والتي تسهل من تدخلها في السياسة الداخلية. فيمكن أن يفسر التدخل العسكري في السياسة بصورة أساسية عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية، وبعبارة أخرى فإن الأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي الداخلي والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية، تعد عوامل هامة تساعدنا في تفسير تدخل العسكريين الصريح في الحياة السياسية. [1]

ضف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية تعد مؤسسة ذات تنظيم دقيق نسبيا، وتحتكر أدوات القوة المادية المتمثلة في الأسلحة الحديثة والمتطورة، كما أنها تتمتع في إفريقيا بنصيب كبير من ميزانية الإنفاق القومي، والأخطر من ذلك أنها في كثير من الأحيان تحقق الاكتفاء الذاتي حيث تعمل على توفير حاجات أفرادها بالقدر الذي يمكنهم من أداء أدوارهم العسكرية. [2] فبعد الاستقلال مباشرة، عولت الحكومات الإفريقية – فيما عدا استثناءات محدودة – على زيادة التوسع في حجم الجيش ومنحه تسهيلات تدريبية أفضل، فضلا عن زيادة الإنفاق العسكري بالنسبة للإنفاق القومي، ولتوضيح الصورة فإن الجيش الكونغولي مثلاً، حصل على سدس عائد الدولة خلال فترة 56 شهرا الأولى التي أعقبت الاستقلال، وفي إفريقيا الوسطى فإن ثمانية دول من بين خمسة عشر دولة قامت بإنفاق ما بين 15% و 25% من ميزانيتها على الجيش، وفي شرق إفريقيا شهدت أوغندا نموا غريبا في الإنفاق العسكري ما يزيد على 40% سنويا. [3]

[1]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 21.

[2]– **نفس المرجع**. ص ص. 56، 57.

[3]– **نفس المرجع**. ص. 51.

**2- التفسيرات المرتبطة بعلاقات الحكومة بالمؤسسة العسكرية:**

وقد درست هذه العلاقات من خلال عدة محاور:

- محاولة الحكومة السيطرة على المؤسسة العسكرية بالإشراف على عمليات الترقية والتجنيد. فأكثر الدوافع التي تجعل المؤسسة العسكرية تتدخل، هي عمليات التدخل في البناء الوظيفي وتسلسل القيادات داخل المؤسسة العسكرية، وجعل الترقيات سياسية بدلا عن كونها عسكرية. [1]

- سعي الحكومة لبناء جهاز عسكري آخر منافس، على حساب المؤسسة العسكرية، مثل الحرس الخاص وأجهزة الاستخبارات الخاصة، كما حدث في توجّس المؤسسة العسكرية الغانية من التوسع المستمر لحرس نكروما الخاص بتجهيزاته الحديثة، مثله خوف الجنرال عايدي أمين دادا أيضا من ميل الرئيس أوبوتي إلى خلق جناح عسكري خاص مما دفعه إلى القيام بانقلاب عسكري عام 1971.

- خفض الموازنات العسكرية، فقد تميل النخبة الحاكمة إزاء الأزمات الاقتصادية الطاحنة، إلى إتباع سياسة تقشفية تثير عادة مخاوف العسكريين لأنها تنعكس على الميزانية العسكرية، وهو ما يدفعهم إلى التعجيل بالتدخل حيث تكون لديهم شكاوى عديدة كما عبر عنها عدد من الضباط الذين أطاحوا بنكروما حيث أن " أحذيتهم قد بليت". [2]

- شعور قادة الجيوش بالتهديدات الشخصية سواء بالعزل أو الاغتيال، فيتحولون إلى قادة انقلابيين (انقلاب سوجلو في بنين 1965، وانقلاب بوكاسا في إفريقيا الوسطى 1965). [3] أو إعلان النخبة الحاكمة عن عزمها إجراء حملة للتطهير داخل المؤسسة العسكرية وهو ما يحفز الأفراد الذين يعتقدون أنهم هدف هذا التطهير على التعجيل بالانقلاب العسكري حفاظاً على بقائهم، ولعل انقلاب عايدي أمين، في أوغندا 1971 يعدّ مثالاً واضحاً على ذلك. [4]

---

[1]- عبد الحليم أميرة، الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي. في:
**http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319** تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

[2]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 61.

[3]- عبد الحليم أميرة، ، **مرجع سابق**.

[4]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 61.

– قيام الحكومة بإقحام المؤسسة العسكرية في مهمات بوليسية، كقمع المظاهرات وإيقاف المعارضين السياسيين أو استدراج العسكريين إلى الجدليات السياسية.[1]

**3 – <u>الأسباب السياسية:</u>**

إن العوامل الأكثر أهمية للتدخل العسكري في الحكم هي بالأساس عوامل سياسية تعكس البيئة المؤسسية والسياسية للمجتمع وليس الخصائص الاجتماعية أو التنظيمية للمؤسسة العسكرية. [2] بمعنى أن سيطرة الجيش على السلطة كان بهدف وضع حد لمأزق سياسي أو أزمة اجتماعية أو عجز المدنيين في المجال الاقتصادي. بمعنى آخر، كانت هذه التدخلات تأتي بعد مرحلة من اللااستقرار في قلب النظام السياسي– الاجتماعي.

ففي عام 1965، صرح الجنرال ألي Alley، بما يمكن أن ينطبق على حالات تدخل أخرى، قائلًا "أن الجيش لا يريد شيئًا من كل هذا. لقد أجبرتموه على التدخل في السياسة. وهذا ما يفعله".[3]

ولأن السلطة السياسية الإفريقية تميزت باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية، وعدم إمكانية تغيير الحكومة بطريقة ديمقراطية بسبب غياب الأحزاب السياسية البديلة في بعض الحالات، فإن ذلك كان مبررا لحدوث الانقلابات العسكرية وظهور الجيش كعامل سياسي كبير في السياسة الإفريقية. فقد جاء تبرير انقلاب 1966 العسكري في غانا –على سبيل المثال– على أساس أن الجيش والشرطة كانا الوسيلة الوحيدة المتاحة للإطاحة بالدكتاتور.[4]

---

[1] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 139.

[2] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 22.

[3] – مارتان ميشال، " الجيوش والسياسة: ‹‹ دورة حياة›› العسكرية في إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية". في كتاب: دانيال ث. باخ وآخرين، **مرجع سابق**. ص. 94.

[4] – بيتر واينانديي، **مرجع سابق**. ص. 160.

كما أن الضعف العام لمؤسسات الدولة القائمة في إفريقيا تعدّ عاملاً مشجعاً على التدخل العسكري. فهنتغتون Huntington مثلاً، يقول أن تدخل العسكر لا يحدث لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل، ولكن لغياب أو ضعف، المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع.[1]

وقد دلل هنتنجتون على النتيجة السابقة مجادلا بأن " الأسباب العسكرية لا تفسر التدخلات العسكرية في السياسة لأن أسباب مثل هذه التدخلات تكمن في البيئة المؤسسية للمجتمع"، ويعزو ذلك إلى أن التدخل العسكري هو أحد الجوانب المحددة لظاهرة أكثر اتساعا تسود المجتمعات النامية حيث تفتقر السياسة إلى الاستقلالية والتعقيد والتكييف (وتلك شروط إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي لدى هنتنجتون) ففي مثل هذه المجتمعات يتم تسييس أنماط مختلفة وعديدة للقوى الاجتماعية والجماعات الخاصة، وهذا يعني أنها تصبح نشيطة في السياسة العامة وفي القضايا التي تؤثر ليس فقط على جماعاتها (كالنقابات العمالية والجامعات والنوادي ورجال الدين) ولكن على المجتمع ككل. [2]

فغياب المؤسسية إذن، هي السمة المعتبرة في كثير من مؤسسات الدولة في إفريقيا، لارتباطها بانحيازات عرقية وقبلية وطائفية من ناحية، وإخفاق إداري من ناحية أُخرى، ناهيك عن تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة. وقد مهّد هذا الضعف العام لمؤسسات الدولة في إفريقيا للمؤسسة العسكرية، لشغل حيّز معتبر في الواقع السياسي الإفريقي، لما لها من حيازة القدر الأكبر من السلاح.

وقد تمكن هنتنغتون –من خلال النموذج الذي وضعه– من تفسير الظروف التي دفعت الجيش الأوغندي لأن يلعب دورا سياسيا نشطا في الحياة السياسية الأوغندية. وتستند ورقته إلى أن تولي هذا الدور جاء نتيجة فشل القيادات السياسية الأوغندية المتعاقبة في إيجاد طرق مؤسسية متفق عليها لحل الصراع بالوسائل السلمية. [3]

---

[1]– حسن علي الساعوري، العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية. في:
**https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html** تاريخ الاطلاع: أفريل 2016.

[2]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 22.

[3]– دان مودولا، " دور الجيش في المجتمع: دروس من أوغندا"، ترجمة: هالة جمال ثابت. في كتاب: أكوديبا نولي، ج1، **مرجع سابق**. ص. 203.

أيضًا، غالباً ما يدفع الانقسام داخل صفوف الزعامة السياسية في قمة الهرم السياسي، العسكريين للتدخل في الحياة السياسية. ففي المسرح السياسي الإفريقي، تدخل العسكريون لممارسة دور " الحكم " وحسم المنازعات والخلافات بين أعضاء النخبة الحاكمة. [1] وفي بعض الحالات كان الجيش يقوم بإقصاء فريق مدني موجود في الحكم لمصلحة فريق آخر مدني أيضا. [2] وعلى حد تعبير Potholm فإنه " في بعض الدول قرر العسكريون التدخل ليس بهدف تغيير المجتمع أو حتى إنهاء الفساد بل ببساطة للحكم في الخلافات التي تواجه الفرق المتنافسة في القطاع المدني". [3] والمثال على ذلك، التدخل الأول للجنرال موبوتو في السياسة الكنغولية في سبتمبر 1960 على إثر النزاع بين الرئيس كازفوبو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا، ومن ثم اعتبر عمله هذا بمثابة تحييد للسياسيين الكونغوليين، وكان الجيش في هذه الحالة يلعب دور الحكم بين النزاع المدني. وتدخل الكولونيل كريستوف سوجلو ليضع حدا للانقسام الدائم في السياسة الداهومية في أكتوبر 1963 من قبل الرئيس المؤقت هربرت ماجا. [4]

**4- <u>التفسيرات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:</u>**

وهي تمثل قضايا المجتمع الاقتصادية عموما والتخلف خصوصاً وتفشي الفساد والمحسوبية، التي دفعت العسكريين إلى مغادرة ثكناتهم إلى ما اعتبروه الحفاظ على وحدة الدولة ومصالح الأمة. [5]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدارسين قد أكد على وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة وبين احتمال التدخل العسكري فيها، فكلما كانت الدولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، كلما قل احتمال تدخل العسكريين في سياستها، وبالمقابل كلما كانت الدولة أقل تقدما من الناحية الاقتصادية كلما زادت فرص تدخل العسكريين في سياستها. [6]

---

[1]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 42.

[2]- مارتان ميشال، **مرجع سابق**. ص ص. 94، 95.

[3]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 42.

[4]- **نفس المرجع**. ص. 27.

[5]- لو امباي، **مرجع سابق**. ص ص. 138.

[6]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص.15، 16.

ففي مقال لصامويل هنتنغتون يربط فيه بشكل حاسم إمكانية حدوث انقلابات مع مستويات الدخل للفرد الواحد: «هناك سقف لمحاولات الانقلاب، وآخر للانقلابات الناجحة وكلاهما يتم تعريفه تقريباً من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. البلدان ذات ناتج قومي إجمالي للفرد يبلغ 1000 دولار أو أكثر لا تنجح فيها الانقلابات، والبلدان ذات ناتج قومي إجمالي للفرد يبلغ 3000 دولار أو أكثر لا تحدث فيها محاولات انقلاب. أما المنطقة التي يتراوح فيها الناتج القومي الإجمالي بين 1000 و3000 دولار للفرد الواحد فتحدث فيها محاولات انقلاب فاشلة، في حين نجحت الانقلابات في نيجيريا والسودان وهايتي، لأنها من البلدان ذات الدخل الذي لا يتجاوز 500 دولار للفرد الواحد».[1]

والأمثلة على ذلك في إفريقيا كثيرة، فالتدخل العسكري الذي قامت به المؤسسة العسكرية في توجو (جانفي 1963) كان بسبب السياسة التقشفية التي اتبعها الرئيس سيلفانوس أوليمبيو، وكان الجيش أحد ضحاياها.[2]

كما أن انخفاض الأسعار العالمية للكاكاو في الخمسينات والستينات والذي كان له أثر سيء على الاقتصاد الغاني وتعطيل برامج التنمية التي وضعها الرئيس نكروما، مهّد لتدخل العسكريين والإطاحة بنظامه في 24 فيفري 1966، وكذلك فإن انتكاسة الديمقراطية في نيجيريا والإطاحة بنظام الرئيس شاجاري بانقلاب عسكري في 31 ديسمبر 1983، ترجع بصورة كبيرة إلى تدهور الاقتصاد الذي يعزى بدوره– بشكل أساسي– لانخفاض أسعار البترول وانخفاض الطلب عليه، حيث أن البترول يشكل عماد الاقتصاد النيجيري، فهو يمد البلاد بنحو (90%) من عملاتها الصعبة، وقد أسهم الكساد العالمي في خفض الطلب على صادرات نيجيريا الأخرى مثل الكاكاو والمطاط، وهو نفس الأمر الذي دفع الرئيس السابق شاجاري بفرض إجراءات تقشف صارمة في الميزانية التي قدمت للبرلمان قبل يومين من إعلان الإطاحة به. [3]

---

[1]– نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري ( تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة)**، ترجمة: وفيقة مهدي. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016) . ص. 19.

[2]– عبد الحليم أميرة، **مرجع سابق.**

[3]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق.** ص. 31.

وفي كوديفوار، على الرغم من حياة الترف والبذخ التي اتسم بها نظام حكم ياميوغو، فإنه انتهج سياسات تقشفية قاسية، الأمر الذي أدى إلى أعمال احتجاجية كبرى من قبل الحركات العمالية والنقابية في البلاد. لقد كانت هذه الاضطرابات كافية لاستدعاء الجيش من أجل التدخل والاستجابة لمطالب الجماهير بالإطاحة بدكتاتورية أول رئيس منتخب للبلاد. وبالفعل في مساء 03 جانفي 1966 استجاب العقيد سانغويلي لاميزانا لنداء الجماهير وقام بعزل الرئيس ووضعه قيد الإقامة الجبرية ليصبح بذلك أول رئيس عسكري للبلاد بعد الاستقلال، وليمهد الطريق أمام سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة التي صاغت المشهد السياسي لكوديفوار في مرحلة ما بعد الاستقلال. [1]

كما استنكر توماس سانكارا " السلطة الاستبدادية والدكتاتورية" لنظام ساي زيربو وأعلن أن مجلس سلامة الشعب قد استولى على السلطة بهدف: " تخليص البلاد من التبعية والاستغلال المذلة ولإعطاء الشعب الثقة في قدراته الذاتية لتغيير ظروفه...ولتوفير الغذاء ومياه الشرب النظيفة والملابس والمساكن والمدارس والصحة للناس". [2]

أما فيما يتعلق بالفساد، فإنه عادة ما يبرر العسكريون استيلاءهم على السلطة بتفشي الفساد في الحكم والإدارة. [3] ويعلنون أنهم جاءوا للسلطة بهدف تطهير الدولة من الفساد وإعادة النظام والقانون، [4] وعلى أساس إعلان نية العسكريين بالطبيعة المؤقتة لنظامهم. [5]

ففي غانا أكد الجنرال "انكراه" في تبريره للانقلاب الذي أطاح بالرئيس كوامي نكروما عام 1966 "هذه الخطوة الجسورة قد اتخذت بسبب عدم توافر وسائل أخرى تعيد إلى الشعب الغاني نِعم الحرية والعدالة والرخاء، وهي تلك التي ناضلنا من أجلها طويلا، فالقوات المسلحة والبوليس في غانا قد تحركا وفقا لتقليد قديم يؤمن به الشعب الغاني، ويقضي ذلك التقليد بأن الزعيم الذي يفقد ثقة وتأييد شعبه

[1]–حمدي عبد الرحمن، ( جيفارا...)، **مرجع سابق**. ص. 58.

[2]– **نفس المرجع**. ص. 69.

[3]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 59.

[4]– **نفس المرجع**. ص. 128.

[5]– مارتان ميشال، **مرجع سابق**. ص. 105.

ويلجأ إلى الاستخدام التعسفي للسلطة ينبغي الإطاحة به" ، وهاجم انكراه نظام حكم نكروما ووصفه بسوء الإدارة والفساد وغياب الحريات الشخصية. [1]

كما أن كلا الانقلابين اللذين وقعا ضد الجمهوريتين الأولى والثانية في نيجيريا أخذا على المدنيين إفراطهم في الرشوة والفساد السياسي، حيث جاء في البيان العسكري للانقلاب الأول في جانفي 1966 " إن أعداءنا هم الانتهازيون السياسيون والمحتالون في المناصب العليا والدنيا في الحكومة الغارقون في الرشوة، الطالبون 10% من كل شيء ".

بالرغم من أن تردي الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا مثلت أحد الأسباب الأصيلة لتدخل العسكريين في السياسة وإنشاء النظم العسكرية، إلا أن هذه الأوضاع الاقتصادية ازدادت ترديا في ظل الحكم العسكري وهو ما أشاع جوًّا من عدم الاستقرار والاضطراب نجم عنه دخول كثير من الدول الإفريقية في سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة. [2]

**5 – <u>العوامل الإثنية:</u>**

تلعب العوامل "القبلية" أو العرقية – وهي أهم أبعاد التناقضات الاجتماعية في إفريقيا – دورا هاما في قيام كثير من الانقلابات العسكرية وكذلك الانقلابات المضادة، فسيطرة جماعات عرقية معينة على مقاليد الحكم، دفع إلى وجود صياغة متوترة لنمط العلاقات الاجتماعية في الدولة الإفريقية الحديثة والتي وجدت صدى لها داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثم قامت الكثير من حركات تدخل العسكريين في السياسة كرد فعل لهذه النزاعات القبلية والإثنية.

وتعد نيجيريا نموذجا صارخا لبيان أهمية دور النزعات القبلية الاجتماعية والإثنية في محاولات التدخل العسكري في شؤون المجتمع، فالانقلاب الأول قاده شباب ضباط الإيبو في منتصف جانفي 1966 وسلموا السلطة للجنرال إيرونزي. [3] وقد أدى غياب الضباط الشماليين عن هذا التمرد إلى تعرضه للانتقاد بوصفه بأنه فئوي، وذو دوافع إثنية، ولم يشارك الضباط الشماليون في هذا المخطط، حيث كانوا على درجة معقولة من الراحة المادية في الجيش، لأن معظمهم كانوا منتفعين بحماية

[1] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 128.

[2] – **نفس المرجع**. ص. 117.

[3] – **نفس المرجع**. ص ص. 34–36 .

أقربائهم من السياسيين في الحكومة، وأهم من ذلك كله أن الجيش كان جزءا من المجتمع النيجيري، وفي وضع تتنافس فيه الجماعات الإثنية والموارد الوطنية وحيث كانت السيطرة للشمال في هذا التنافس، فقد كان الضباط الشماليون مضطرين إلى تأييد نخبتهم السياسية في مقابل محاباتهم. ومن ثم جاء الانقلاب المضاد في جويلية 1966 لاستعادة سيطرة الشماليين على الحياة السياسية النيجيرية وللثأر لمصرع قيادتهم المدنية والعسكرية، وقد أدت الأزمة التي أعقبت هذا الانقلاب إلى الحرب الأهلية بين الإقليم الشرقي وباقي الاتحاد النيجيري .[1]

وفي غانا، قام رولنجز بتشكيل كتيبة قوات الاحتياط Forces Reserve Battalion وكان غالبية أعضاء هذه الكتيبة من أبناء جماعة الإيوي، وكان لهذه القوات وضعًا مميزًا يفوق وضع الجيش النظامي، حيث كان المقصود من إنشائها تحجيم قدرة الجيش على التدخل في الشأن السياسي من خلال انقلاب جديد.[2]

وكذلك بعد قيام انقلاب عايدي أمين في أوغندا (1971) ضد ميلتون أوبوتي زالت سطوة ونفوذ قبيلتي الأتشولى ولانجا– وهما قبيلتي أوبوتى– حيث قام الجنرال أمين بتعيين أفراد قبيلة الكاكوا وعدد من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له في المناصب الرئيسية في الجيش والحكومة. [3]

وكذلك محاولة الانقلاب العسكري الدموية في الكاميرون (أفريل 1984) والتي كانت – ولو جزئيا– بمثابة رد فعل لقرار الرئيس "بول بيا" بإبعاد رجال القبائل الشمالية من قوات الحرس الجمهوري.[4]

وفي السودان، جاء أعضاء الصفوة العسكرية الحاكمة دائما من منطقة عربية مسلمة واحدة في الشمال حول منطقة الخرطوم العاصمة، حيث قام بالانقلابات العسكرية الثلاثة، في 1958، 1969، 1989، ضباط عرب من الشمال، ولم يكن بينهم في البداية ضابط واحد ينتمي إلى الجنوب غير المسلم.[5]

---

[1]– أوكانا ب. ايكبي، " الأبوية والنظم العسكرية في نيجيريا"، في كتاب: أوكانا ب. ايكبي، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: **النهضة الإفريقية**. ( القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002). ص ص.195، 196.

[2]– أحمد أمل محمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 489.

[3]–حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 34–36.

[4]– **نفس المرجع**. ص. 56.

[5]– شاهين عبد العزيز راغب، ( الصراع...)، **مرجع سابق**. ص. 182.

**6- العدوى:**

لقد حظيت ظاهرة العدوى بدراسة واهتمام عدد كبير من الدارسين واعتبروها أساس سيل الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ولاسيما جنوب الصحراء، ويعني تأثير العدوى بإيجاز شديد أن نجاح العسكريين في دولة ما في القيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة يشجع ويحفز العسكريين في دول أخرى على القيام بانقلاب عسكري وهكذا دواليك.

ومما ساعد على تعظيم أثر متغير العدوى في عقد الستينات أن أكثر من الضباط الذين قاموا بانقلابات عسكرية حينئذ كانوا يشتركون في خلفياتهم التعليمية حيث تلقوا تعليمهم غالبا في نفس الأكاديميات في بريطانيا وفرنسا.[1]

وكمثال على ذلك، كان للإطاحة بالحكومة المنتخبة من قبل موبوتو الأثر الأكبر في نفوس الضباط النيجيريين والغانيين الذين يخدمون في جيش الكونغو، وقد شاهدوا الدور الذي لعبه الجيش في الاستيلاء على السلطة مما شجعهم على الاستيلاء على السلطة في بلدانهم فيما بعد.[2]

كما أعقب الانقلاب الناجح في توجو 1963 بعدة أسابيع اعتقال الكولونيل "طومسون" قائد الحرس الليبيري بتهمة تدبير انقلاب عسكري، حيث صرح بأنه " إذا كان 250 جندي توجولي قد تمكنوا من الإطاحة بحكومتهم فإن الجيش الليبيري الذي يبلغ 5000 جندي باستطاعته الاستيلاء على السلطة بسهولة. [3]

**7- التفسيرات المرتبطة بالعوامل الخارجية:**

لا يمكن بحال إنكار التورّط الدولي في مسار عملية الانتقال السياسي عبر المؤسسة العسكرية في إفريقيا، وهو التورّط الذي يتخذ صورة دائمة، كالقواعد العسكرية الغربية في عدد من البلدان الإفريقية، أو التدخّل المؤقّت لدعم طرف سياسي على آخر.[4]

---

[1]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 60.

[2]- عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. ( السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007). ص. 20.

[3]-حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 60.

[4]- السيد علي أبو فرحة، **مرجع سابق**. ص ص. 48-50

فانقلاب موبوتو على باتريس لومبا عام 1960 كان بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية جزاء تطلعات لومبا الشرقية، وأيضا يدخل في هذا الإطار سقوط كوامي نكروما في غانا، كما يعزى سقوط جان فيدال بوكاسا في إفريقيا الوسطى إلى المخابرات الفرنسية.[1]

خلاصة القول أن تعدد واختلاف العوامل الدافعة لتدخل العسكريين في السياسة الإفريقية يضع صعوبة أمام التعميم ووضع نظرية عامة للتدخل.[2] فطبيعة التدخلات العسكرية تتغير من حالة إلى أخرى، فحالة نيجيريا مثلا لا تشبه إطلاقا حالة مدغشقر.[3] فلكل انقلاب عسكري سواء في دول مختلفة أو في الدولة الواحدة، دوافعه وأسانيده، قد يبرز بينها أثر العوامل الإثنية والقبلية (كانقلابي نيجيريا 1966) أو أثر العوامل الاقتصادية التي حركت العسكريين للإطاحة بكثير من الأنظمة (في غانا مثلا ضد نكروما 1966 وفي نيجيريا ضد شاجارى 1983) أو أثر الأزمات السياسية كالانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة وإشكالية الخلافة السياسية ولاسيما بعد غياب نمط الزعامة الكاريزمية ( ولعل ذلك ما يميز أول انقلاب عسكري ناجح في غينيا بعد وفاة سيكوتوري مارس 1984).[4]

**المطلب الثالث: فشل النظم العسكرية الإفريقية:**

اتجهت بعض الدراسات لقياس الأداء السياسي للأنظمة العسكرية، وانتهت إحدى تلك الدراسات إلى أن أداء الحكومات العسكرية أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقًا لأربعة مؤشرات هي مستوى شرعية النظام، وغياب الحكم القسري، والحدّ من العنف، والاستجابة للرغبات الشعبية. وكذلك حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية قياس مدى الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد، ومن ضمن أولئك دراسة فاينر عام 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدوم هاوس

[1] – لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 138.

[2] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 62.

[3] – مارتان ميشال، **مرجع سابق**. ص. 101.

[4] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 62.

واستخلصت أن 34 من الحكومات العسكرية من أصل 36 حكومة عسكرية، أي 94% مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية.[1]

وبشكل عام، فإن خبرة النظم العسكرية في إفريقيا تؤكد أن هذه الأنظمة قد فشلت في إحداث أي تنمية حقيقية، كما أنها لم تستطع الوصول بالشعوب إلى حالة البناء القومي. [2] ولم تظهر جميع الإحصاءات المتعلقة بإنجاز مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري أي دليل على أن الحكم العسكري قد حقق تأثيرا إيجابيا على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأسانيد الأساسية لاستيلاء العسكريين على السلطة، فكثير من الحكومات العسكرية لم تدخل أي تحسين واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أن إنجاز النظم العسكرية فيما يتعلق بمواجهة وحسم المشكلات لم يكن أحسن بكثير مما تحقق على يد النظم المدنية، بل إن الأستاذ علي مزروعي يصل إلى ما هو أبعد من ذلك حيث يؤكد على أن العسكريين أكثر تقليدية من المدنيين وأكد وجهة نظره هذه من خلال دراسة مستفيضة عن الخبرة الأوغندية في عهد عايدي أمين. [3]

وقد ظهرت مظاهر الفشل في الحكومات العسكرية من خلال:

**أولاً:** تركيز السلطة في أيدي الحكام العسكريين وإيقاف الحقوق والحريات السياسية وإعلان الحظر على النقابات والأحزاب وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي كما تم فرض القيود الصارمة على الأنشطة السياسية وإغلاق الصحف أو السيطرة عليها. [4] واستخدام أساليب التطهير المختلفة سواء داخل الجيش أو المجتمع وقد وصل الأمر إلى حد تشكيل فرق إعدام خاصة لتصفية الخصوم والمعارضين السياسيين جسديا، مستخدمين في ذلك كافة وسائل القمع المملوكة لديهم وهو الأمر الذي أدى إلى السخط العام وعدم الرضا، وتحول الجماعات المعارضة إلى استخدام قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم للنظام الحاكم. [5]

---

[1] – عبد ربه أحمد، " العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي (دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة)". في كتاب:حمدي عبد الرحمن وآخرون، (الجيوش...)، **مرجع سابق**. ص. 28.

[2] – حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 79.

[3] –حمدي عبد الرحمن، (العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 102، 103.

[4] – **نفس المرجع**. ص. 94.

[5] – **نفس المرجع**. ص. 139.

وتطرح زائير في ظل نظام موبوتو أفضل مثال على تركيز السلطة في أيدي النخبة العسكرية والقضاء على المعارضة، إذ اتبع موبوتو أسلوب التطهير وتصفية مناهضيه والتخلص منهم سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وقام بتأسيس نمط من الحكم الأوتوقراطي في زائير حيث أضحت كافة المؤسسات والمراكز السياسية الهامة في الدولة تخضع لإشرافه المباشر.[1] وفي نيجيريا واحدة من ملامح فترة الحكم العسكري الممتدة فيها هي أولا زيادة تمركز السلطة في الحكومة الفيدرالية ثم تدريجيا تشخيص السلطة في الحاكم العسكري.[2] وفي أوغندا، ركز عايدي أمين جميع السلطات في يديه مستخدما في ذلك وسائل القوة المادية وحملات التطهير في الجيش والبوليس وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى في أوغندا.[3]

**ثانياً:** فشل الحكم العسكري في مشاريع التنمية والبناء القومي، حيث اقتصرت النتائج الاقتصادية الاجتماعية الإيجابية في ظل الحكم العسكري على قليل من الدول النفطية.

وقد بين ديكالي Samuel Decale عدم أهلية العسكريين لإحداث أي تقدم اقتصادي، إذ مثلوا دائما نوعا من الرجوع إلى وتيرة الاستعمار أو استمرارية لسياسات الحكم المدني المخلوع من حيث الغش والفساد السياسي، ولم تتحقق تلك الوطنية التي ترقبها الأكاديميون من الحكم العسكري، بل كانت علاقات العسكريين بـ"الميتربول" أوثق من علاقاتهم بمواطنيهم.

ويمكن القول أن العسكريين يعملون عقب نجاح الانقلاب على تحقيق مصالحهم الجمعية وزيادة مخصصاتهم المالية وهو الأمر الذي يترتب عليه تفاقم المشكلات التي أدت أصلا إلى الانقلاب مما يمهد الطريق أمام انقلاب مضاد أو حكم عسكري متسلط أو تسليم السلطة لحكومة مدنية – وهذا أمر غير شائع– وعودة العسكريين إلى ثكناتهم.[4]

ففي نيجيريا مثلاً، شرع الرئيس بابا نجيدا، وبعض من أفراد أسرته وكبار ضباط الجيش في تحقيق تراكم للثروات الخاصة بغير قيود وذلك على حساب الأمة، فقد قيل أن زوجته ميريام Miriam بلغت

[1]–حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص.94، 95.

[2]– اديبايو. و. اوليوكوشى، " الاقتصاد والسياسة في عملية التحول النيجيرية"، في كتاب: مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية. **مرجع سابق**. ص. 247.

[3]–حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 79، 80.

[4]– **نفس المرجع**. ص ص. 106، 107.

ثروتها ما يقدر بنحو 8 بليون دولار أمريكي، أما بابا نجيدا فبلغت ثروته ما يقدر بـ 30 بليون فرنك فرنسي ولا يدخل في ذلك الأموال والممتلكات التي جمعها في نيجيريا.[1]

**ثالثاً:** الاستعانة بالمدنيين الذين انقلب عليهم العسكر أو تسليم السلطة لهم بعد العجز عن إدارة شؤون الدولة. فتجربة العسكريين الإفريقيين تبدو أنها تشبه تجربة كمال أتاتورك التي تفرض إعطاء مجال أرحب للمدنيين داخل السلطة دون أن يتخلوا عن البقاء في رأس هرم هذه السلطة.[2] وسبب ذلك أن بعض صانعي الانقلاب لا يملكون استراتيجية متكاملة بشأن إدارة شؤون البلاد بعد توليهم السلطة ومن ثم يجد هؤلاء أنفسهم يعتمدون بصورة تكاد تكون كاملة على البيروقراطيين والتكنوقراط الذين تولوا من قبل مسؤولية كثير من أمور الإدارة والتخطيط الحكومي.[3] مما جعل التغيير يحدث في القمة وليس في أجهزة الحكومة ولا سياساتها، ولعل الشاهد هنا ما حدث في أوغندا عام 1985 حينما اعتمد الرئيس تيتو أوكيلو على وزراء نظام أبوتي الذي انقلب عليه، حيث تولى نائب الرئيس المخلوع الوزارة الجديدة.[4] ويدخل في هذا الإطار تناقل بعض الوجوه السياسية في كل الحكومات العسكرية والمدنية مثل الدكتور أبو صالح في السودان، وبلو بوبا ميكري في الكاميرون.[5]

**رابعاً:** تكريس الانقسامات الإثنية والقبلية، حيث عكست المؤسسة العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء الواقع الإثني في تركيبتها، فهي لا تتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش في البلد المحدد، وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة. فقد أثبتت الدراسة التي قام بها شاباتي إيريك Shabati Eric أنه من ضمن ثلاثين مؤسسة عسكرية إفريقية فقط عشر منها يوجد فيها التوازن العرقي الاجتماعي.[6] ففي نيجيريا مثلا، قبل وقوع الانقلاب العسكري العسكري الأول (15 جانفي 1966) كان أكثر من نصف ضباط الجيش النيجيري (27 من بين 53 ضابطا من رتبة رائد فما فوق) من أبناء الإيبو (الإقليم الشرقي) في حين أن غالبية الجنود كانت من

---

[1]– أوكانا ب. ايكبي، **مرجع سابق**. ص. 203.

[2]– مارتان ميشال، **مرجع سابق**. ص. 106.

[3]–حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص ص. 102، 103.

[4]– حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص ص. 79، 80.

[5]– لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 141.

[6]– لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 140.

الإقليم الشمالي. وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الإيبو في الجيش عاملا إضافيا للتوتر بين الأقاليم الذي كان له انعكاساته في الانقلاب العسكري الأول وفي الحرب الأهلية.[1]

وتُعد الانقلابات العسكرية في إفريقيا أبرز الظواهر للاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها؛ حيث نجد أن هذه الانقلابات غالباً ما يكون سببها الدافع العرقي، وهو ما يدفع إلى قيام انقلاب مضاد له بدافع عرقي آخر.[2] حيث أثبتت دراسة Shabati Eric أن 27 % من الانقلابات العسكرية في إفريقيا كان وراءها شعور المدبرين بأن قبائلهم مضطهدة، وكذلك أثبت شاباتي أنه من بين 32 حالة محاولة انقلابية تعرض لدراستها في إفريقيا تبينت النزعات العرقية في 12 منها بينما ظهرت بصفة أقل في أكثر من ست حالات. [3]

وتُعد نيجيريا هنا أيضاً نموذجاً صارخاً في التدخل القبلي والعرقي في الانقلابات العسكرية، فالانقلاب الأول في نيجيريا قاده شباب من ضباط قبيلة الإيبو في جانفي 1966، وسلموا السلطة للجنرال آيرونزي الذي عين أقرباءه من الإيبو في المناصب العليا، وكان رد الفعل عنيفاً من قبل المجموعات الأخرى التي تنتمي إلى الشمال والشرق، حيث قامت هذه المجموعات بقتل آيرونزي انتقاماً منه لهيمنة الإيبو على الحكم.[4]

وفي الصومال، وعلى الرغم من خطاب سياد بري الاشتراكي فقد اعتمد انقلاب عام 1969 على تحالف رسمي بين ثلاث عشائر من قبيلة الـ Darod عشيرة الرئيس سياد الـ Marehan وعشيرة الأوجادين من ناحية أمه وعشيرة Dulbahante التي ينتمي إليها زوج ابنته الذي شغل منصب رئيس جهاز الأمن القومي الذي يهابه الكثيرون. وهذه الثلاثية القبلية التي يشار إليها اختصاراً بحروف MOD كانت عنصرا كامنا ما بين 1969 و 1978.[5]

وكخلاصة لهذا المبحث، يمكن أن نشير إلى أن الظاهرة الانقلابية وما يتبعها من حكم العسكر وتدخلاتهم تمثل أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية بداية من ستينات القرن الماضي، وحتى

---

[1]– إبراهيم نصر الدين، **مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**، ( القاهرة، (د.ن)، 1986). ص. 21.

[2]– نجم الدين السنوسي ، **مرجع سابق**. ص. 86.

[3]– لو امباي، **مرجع سابق**. ص ص. 139، 140.

[4]– نجم الدين السنوسي، **مرجع سابق**. ص. 86.

[5]– حسين م آدم، **مرجع سابق**. ص. 633.

بعد التحولات الديمقراطية الحاصلة في هذه الدول لا يزال نمط العلاقات المدنية العسكرية بحاجة إلى إصلاح.

**الجدول رقم (04): الانقلابات العسكرية/ تدخلات الجيش في إفريقيا ( 2003- 2015)**[1]

| الدولة | تاريخ الانقلاب/ التدخل العسكري |
|---|---|
| جمهورية إفريقيا الوسطى | 2003، 2013 |
| غينيا بيساو | 2003، مارس 2009، ماي 2012 |
| طوغو | 2005 |
| غينيا | 23 ديسمبر 2008، 2009 |
| ساوتومي وبرنسيب | فيفري 2009 فاشل |
| مدغشقر | 17 مارس 2009 |
| بوركينافاسو | أكتوبر 2015 فاشل |

[1]- جبابلية عبد الحفيظ، **الاتحاد الإفريقي والتنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار في إفريقيا ( دراسة تقويمية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات دولية، 2016). ص. 277.

## المبحث الثالث: واقع التحولات الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لقد شهدت النظم السياسية الإفريقية تحولات متسارعة وملموسة في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما أسماها البعض بـ "موجة الاستقلال" أو "التحرر الثاني" لإفريقيا. فخلال الفترة من 1988 وحتى عام 1992، وفي أعقاب أعمال احتجاج جماهيرية وضغوط دولية قامت 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية، وبحلول عام 1994 شهدت 16 دولة من هذه الدول انتخابات تعددية وتنافسية،[1] وما بين 1991–1993 قامت انتخابات رئاسية في 23 دولة إفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة فيها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في 12 دولة، ووعدت 20 دولة إفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات.[2]

سنقوم في هذا المبحث بتقديم إطار تفسيري لديناميات التحول الديمقراطي في النظم السياسية الإفريقية. نركز من خلاله على القضايا التالية:

1– تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل بنية التحول الديمقراطي.

2– تقييم الآليات القانونية والسياسية للتحول الديمقراطي ( الدساتير، الانتخابات والتعددية الحزبية).

3– الديمقراطية والنزاعات.

### المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء

#### 1– العوامل الداخلية

إن عجز الأنظمة الإفريقية عن مواجهة التحديات الداخلية، وعجزها عن الوفاء بالتوقعات والاحتياجات المالية المادية والنفسية للشعوب، والأماني القومية التي علقتها عليها الجماهير، وإزاء تزايد الطابع السلطوي للدولة، تفاقمت في المقابل مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات الأمر الذي أسفر – عبر تفاعل مع عوامل أخرى– عن انهيار دول ( ليبيريا– الصومال) والإطاحة بأنظمة

[1]–حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 13، 14.

[2]– محمد قيلي بهاد الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 29.

(رواندا، بوروندي، زائير، إثيوبيا، سيراليون) وتفاقم الأزمات الداخلية في بلدان أخرى (السودان، نيجيريا، كوديفوار، السنغال، موريتانيا، غينيا بيساو).[1]

فعلى الرغم من أن التحول الديمقراطي الإفريقي قد تأثر بالخبرات غير الإفريقية، إلا أنه لا يعتبر منحة من الغرب. فالتحول الديمقراطي الإفريقي هو بداية، وبالأساس نتاج للمنطق الداخلي للعلاقات بين القوى الاجتماعية في العديد من الدول الإفريقية وذلك رغم ارتباطها بشكل معقد مع قوى خارج القارة.[2]

والحركة الديمقراطية في الواقع الإفريقي –كما يقول Claude Aek– أصبحت تحتل صدارة اهتمام العالم في بداية أعوام التسعينات، إلا أنها ليست جديدة أو مجرد صدى لما حدث في أوروبا الشرقية. وطبقا للباحث الكيني "بيتر أنيانج نيونجو" فإن المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية يمكن تتبع جذورها منذ الاستقلال لقد فقدت كثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا شرعيتها الشعبية، قبل أن يفقد الغرب ثقته بها.[3] كما يرى شابال Chabal أن العوامل الداخلية ممثلة في " تآكل شرعية دولة الحزب الواحد والانهيار في كافة جوانب قدرة الدولة وفشل التنمية وعمق الأزمة الاقتصادية وقوة الاحتجاجات السياسية والحركات المنادية بالديمقراطية" هي التي أدت إلى التحول الديمقراطي في إفريقيا.[4]

فقد أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته، إذن، محلّ شكٍّ ونزاعٍ، وهو ما أدى إلى تزايد المطالب الشعبية بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تُعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين.

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، وذلك على النحو التالي:

---

[1]– محمد عاشور، ( استراتيجية...)، **مرجع سابق**. ص. 100.

[2]– أوكيشوكو إبينو، "الإثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا: تفسير انقضاء الحكم السلطوي في مجتمع متعدد العرقيات"، في كتاب: مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية. **مرجع سابق**. ص. 293.

[3]–حمدي عبد الرحمن، ( ظاهرة التحول الديمقراطي...)، **مرجع سابق**. ص. 10.

[4]– ديفيد ج. فرانسيس، **مرجع سابق**. ص. 245.

1/ الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي. [1] هناك عدد كبير من الدول الإفريقية تتحكم فيها مثل هذه النظم التسلطية والتي انبثقت من ديكتاتوريات عسكرية أو ديكتاتوريات الحزب الواحد، حيث يوجد في كل منها رجل قوي يحتل مركز الحياة السياسية.[2] يتمتع بحرية واسعة في عملية اتخاذ القرارات وتبني السياسات وفقا لمعتقداته ومدركاته الذاتية، وهذا المصدر الشخصي لبناء الشرعية لعب دورا هاما في الدول الإفريقية نظرا لضعف الهياكل والمؤسسات السياسية فيها. [3] هذا التركيز على المظاهر الشخصية في الحكم يثير عنصرا مهما للحكم الشخصي في السياسة الإفريقية طوره بشكل واضح روبرت جاكسون وكارل روزبرج Robert Jakson Carl G. Rosberg، حيث طرحا بأن السياسة في معظم الدول الإفريقية لا تتطابق مع أي نظام مؤسس، ولكنها غالبا صراع شخصي أو صراع فئوي للسيطرة على الحكومة الوطنية أو التأثير فيها وعليها.[4]

2/ عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة واعتبارها معادية للدولة، تقوض أمن واستقرار هذه الدول المستقلة، ولا تتردد في التعاون والعمل مع المصالح الأجنبية.[5] فالقيادات والزعامات الإفريقية لم توسّع مواعين المشاركة السياسية بل أقصت المعارضة والإرادة الشعبية عن العمل السياسي وأصبحت الطاعة القسرية والولاء للحاكم أو الزعيم المستبد، فلم يكن التداول على السلطة ممكناً ولم تتوفر آلياته ومقوماته فاستفحل التسلط والسلطة المطلقة وشبه المطلقة. [6]

3/ ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريا، حيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

---

[1]–حمدي عبد الرحمن، " الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل". **قراءات إفريقية**، ( العدد 1، أكتوبر 2004). ص ص. 47، 48.

[2]– أوكانا ب. ايكبي، **مرجع سابق**. ص ص. 190، 191.

[3]–حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 132.

[4]– بوتر ديفيد وآخرون، **الدمقرطة : التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ( المؤسسة العامة للثقافة، 2011). ص ص.451، 452.

[5]–حمدي عبد الرحمن، ( قضايا ...)، **مرجع سابق**. ص. 131.

[6]– عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **مرجع سابق**. ص. 26.

4/ اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

5/ الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جون فرانسوا بايار سياسة ملء البطون. [1] فالنظم التسلطية لا تستهدف لا النمو ولا الرفاه، وإنما إثراء النخب التي تسيطر في الدولة،[2] لأن كل نشاط اقتصادي وسياسي – اجتماعي ينبغي أن يتوجه نحو تعزيز سلطة الحاكم ومركزه الاقتصادي وهذا هو السبب في أن معظم البلدان الإفريقية يتم مناقشة سياسة التنمية فيها من أجل الرفاهية مناقشة مطولة، ولكن عند التنفيذ يكون التركيز بالدرجة الأولى على سياسات التنمية التي تعظم من سلطة الحاكم والدولة.[3]

6/ غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية انتقال السلطة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال والحروب الأهلية في عملية نقل السلطة.[4] ويؤكد كثير من الدارسين أن تغير النخبة الحاكمة لا يعني الكثير بالنسبة لمجمل السياسات المتبعة إزاء تأسيس التكامل السياسي، فعندما وصف بعضهم تغير الحكومة في غانا عقب الانقلاب الأول أوضح أن: The Cars are The Same , Only the Drivers have Changed . الانقلابات العسكرية في إفريقيا لا ينجم عنها غالبا تغيرات ضخمة في السياسات الحكومية وإنما تقتصر على تغيير أصل النخبة الحاكمة. [5]

7/ إخفاق الحكومات المدنية والعسكرية على السواء في حل الأزمة الاقتصادية. حيث أن الفشل الاقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي تركتها سياسات التكيف الهيكلي – قصيرة الأمد– بشكل خاص، أدى إلى نمو حركة اجتماعية قامت بتنظيم المظاهرات والإضرابات،[6] التي شملت

---

[1]–حمدي عبد الرحمن، ( الصراعات العرقية...)، **مرجع سابق**. ص ص. 47، 48.

[2]– سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 173.

[3]– أوكانا ب. ايكبي، " الأبوية والنظم العسكرية في نيجيريا"، في كتاب: مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية، **مرجع سابق**. ص. 191.

[4]–حمدي عبد الرحمن، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 47، 48.

[5]–حمدي عبد الرحمن، ( العسكريون...)، **مرجع سابق**. ص. 112.

[6]– بشير حمدي، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف). ص. 39.

العديد من البلدان الإفريقية مثل كوديفوار والجابون والكاميرون وبنين والكونغو وزامبيا وزائير وغيرها. وسرعان ما طالبت هذه الحركات الجماهيرية بتحقيق الإصلاحات السياسية بما يكفل للمواطنين حقوقهم وحرياتهم السياسية ويمنع احتكار السلطة في أيدي فئة قليلة من الحكام.[1] وهو ما أدى بالكثير من النظم السياسية الحاكمة لإجراء إصلاحات سياسية سعيًا منها وراء استيعاب المطالب الشعبية والسخط المدني الناتج عن تلك الآثار.[2]

إذا أخذنا بعض الأمثلة عن دول إفريقية، نجد أن دولة البنين، وهي من أكثر البلدان الإفريقية تخلفًا على الصعيد الاقتصادي. فقد ضربته أزمة اقتصادية حادة كما ضربت البلدان الإفريقية الأخرى، ولكنه كان أشد تأثرًا بهذه الأزمة من غيره من البلدان. فإدارة كيريكو Kérékou (رئيس الدولة) أغرقت هذا البلد في أزمة ‹‹ لا إنتاجية››، حسب قول أ. مبامبه، لم يعد بعدها باستطاعته أن يدفع أجور موظفيه ومنح طلابه لأشهر طويلة، والخزانة العامة التي يسيطر عليها الحزب (الحزب الثوري الشعبي في بنين) فارغة تماما، وقد ارتفع الدين العام والخاص من مستوى 30% من الإنتاج الإجمالي المحلي (348 مليون دولار) عام 1980 إلى 57% (929 مليون دولار) عام 1987. ومجموع القطاع العام بدأ بالتفتت وعمليات التهريب عبر الحدود مع نيجيريا اختفت تماما. حتى القمع، المرجع الأخير لتدخل الدولة، لم يكن بإمكانه أن يضع حدا للفوضى العامة. وهكذا أصبحت الدولة تواجه خطر انهيارها ولم يعد بإمكانها قمع المظاهرات والإضرابات شبه الدائمة التي شلت البلاد طوال العام 1989. وتحت ضغط الشارع وضغط مصادر التمويل، اتخذ كيريكو بعض القرارات مثل تعديل الحكومة مُدخِلًا إليها بعض الشخصيات التي تعتبر معتدلة وخاصة المحامي روبير دوسو، وبعدها أصدر عفوًا عامًا. ولأن ذلك لم يخفف من درجة التوتر الاجتماعي، قرر كيريكو في ديسمبر 1989 التخلي عن نظام الحزب الواحد وعن الماركسية– اللينينية كإيديولوجية رسمية. وفي هذا الإطار تم تبني مبدأ " المؤتمر الوطني لقوى الأمة الحية" لامتصاص السخط الاجتماعي وخلق ظروف موضوعية جديدة لتوافق وطني. [3]

وشهدت الأوضاع الداخلية للكاميرون أيضًا، تدهوراً شديداً على نحو جعلها تصل إلى حد الأزمة. فخلال العام المالي 1985–1986، عاشت الكاميرون أزمة اقتصادية حادة تعتبر الأسوأ في تاريخ

[1]– حمدي عبد الرحمن، (الفساد ...)، **مرجع سابق**. ص. 47.

[2]– عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 45.

[3]– تولابور كومي، "‹‹ شفافية باريس›› والمطالبة بالديمقراطية". في كتاب: دانيال ث. باخ وآخرين، **مرجع سابق**. ص ص.121، 122.

الكاميرون منذ حصولها على الاستقلال. وذلك على حد وصف خبراء البنك الدولي في التقارير الدورية التي يصدرها البنك. وتبين مؤشرات الأداء الاقتصادي حجم الأزمة الاقتصادية التي شهدها الكاميرون في الفترة سالفة الذكر، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للكاميرون بمقدار 3.8% في المتوسط سنوياً خلال الفترة من عام 1985 وحتى عام 1992، مقابل زيادة سنوية قدرها 4% في المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1956 إلى 1985. وكذلك فقد انخفض متوسط دخل الفرد بنسبة 6.5% خلال الفترة من 1985 إلى 1992. ومن ناحية أخرى فقد سجل ميزان المدفوعات الكاميروني عجزاً قدره 12.8% خلال عام واحد هو عام 1987، بعد أن بلغ العجز في ميزان المدفوعات لعام 1986 نسبة 1.2% فقط. [1]

على الرغم من أهمية الضغوط الداخلية بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي إلا أن التغير في النظام الدولي والضغوط التي تمارسها الدول والمؤسسات الدولية المانحة تمثل حجر الزاوية في التأكيد على ضرورة تبني الدول الإفريقية النموذج الغربي في التنمية ولو من الناحية الظاهرية والشكلية. [2]

**2- <u>العوامل الخارجية:</u>**

لقد تم التغاضي عن مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة في إدارة الاقتصاد والموارد الوطنية وحجبها لاعتبارات المصالح الإيديولوجية والإستراتيجية للقوتين العظميين، [3] فسياسات الحرب الباردة لم تؤكد على مسألة الانتخابات الحقيقية والديمقراطية الأصيلة، وإنما كانت تعطي الأولوية للبحث عن الحلفاء السياسيين في إطار صراع القوة الإيديولوجية. ولذلك كانت النظم السلطوية في إفريقيا تتلقى الدعم من قبل الشرق والغرب على حد سواء، كما كانت تقمع الثورات السياسية من أجل الانتخابات التعددية بقسوة تدعمها القوتان العظميان بشكل فعال. [4]

وعندما سقط جدار برلين عام 1989، كانت ثمانٍ وثلاثون دولة من أصل خمس وأربعين في إفريقيا جنوب الصحراء تحت حكم أنظمة الحزب الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات

---

[1]- محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص.30-32.

[2]-حمدي عبد الرحمن، ( التعددية...)، **مرجع سابق**. ص. 53.

[3]- فرانسيس دنج، " تشريح الصراعات الإفريقية"، ترجمة: محمد عاشور مهدي. في: أكوديبا نولي، ج 2. ص. 606.

[4]- دان مودولا، **مرجع سابق**. ص ص. 320، 321.

تسلطها. وفي فترة لا تزيد على ثمانية عشر شهرا بعد ذلك، أجرى ما يزيد على نصفها انتخابات تنافسية متعددة حزبيا أو تعهد بإجرائها.[1] ذلك أن انتهاء الحرب الباردة أبعد ضغوط التنافس بين القوى العظمى.[2] وأصبح موضوع الديمقراطية الليبرالية حينئذ، مسألة أساسية في إطار التعاون التنموي الثنائي متعدد الأطراف بين إفريقيا والعالم الغربي، حيث بدأت الكيانات والدول والمؤسسات متعددة الأطراف مثل الكومنولث وOECD ، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعم قضية حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية باعتبارها من المسائل ذات الاهتمام في إطار دعمهم لأفريقيا. وهو ما عرف باسم المشروطية السياسية لمنح القروض والمعونات Political Conditionality.[3]

## 1- برامج التكيف الهيكلي والتحولات الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء:

منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، بدأت المؤسسات المالية الدولية في فرض بعض السياسيات الاقتصادية على الدول الإفريقية المتعثرة مالياً واقتصادياً مثل برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من قبل هذه المؤسسات في إطار ما سمي بـ" المشروطية الاقتصادية ". لكن مع نهاية الثمانينات، لاحظ خبراء المؤسسات الدولية سالفة الذكر أن نجاح برامج التكيف الهيكلي في معظم الدول الإفريقية محدود للغاية، وأن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي للفشل الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، وأنه بدون اتخاذ أية إصلاحات سياسية لن يكون للإصلاحات الاقتصادية أي تأثير، مما يستوجب ممارسة الضغط الخارجي على النظم غير الديمقراطية من أجل تنفيذ إصلاحات سياسية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية. [4] وهو ما تأكد من خلال تصريحات المسؤولين في المؤسسات المالية الدولية، فقد أكد المدير الإداري لصندوق النقد الدولي في مطلع عام 1990 على أن تدهور الأوضاع الاقتصادية لدول القارة الإفريقية مرده إلى البيئة السياسية غير المواتية لحدوث تنمية في هذه الدول. واعتبر أن النظم السياسية الأكثر انفتاحاً وتعددية تشكل مناخاً تزيد في إطاره احتمالات تحقيق التنمية المستدامة. وفي مؤتمر لجنة بريتون وودز حول " أزمة التنمية

[1]- سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص 70.

[2]- **نفس المرجع**. ص 18.

[3]- دان مودولا، **مرجع سابق**. ص ص. 321، 322.

[4]- بشير حمدي، **مرجع سابق**. ص. 57.

والتمويل في إفريقيا "، المنعقد في واشنطن في أفريل 1990، أكد رئيس البنك الدولي أن الحكم الجيد قد بات شرطاً ضرورياً ونقطة انطلاق أساسية على طريق التنمية الاقتصادية في إفريقيا.[1]

وعليه، أصدر البنك الدولي أول وثيقة له في هذا الخصوص تحت عنوان " إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى التنمية المستدامة "،[2] شرح فيها الأزمة الإفريقية واعتبرها أزمة حكم. وبشكل أكثر تحديدا أشار البنك الدولي إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات العامة مثل: شخصنة السلطة بشكل مكثف، وإنكار حقوق الإنسان الأساسية، وتفشي الفساد على نطاق واسع، ووجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة.[3] ورأى بأنه " يجب على إفريقيا أن تزيل هذه المعضلات لكي يكون بإمكانها أن تحصل على تنمية دائمة".[4] زاعما أنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون كل من بوتسوانا وموريشيوس هما أعلى دولتين من حيث معدلات الأداء الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تكونا الدولتان الوحيدتان اللتان شهدتا نظاما تعددياً حقيقياً متصلاً في القارة منذ استقلالها. [5]

ولذلك لم تبق الإصلاحات اللازمة للحصول على القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين اقتصادية صرفة، بل أصبحت أيضا تمس الأجهزة المؤسساتية والسياسية في الدول المهيكلة.[6]

وقد احتلت هذه القضية مكانة هامة في الجدل الإفريقي الخاص بعمليات الدمقرطة، إذ أكّد بعض أنصار برامج التكيف الهيكلي في إفريقيا أهمية العوامل الخارجية في تحقيق الإصلاح السياسي، حيث أن نظم القمع والاستبداد الإفريقية ظلت تعتمد على الحلفاء الدوليين في توفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لاستمرارهم في السلطة. لذا فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول الغربية يعد وسيلة مؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، لأن منع المعونات يضعف هذه النخب المتسلطة وقد

[1]– محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 22، 23.

[2]– **نفس المرجع**. ص ص. 62، 63.

[3]– حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات)، **مرجع سابق**. ص. 33.

[4]– تولابور كومي، **مرجع سابق**. ص. 123.

[5]– بشير حمدي، **مرجع سابق**. ص. 57.

[6]– ولد الشيخ عبد الودود، **مرجع سابق**. ص 107.

يساعد على إسقاطها، وعلى سبيل المثال فإن العقوبات التي فرضت على الرئيس ماثيو كيريكو في بنين أسهمت في إضعافه وساعدت على تقوية موقف القوى الديمقراطية المعارضة.[1]

فيما نظر إليها البعض الآخر على أنها نوع جديد من الهيمنة الإمبريالية على الشعوب الإفريقية. ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقي باللوم في تخلف إفريقيا وأزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقا لأوسايوكلي فإن "الفوضى الاقتصادية في إفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم، وإنما هي من صنع الغرب الامبريالي، وإذ قدر للعدل أن يأخذ مجراه، فعلى الغرب أن يتحمل مسؤوليته ويصلح ما أفسدته يداه".[2]

إن الخبرة الواقعية لهيكلة الدول الأفريقية أسفرت إلى هيمنة اتجاه السلطوية على اتجاه الأخذ بالديمقراطية. فالسلطوية لا التحول الديمقراطي هي التي كانت نتاج إصلاح السوق الذي تم إجراؤه في ظل برامج التكيف الهيكلي، فنتيجة لعدم شعبية برامج التكيف الهيكلي لم يكن من الممكن تنفيذها إلا من خلال القوة. لأن الدول المطبقة لتلك البرامج كانت تشعر أنها مسؤولة ليس أمام مواطنيها ولكن أمام صندوق النقد والبنك الدوليين، وكان عليها أن تناضل من أجل تحقيق معايير الأداء التي تطلبها هاتان المؤسستان رغم كل مساوئها.[3] فحتى نظام رولنجز في غانا، الذي عرف بأنه " نجم التفاهم "، قد اضطر لاستخدام قدر كبير من الأوتوقراطية لتنفيذ هذه الإصلاحات.[4]

---

[1] – محمد علي حمدي بشير، **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام 1990**. مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2009). ص ص. 46، 47.

[2] – حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 20، 21.

[3] – محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص. 24.

[4] – جون ك. أكوكباري، "مواجهة تحديات الديمقراطية المستدامة: إفريقيا الجنوبية في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة سعد الطويل. في: طايع آصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا: تحديات وآفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون. ( أديس أبابا: منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي إفريقيا، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية للتوثيق، ط1، 2003). ص. 118.

وفي تعجله لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، كان المجتمع الدولي على استعداد لتقبل ديمقراطية مختزلة في مجرد انتخابات متعددة الأحزاب دونما فاعلية.[1] فطبيعة التحولات التي شهدتها البلدان الإفريقية نتيجة لهذه البرامج كانت في الغالب مجموعة من الإصلاحات الشكلية التي تهدف إلى استيعاب الضغوط الداخلية والخارجية خاصة تلك الناجمة عن تطبيق تلك السياسات. [2]

ضف إلى ذلك أنه عندما تبين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن القوى الديمقراطية البازغة معارضة بدرجة كبيرة لبرامج التكيف الهيكلي، اتجها نحو تفضيل المرشحين والبرامج الحزبية التي تتوافق وسياستها الاقتصادية الإصلاحية.[3] فالاستراتيجيات السياسية للصندوق والبنك الدوليين في إفريقيا انطوت على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التي كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة. وفي بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية.[4]

وهذا الاعتماد المتزايد على السلطوية في تطبيق الدولة لإستراتيجية الهيكلة، رافقه إنجاز محدود لبرامج التكيف الهيكلي، وآثارها السلبية العديدة على الظروف المعيشية للعديد من الفاعلين والفئات الاجتماعية، فقد أدت سياسات التكيف إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في القارة، وذلك نظراً لما أدت إليه هذه البرامج من انتشار جيوش العاطلين واتساع نطاق الفقر لاسيما في ظل تحلل الدولة من التزاماتها الاجتماعية في دعم التعليم وتوفير الرعاية الصحية والإسكان،[5]

فبالرغم من دفاع البنك الدولي عن برامج التكيف الهيكلي معتبراً أن " اللبرلة سوف تلعب على الأرجح دورا ملموسا في تقليص الفقر، وذلك من خلال مساهمتها في اطراد النمو على الأمد الطويل"، حتى أنه في عام 1997 ظل البنك على زعمه " بأن خسائر المخرجات التي يقاسيها الاقتصاد – نتيجة للتكاليف الاجتماعية للتكيف – من المتوقع أن تكون مؤقتة، وهناك شواهد عملية على اتجاهها نحو التدني، وخاصة بالنسبة إلى الفوائد المحققة ". فإن هناك دراسات ميدانية كثيرة أكدت أن سياسات

[1] – أكوديبا نولي، " العولمة والسياسة في إفريقيا"، ترجمة: محمد عاشور مهدي. في كتاب: أكوديبا نولي، ج2، **مرجع سابق**. ص. 681.

[2] – عكور محمد عبد الكريم،. **مرجع سابق**. ص ص. 57، 58.

3 – أكوديبا نولي، ( العولمة ...)، **مرجع سابق**. ص ص. 677، 678.

[4] – حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 22، 23.

[5] – محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص. 24.

التثبيت والتكيف قد أسهمت عمليا في إعاقة النشاط الاقتصادي وتراجع النمو. وهناك توثيق جيد الآن لفشل التكيف الهيكلي في حفز النمو وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبالإضافة إلى ما سبق أفضت برامج التكيف إلى تحطيم ما تبقى من آفاق وإمكانيات اشتراك هذه البلدان في السوق العالمية.

هذا وقد أكدت وزارة الخارجية الدنمركية مثلا Danish Ministry of Foreign Affairs في تقرير لها عام 1995 أن "برامج التكيف الهيكلي لم تؤد إلى حدوث تحسينات هامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أي من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء". وأكثر من هذا قال التقرير أنه حتى في حالات حدوث نمو في الدخل القومي فإن هذا لم يفض آلياً إلى تحسين أحوال الفقراء، وذلك بسبب عدم عدالة توزيع الدخل. [1]

وهو ما أكّده كويكا حين اعتبر بأن فشل النموذج التنزاني القائم على اشتراكية الحزب الواحد بعد أن حقق نجاحا ملموسا في الديمقراطية يعزى إلى الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي، وفي نفس السياق أكد أويائدا على أن الأزمة الاقتصادية الراهنة في إفريقيا لا علاقة لها بالديمقراطية، فهي تعزى إلى الآليات التي تستخدمها الإمبريالية من خلال ما يسمى بالمعونات، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للتأثير على توجهات التنمية الإفريقية بما يخدم المصالح الغربية. [2]

لقد أدت برامج التكيف الهيكلي إلى خلق توترات واضطرابات شعبية عارمة أطلق عليها (اضطرابات صندوق النقد الدولي) كتلك التي حدثت في نيجيريا، زامبيا، كوديفوار، ودول أخرى، [3] حيث شاعت مظاهر الاحتجاج والمظاهرات والمعارضة نتيجة لرفع أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها وعن الخدمات الأساسية كأحد متطلبات سياسات التكيف، ففي كينيا مثلًا، كان هناك اضطرابات وإضرابات قام بها المهنيون وصاحبها في بعض الأحيان أعمال عنف، وشهدت الكونغو أحداثًا مشابهة، نتيجة لتطبيقها لهذه السياسات. [4] وبعد خمس سنوات من التطبيق المثابر لبرامج التكيف

[1] – أولويس إس ملامبو، " العولمة والتكيف الهيكلي ومعضلة الأبعاد الاجتماعية في زيمبابوي 1990– 1999"، ترجمة مصطفى مجدي الجمال. في: طايع آصيفا وآخرون، **مرجع سابق**. ص ص.197، 198.

[2] –حمدي عبد الرحمن، ( ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 15.

[3] – عكور محمد عبد الكريم،. **مرجع سابق**. ص. 57.

[4] – فواز الخصاونة مجدي عبد الله، " سياسات التكيف الهيكلي وشرعية النظم السياسية في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص ص. 38، 39.

الهيكلي واجهت زامبيا مخاطر السخط المدني في عام 1996 بعد انتخاب شيلوبا، عندما خفضت مصروفاتها وإنفاقها العام وعملت على رفع الضرائب وتقليل التمويل الخارجي، الأمر الذي حدا بالدول المانحة إلى حجب المساعدات المقدرة بـ 35% من قيمة الميزانية، الأمر الذي شكل تحديا حقيقيا أمام الدولة، خاصة وأنها بعد خمسة سنوات من التطبيق الكامل لهذه البرامج لم تستطع أن تمول بنود ميزانيتها بصورة مستقلة. [1] ويحصي أحد الباحثين ( Ufo Okpke Uzodike) في ثلاثة عشر بلدا أكثر من عشرين حالة مما يمكن تسميتها " مقاومة شعبية " للاحتجاج على الأخذ بسياسات التكيف الهيكلي. [2] وقامت حينها الحكومات بالرد عليها بأعمال عنف مضادة كرست الحكم التسلطي، وبهذا أصبحت برامج التكيف الهيكلي مصدرا آخر للصراع العنيف ولعدم الاستقرار السياسي في تلك البلدان. [3]

ونتيجة لذلك كله – تزامن عنف الدولة الذي صاحب تنفيذ برامج التكيف الهيكلي مع العناء الناجم عن تلك البرامج– أجبر الأفراد على طلب العوض في التعاون الأمني والمشترك على مستوى الجماعات الأولية. ففي غانا على سبيل المثال، اضطر الـ كونكومبا إلى هجر مواطن إقامتهم الحضرية إلى موطنهم الإثني في شمال غانا، وهنالك دخلوا في صراع عنيف مع جيرانهم من النانومبيا على الحقوق العرفية والمنافسة لتحقيق المزايا الاقتصادية. وبالمثل المواجهات العنيفة بين ال Gonja و ال Nawari في شمال غانا .

ولقد غذت عمليات التمزق والتوترات والشدائد الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي توجهًا متصاعد الحدة لا تستطيع العمومية المجردة للهوية المدنية في الدولة الوطنية احتواءه، فهذه الظروف أثارت هويات ثقافية خاصة لكنها مقدسة كالديانات، الهوية المحلية (العشائرية) والإثنية على ما يظهر بوضوح في الصومال، رواندا، بوروندي، أوغندا، نيجيريا، زيمبابوي، كينيا، الكونغو، السودان وليبيريا. حيث تعكس تلك الهويات ميلا للاقتران بانفجار داخلي عنيف.[4].

[1] – عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 57.

[2] – فواز الخصاونة مجدي عبد الله، **مرجع سابق**. ص. 39.

[3] – عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 57.

[4] – أكوديبا نولي، ( العولمة...)، **مرجع سابق**. ص ص. 680، 681.

2- **الدول الكبرى المانحة والتحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء:**

كانت سياسة الدول المانحة قبل نهاية الحرب الباردة لا تكترث بقضايا الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الدول المتلقية، فقد استخدمت المساعدات من أجل دعم حماية النظم الحليفة، في انتهاك صريح لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.[1]

لكن بعد نهاية الحرب الباردة غدت أكثر إصرارا على تنفيذ الإصلاحات السياسية في الدول المتلقية، إذ جعلت الدول المانحة الرئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا القضايا الديمقراطية بمثابة شروط مسبقة لاستمرار تدفق المعونات والمساعدات الاقتصادية.[2] ومع تراجع الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للغرب، وجدت القوى الغربية نفسها في وضع يمكنها من جعل سياساتها الإفريقية أكثر اتساقاً مع مبادئها الديمقراطية التي طالما ضحت بها لأغراض التنافس مع الاتحاد السوفييتي. [3]

ففي أفريل عام 1990 حددت الولايات المتحدة التقدم نحو الديمقراطية كأحد شروطها لبرنامج المساعدات الأمريكي، مما يعني أن تعزيز وتقوية التحول الديمقراطي هو من أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. [4] وفي هذا الإطار فقد تم إضافة بند تستطيع من خلاله وكالة المعونات الأمريكية US Aid من تقديم المساعدات لبعض الدول تحت ما سمي "مبادرات الديمقراطية"،[5] وفي هذا صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية آنذاك بأنه "إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية"، ونصح كوهين الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية. [6]

كما صرح السفير الأمريكي لدى كينيا سميث هيمستون Smith Hems Tone بأن المساعدات الأمريكية سوف يتم توجيهها للدول التي تشهد ولادة مؤسسات ديمقراطية وتدافع عن حقوق الإنسان

---

[1]- محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 36.

[2]- دان مودولا، **مرجع سابق**. ص. 322.

[3]- محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص. 56.

[4]- فواز الخصاونة مجدي عبد الله، **مرجع سابق**. ص. 36.

[5]- عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 53.

[6]-حمدي عبد الرحمن، ( ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 14.

وتنتهج سياسة التعددية الحزبية، وقد استمر هذا النهج في التفكير مع تولي الرئيس كلينتون وأعرب عن ذلك بقوله : " إننا ولعقود طويلة نظرنا إلى إفريقيا من خلال منظور الحرب الباردة .... لقد وفرنا الدعم لبعض الزعماء على أساس موافقتهم المعلنة المناوئة للشيوعية وللتفرقة العنصرية وليس على أساس سياستهم الفعلية – إن الولايات المتحدة ببساطة تجاهلت الواقع الإفريقي"، وأكد على ذلك أيضا وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في أحد خطبه العامة فقال: " دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل المرتكز الذي تستند إليه السياسة الخارجية الأمريكية وهو الأمر الذي يتسق مع ما أطلق عليه " العقيدة الأخلاقية والإستراتيجية للتسعينيات" ولذلك فرضت إدارة كلينتون المشروطية السياسية لتقديم المساعدات الأمريكية بتنفيذ إصلاحات سياسية مثل السماح بالتعددية الحزبية، والمنافسة الحرة في الانتخابات، وتعديل الدساتير، وإلا فسوف تتعرض الدول التي لا تستجيب لوقف المساعدات. [1]

وفي جوان من نفس السنة ( 1990) أكد وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد أن بريطانيا ملتزمة بتعزيز الحكم الجيد في منح مساعداتها، ووضع مؤشرات للحكم الجيد وهي السوق الحرة، حقوق الملكية، قضاء مستقل، حكم القانون، جيش محايد، تعددية سياسية، حرية التعبير والتجمع وحرية الصحافة.[2] وطالب بتوحيد مواقف الدول المانحة لدعم النظم الجيدة التي تتبنى التعددية الحزبية والاقتصاد المفتوح، وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة سوف تستغل الفرص من أجل دعم المنظمات غير حكومية، وطالب وزير التنمية الدولية Lynda Chalkier على نفس المنوال بزيادة المساعدات البريطانية للنظم الجيدة.

وللموقف الفرنسي أيضا أهمية خاصة، على الأقل بالنسبة إلى إفريقيا الفرانكفونية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعونات من فرنسا. فقد صرح وزير التعاون والتنمية الفرنسي Jacques pellier في جانفي من عام 1990 أن التنمية لن تتحقق بدون ديمقراطية، وأن فرنسا سوف تقف بجانب الحكومات التي تجري الإصلاحات الضرورية،[3] وقد أخبر الرئيس الفرنسي قادة إفريقيا الفرانكفونية في خطاب بمدينة لابول بفرنسا يوم 20 جوان 1990 أمام ممثلي 37 دولة إفريقية بمناسبة القمة الـ 16

[1] – محمد علي حمدي بشير، ( الأبعاد...)، **مرجع سابق**. ص. 125.

[2] – فواز الخصاونة مجدي عبد الله، ( سياسات...)، **مرجع سابق**. ص. 36.

[3] – محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 39.

لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا أنه ‹‹ كلما عجلتم في تنظيم انتخابات حرة، تحسن وضع الشباب الذي يحتاج إلى التعبير عن نفسه في بلدانكم››.[1]

وأشار الرئيس ميتران إلى أن المساعدات الفرنسية سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية . فحسبه بات على الدول الإفريقية أن تقوم على غرار دول أوروبا الشرقية التي تحررت من الشيوعية بتبني الديمقراطية. وقد جعل بوضوح من اعتماد التعددية الحزبية شرطاً للاستفادة من أي عون فرنسي في المستقبل عندما قال لضيوفه بالحرف الواحد: ‹‹ إن فرنسا ستربط إسهاماتها بالجهود التي ستبذل من أجل تحقيق الحرية ››.[2] وأثناء مؤتمر صحفي عقده الرئيس الفرنسي بعد نهاية القمة، حدد الرئيس من جديد نهجه: ‹‹ إنه من المؤكد أن المساعدة العادية لفرنسا ستكون أكثر فتورا في وجه حكام يتصرفون بطريقة تسلطية بدون قبول التطور نحو الديمقراطية. وستكون هذه المساعدة سخية إزاء هؤلاء الحكام الذين سيسيرون بشجاعة نحو هذه الديمقراطية ››.[3]

وقد انطوى نظام المعونات القائم على المشروطية السياسية على حوافز بالإضافة إلى أساليب جزائية، بمعنى أن المعونات توجه للمشاريع التي تعزز الإصلاح السياسي من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى تطبيقات المشروطية السياسية، يلاحظ أنها باتت تأخذ أحد شكلين هما: أولا تقديم المساعدات للدول التي تشهد مبادرات نحو التحول الديمقراطي. وثانيا: استخدام العقوبات السلبية ضد الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا غير مرضٍ، أو تلك التي تشهد تراجعًا فيه، أو لتحفيز أخرى على تبني إجراءات ديمقراطية. [4] وقد تنوعت الضغوط الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي في القارة بدءاً بالضغط الإعلامي مروراً بالطرق الدبلوماسية ثم وصولاً إلى الضغوط الاقتصادية التي كانت أشد أنواع الضغوط على الدول الإفريقية بصفة عامة نظراً لتدهور أوضاعها الاقتصادية وتزايد أعباء الدين الخارجي. [5]

---

[1]– سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 72.

[2]– ولد الشيخ عبد الودود، **مرجع سابق**. ص ص.107، 108.

[3]– تولابور كومي، **مرجع سابق**. ص. 120.

[4]– عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 53.

[5]– محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص 60.

للتدليل على استخدام الغرب للمساعدات والقروض كأداة للضغط على النظم الإفريقية هناك حالة الكونغو، حيث كان الغرب يصف موبوتو قبل نهاية الحرب الباردة بأنه " رجلنا في إفريقيا "، فقد وصفه الغرب بعد الحرب الباردة بأنه " رجل فاسد "، وفي بداية التسعينات تم الضغط عليه للاستقالة وإجراء انتخابات حرة من خلال قيام الكونغرس الأمريكي بالموافقة على وقف المساعدات العسكرية للكونغو،[1] وتجميد حسابات موبوتو بالخارج عبر التعاون مع فرنسا وبلجيكا. [2]

وفي غانا كانت موافقة رولنجز على عودة البلاد إلى الحكم الدستوري– في الغالب– من أجل مغازلة مجتمع المانحين والاحتفاظ بعلاقات ودية معهم، ولذلك أعلن رولنجز عن البرنامج الانتقالي في 10 ماي 1991، أي قبل أربعة أيام فقط من انعقاد مؤتمر المانحين الحاسم خلال الفترة من 14 إلى 15 ماي 1991.[3]

وقد أدى منع المساعدات في حالة بنين إلى الضغط على الرئيس كيريكو وإضعافه وبروز وتقوية المعارضة السياسية، كما تبرز حالتي غانا وزامبيا التي فرض عليهما عقوبات تمثلت بقطع المساعدات والقروض عنهما نتيجة لعدم تطبيق التزاماتهما. [4]

وكذلك الأمر بالنسبة للدول الفرانكفونية، حيث لواشنطن نفوذ أقل، ضغطت فرنسا على كل من توغو وإفريقيا الوسطى وجيبوتي وساحل العاج. وهذه الدول تحولت نحو الديمقراطية خلال عام 1993. [5]

وفي الكاميرون، وبعد أقل من أسبوع على القمة الفرنسية الإفريقية في لابول المشار إليها سابقا، وتحديداً في المؤتمر السنوي للحزب الحاكم، أعطى الرئيس بيا تعليماته بضرورة الاستعداد للمنافسة التعددية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن بيا إنهاء الرقابة على الصحف والسماح بحرية التجمع وحرية تكوين أحزاب سياسية معارضة. وبالفعل في ديسمبر من ذات العام، أسفرت مبادرة الرئيس الكاميروني

---

[1]– فواز الخصاونة مجدي عبد الله، **مرجع سابق**. ص 35.

[2]– شنيكات خالد حامد، " العوامل الخارجية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 350.

[3]– دان مودولا، **مرجع سابق**. ص. 322.

[4]– فواز الخصاونة مجدي عبد الله، **مرجع سابق**. ص. 37.

[5]– شنيكات خالد حامد، **مرجع سابق**. ص ص. 350، 351.

عن صدور القانون رقم 56 لسنة 1990 بإقرار التعدد الحزبي في الكاميرون كخطوة أولى نحو التحول الديمقراطي. وكرد فعل فرنسي على قرارات الرئيس بيا تضاعف الدعم المالي الفرنسي للكاميرون بشكل مطرد حيث ارتفع إجمالي حجم المعونات الفرنسية للكاميرون من 171.8 مليون دولار عام 1990 إلى 407 مليون دولار عام 1992. [1]

رغم الاتجاه إلى تحديد مبادئ التحول الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان كأهداف أساسية قبل المنافسة في إفريقيا إلا أن الممارسة والخبرة بشؤون القارة في ظل التحولات الدولية قد أثبتت أن تلك المبادئ ما هي إلا أدوات تمتلكها القوى المتنافسة وتستخدمها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في القارة. [2]

وفي تحليل عميق يؤكد وليام إ. روبنسون William I. Robinson أن الولايات المتحدة تؤيد الديمقراطية الهشّة ( Low-intensity Democracy )، كما وجهت تهمة مماثلة من نشر "الديمقراطية الهشة" إلى فرنسا، في سياق سياساتها في الدول الإفريقية الفرانكفونية. [3]

والواقع أن المشروطية التي رافقت المساعدات قد ارتبطت بصراع المصالح من الدول المانحة، ففي الكاميرون دعمت فرنسا بول بيا في الانتخابات الرئاسية عام 1992، بالمساعدات ضد جون فرو ندي John Fru Ndi حليف الولايات المتحدة، بينما جمدت الولايات المتحدة مساعداتها عن بيا لموالاته لفرنسا. ولهذا يرى بعض المحللين أن الدول المانحة تهتم بدعم المرحلة الانتقالية للتحول، وتتجاهل عملية التحول الديمقراطي كمشروع ممتد وطويل الأجل. [4]

لذلك بقيت معظم الحكومات الإفريقية الموالية للغرب قوية ومتسلطة في وجه المعارضة السياسية على الرغم من أنها تشهد تحركات رسمية نحو الديمقراطية، إذ غالبا ما عكست العلاقة بين النظام السياسي القائم وبين الدول الغربية مؤشراً قويا على مدى جدية المشروطية السياسية ومطالبة الحكومات الغربية بتطبيقها، الأمر الذي يدل على عدم إخلاص الدول المانحة في دعم مسيرة التحول

[1] – محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 58، 59.

[2] – إبراهيم نصر الدين وآخرون، **العرب وأفريقيا...فيما بعد الحرب الباردة**. ( القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000). ص. 65.

[3] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 18.

[4] – بشير حمدي، **مرجع سابق**. ص ص. 62، 63.

الديمقراطي في إفريقيا، هذا بالإضافة إلى قيام بعض الحكومات الغربية بدعم العديد من النظم التسلطية الإفريقية دون أدنى مطالبة حقيقية بالتحول الديمقراطي. [1]

وعلاوة على ذلك فثمة قلق متزايد من أن استخدام المساعدات الخارجية على نحو متزايد سوف يؤدي إلى تدهور العملية الديمقراطية في الدول المتلقية، كذلك وجدت بعض الدراسات أن الشروط السياسية بحكم طبيعتها أكثر فعالية في دفع التحرر السياسي، وأقل فعالية في ضمان التحول الديمقراطي الكامل، وأقل فعالية في تعزيزه وتوطيده. [2]

تشير التحليلات للتغيير السياسي في إفريقيا إلى خلاصة، هي أن التغيير جاء كنتيجة من مركب من الضغوط الخارجية والداخلية وليس لأي عامل منفرد أن يبرر التحركات المهمة باتجاه الديمقراطية في السنوات الأخيرة، فثمة أنماط معقدة من العناصر الداخلية والخارجية، أو من الأوضاع المتنوعة التي تتفاعل مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة. [3].

وفي تقويم للأهمية النسبية لهذين المجموعتين من العوامل يوجد هنا اتفاق كبير بين الباحثين الأفارقة والمهتمين بالدراسات الإفريقية، بأن الضغوط الداخلية لعبت دورا مهما ولكنه ليس كليا وحاسما في إقناع الحكام التسلطيين والحكومات الدكتاتورية في إفريقيا لإعادة بناء النظام السياسي وفقاً للمتطلبات الديمقراطية. [4]

كما أن العامل الخارجي ليس وحده هو العامل الوحيد المؤثر في تحقيق التحول الديمقراطي، حيث أن عملية التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية تخضع لمؤثرات عدة، أهمها التقدم الديمقراطي في دول الجوار، والأداء الاقتصادي، ونوعية القيادة السياسية، والقدرة التطبيقية لأحزاب المعارضة. [5]

[1] – عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 58.

[2] – محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 128.

[3] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 64.

[4] – بوتر ديفيد وآخرون، **مرجع سابق**. ص. 466.

[5] – محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 61.

## المطلب الثاني: تقييم عملية التحول الديمقرطي في إفريقيا جنوب الصحراء

### 1- الآليات الدستورية والقانونية (التغييرات والتعديلات الدستورية في إفريقيا جنوب الصحراء):

اكتسحت موجة دمقرطة دولَ إفريقيا جنوب الصحراء، ورغم اختلاف صيغ التحول آنذاك، عن طريق المؤتمر الوطني كما هو الحال في الغابون وتوغو والنيجر، أو عن طريق تجنب المؤتمر الوطني لاختصار الطريق كساحل العاج 1990 وبوركينافاسو 1991، وأخرى عن طريق الهزات التي عرفتها المجتمعات داخليًّا، ومن أمثلتها: الكاميرون، وغينيا، وبوروندي، بالإضافة إلى الصيغ الأكثر عنفًا عن طريق العصيان المدني والانقلابات العسكرية كالوضع في مالي 1991 . فإن النتيجة الأهم، من وجهة نظر دستورية، هي صدور العديد من الدساتير الإفريقية التي كرست التعددية الحزبية، وفتحت الباب أمام الحريات السياسية. وهذه الموجات أنتجت تجارب دستورية ناجحة، أهمها: تجربة جنوب إفريقيا.[1]

فمنذ أواخر الثمانينات قامت الحكومات الإفريقية بإضافة عناصر ديمقراطية إلى دساتيرها، أو إعادة كتابة تلك الدساتير لتعبر عن التحول باتجاه السياسات الديمقراطية، حيث أن معظم الدول الإفريقية اتخذت إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز التحول ويظهر ذلك في[2]:

1- ضمان حق تكوين الأحزاب السياسية والاعتراف بالمعارضة.
2- حرية الانضمام للأحزاب السياسية.
3- إجراء انتخابات على أساس تعددي يؤدي إلى التداول السلمي على السلطة.
4- إعلان الحقوق والحريات.
5- مبدأ الفصل بين السلطات.

---

[1] – بوحنية قوي، الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة . في:
**http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/03/201532112647866325.html** تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016.

[2] – Babakar Guèye, " La démocratie en Afrique :Succès et Resistances", **cairn info**, (n°=129, Avril 2009). P. 1.

ومن أمثلة الدول التي اعتمدت دساتير جديدة كينيا، فقد كان التغيير الذي طرأ على دستور كينيا لعام 1991 ليس فقط ممهّداً الطريق لبداية الأخذ بنظام رسمي انتخابي يقوم على تعدّد الأحزاب في عام 1992، لكنه وَضعَ الأساس أيضاً لعملية إصلاح دستوري شاملةِ. ففي الوقت الذي لم يكن في كينيا قبل هذا التغيير سوى حزب سياسي واحد فقط وهو إتحاد كينيا الأفريقي الوطني (كانو) The Kenya African National Union (KANU). ومع التطبيق لنظام التعددية الحزبية في عام 1992، كان هناك أكثر من ثمانية أحزاب سياسية قد سجلت رسمياً لخوض الانتخابات التنافسية، وقد تزايد العدد إلى 27 حزباً في عام 1997. [1]

وفي رواندا عدل الدستور عام 1991 ليسمح بالتعددية الحزبية والسماح للمعارضة بالنشاط والمتمثلة في حزب رواندا الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. أما في أوغندا فقد تم إصدار دستور 1995 من قبل لجنة عينها الرئيس موسيفيني، وتمت مناقشته من قبل الجمعية التأسيسية الانتقالية المكونة من 24 عضو وتم اعتبار الانتخابات كآلية وحيدة لاعتلاء السلطة، إلا أنه لم يؤسس للتعددية الحزبية بل أكد أن التنظيم السياسي الوحيد هو حركة المقاومة الوطنية NRM بزعامته، حيث أكد أن الحركة ليست حزبا سياسيا ولكنها حركة ينبغي أن ينضوي تحت لوائها جميع الأوغنديين.[2]

وفي إطار الاستقرار الداخلي وبناء نظام الحكم الفيدرالي في إثيوبيا ظل الشعار المعلن هو التحول الديمقراطي، وجرى إعداد مشروع الدستور الفيدرالي استعدادا للانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 1993، كما أجريت الانتخابات وشكلت الحكومات الإقليمية في أقاليم الدولة الأربعة عشر. وفي ديسمبر 1993، أعلنت الحكومة عن تصورها للمرحلة الأخيرة من هذه المسيرة، بإعداد مشروع الدستور الدائم، وتحديد النصف الثاني من شهر ماي 1994 موعدًا لانتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستناقش المشروع وتصدر الدستور، على أن يعقب هذا إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء البرلمان الاتحادي قبل عام 1994.

---

[1] – سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها. في:

**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm** تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016.

[2] – ملف معلومات أساسية عن أوغندا. في: **http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid= 311** تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2016.

كان التصديق على الدستور الدائم للدولة الإثيوبية، في 8 ديسمبر 1994، وخرج إلي حيز النفاذ والعمل بموجبه خلال عام 1995، وتضمنت ديباجته الإشارة إلي التزام الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية بالممارسة الكاملة والحرة لحقهم في تقرير المصير وبناء مجتمع سياسي يقوم على حكم القانون، وقادر على ضمان السلام الدائم ونظام ديمقراطي وتقدم اقتصادي وتنمية اجتماعية، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف فإنه ينبغي الاحترام الكامل للحريات الأساسية للأفراد والشعوب، وحقوق الحياة معا على أسس من المساواة وبدون أي تمييز ديني أو ثقافي...[1]

بالرغم من قيام الحكومات الإفريقية، بإضافة عناصر ديمقراطية إلى دساتيرها، أو تعديلها لتعبر عن التحول باتجاه السياسات الديمقراطية، فإن إضافة فقرات حماسية عن هذه الحقوق شيء، واستمتاع المواطنين بها في الواقع شيء آخر. إذا أخذنا ثلاث دول كمثال وهي: كينيا وغانا والكاميرون، حيث نجح الحكام الدكتاتوريون قبل الانتخابات في تحويل أنفسهم إلى " ديمقراطيين"، فإن ممارسة هذه الحريات بعد الانتخابات تجري وفقا لرغبات الرؤساء، فقد استمرت الاتجاهات الأوتوقراطية في هذه البلدان، وإن كانت بشكل أقل ظهورًا بعد الانتخابات المتعددة الأحزاب، فقد استمر إرهاب عناصر المعارضة، كما تتعرض صحف المعارضة للمضايقات . وينطبق على هذا النوع من الأنظمة وصف دياموند بأنها "ديمقراطيات زائفة "، بما يعني أنها ديمقراطية في الشكل، دون أن تتوفر أية فرصة لإبعاد حكامها الحاليين وأحزابهم عن الحكم. [2]

كما أن القادة الأفارقة، وفي سبيل الحفاظ والاستمرار في الحكم، قاموا بتعديل الدساتير الجديدة خاصة ما تعلّق منها بعدد العهدات الرئاسية ومدّتها. إذ شهدت دول إفريقية عديدة تجديد العهدات الرئاسية لرؤساء الدول مثل جيبوتي والكاميرون وتشاد وتوغو وزيمبابوي وأنغولا..

[1] – سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها، **مرجع سابق**.

[2] – جون ك. أكوكباري، **مرجع سابق**. ص ص. 111، 112.

**جدول رقم (05): أجندة العهدة الثالثة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015[1]**

| البلد | الرئيس آنذاك | الآلية | التاريخ | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| الكاميرون | بول بيا | تعديل الدستور | أفريل 2008 | ناجحة |
| جيبوتي | إسماعيل عمر غيليه | تعديل الدستور | أفريل 2010 | ناجحة |
| الجابون | عمر بانغو | تعديل الدستور | جويلية 2003 | ناجحة |
| غينيا | لانسانا كونتي | تعديل الدستور | نوفمبر 2001 | ناجحة |
| ملاوي | باكيلي مولوزي | تعديل الدستور | جويلية 2002 | فاشلة |
| ناميبيا | ساموبل نوجوما | تعديل الدستور | ديسمبر 1998 | ناجحة |
| نيجيريا | أولينسيجون أوباسانجو | تعديل الدستور | ماي 2006 | فاشلة |
| السنغال | عبد الله واد | المحكمة الدستورية | 2012 | عدل وخسر |
| توغو | غنا سينابى أياديما | تعديل الدستور | ديسمبر 2002 | ناجحة |
| أوغندا | يوري موسيفيني | تعديل الدستور | جوان 2005 | ناجحة |
| زامبيا | فريديريك شيلوبا | تعديل الدستور | أفريل 2001 | فاشلة |
| جمهورية الكونغو | دوني ساسو نقيسو | استفتاء شعبي | أكتوبر 2015 | ناجحة |
| رواندا | بول كاجاسي | تعديل الدستور | نوفمبر 2015 | ناجحة |

## 2- الانتخابات والعملية الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية في سلم أولويات الأجندة البحثية لدراسة وفهم ديناميات النظم السياسية الإفريقية في فترة التحول نحو الديمقراطية. واعتبر حينها مدخلا مهما لدراسة النظام السياسي برمته. وقد ارتبط ذلك بالحالات التي عانت فيها الدول الإفريقية من حروب أهلية طاحنة، الأمر الذي جعل إجراء انتخابات تعددية بمثابة خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار وتعزيز التحول الديمقراطي.

[1]- جبابلية عبد الحفيظ، **مرجع سابق**. ص. 281.

وارتبطت دراسة الانتخابات في إفريقيا – منذ أواخر الثمانينات– بقضايا أخرى مهمة مثل: النظم الحزبية، والمشروطية الخارجية، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وموقف المؤسسة العسكرية. [1]

في هذا الفرع، سوف نختبر خلفية وأبعاد الأزمة الانتخابية في إفريقيا، وذلك في سياق عملية التحول الديمقراطي في القارة، ورصد ما حدث من إخفاقات مرتبطة بالعملية الانتخابية في إفريقيا ودلالتها بالنسبة للمشروع الديمقراطي في القارة.

**أ- تقييم ظاهرة الانتخابات في أفريقيا:**

على الرغم من أن التعددية الحزبية والانتخابات قد أصبحت بمثابة القاعدة أو المبدأ العام في إفريقيا، فإنه من الضروري التمييز بين أشكال ومضامين الظاهرة. ففي معظم الدول الأفريقية تبدو الانتخابات مجرد مناورة مناسبة من جانب النظم الحاكمة، نظراً لما تنطوي عليه من مضامين اقتصادية تتمثل في تدفق المعونات الخارجية والمساعدات الاقتصادية، ويرجع ذلك – جزئيا– أيضا إلى دورها في دعم وتحسين الصورة السياسية للنظم الحاكمة في الميدان الدولي، وحتى بالنسبة للنظم التي تقلدت السلطة من خلال الانتخابات الشعبية مثل زامبيا، فإنها ارتدت بعد ذلك إلى الحكم الأوتوقراطي من خلال إجراء انتخابات مصطنعة. وبالتالي يتمثل الوضع السائد في اتجاه معظم الحكام إلى تنظيم انقلاب انتخابي يضمنون من خلاله اختيارهم وذلك تحت اسم عملية انتخابية شعبية.[2]

تعد إساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة، من الأمور المألوفة في الواقع الإفريقي فجهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة، مثل: تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد " لعبة سياسية" تقوم على الغش والتزوير، وفي النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون، فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين في الاختيار. وتقوم أجهزة القضاء والإعلام والسلطات الانتخابية بأدوار محورية في عمليات " الإقصاء" السياسي لتلك الجماهير الإفريقية. كما أن الأجهزة الأمنية في الدول الإفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة،[3] وإجبارها على الانصياع، والإفساد السري للعملية الانتخابية أو

[1]– حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 39، 41.

[2]– دان مودولا، **مرجع سابق**. ص ص. 324، 325.

[3]– حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 54.

الترتيبات الانتخابية، وهو ما يؤدي إلى ما وصفه صمويل هنتنغتون بالانتخابات المكيافيلية الليبرالية Liberal Machiavellian Election.[1]

ولعل المثال الأبرز في هذا السياق هو الدولتين غامبيا وغانا، حيث كان التلاعب والسيطرة على العملية الانتخابية بمثابة السمة المميزة لكل مرحلة من مراحل عملية الانتقال التي قادها العسكريون، رولنجز في غانا ويحي جامع في غامبيا. حيث تضمن ذلك عملية الهندسة الدستورية، تأسيس الهيئة الانتخابية والسيطرة عليها، تدمير القواعد والتنظيمات الانتخابية، وإفساد العملية الانتخابية بما في ذلك تسجيل الأصوات وإجراء الانتخابات.

ففي غامبيا مثلا قام جامع بتعديل الدستور والقوانين الانتخابية على النحو الذي يتناسب مع مصالحه وطموحه الشخصي (تحديدا خفض الحد الأدنى للعمر المطلوب للرئاسة من 40 عاما إلى ما بين 30 و70 عاما وذلك لأن عمر جامع كان حينئذ 31 سنة). وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فقد قيد جامع استقلالية الهيئة الانتخابية والتي كانت تعرف باللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة. كما باغت الأحزاب السياسية التي وصفها بأنها سيئة السمعة خلال انتخابات تم تنظيمها على وجه السرعة. بإصراره على أن تتم العملية الانتخابية فيما لا يزيد عن شهر، حيث رفع الحظر عن الأنشطة السياسية في نهاية أوت 1997، وحدد موعد الانتخابات الرئاسية بيوم 26 سبتمبر من نفس السنة.[2]

غالبا ما كان يعني انتشار الديمقراطية انتخابات سريعة يحض عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية انتقال ديمقراطي، لكن الانتخابات المنظمة تنظيما سريعا يمكن أن تكون حدثا مزعزعا للاستقرار في الدول الضعيفة. وبحسب رأي أحد الباحثين: " يبدو أن الانتخابات هي المكان الخاطئ للانطلاق في بدء عملية التحول الديمقراطي في دولة تنهار وتمزقها الصراعات. ففي السنوات الأخيرة، نظمت الانتخابات الإفريقية إجمالا على عجل، وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر للأحزاب الوقت كي ترسخ حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح. ونتيجة لذلك، كان من السهل على الخاسرين أن يرفضوا نتائج الانتخابات، ولم يكن أمام الناخبين إلا الاختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية".[3] على سبيل المثال، باغت Felix Houphouet Baginy الذي شغل منصب

[1] – دان مودولا، **مرجع سابق**. ص. 325.

[2] – **نفس المرجع** . ص ص. 326، 327.

[3] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 106.

رئيس كوديفوار لعقود عدة، المعارضة عام 1990 بإذعانه المفاجئ للمطالب بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة، وعلى الرغم من انعدام أي نشاط للمعارضة على مدى ثلاثين عاما، استدعى الرئيس ستا وعشرين جماعة سياسية وأبلغها بالانتخابات المقبلة، وقد قوبلت طلبات المعارضة بوقت إضافي لتنظيم نفسها برفض قاطع، على أساس أن المعارضة ذاتها هي التي طالبت بانتخابات فورية. نتيجة لذلك، سيطر حزب الرئيس على الانتخابات.[1]

يمكن أن يكون إجراء انتخابات تأسيسية تنافسية وحرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيس الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية. غير أن السيرورة الناجحة للانتقال الديمقراطي لا تنتهي بتنصيب حكومة جديدة بناء على انتخابات حرة. فالنظام الجديد سيكون على الأغلب ديمقراطية مقيدة Restricted Democracy ، أي نظاما أكثر ديمقراطية من سابقه، لكنه ليس ديمقراطيا بالكامل. وبالفعل كان النمط النموذجي بالنسبة إلى العديد من البلدان الإفريقية نمطا من التأرجح بين نظام تسلطي، إلى حد ما، وديمقراطية ضعيفة.[2]

وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن احتمال الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائمًا، فالانتخابات في حد ذاتها لا تضمن مطلقًا رسوخ النظام الديمقراطي. ولا يمكننا اعتبار الانتخابات دومًا مؤشرًا على التحول الديمقراطي، فهي تُجرى أيضا في ظل الأنظمة المختلطة أو الهجينة، والتي قد تحتفظ بعناصر تسلط كبرى. فتكون بذلك مجرد "انتخابات استعراضية" مصممة لإضفاء مسحة من الصدقية على نظام هو بكل بساطة تسلطي، ويريد أن يظل على هذه الشاكلة. [3] وفي هذا السياق يرى شميتس وجيليز (1992) وبيتهام (1994) أن تعريف الديمقراطية في إطار العملية الانتخابية فقط، يعتبر شكليا وإجرائيا أكثر مما ينبغي، وأنه يوحي بأن الانتخابات هي المؤشر الرئيسي للديمقراطية، ومضمون هذا النقد هو أن التعريف الذي يركز على الانتخاب يبدو أنه يعتبر الانتخابات هدفا في حد ذاته، وبالتالي يقلل من أهمية مكونات أخرى للديمقراطية. [4]

---

[1] – سورنسن غيورغ، **نفس المرجع**. ص. 93.

[2] – **نفس المرجع**. ص ص. 76، 77.

[3] – **نفس المرجع**. ص ص. 90، 91.

[4] – جون ك. أكوكباري، **مرجع سابق**. ص. 111.

فعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من البلدان الإفريقية يُجري انتخابات ديمقراطية نسبيا، تبقى هذه البلدان غير ديمقراطية من نواحٍ أخرى ذات أهمية كبيرة. فقد تُجرى الانتخابات، لكن سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحقوق الأساسية كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية المعتقد وحرية الملكية، يكون أقل تطورًا.[1] وتعاني بلدان عديدة يترأسها قادة منتخبون من نقص في حريات من هذا القبيل. لذلك لا يمكن أن نفترض أن مجرد حث رئيس بلد لا ديمقراطي على إجراء انتخابات، كفيل بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام ديمقراطية كاملة.[2] لهذا تعتبر تيري كارل بأن العملية الانتخابية في إفريقيا برمتها زائفة ومضللة، لأن مجرد إجراء انتخابات تعددية لا يعني انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء معظم المواطنين من العملية السياسية.[3]

**الجدول رقم (06): الانتخابات وتعثر المسار الانتخابي في إفريقيا بعد التحول إلى الديمقراطية**[4]

| الدولة | موعد الانتخابات | طبيعة الانتخابات | وقع الانتخابات |
|---|---|---|---|
| أنجولا | ماي 1991 | انتخابات عامة | فوز حزب دوسانتوس. رفضت قيادة "يونيتا" نتائج الانتخابات واستمرت الحرب بينهما |
| ساحل العاج | نوفمبر 1990<br>نوفمبر 1995 | انتخابات رئاسية<br>انتخابات عامة | انفراد مرشح الحزب الحاكم واستبعاد المعارضة من الترشح مسبقا. |
| جيبوتي | نوفمبر 1992 | انتخابات تشريعية ورئاسية | فوز الحزب الحاكم. قاطعت بعض |

[1] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 97.

[2] – **نفس المرجع**. ص. 91.

[3] – حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 39.

[4] – خيري عبد الرزاق جاسم، " معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا"، **أوراق افريقية**، ( العدد 38، جوان 1998). ص. 23.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | أحزاب المعارضة الانتخابات ونتائجها. |
| نيجيريا | جوان 1993 | رئاسية | مصادرة فوز مشهود أبيولا من العسكر بإلغاء الانتخابات. |

**ب-<u>الانتخابات والعنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء</u>**

يرى كلود أيك أن الانتخابات أضحت تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا، حيث أنها كرست روح الصراع والانقسام بدلا من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية.[1] ذلك أن التحول إلى التعددية الحزبية (نظام الانتخابات، والتمثيل السياسي، والمجالس البرلمانية) أسلوب فرض على إفريقيا كشرط للمساعدات الاقتصادية والإعانات والقروض والهبات، وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، فأصبحت إفريقيا نتيجة لتطبيقاته أمام تحديات تهدد أمنها الاجتماعي والاقتصادي، وويلات عنف وصراع أحزاب مختلفة، وحروب بين قبائل كانت متعايشة متجاورة، حيث اتسعت دائرة رفض نتائج الانتخابات –وإن كانت نزيهة– مع إثارة الفوضى والتمرد والإطاحة بالقيادات المنتخبة قبل إتمام مهامها الدستورية.

اجتاحت هذه الظاهرة معظم الدول الإفريقية التي جرت فيها انتخابات وفق التعددية الحزبية، مثلما حدث في بوروندي والكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل وكينيا وزيمبابوي، وكذلك اندلاع أعمال العنف والصراع الداخلي في سيراليون، والسودان وجنوب السودان، والصومال وأنجولا، وهكذا الحال في موزمبيق وليبيريا..

وحتى الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية بحضور مراقبين أمميين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير، وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية، كما حدث في الصومال (قوات أممية وإفريقية، وأمريكية، وإثيوبية..)، ورواندا، وجنوب السودان.[2]

[1]– حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص ص. 40، 41.

[2]– التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، **مرجع سابق**. ص ص.17، 18.

**3- التعددية الحزبية والديمقراطية:**

اتخذت غالبية الدول الإفريقية إجراءات دستورية وقانونية تسمح بإنشاء الأحزاب السياسية. فشهدت سيلًا من الأحزاب السياسية تجاوز في بعض الدول المائة، فيما وضعت بعض الدول سقفًا معينًا لعدد الأحزاب السياسية المسموح بها قانونًا. ففي غانا مثلا أكّد دستور ماي 1992، على ضمان حق تكوين الأحزاب السياسية، وتوفير الدولة فرصًا متساوية لجميع الأحزاب السياسية، في مقابل أن تكون الأحزاب ذات طابع قومي وألّا تستند العضوية فيها على أساس اثني، أو ديني، أو إقليمي، أو غيرها من الانقسامات الطائفية. بينما نصّ دستور جيبوتي لعام 1992 على ألّا يتجاوز عدد الأحزاب السياسية المسموح بها أربعة أحزاب فقط.[1]

وبالرغم من أنه من المفترض أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا هامًا في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها تعمل على تفعيل الحياة السياسية، حيث تخلق إطارًا تنافسيًا وبدائل متعددة ومهيكلة للاختلافات، فإنها تبقى في دول إفريقيا جنوب الصحراء بعيدة عن هذا الدور لأن هدفها الوحيد هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها وتحقيق مصالح قبلية أو إثنية ضيقة. حيث قام معظمها على أسس عرقية وإقليمية ضيقة على نحو يجسد ويرسخ انقسامات المجتمع.[2]

وقد رصدت كاري مانينج Carrie Manning عددًا من السمات المشتركة التي جمعت بين غالبية النظم الحزبية في إفريقيا منذ موجة التحول الديمقراطي في بداية التسعينات، وأهم هذه السمات هي:

1- وجود تأثير كبير للحزب الواحد أو المهيمن في فترة ما بعد التحول الديمقراطي خاصة في الانتخابات الأولى التي نجح في الفوز بها في العديد من دول القارة.
2- انتشار عدد كبير من الأحزاب الصغيرة والضعيفة والتي يتمركز كل منها حول واحدة من الشخصيات البارزة في المجتمع، وعادة ما تنشط هذه الأحزاب على المستوى الإقليمي بحيث ينجح كل منها في الفوز بالمقاعد الخاصة بمنطقة معينة.

[1] -حمدي عبد الرحمن، ( قضايا...)، **مرجع سابق**. ص ص.243- 245.

[2] - التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، **مرجع سابق**. ص. 19.

3- لا يظهر دور كبير للانقسام الإيديولوجي السائد في الدول الغربية بين يمين ويسار في النظم الحزبية في إفريقيا، حيث تبدو الأحزاب في غالبية الحالات متفقة في رؤية واحدة بشأن التوجه الاقتصادي على وجه الخصوص من خلال دعم سياسات الانفتاح الاقتصادي.

4- علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع المدني ضعيفة وتعتمد أساسًا على علاقات القرابة والتبعية السياسية.[1]

كما كانت العلاقة بين الإثنية والنظم الحزبية موضوعا متميزا في أدبيات البحث، وركزت الدراسات على الأثر المتبادل للإثنية والديمقراطية متعددة الأحزاب، ففيما يصر البعض على وجود صلة إيجابية بين الإثنية والديمقراطية متعددة الأحزاب، وأن الديمقراطية توفر إطاراً لإدارة القضية الإثنية، خاصة من خلال سياسة المساواة. فإن البعض الآخر يشير إلى أن تعدد الأحزاب يقوي الإثنية وبالتالي يكون للتعددية الحزبية أثرا سلبيا على الإثنية.[2] خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء التي قادت فيها التعددية الجديدة إلى صحوة إثنية عظيمة، وأدت إلى تسييس المشاعر الإثنية. حيث أن السماح بتشكيل الأحزاب جعل كل جماعة إثنية تقوم بإنشاء حزب يمثلها ويدافع عن مصالحها، وبالتالي تطور الوضع من وجود الحزب الواحد إلى تعددية حزبية مفرطة. يصف صالح كازابوي- رئيس الحزب الديمقراطي التشادي المعارض -حالة التعددية الحزبية في إفريقيا بقوله: " الشيء القطعي أن هذه الأحزاب ما هي إلا تسميات لمكونات اجتماعية وهي لا تحمل مفاهيم إيديولوجية مختلفة ... ولأن الأفارقة يستخدمون الحروف اللاتينية كرموز مختصرة لأحزاب، فإن قائمة الحروف اللاتينية ربما لم تعد تكفي لتغطي ذلك الكم الهائل من الأحزاب".[3]

ترتكن الأحزاب وغيرها في إفريقيا جنوب الصحراء إلى قاعدة عرقية أو دينية في تكوينها.[4] وفي مثل هذه الحالة فإن الروابط القرابية ستنعكس على طبيعة تلك الأحزاب وستؤثر بقوة وباتجاه معاكس لأية محاولة لخلق أية أنواع من الأحزاب السياسية القومية النطاق.[5]

---

[1]- أحمد أمل محمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص. 36، 37.

[2]- أوكيشوكو إبينو، **مرجع سابق**. ص. 305.

[3]- صالح كازابوي، واقع الديمقراطية في إفريقيا. في: **http://www.ansani2.com/cut418.html** تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

[4]- إبراهيم نصر، ( مشكلة...)، **مرجع سابق**. ص. 46.

[5]- س.هـ دود ، **التنمية السياسية** ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، د.ت). ص. 54.

وقد أوضح مولنتو العضوية الحزبية في إفريقيا كما يلي: " كما في حالة الانتخابات، فالعضوية نادرا ما تكون عمل فردي متعمد وناضج ، ويجب أن تكون المخصصات لصالح هياكل المجتمعات الإفريقية خاصة في البيئة التقليدية وهي الأكثر أهمية من الناحية الكمية وكما كان يحدث في الماضي تلعب الجماعات الاجتماعية والتي يتولى فيها الفرد دورا قويا وهي العائلة والجماعة الإثنية وأحيانا المنظمات الدينية دورا له أهمية أساسية وتمارس ضغوط على من يتبنى موقفا سياسيا مخالفا لموقف الجماعة، وفي الحقيقة تنتمي الجماعة أكثر من الفرد للحزب .. ويمكن القول حتى أن السياسيين الأفارقة يحبذون هذا الميل لأنه يسمح بالتلاعب بالأصوات المخصصة لتسهيل صعدوهم السياسي".[1]

ففي الانتخابات التعددية التي جرت في إثيوبيا، مثلاً، سنة 1995، لوحظ أن كل الأحزاب التي خاضت الانتخابات، خاضتها على أساس قبلي، ولم تكن هناك أحزاب قومية أو دينية، كما أن كل التنظيمات نشأت أساساً كحركات تحرير في الإقليم المعين تطالب بالانفصال عن إثيوبيا.[2] بالرغم من قدم الجماعات الإثنية الموجودة في الكاميرون مثلاً، إلا أن الواقع يشير إلى أن الهوية الإثنية ترسخت كثيراً منذ بدء التحول الديمقراطي في مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث اكتسبت الأحزاب السياسية التي نشأت في أعقاب إعلان التحول الديمقراطي صبغة إثنية. ذلك بالرغم من أن أسماء الأحزاب السياسية التي تأسست في تلك الفترة وكذا مبادئها العامة لا تعكس أي توجهات إثنية لصالح هذه الجماعة أو تلك. ولعل ذلك مرده إلى أن دستور جمهورية الكاميرون وكذا قانون الأحزاب يحظران قيام أحزاب سياسية تمارس التفرقة الإثنية. فبالرغم من أن توجه الأحزاب السياسية في الكاميرون يبدو وطنيا من الناحية النظرية، إلا أن هذه الأحزاب تحصل على التأييد من الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها قادة هذه الأحزاب. فالحزب الحاكم يرأسه الرئيس بول بيا الذي ينتمي إلى جماعة البيتي، ولذا يعتمد على هذه الجماعة بدرجة كبيرة في حشد التأييد، فيما يعتمد الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم على جماعة الفولاني أو الفولب وذلك لأن رئيسه بيللو بوبا ينتمي إليها، أما الجبهة الديمقراطية الاجتماعية فيعتمد نفوذها وتأثيرها على تأييد أهالي المقاطعة الشمالية الغربية التي ينتمي إليها رئيسها جون فروناي، وإن كان نفوذه قد امتد ليضم جماعة الباماليكي إلى صفوف مؤيديه.[3]

---

[1] – أوكيشوكو إبينو، **مرجع سابق**. ص. 311.

[2] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات...)، **مرجع سابق**. ص. 30.

[3] – محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 173، 174.

وفي الصومال هناك أكثر من 25 حزباً سياسياً تتسم بعصبية حزبية و قبلية (% 99.9 من أعضاء الحزب ينتمون إلى قبيلة واحدة).[1] وفي نيجيريا، اتسمت الأحزاب السياسية التي تشكلت بكونها تجسد الطبيعة التعددية في المجتمع النيجيري، فعكست تبعا لذلك الواقع القبلي والثقافي والإقليمي في تركيبتها ويمكن أن نأتي بأمثلة على سبيل التوضيح فحزب "مؤتمر الشعب الشمالي" اقتصرت عضويته على أبناء قبيلتي الهاوسا/الفولاني الشماليتين. وحزب جماعة العمل اقتصر تنظيمه على قبائل اليوربا والأوبا القاطنتين في غرب نيجيريا.[2] ولقد رأت بعض دراسات التاريخ السياسي النيجيري أنه في محاولة النخب الإثنية للاستيلاء على السلطة السياسية، نقلوا المنظمات الإثنية للأحزاب السياسية وحوّلوا المنظمات الإثنية لقاعدة تجنيد أنصار الأحزاب وفصل الأحزاب القومية القائمة لقطاعات إثنية.[3]

وعليه فإن الأحزاب السياسية الإفريقية– بسبب من طبيعتها– قد أثرت سلبًا على عملية التحول الديمقراطي في بلدانها، وذلك بسبب أن:

1. هناك ارتباط وثيق بين الانتماء الإقليمي والقبلي وبين السلوك التصويتي للناخبين.
2. أثبتت الممارسات الحزبية استمرار الصراع العرقي وانسحابه على المنافسة الحزبية والسلوك الانتخابي على نحو لا يبدو معه تحول كبير في آليات التحول الديمقراطي يمكن استقرارها في طبيعة الحكم.
3. هناك ارتباط بين الانتماء القبلي والانتماء الحزبي، فمثلاً حزب مؤتمر الشعب الشمالي في نيجيريا اقتصرت عضويته على أبناء قبيلتي الهاوسا/الفولاني بينما اقتصر تنظيم جماعة العمل في تنظيمه وعضويته على قبائل اليوربا.
4. غياب الأحزاب السياسية–على نطاق واسع–التي تؤمن بالآخر لاسيما على مستوى العلاقة بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة.[4]

---

[1]– التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، **مرجع سابق**. ص. 16.

[2]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، ( الوحدة...)، **مرجع سابق**. ص. 266.

[3]– أوكيشوكو إبينو، **مرجع سابق**. ص ص. 307، 308.

[4]– خيري عبد الرزاق جاسم، ( معوقات...)، **مرجع سابق**. ص. 29.

وهكذا، فإن النظم المتعددة الأحزاب في إفريقيا جنوب الصحراء، ليست بالضرورة نظما ديمقراطية. ففي ظل كل من النظامين السياسيين (نظام الحزب الواحد والنظام المتعدد الأحزاب) تمت ممارسات سلطوية وحرم المواطنون من حرياتهم الأساسية. [1]

**المطلب الثالث: الديمقراطية والنزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء:**

يثير التحول السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، على المستوى النظري، التساؤل عن الدور الذي تلعبه الديمقراطية في تفعيل وزيادة حدة النزاعات في المنطقة. فيعنى هذا الفرع بمناقشة العلاقة بين الديمقراطية والنزاعات بعد الحرب الباردة في إفريقيا. وهي مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لشرح طبيعة العملية الديمقراطية في أفريقيا في ضوء تجدد أعمال العنف الإثنو– السياسي خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. والسؤال الأساسي الذي يتم طرحه هو ما إذا كانت الديمقراطية تعرقل أو تساعد على تحقيق السلم في إفريقيا.

لا شك في وجود صلة بين الديمقراطية، القومية الإثنية ethnonationalism والعنف في المجتمعات المتعددة التي تمر بتحولات سياسية واقتصادية. فسيرورات التحول الديمقراطي على المدنيين القصير والمتوسط، يمكن أن تفاقم الصراع والتوترات داخل المجتمعات، ذلك أن التحول الديمقراطي يغير بنية السلطة السائدة، مهددًا بذلك الوضع السياسي للنخب العريقة ومكاسبها، والتي تسعى بدورها إلى حماية مناصبها ومداخلها إلى السلطة، وبسعيها هذا، فإن هذه النخب قد تلجأ إلى الاختلافات الدينية أو العرقية لحشد التأييد أو لخلق مناخ من الفوضى والعنف يحبطان أي تغيير آخر لمصلحة المحافظة على الوضع القائم. [2]

وهو ما حصل فعلًا في إفريقيا، فالتعددية الجديدة في إفريقيا أدت إلى تسييس المشاعر الإثنية، وعززت الانقسامات العرقية بين السكان. وزادت احتمالات عرض الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها وصوغ مطالبها، وكانت النتيجة لذلك مرارا وتكرارا قدرا أكبر، وليس أقل، من الصراعات بين الجماعات. [3] فثمة تزايد نحو العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها، ومثال ذلك ما حدث في

[1] – ازيفيدو ماريو، **مرجع سابق**. ص. 471.

[2] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 127.

[3] – **نفس المرجع**. ص. 106.

بوروندي، الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل. أضف إلى ذلك أن بعض الدول الإفريقية قد عانت في هذه المرحلة من العنف والصراع الداخلي مثل ما هو الحال في سيراليون، السودان، الصومال، أنجولا، رواندا، بوروندي والكونغو.[1]

رغم ما حدث في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي، هناك من يرى أن هذه المسألة لا تعدو كونها مسألة مؤقتة بسبب الكبت الذي عانته الجماعات الإثنية في ظل نظام الحزب الواحد، لذلك أدت الحرية إلى ظهور العامل الإثني والنزاعات المستمرة، لكن، ومن خلال ممارسة التعددية والحرية، ستقل حدة النزاعات تدريجياً.[2] لأن الأنظمة ستكون في طريقها إلى وضع أفضل فيما يتعلق بزيادة مساءلة الدولة وفعاليتها، وتبني السكان باطراد هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة.[3]

لكن، وبالرغم من مرور أكثر من عقدين على بداية التحول الديمقراطي وعقد انتخابات تعددية في أغلب الدول الإفريقية، فإن الظروف الحالية لا تعكس وضعا ديمقراطيا. فالنضالات الديمقراطية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، مازالت ترى الديمقراطية في مفهومها الضيق، وذلك من خلال عملية الربط بين الديمقراطية والتعدد الحزبي، وبين الدكتاتورية ونظم الحزب الواحد.[4] إن هذا المفهوم للديمقراطية هو بالأساس مؤسسي، ويعترف فقط بأدوار القوى الاجتماعية في الدستور وعمل المؤسسات "الديمقراطية " وعندما يعاد تأسيس المؤسسات الديمقراطية الغربية في إفريقيا تتطور فجوة خطيرة عادة بين هذه المؤسسات وصراع الشعب من أجل الديمقراطية ويملأ هذه الفجوة عادة العديد من القوى غير الديمقراطية والمعارضة للديمقراطية، مثل المنظمات الإثنية والدينية وشبه سياسية التي تتلاعب وتتغذى بخوف وحرمان الشعب ومع الوقت تصبح المؤسسات الديمقراطية مفككة وتتحول إلى أدوات للسلطوية.[5]

---

[1]– حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 14.

[2]– محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ( الصراعات..)، **مرجع سابق**. ص ص. 30، 31.

[3]– سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 106.

[4]– محمود مامداني، " النظرية الديمقرطية والنضال الديمقراطي في إفريقيا"، ترجمة: عبد المجيد عمارة. في كتاب: أكوديبا نولي، ج1، **مرجع سابق**. ص. 284.

[5]– أوكيشوكو إيبنو، **مرجع سابق**. ص. 306.

لذلك لم تنجح التحولات السياسية الحاصلة في وضع حد نهائي لنظم الحزب الواحد السلطوية التي هيمنت على القارة منذ الستينات ولا في تحقيق الاستقرار السياسي[1]. وتشير بعض دراسات التحول الديمقراطي في إفريقيا إلى أن نظام الحزب الواحد تم استبداله بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع، يمثل بعضها مصالح "الطبقة السياسية الجديدة". وتحرص هذه النخب الجديدة أو "الذئاب الصغيرة Young Wolves" على تكديس الثروة والحصول على السلطة مثل الجيل القديم من النخب الإفريقية الحاكمة، بل إنه في بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة.[2]

وعليه، فإن ما نجده في الواقع ما هو إلا حالة من الجمود، وخصوصا أن عددًا كبيرًا من البلدان بقي في المنطقة الرمادية بين كونه تسلطيًا صرفًا أو ديمقراطيًا صرفًا.[3] وهو النظام الذي أطلق عليه ريتشارد جوزيف اسم "الديمقراطية الافتراضية" Virtuel Democracy، ويتسم هذا النظام بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها، إذ تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.[4] فهي حسب Thomas Carothers " لا هي دكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية..، وتعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي خطر، غالبًا ما يتضمن تمثيلًا ضعيفًا لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية، بعيدًا عن التصويت، وانتهاكًا متكررًا للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، وانتخابات ذات شرعية مشكوكًا في أمرها، ومستويات متدنية جدا من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداء مؤسسيا ضعيفا باستمرار من جهة الدولة ".[5]

[1] – ازيفيدو ماريو، **مرجع سابق**. ص. 471.

[2] – حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 14.

[3] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 89.

[4] – حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 17.

[5] – سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 98.

# الفصل الرابع

# التنافس الدولي حول الموارد

# واستدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء

**تمهيد:**

يدرس هذا الفصل الموارد الإستراتيجية في إفريقيا من حيث الأهمية الاقتصادية والجيولوجية والإنتاج والاحتياطي والأسعار العالمية وعلاقة هذه الموارد بالصراعات والحروب الأهلية. ثم يقوم بتشخيص واقع العلاقات الأفريقية مع القوى الكبرى في ظل سياسات التنافس الدولي المتزايد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بهدف الوقوف على تزايد النفوذ الدولي في القارة الأفريقية خاصة من قبل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية. وهذا كله لمعرفة ودراسة وتحليل مدى ارتباط الموارد بالنزاعات في إفريقيا ودور الصراع حول الموارد في اندلاع واستدامة الحروب والصراعات الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء مع تقصي الأدوار التي تقوم بها الأطراف الخارجية في ذلك.

المبحث الأول: النزاعات الدولية حول الموارد الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثاني: السياسة الإفريقية للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة

## المبحث الأول: النزاعات الدولية النزاعات حول الموارد الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لقد تعددت الأطر النظرية التي تتناول العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا وفي هذا السياق برزت العديد من الأسماء لباحثين أسهموا في تبيان العلاقة الوثيقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات والحروب الأهلية ككوليير وهوفلر Collier and Hoeffler 1998-2001 / البدوي وسامباني Elbadwi and Sambanis 2001 / دويل وسامباني Doyle and Sambanis 2001. دي سويسا De Soysa 2002 / روس Ross 2002، كما برز أيضا رواد علماء الإيكولوجيا السياسية أمثال المفكر السوداني الدكتور محمد سليمان محمد، بربطه الوثيق بين الصراع حول الموارد الطبيعية والحروب الأهلية ومفهوم الهوية التي تتطور بمرور الزمن وطول أمد النزاعات والحروب الأهلية إلى سبب مباشر للصدام بمعنى أن الوعي ينقلب إلى مورد اجتماعي محدد بأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان استمرار القتال. [1]

وعليه سوف نعرض في هذا المبحث واحدة من أهم القضايا التي يكثر الحديث عنها في مجال الدراسات الإفريقية ألا وهي التنافس الدولي على الموارد الإستراتيجية وخاصة النفط. من خلال معرفة خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية، وإبراز أهميته على المستوى العالمي، مع التركيز على التنافس الدولي من أجل النفط الإفريقي، وكيف أصبح النفط أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية لهذه الدول إزاء إفريقيا في وقت تحتدم فيه المنافسة بين القوى الكبرى (فرنسا- الولايات المتحدة- الصين) على منابع النفط الإفريقية.

### المطلب الأول: جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء:

من نتائج الصفة المصطنعة والتحكمية للتقسيمات الاستعمارية أن الدول التي ظهرت تتميز بمساحات مختلفة وموارد طبيعية غير متساوية وإمكانات اقتصادية متباينة. فبعض الدول التي أسفر عنها التقسيم ذات أحجام عملاقة، مثل السودان ونيجيريا، وبعضها الآخر قزمي، مثل غامبيا وتوغو وبوروندي. وبعض الدول تمتلك سواحل بحرية بالغة الامتداد، بينما بعضها الآخر داخلي بلا سواحل

[1]- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص ص. 4، 5.

على الإطلاق، مثل بوركينافاسو وزامبيا وأوغندا ومالاوي...،[1] وتختلف دول القارة فيما تتميز به من موارد اقتصادية طبيعية، فبعض الدول في الجنوب الإفريقي تتميز بوفرة مواردها (جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وهناك دول أخرى تتميز بضعف مواردها (النيجر والصومال) وتعتبر منطقة البحيرات العظمى غنية بثرواتها الطبيعية حيث تحتوي على مخزون هائل من المعادن ذات الأهمية الإستراتيجية مثل اليورانيوم والكوبالت والنحاس والماس والذهب والأحجار الكريمة، وفوق كل ذلك خزانها المائي الضخم، وعلى صعيد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية فإنه يمكن القول بأن شلالات إنجا (Inga Falls) تكفي لسد احتياجات القارة الإفريقية بأسرها. [2]

تعرف القارة الإفريقية تاريخيا باسم " خزان العالم " من الثروات التعدينية في باطن الأرض حيث تملك نحو ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم. وتستحوذ القارة الإفريقية على 89% من البلاتين في العالم، و81% من مادة الكروم، و61% من المنجنيز، و60% من الكوبالت، فضلا عن امتلاك القارة لما يقرب من خمس احتياطي العالم من الماس والذهب واليورانيوم. كما تستحوذ القارة على 9.5% من إنتاج الطاقة في العالم، بما في ذلك 12.1% من الإنتاج العالمي من النفط الخام و6.6% من الغاز الطبيعي و4.7% من الفحم و 3.1% من الطاقة الكهرومائية، كما تحتوي القارة على 9.7% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بما في ذلك جزء كبير من الاكتشافات الجديدة.

تستهلك أقل قدر من الطاقة للفرد الواحد، فإفريقيا تستضيف فقط 3.6% من طاقة التكرير العالمية، وتولد 3.1% فقط من الكهرباء في العالم، وتستهلك 9% فقط من إجمالي إنتاجها من النفط وتصدر الباقي، فحصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل إلى 3% فقط بالمقارنة بحصتها من السكان 14% من سكان العالم. [3]

أما بخصوص اليورانيوم، فقد أعاد ارتفاع أسعار النفط وزيادة نسبة التلوث في العالم، وما يرافقها من ضغوط متزايدة للناشطين في المجال البيئي، إحياء النقاش حول تقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية (النفط) لتوليد الطاقة، واستبدال اليورانيوم، على وجه أخص، الذي يدخل في توليد

[1]– أ. آدو بواهن، **مرجع سابق**. ص ص. 789، 790.

[2]– نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 36.

[3]– أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**. ص. 142.

الطاقة النووية بها، وتحتل ثلاث دول إفريقية: النيجر وإفريقيا الوسطى، وناميبيا، صدارة قائمة الدول المنتجة لهذه المادة في العالم. [1]

كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13 نهراً، هي: ( زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، النيل، أوليفانتس)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله 6695 كم، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية. وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الأفريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة.[2]

تنتج إفريقيا أكثر من 60 معدن وفلز ولكنها رائدة في بعض هذه المعادن و هي: البلاتين – الماس – الكروم – الكوبالت – المنجنيز – الفانديوم – الفوسفات – الذهب – اليورانيوم – البوكسيت – الحديد – النحاس ، وكلها معادن إستراتيجية مرتبطة بالصناعات الحيوية والعسكرية و التكنولوجية الحديثة . و يتركز معظم هذه المعادن في وسط وجنوب القارة.

تحتوي القارة الأفريقية علي أكثر من 30 % من مجموع احتياطي الثروات المعدنية للكرة الأرضية، منها ما يشكل حوالي 90 %من الاحتياطي العالمي مثل البلاتين، ومنها ما هو أكثر من 50 % مثل الماس، وتحتل إفريقيا المرتبة الأولي في إنتاج البلاتين والماس والكروم.

أهم الدول الأفريقية في مجال التعدين هي جمهورية جنوب إفريقيا وغانا وزيمبابوي وتنزانيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. جمهورية جنوب إفريقيا واحدة من أكبر دول العالم في مجال التعدين من حيث التنوع المعدني والإنتاج والاحتياطي، فهي تحتوي علي أكبر احتياطي عالمي من الكروم والذهب والفانديوم والمنجنيز والبلاتين، وتعتبر جنوب إفريقيا رائدة القارة في معظم المعادن

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**. ص. 142.

[2]– التحرير، " الاستثمار في إفريقيا: آمال وتحديات". **قراءات إفريقية**، ( العدد 4، سبتمبر 2009 ). ص. 5.

باستثناء الماس (بتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) واليورانيوم (النيجر) والنحاس (زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية).[1]

إن مراكز الثروات المعدنية والطاقة في إفريقيا لا تزال تمثل مجالا للتنافس والتسابق بين القوى الخارجية المختلفة للسيطرة عليها واستغلالها، خاصة في ظل حالة الضعف التنموي الذي يحد من قدرتها على استثمار هذه الثروات الهائلة لتقليص معدلات الفقر والبطالة لديها، بل تعاني هذه الدول الصراعات الداخلية على الثروات، وما ينتج عنها من تداعيات على الأمن والاستقرار والتنمية، مما يجعل هذه الثروات في كثير من الأحيان نقمة على دولها، فما تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ عقود من الصراعات والانهيار، وما عانته أنجولا لسنوات طويلة حتى عام 2002 وما تشهده جمهورية إفريقيا الوسطى من صراع دموي، ولا يخفى التنافس الدولي على السيطرة على تجارة الماس المتمركزة في شمال البلاد، هذه كلها صور للصراعات الممتدة على الموارد في إفريقيا، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى انهيار الدول أو تقسيمها إلى دولتين، وما الحالة السودانية ببعيدة عن هذه المشاهد.[2]

[1]– عباس شراقي، المعادن الإستراتيجية في إفريقيا 2003 . في: **https://dokupdf.com/download/–2003–_5a019e72d64ab2b9bd5b4e39_pdf** تاريخ الاطلاع: أوت 2017.

[2]– أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**. ص ص. 142، 143.

**الشكل (10): خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا**[1]

[1]– خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا. في:

http://u.aa.com.tr/ar/info/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83/6607 تم الاطلاع في: مارس 2017.

## المطلب الثاني: الصراع على النفط نموذجاً

### 1- مناطق إنتاج النفط في إفريقيا جنوب الصحراء

إن تزايد الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية، فإفريقيا أصبحت تحتل موقعا مهما في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11% من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ 8 % من الاحتياطي العالمي الخام. ويتمركز احتياطي النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا وتحديدا في خليج غينيا.[1]

تنقسم إفريقيا جنوب الصحراء نفطياً إلى ثلاث مناطق، هي: شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي.

أبرز دول منطقة شرق القارة ووسطها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام 1999، وتشاد، والكونغو برازافيل، والكونغو الديمقراطية.[2]

وتعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط، وكان قبل التقسيم (السودان/ جنوب السودان) ينتج ويصدر الخام الخفيف، وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية 5 ملايين برميل عام 2007، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي عانى منها السودان في مناطق عديدة، وبلغ الاحتياطي المثبت حينئذ حوالي 1،25 مليار برميل.[3]

---

[1]- خالد حنفي علي، " النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي". **السياسة الدولية**، ( العدد 164 ، أبريل 2006)، ص. 86.

[2]- أيمن شبانة، ( النفط...)، **مرجع سابق**. ص ص. 78، 79.

[3]- علي حسين باكير، " الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا"، **مجلة المجتمع**، ( العدد 1695، أفريل 2006).

أما الكونغو الديمقراطية، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي فيها 22 ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل. وبدأت تشاد إنتاج النفط في جويلية 2003 من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج حوالي 225 ألف برميل عام 2006.[1]

أما منطقة غرب إفريقيا؛ فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساوتومي وبرنسيب. ويعد إقليم غرب إفريقيا أكثر مناطق إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة. والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو % 70 من إنتاج النفط الإفريقي، ويصل حجم إنتاجه الحالي إلى نحو 9.5 مليون برميل يومياً، بما يعادل 11% من الإنتاج العالمي.[2]

و ترجع أهمية خليج غينيا لأنه يتوقع له أن يصبح واحدا من أسرع مصادر البترول والغاز نموّاً، نتيجة لزيادة الإنتاج بمعدلات تفوق نظرائها في المناطق المنتجة الأخرى، حيث نما فيها السوق بمعدل 30% خلال عشرة سنوات بالمقارنة بمعدل 16% بالنسبة لباقي مناطق العالم.

كما ارتفع حجم الاحتياطات في غرب إفريقيا بسرعة في السنوات القليلة الماضية، فحققت نسبة 35% من المخزون الجديد في الفترة 1980-2005 بل إن 7 من بين 8 مليار برميل جرى اكتشافها في العالم عام 2002 تنتمي لهذه المنطقة كما أن ذلك الحجم يرتفع بسرعة نتيجة للاندفاع الكثيف لحركة الكشوف إلى المياه العميقة، حيث تغطي عمليات التنقيب والكشف نحو 200 كيلومتر مربع في الخليج بمشاركة عشرة من الدول المطلة عليه.[3]

تأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها 3 ملايين برميل يوميا عام 2008، كما تبلغ الاحتياطات النفطية 2.35 مليار برميل.

---

[1]- محمود أبو العينين، "الولايات المتحدة وإفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001"، في: التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، ( القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006). ص. 336.

[2]- أيمن شبانة، ( النفط...)، **مرجع سابق**. ص. 79.

[3]- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 70.

وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها ما بين 40 % و % 50 من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وغيرها.[1]

واستطاعت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى 28.1 مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى 420 ألف برميل يوميا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها إلى رفع الإنتاج إلى 470 ألف برميل يوميا عام 2020.[2] ونجح الجابون في زيادة احتياطاته النفطية إلى 5.2 مليار برميل، ليصبح ثالث منتج للنفط في إفريقيا، كما بلغ إنتاجه اليومي منه 230 ألف برميل. فيما بلغت احتياطات الكاميرون النفطية 85 مليون برميل، وإنتاجها 83 ألف برميل يوميا.[3] يلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب إفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التي تنتج 32.9 ألف برميل يوميا، أما احتياطها فيبلغ 220 مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومي بـ 8 آلاف برميل نفط، أما الاحتياطي لديها، فيصل إلى 8.5 مليون برميل نفط.[4]

أما منطقة الجنوب الإفريقي؛ فأبرز منتجيها هم: أنجولا، جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي. حيث تحولت أنجولا مؤخرا إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط لتصل إلى مليوني برميل يوميا، محتلة المركز الثاني إفريقيًّا بعد نيجيريا. وتصدر أنجولا 40% من إنتاجها للولايات المتحدة، لتصبح تاسع مزود

---

1- قنصوه صبحي، " النفط والسياسة في دلتا النيجر..صراع لا ينتهي". **قراءات إفريقية**، ( العدد 11، جانفي – مارس 2012 ). ص. 26.

2- كولن كامبيل وفراوكدة ليزينبوركس وآخرون، ، **نهاية عصر البترول**، ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004). ص ص. 73-76.

3- خالد عبد الحميد، " المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (العدد 160، أفريل 2008). ص. 47.

4- خالد حنفي علي، النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي. في:

**http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846** تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

لأمريكا بالنفط الخام على مستوى العالم.[1] ارتفعت الاحتياطات المؤكدة لأنجولا في المياه العميقة في الفترة 95 – 1999 بنسبة 600% لتصل إلى 15 مليار برميل، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 25 مليار برميل. ووفقا لإدارة الطاقة الأمريكية، فإن إنتاج أنجولا من البترول سوف يرتفع إلى 3.3 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020.[2] أما زامبيا فتنتج 120 ألف برميل يوميا، ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا.[3]

1- ختاوي محمد، **مرجع سابق**. ص. 216.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص.82- 83.

3-حمدي عبد الرحمن، ( إشكاليات...)، **مرجع سابق**. ص 1.

**الشكل (11): مناطق إنتاج موارد الطاقة في إفريقيا**[1]

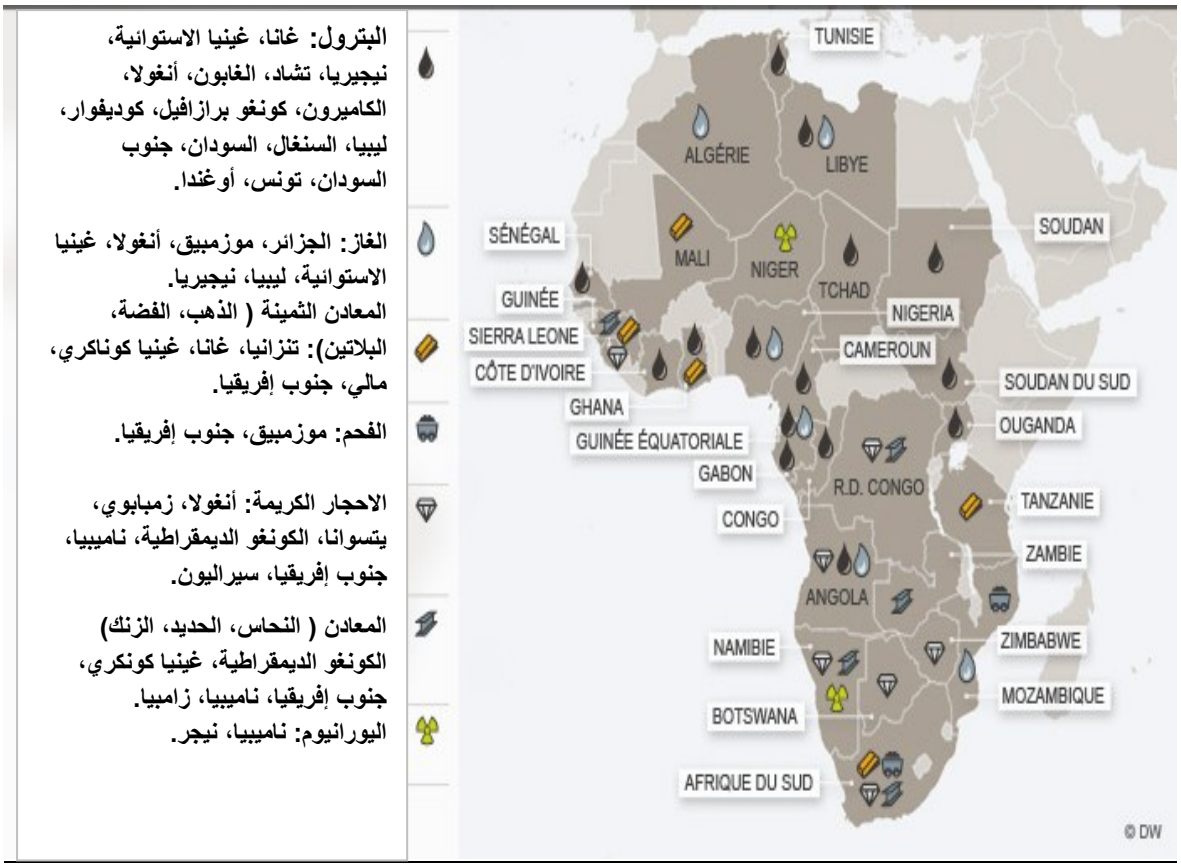


## 2- أهمية النفط الإفريقي:

هناك عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي أهمها ما يلي:

1/ أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظراً لخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين.[1]

2/ ارتفاع مستوى جودة الخام الإفريقي عن المنتج بدول الخليج العربي فوفقا لمصطلحات الصناعة البترولية يعتبر معظم إنتاج غرب إفريقيا من نوعية الخام الخفيف Light والحلو Sweet، بمعنى أنه لزج شمعي وخالٍ من عنصر الكبريت، ولذلك فإنه يتناسب تماما مع احتياجات ومواصفات مصافي التكرير بالسوق في الساحل الشرقي الأمريكي، ومعامل التكرير

1- علي حنفي، " النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، ( العدد 164، أفريل 2006). ص. 89.

والمصافي الحديثة بصفة عامة، ويمكنه أن يصبح بديلا جيدا لموارد الإمداد من الشرق الأوسط، ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات الموجهة للحفاظ على البيئة، وخصوصا في الولايات المتحدة.[1]

3/ الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية، تحقق معه الشركات أرباحا هائلة.[2]

4/ كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30 % خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ 16 % في غيرها من المناطق. فعلى سبيل المثال تضاعفت الاحتياطات النفطية في إفريقيا في الفترة من 1985 إلى 2005 وقدرت بـ 114.3 مليار برميل تمثل 10 % من الاحتياطات العالمية، ويستأثر خليج غينيا لوحده بأكثر من 70% من إنتاج القارة من النفط و75% من احتياطها.[3]

5/ كما أن البترول الإفريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.[4]

---

1- جون جازفنيان، **التكالب على نفط إفريقيا**، ترجمة: أحمد محمود. ( القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013). ص. 25.

2- طلعت عبد المنعم ، لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك، **السياسة الدولية**، ( العدد 182، أكتوبر 2010). ص. 186.

3-حمدي عبد الرحمن، ( إفريقيا...)، **مرجع سابق**. ص. 29.

4- ختاوي محمد، **مرجع سابق**. ص ص. 212-214.

6/ الاعتبارات الاقتصادية المتمثلة في قرب السواحل في غرب إفريقيا من الأسواق الأمريكية الشرقية، التي تقدر بنصف المساحة بينها و بين الخليج العربي، وبالتالي توفير مدة نقل نفقات الشحن لصالح دافع الضرائب الأمريكي، علاوة على أن النقل يتم في هذه الحالة في البحار المفتوحة، ويتجنب المخاطر الأمنية للمرور في المضايق والممرات المائية والاختناقات البرية المؤثرة، وخاصة باب المندب وقناة السويس وخط أنابيب sumed.[1]

7/ ومن جهة أخرى فإن هذه الاحتياطات النفطية، يوجد معظمها في البحر، وهذا ما يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات في البر. وهو الأمر الذي يؤكده السيد روبرت مورفي، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، فعلى حد قوله، الاحتياطات النفطية في خليج غينيا هي شكل أساسي من نوع "عمليات الحفر البحرية (Off-Shore)، وتبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتوترات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادرا ما تتخذ بعدا إقليميا أو إيديولوجيا قد يفضي إلى عملية حظر جديدة ".[2]

**3- <u>تأثير المحدد النفطي (البترول) في السياسة الخارجية للدول تجاه إفريقيا:</u>**

من القضايا المهمة التي يتناولها الباحثون هي موضوع البعد الخارجي في الصراع على الموارد في إفريقيا. فقد ظلت إفريقيا لعقود طويلة مسرحا للقوى الخارجية الطامعة في ثرواتها، وبدأ هذا التكالب الخارجي على إفريقيا في أول أمره سافرا ومباشرا فقد تسابقت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى القارة فيما عرف بالتكالب نحو إفريقيا، وأوشك هذا الحال أن يؤدي إلى حروب بين الدول الاستعمارية مما دفعها إلى عقد مؤتمر برلين في أواخر القرن التاسع عشر، وبعد أن رحل الاستعمار وبدأت حقبة الحرب الباردة أخذ التكالب على القارة وجها جديدا فقد أضحى صراعاً بين معسكرين، وجعل أرض

1- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 76.

2- " الاستثمار في إفريقيا: آمال وتحديات". **مرجع سابق**. ص.7.

إفريقيا مسرحا لهذا الصراع ضمن مسارح أخرى، وهذا ما حدث في منطقة القرن الإفريقي وأنجولا والجنوب الإفريقي.[1]

وفي القرن الحادي والعشرين، حسب ما توقّع السيد ميكر – الخبير الأمريكي المشهور في شؤون الأمن العالمي والمحلل في الشؤون الدفاعية في مؤلفه الخاص بعنوان " موارد الحرب : صورة جديدة للنزاعات العالمية "، فإن نقص الموارد الطبيعية سيكون من أهم المصادر التي تؤدي إلى النزاعات والتنافس بين دول العالم، وأن الحروب العالمية والإقليمية المقبلة سوف لن تندلع بسبب النزاعات الإيديولوجية وإنما من أجل ضمان إمدادات أثمن الموارد الطبيعية التي تتناقص وتشح يوما بعد يوم .. ويرى ميكر أنه لا يوجد أي دولة في العالم ، مهما كانت، في وسعها أن تحيى بغنى عن النفط لما يتمتع به من مكانة المسيطر على الاقتصاديات العالمية .. وعلى هذا الأساس، ستكون مسألة ضمان الإمداد النفطي بشكل مستقر وطويل الأمد إحدى القضايا الإستراتيجية الخطيرة التي لا مفر لنا من مواجهتها في القرن الحادي والعشرين.

في كتاب " الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية" للمؤلف الأميركي كلير، يظهر الصورة الناصعة لتلك الحقيقة، معززا الكتاب بالمصادر الغنية، تضم وثائق حكومية داخلية ونشرات صناعية وعسكرية متخصصة غير متوفرة للقارئ العادي. ويقدم أول تحليل عقلاني لتلاقي المخاوف البيئية والاقتصادية والعسكرية. إن "الحروب على الموارد" تحد جريء للذين يتوقعون حقبة من السلم والازدهار، وهو بحث واضح المعالم لطبيعة الحرب المتغيرة في حقبة من الضغوط البيئية المتزايدة والتنافس الدولي المتسارع. [2]

ووفقا لرأي الكاتب الأمريكي جون جازفنيان في كتابه " التكالب على نفط إفريقيا"، تشكل إفريقيا بشكل عام، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد " لعبة نفطية " للولايات المتحدة وأوروبا، والسبب في ذلك برأيه أن النفط الإفريقي أكثر أمانا لابتعاده عن التوترات في الشرق الأوسط ،

---

1- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. .2

1- " قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية: مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني". في: **http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm** تم الاطلاع في مارس 2017.

ويرى أن سرعة الانتعاش النفطي الإفريقي أغرت شركات التنقيب ، فثلث الاكتشافات النفطية الجديدة في العالم منذ عام 2000 جرت في إفريقيا، و القارة السمراء توشك على أن تقوم بدور أكبر في أمن الطاقة العالمي ، ولهذا تدور منافسة بين القوى الكبرى على النفط الإفريقي لاسيما بين الولايات المتحدة والصين وفرنسا.

فالاحتياجات من الطاقة أصبحت مصدراً وسبباً هاماً للتوتر والتنافس بين القوى الدولية المتنافسة على الثروة والنفوذ في إفريقيا. نتيجة للاختلاف في مصالح الأطراف بشأنها، وذلك صحيح تماما كما يتجلى على عدة مستويات، سواء بالنسبة للتنافس بين الأطراف المستهلكة على الاستئثار بالمصادر والاستحواذ عليها، أو فيما يتصل بالنزاعات بين الدول على ملكية مصادرها.[1]

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي، وأن تشتعل حدة المنافسة بين الشركات الأوروبية والآسيوية على حقول النفط والغاز في إفريقيا، إلا أن الشركات الغربية العاملة في إنتاج النفط وتصديره تستأثر بالنصيب الأكبر من عائدات النفط. فطبقا لمناطق النفوذ الراهنة يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازافيل، بالإضافة إلى ذلك فإن المصالح النفطية الأنجلو أمريكية تحافظ على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فإنها تثبت أقدامها في السودان وأنجولا. بيد أن البعد الأكثر أهمية في هذا التخاطف الجديد للنفط الإفريقي إنما يتمثل في تحليل طبيعة دور القادمين الجدد، وعلى رأسهم الصين والهند وماليزيا وكوريا والبرازيل ودلالات ذلك بالنسبة لمستقبل التنمية في القارة الإفريقية. [2]

إن هذا التدافع الغربي في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الأقاليم الإفريقية المختلفة، ومحاولة الاستيلاء على احتياطاتها الإستراتيجية من النفط ، فالولايات

1- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 59.

2-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 18.

المتحدة ومن سار على دربها من الدول الغربية تتبنى سياسة الأرض المحروقة، من خلال العمل على استمرار حالة الاضطراب. [1]

وقد أكد هذه الحقيقة عدد من الدراسات وتصريحات المسئولين الأمريكيين، أهمها ما ذكره هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ومستشار أمنها الأسبق في خطاب له أمام الـ FDR Pclar قال فيه " إن الدول مثل الدول الإفريقية تجلس على كميات ضخمة من المواد الخام والتي هي طاقة أنجلو أمريكية سوف يتم الحاجة لها مستقبلاً، لذا فنحن لا نسمح بالزيادة السكانية في إفريقيا وفي أي دول بها مواد خام، وذلك لأن الشعوب تستهلك المواد الخام التي سوف نحتاجها مستقبلاً " وواصل السيد كيسنجر قائلاً " هذه الدول .. هذه الأنحاء من العالم يجب أن لا تأخذ حظاً في التنمية لأنها إذا نالت تطور اقتصادي فإن استهلاكها للمواد الخام سيزيد".[2]

1-حمدي عبد الرحمن، " صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا". **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 197، يوليو 2014). ص. 22.

2- محمد حسين أبو صالح، الإستراتيجية الأمريكية. في: **http://www.strategy.sd/sthsd3.html** تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

**الجدول رقم (07): احتياطات النفط والغاز واستهلاكهما**

**مقارنة بين الولايات المتحدة والصين والهند**[1]

| | الولايات المتحدة | | الصين | | الهند | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي | | النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي | | النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي |
| احتياطات النفط المثبتة (مليار برميل) | 29.2 | 2.40 | 16 | 1.30 | 5.9 | 0.50 |
| استهلاك النفط (مليار برميل يوميا) | 20.66 | 25.05 | 6.99 | 8.47 | 2.49 | 3.01 |
| احتياطات الغاز المثبتة ( تريليون متر مكعب) | 5.45 | 3.03 | 2.35 | 1.31 | 1.1 | 0.61 |
| استهلاك الغاز ( مليار متر مكعب) | 633.5 | 23.04 | 47 | 1.71 | 26.6 | 1.33 |

لقد كانت السيطرة على العوائد البترولية في إفريقيا دوماً مركزاً ومحرّكاً للصراع، وبينما لم تكن أحياناً من أسبابه ودوافعه، فإن التنافس عليها كان داعياً لاندلاعه، أو على الأقل ساهم في تعميق الصراع القائم أو الكامن قبل تدفقها، وأدت في كل الأحوال لإطالة أمد الصراع، وخصوصاً في المناطق التي تشهد مطالب ونزاعات انفصالية.[2]

1- نجلاء محمد مرعي، " الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد". في كتاب: مجلة البيان، **الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت (التقرير الإستراتيجي السابع)**، (الرياض: مجلة البيان، 2010). ص. 435.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 292.

ورغم تزايد الثقل الإفريقي في مجال النفط مع تزايد احتياطات القارة وإنتاجها بانضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة الاستفادة من هذه الإمكانيات، بل على العكس لعب النفط دورا سلبيا، فالدول الإفريقية الغنية بالنفط لا تزال تعاني من مظاهر عدم الاستقرار السياسي وانتشار الأمراض وأعمال القرصنة والإرهاب ، وهو ما دعا بعض المحللين إلى الحديث عن لعنة النفط في الواقع الإفريقي فقد أضحى الذهب الأسود في الكثير من الأحيان معوقا لجهود التنمية الوطنية. [1] نتيجة لعدم المساواة في توزيع عائدات النفط، خاصة عندما يحتكر النظام الحاكم هذه الإيرادات، ويحرم مجموعات من السكان من حصة عادلة من الريع النفطي، فغالبا ما تعتمد هذه الأنظمة على الجيش والشرطة لحماية الامتيازات، مما يؤدي إلى انتشار الاضطرابات السياسية، الأمر الذي يجعل اللجوء إلى السلاح من قبل المجموعات المهمشة هو الوسيلة الوحيدة للإطاحة بالأنظمة السائدة، والحصول على حصة أكبر من أرباح النفط وفي المقابل، تزيد الأنظمة من اعتمادها أكثر على القوة العسكرية لقمع المعارضة، وهذه القوة تكون أفضل بسبب المساعدات العسكرية من أسلحة ومعدات من الولايات المتحدة الأمريكية (أو الصين)، والدورات الناتجة عن القمع والتمرد غالبا ما تهدد بإنتاج اضطرابات في مناطق تدفق النفط.[2]

## المبحث الثاني: السياسة الإفريقية للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة

يقوم مضمون هذا المبحث على تشخيص واقع العلاقات الأفريقية مع القوى الكبرى في ظل سياسات التنافس الدولي المتزايد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بهدف الوقوف على تزايد النفوذ الدولي في القارة الأفريقية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية.

1–حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 18.

2– أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**. ص. 145.

## المطلب الأول: الدور الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء

اعتمدت العلاقات الفرنسية – الإفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا انطلاقا من اعتمادها سياسة خارجية مميزة إزاء إفريقيا بشكل عام وإفريقيا الفرانكفونية خاصة. وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق " فرانسوا ميتران" عام 1994 أنه "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، واهتمام فرنسا بإفريقيا يتضح في أكثر من مؤشر.[1] سيتم الوقوف عليها من خلال العناصر الثلاثة الرئيسية التالية:

### 1- السياسة الثقافية الفرنسية في إفريقيا:

لقد عملت فرنسا على الحفاظ على منجزاتها الثقافية من خلال إيجاد المؤسسات التي تضمن إبقاء الصلة قائمة بين الدول الإفريقية وفرنسا كرابطة الدول الفرانكفونية فضلًا عن المؤتمرات الإفريقية الفرنسية والتي يترافق انعقادها مع انعقاد أعمال منظمة الوحدة الإفريقية مما يتيح لفرنسا ممارسة نفوذ كبير داخل المنظمات الإفريقية الإقليمية، ويعبر عن ذلك فرانسوا ميتران بالقول " إن الفرانكفونية ليست هي اللغة وحسب...إذا لم نتوصّل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكفوني سياسيا واقتصاديا وثقافيا يمثّل إضافة فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ سنوات".[2]

سعت فرنسا لتحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية حيث تهدف إلى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية الموالية لها.

أيضا، إنشاء المؤسسات التعليمية كالمدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية في الدول الإفريقية، ومنها ما هو تابع للإرساليات الدينية ومنها ما هو مدني، وفي الجامعات الإفريقية مازالت العلوم تدرس بالفرنسية ويشرف عليها متخصصون فرنسيون. من ناحية أخرى تحرص فرنسا على توثيق الروابط مع النابهين من الطلاب الأفارقة وذلك بتقديم المنح الدراسية إليهم (تدريب دبلوم، دكتوراه الخ) وإرسالهم في

---

1- مصلوح كريم، **مرجع سابق**. ص. 184.

2- حازم محمود عياد، " السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 387.

المدن الفرنسية الكبرى وبخاصة باريس كما تحرص أيضا على إنشاء المؤسسات العلمية المشتركة مثل اتحاد الجامعات الناطقة بالفرنسية والأجهزة المتخصصة كجهاز التعاون الثقافي والتكنولوجي.

ضف إلى ذلك المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا، والتي تلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية، ولا تعتمد هذه المراكز على عرض الثقافة الفرنسية فقط، بل تحرص أيضا علي رصد الثقافات المحلية وإبرازها في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية أو معارض فنية أو أثرية كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الدينية المختارة من اللغات المحلية إلي اللغة الفرنسية.[1]

## 2- السياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا:

بذلت فرنسا جهودا كبيرة للمحافظة على حضورها العسكري في إفريقيا ما يضمن لها مكانة مميزة في المنطقة. وكانت فرنسا تملك في سنة 1960 حوالي مائة قاعدة عسكرية في القارة الإفريقية غير أن ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الأنظمة الإفريقية ذاتها، دفع فرنسا إلى تصفية هذه القواعد حتى وصلت اليوم إلى ست فقط. [2]

وعموما فإن فرنسا تتوافر على قوات عسكرية في إفريقيا في دول مثل ساحل العاج وبوركينافاسو وتشاد والجابون مع وجود قوات خاصة ذات جاهزية عالية للقيام بغارات جوية، إضافة إلى حضورها الدائم في السنغال وجيبوتي.

ويجدر التنبيه إلى أن هناك عدة أنواع من القوات الفرنسية في إفريقيا، إذ تتفرع إلى أربعة بحسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي صدر في عام 2011، وهي القوات المرابطة مسبقا، وقوات السيادة كتلك المنتشرة في جزيرة لارينيون ولامايوت، والقوات المنتشرة بناء على اتفاق ثنائي، والقوات

1- السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء. في: **http://www.qiraatafrican.com/** تاريخ الاطلاع: أفريل 2017.

2- عبد الكريم مجدي، **التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً**. ( أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2002). ص. 38.

الفرنسية ضمن عمليات دولية وأوروبية، وأما بالنسبة إلى القوات المرابطة، فهي تركز على ثلاثة مواقع وهي: جيبوتي والسنغال والجابون. [1]

**الجدول رقم (07): أهم القوات الفرنسية المرابطة في إفريقيا حتى عام 2011**[2]

| موقع الانتشار | حجم القوات |
|---|---|
| جيبوتي | 3200 جندي، و3 سفن إنزال تستطيع استقبال العديد من القطع البحرية، 2 سرية دبابات، 26 مركبة مدرعة للاستطلاع، 6 مدفع 155 مم، سرب جوي (10 طائرات)، وطائرة نقل، 2 طائرة بحث وإنقاذ، مروحيات. ويتم تدعيم هذه القوات من حين لآخر. |
| السنغال | 1170 جندي، 14 مركبة مدرعة، مروحية، طائرة مقاتلة |
| الغابون | 700 جندي، 4 مركبة مدرعة، 14 مروحية، 2 طائرة نقل |

وتمثل الحامية الفرنسية في جيبوتي ثالث أكبر قوة فرنسية خارج فرنسا(حيث تحتل منطقة الكاريبي المرتبة الأولى تليها غرب إفريقيا)، كما أن الأموال التي دفعتها الحكومة الفرنسية للحكومة الجيبوتية مثلت نحو 60% من ميزانية جيبوتي أو 25% من جملة إنتاجها القومي عام 2001.

وكانت فرنسا قد ضمنت وجودها العسكري هناك من خلال اتفاقية الدفاع التي أبرمتها عام 1967 مع حكومة جيبوتي، وقد تم التصديق على هذه الاتفاقية من خلال البرلمان الجيبوتي عام 1979، ولا شك في أن هذا الوجود الفرنسي يضمن تحقيق مكانة استراتيجية لفرنسا في منطقة شرق إفريقيا والمحيط الهندي والشرق الأوسط، كما يضمن لفرنسا كذلك تأمين خطوط الملاحة الدولية عبر باب المندب والبحر الأحمر.[3]

1- كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء.** ( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014). ص ص.193، 194.

2- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001- 2002، ( القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006). ص. 455.

3-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق.** ص. 183.

يلاحظ أن فرنسا تعتمد في سياستها العسكرية على ثلاثة مجالات أساسية، المجال الأول يتعلق بالقواعد العسكرية الفرنسية في خمس دول إفريقية، والمجال الثاني يتمثل في اتفاقيات الدفاع المشترك والحماية مع ثماني دول إفريقية، وأخيرا هناك اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات والتدريب مع اثنتين وعشرين دولة إفريقية.[1] وقد تناقص عدد اتفاقيات الدفاع التي كانت فرنسا عقدتها مع الدول الإفريقية في الستينات، حتى بلغ ثمان اتفاقيات فقط مع الدول التالية: الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوديفوار جيبوتي الجابون، السنغال وطوغو، وتشمل هذه الاتفاقات عدة مجالات: المساعدات العسكرية والفنية والمساعدات المباشرة للجيوش وأجهزة الشرطة الوطنية الإفريقية، والمنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط الأفارقة. [2]

تنوعت سياسة التدخل الفرنسي في إفريقيا، وكان التدخل الاستراتيجي مدفوعا بالتخطيط العسكري الهادف إلى إيجاد موطئ قدم جغرافي متميز أو منع خصم من الحصول على موقع مماثل، ولذلك تدخلت فرنسا في تشاد وزائير، أما التدخل السياسي فقد كان مدفوعا بالرغبة في الحفاظ على النظام أو على الوضع القائم أو ضمان حق تقرير المصير، على أن يكون هذا الحق متفقا مع المصالح الفرنسية، وتدخلت فرنسا في كل من الجابون وبيافرا، وأخيرا فإن التدخل الفرنسي كان مدفوعا بالرغبة في الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق الإفريقية، ومارست فرنسا التدخل جنوب إفريقيا في إطار العقوبات الدولية المفروضة عليها في مرحلة التمييز العنصري.[3]

وقد راجعت فرنسا سياستها العسكرية في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث اضطرت إلى تطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا فاعتمدت سنة 1993 خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع FAR في القارة لتكون على درجة استعداد مناسبة تمكنها من الانتشار في الأزمات الكبيرة، كما حدث عام 1994 بالتدخل في رواندا (عملية تركواز)، وعندما تدخلت بعدد محدود من جنود المظلات في الكاميرون، وفي تشاد عام 1996 لإجراء مناورات مشتركة كهدف معلن، بينما كانت لدعم مواجهة احتمال وقوع أزمة داخلية. تتمركز FAR في عدة مناطق في جنوب

1- إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **مرجع سابق**. ص. 71.

2- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص. 48.

3- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص. 35.

غرب فرنسا مثل تولوز ونانت ورين، وتتشكل من قوات برية وجوية سريعة الانتشار قوامها 44.5 ألف جندي، وترتكز عند نشرها على القوات الفرنسية في القواعد الفرنسية بالقارة، التي تقدم لها المساعدات اللازمة للانتشار.[1] وتستطيع هذه القوات أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الإفريقية وتساعدها القوات الفرنسية الموجودة في القواعد المتبقية في إفريقيا وبما أن هذه القوات الأخيرة أصبح دورها مساعدا فقط، فهي لم تعد في حاجة إلى وجود عسكري وبشري مكثف، لذلك خفضت فرنسا من أعداد الجنود والمستشارين العسكريين في تلك القواعد التي بقيت على الأرض الإفريقية.[2]

ثم وضعت فرنسا سنة 1997 برنامجا أسمته Recamp يتصدى للبرنامج الأمريكي Acri وذلك في إطار المحاولة الفرنسية لمواجهة المنافسة الأمريكية في القارة، ويتميز البرنامج الفرنسي عن مثيله الأمريكي بأن الأول متعدد الأطراف ومفتوح لكل الدول الإفريقية، بينما الثاني انتقائي وثنائي، أي أنه يركز على بعض الدول الإفريقية المحورية في القارة، وهذا وجه من أوجه التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية. والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي أن تساعد فرنسا الدول الإفريقية، ولكن من خلال دعم مؤسسات تلك الدول الإقليمية، هادفة بذلك إلى استقرار الأمن في القارة، والسبب هو أن المؤسسات العسكرية الإفريقية التي تشكلت على المستوى القاري أو الإقليمي مثل قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ما تزال محدودة القدرات.[3]

كما قررت فرنسا إنشاء أكاديميات للعلوم العسكرية في السنغال وتوغو وكوديفوار خلال عام 1998 وذلك في إطار تحجيم رغبة الولايات المتحدة في أن يكون لها دور عسكري قوي ومنفرد في القارة،. ويبدو أن اختيار هذه الدول وكلها في غرب إفريقيا يعود إلى محاولة فرنسا عرقلة الجهود الأمريكية التي تهدف إلى إنشاء قواعد بحرية في عدد من دول غرب إفريقيا بعد أن أكدت أبحاث شركات البترول وجود كميات كبيرة من البترول في منطقة خليج غانا.[4]

---

1- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001- 2002. **مرجع سابق**. ص. 452.

2- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص. 48.

3- عبد الكريم مجدي، **نفس المرجع**. ص ص. 36- 39.

4- عبد الكريم مجدي، **نفس المرجع**. ص. 45.

### 3- السياسة الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا

إن المصالح الاقتصادية قد تأتي في أولوية متأخرة على الأهداف السياسية والأمنية والعسكرية بالنسبة للسياسة الفرنسية، وفي ذلك اختلاف على التوجه الأمريكي، وهذا الاختلاف هو تعبير عن المصالح القومية لكل من القوتين في القارة الإفريقية، ففرنسا لديها قاعدة اقتصادية وثقافية ولغوية موروثة وتريد بناء نفوذ سياسي متنامي استنادا إلى تلك القاعدة، أما الولايات المتحدة فتعمل على تعميق قاعدتها الاقتصادية والثقافية اللغوية لتدعيم ممارسة نفوذها المتنامي في إفريقيا جنوب الصحراء.[1]

إن الربط بين مفاهيم الأمن والتنمية من خلال المساندة العسكرية من أجل تحقيق الاستقرار ومن ثم المصلحة الاقتصادية كانت الهدف الدائم في إطار وضع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا. لذا فإن الدول الإفريقية التي تربطها مع فرنسا معاهدات دفاع وحماية هي نفسها الدول التي تمثل أهمية مركزية للمصالح الاقتصادية الفرنسية، وهي الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كوديفوار، الجابون، السنغال، جيبوتي، جزر القمر.[2] وهذه الدول إضافة إلى دول أخرى من غرب ووسط إفريقيا ترتبط بمنطقة الفرنك الفرنسي، وتقوم وزارة المالية الفرنسية بالتدخل في تحديد سعر الصرف وتلزم الدول الإفريقية في منطقة الفرنك بإيداع احتياطي من عملتها لديها وتتولى مراقبة الأوضاع المالية والاقتصادية في هذه الدول حيث تتدخل بضبط سعر الصرف. [3]

تعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الإفريقية على التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة وتبذل فرنسا محاولات كبيرة لضمان بقاء مركزها متميزا، وبالفعل مازالت فرنسا في بعض الدول الفرانكفونية، المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة. ففرنسا تعتمد بنسبة 100% على إفريقيا للحصول على الكوبالت ومن 87%- 100% فيما يتعلق باليورانيوم و83% للفوسفات و68% للبوكسايت و35% للمنغنيز و32% للكوبالت. [4]

---

1- إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **مرجع سابق**. ص. 57.

2- إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **نفس المرجع**. ص. 61.

3- بشير حمدي، **مرجع سابق**. ص. 59.

4- حازم محمود عياد، **مرجع سابق**. ص. 387.

كما تمثل دول إفريقيا جنوب الصحراء سوقًا جيّدًا لتصريف المنتجات الفرنسية، إذ شهدت الصادرات الفرنسية إلى القارة ازديادًا مطردًا في القيمة المطلقة من 14.34 مليون دولار عام 1990 إلى 15.991 مليون دولار عام 1995 ثم إلى 18.452 مليون دولار عام 2000.[1]

ومازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرانكفونية، بحيث بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية إلى إفريقيا حوالي 7.128 مليار عام 2001، وبلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة.

وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في كل من بنين، سيشل، الكونغو برازافيل، ساحل العاج، موريشيوس والكاميرون. ففي ساحل العاج مثلًا، فإن 27% من رؤوس أموال المشروعات العاجية تمتلكها شركات فرنسية. وفي الكاميرون وحدها توجد أكثر من 140 شركة يمتلكها فرنسيون في كل مجالات النشاط الاقتصادي، فضلًا عن 160 فرعاً لشركات فرنسية توظف نحو 30.000 شخص.

ومن أهم القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الفرنسية بوجه عام قطاعات التعدين والبترول، الزراعة والسلع الغذائية، قطاع الخدمات، الالكترونيات، الشحن والنقل، القطاع المصرفي، الإنشاءات والمقاولات، الصناعات الدوائية، معالجة المياه وتوزيعها، معالجة النفايات، وغيرها من المجالات.[2]

1- رانيا حسين عبد الرحمن حسن، **السياسية الفرنسية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004). ص. 119.

2- رانيا حسين، **مرجع سابق**. ص. 124.

**جدول رقم (09): الاستثمارات الفرنسية المباشرة في القارة الإفريقية 2001**[1]

| الدول | حجم الاستثمارات الفرنسية بالمليون أورو | النسبة المئوية | عدد الشركات الفرنسية |
|---|---|---|---|
| نيجيريا | 548 | 6.7 | 108 |
| جنوب إفريقيا | 399 | 4.9 | 176 |
| ساحل العاج | 556 | 6.8 | 172 |
| الجابون | 1164 | 14.3 | 81 |
| الكاميرون | 367 | 4.5 | 141 |
| السنغال | 205 | 2.5 | 121 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 8128 | 74.2 | 1282 |
| إفريقيا | 6026 | 100 | 2733 |

تعد فرنسا على رأس الدول المانحة لإفريقيا حيث بلغت قيمة المساعدات لإفريقيا حوالي 18 مليار فرنك فرنسي في عام 1997 وتقوم سياسة فرنسا بالمساعدات الاقتصادية على ثلاثة مبادئ، المنفعة المتبادلة ومبدأ الانتقائية في منح المساعدات الثنائية، ومبدأ المساعدات ذات الأطراف المتعددة.[2]

وقد هدفت سياسة المساعدات الفرنسية في إفريقيا، والدول الفرانكفونية بصفة خاصة إلى دعم المصالح والروابط الثقافية والاقتصادية والأمنية التي ترجع إلى عهد الاستعمار، ولهذا تدفقت المساعدات الفرنسية إلى المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا، مثل بورندي ورواندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا). وحصلت الدول الإفريقية الفرانكفونية على حوالي 82% سنويا من توزيع المساعدات الفرنسية في إفريقيا خلال فترة الثمانينات، وفي نهاية عام 1989 تلقت دول إفريقيا للمساعدات الفرنسية حوالي أكثر من 100 مليون دولار (باستثناء غينيا) وهي: ساحل العاج، السنغال، الكاميرون، مالي، الجابون،

1 – Ministère de L'économie des finances et de l'industrie , **Rappoort d'activité 2003**, Juin 2004.P 36. Dans : **http://www.dree.org/rapport/version_pdf/radree2003.pdf**.

2– إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **مرجع سابق**. ص. 69.

مدغشقر، تشاد، وغينيا، وكانت كلها مستعمرات سابقة، وقدمت فرنسا حوالي 2200 مليون دولار لكل الدول الإفريقية الفرانكفونية خلال نفس العام. [1]

وقد هدفت سياسة المساعدات الفرنسية أيضا إلى كسب الدول المتلقية إلى صفها وضمان تصويتها على القرارات في الأمم المتحدة لصالحها، وهناك أمثلة عديدة على الدور الذي لعبته الدول الإفريقية في تدعيم مواقف بعض الدول المانحة أو على الأقل تقدير عدم معارضتها، وقد برزت أهمية أصوات الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن (الكاميرون، أنجولا، غينيا) أثناء الأزمة العراقية عام 2003، والتي مهدت للحرب على العراق، فعقدت فرنسا القمة الفرنسية الإفريقية الثاني والعشرين، ونجحت فرنسا في حشد تأييد الدول الإفريقية لموقفها المناهض للحرب على العراق، وخرجت القمة ببيان مشترك ينادي باستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة المنوط بها للتفتيش على الأسلحة العراقية. [2]

## المطلب الثاني: واقع ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

### 1- تطور الاهتمام الأمريكي بإفريقيا جنوب الصحراء

إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية بدأ خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال. غير أن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي أصاب دورها الإفريقي بنوع من التراجع.[3]

حيث كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو احتواء الشيوعية على الصعيد العالمي وقد نظر الساسة الأمريكيون إلى إفريقيا بوصفها منطقة رخوة ومتقلبة ويمكن أن تمثل مجالا للتوسع الإيديولوجي السوفيتي، خاصة بعد انتهاء الاستعمار، وحصول معظم الدول الإفريقية على الاستقلال.[4]

---

1- محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 58.

2- محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص ص. 58، 59.

3- خيري عبد الرزاق جاسم، " قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ( العدد 21 ، شتاء 2009). ص.99.

4- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص. 9.

في هذا الإطار كانت القارة الإفريقية بمثابة سلاح سوفيتي موجه نحو مصالح الولايات المتحدة، وقد انبنى التقويم الأمريكي على أن الأهداف السوفيتية تتمثل في العمل على السيطرة على منابع النفط، وعلى المعادن النفيسة في الجنوب الإفريقي ولذلك اهتمت إدارة ريجان بمواجهة الوجود السوفيتي على طول السواحل الإفريقية، سواء بالتشاور بين الولايات المتحدة وحلفائها أو بالعمل المنفرد.

وتعتبر الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) مثالا على أهمية الاعتبارات الإيديولوجية في فترة الحرب الباردة إذ تلقى موبوتو دعما من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في ضوء التوجه الماركسي لأنجولا منذ منتصف السبعينات، وفي مقابل ذلك تم السماح لأجهزة الاستخبارات الأمريكية باستخدام الأراضي الكونغولية لتوفير الدعم لحركة يونيتا المعارضة في أنجولا بقيادة سافيمبي.[1]

ولعل وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يوضح ذلك المعنى بقوله " خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تحدد سياستنا الإفريقية بناء على الطريقة التي نؤثر بها على إفريقيا ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على أنه مما يحمد له اليوم أننا تجاوزنا مرحلة تبني سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من إفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الإفريقية".[2]

عقب انتهاء الحرب الباردة شهدت القارة الإفريقية حالة من تراجع الاهتمام الدولي بقضاياها، خاصة الولايات المتحدة التي ذكر وزير دفاعها آنذاك في أحد تصريحاته أن المصالح الأمريكية في القارة قد انتهت.[3] وحتى وقت قريب لم تكن قارة إفريقيا بأكملها في قمة أو صدارة أولويات الولايات المتحدة، ففي العام 1998 اعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي إفريقيا في مؤخرة قارات وأقاليم العالم من ناحية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة وجاء هذا التقويم لأهمية إفريقيا كنتيجة لتقرير أصدرته وزارة الدفاع في عام 1995 جاء فيه: "إن مصالح الولايات المتحدة العسكرية في إفريقيا محدودة للغاية

1–حمدي عبد الرحمن، " التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري". **السياسة الدولية**، (العدد 135، جانفي 1999). ص. 31.

2– عبد الرحمن أسامة، **إفريقيا والخطر الصهيوأمريكي–الشيعي**. ( القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2014). ص. 165.

3– أميرة محمد عبد الحليم، " الوجه الأخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا". **مجلة السياسة الدولية**، ( العدد 197، يوليو 2014). ص. 143.

ولذلك ظلت إفريقيا في هامش اهتمامات الإستراتيجية الأمريكية".[1] وتركز الاهتمام بدلاً منها على دول أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى التي تحررت من النفوذ السوفيتي، فقد انهالت المساعدات الغربية على تلك الدول والمناطق وبات الاهتمام الغربي منصبًّا عليها. [2]

لقد تجلى هذا التهميش من الناحية الجيوستراتيجية الأمريكية في ربط إفريقيا بالقيادة الأمريكية في أوروبا بشتوتغارت طوال فترة ما بعد الحرب الباردة حتى عام 2007، ومن الناحية العملياتية في العزوف عن التدخل المباشر في الحروب والنزاعات الداخلية خلال عقد التسعينيات في إفريقيا مثل ما حدث في رواندا وسيراليون والكونغو كينشاسا. وفشل تدخلها في الصومال واضطرارها إلى الانسحاب منه. [3]

وأياً كان الأمر، فإن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ظل يحتفظ بأمرين مهمين ولو من الناحية الرمزية والبلاغية، خلال عقد التسعينيات أولها تجديد خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتباره أحد النتائج الايجابية لما بعد الحرب الباردة، وثانيها التوكيد على ضرورة انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما سمي بالمشروطية السياسية والاقتصادية التي مارسته الولايات المتحدة والدول الغربية بحرية أكبر تجاه إفريقيا. [4]

على أن هذه الوضعية المتدنية لإفريقيا في قائمة الأولويات الأمريكية سرعان ما تغيرت بشكل درامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والاستعدادات للحرب الأمريكية على العراق، وإضرابات العمال في فينزويلا، وتهديدات رئيسها السابق هوجو شافيز الدائمة بقطع إمدادات النفط إضافة إلى الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية عام 2003. فقد أعادت القارة الإفريقية إلى دائرة الاهتمام الدولي، خاصة فيما يتعلق بتوفير الإمدادات من الطاقة، وظهرت استراتيجيات أمريكية لاستبدال نفط الشرق الأوسط بالاعتماد على نفط إفريقيا.[5] ومع إعلان الرئيس بوش عن

1- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 92.

2-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 28.

3- كريم مصلوح، **مرجع سابق**. ص. 229.

4-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص ص.28، 29.

5- أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**. ص. 143.

حملته العالمية للحرب على الإرهاب وربطه بين الفقر وانتشار الإرهاب، أضحت إفريقيا تحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ولعل ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم ملامح مشهد السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية. [1]

بشكل عام، يمكننا القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم، أو دولة معينة كانت رهينة عوامل عدة تدفع أمريكا للانغماس فيها أو الابتعاد عنها وتجاهلها، وإفريقيا كان حالها كحال غيرها من الدول.[2] كما أن التباين في السياسة الأمريكية في إفريقيا من فترة إلى أخرى، وما بين دولة وأخرى، يعود إلى إدراك الأهمية التي تشكلها إفريقيا بالنسبة لمصالحها. [3]

## 2- طبيعة الاهتمامات والمصالح الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء

يقول مايكل رايتس إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها ولكن أيضا محاصرة كل من الصين (على سبيل المثال في السودان) وكوريا الجنوبية (على سبيل المثال في نيجيريا)، والإرهاب الإسلامي. وتشكل إفريقيا، بحسب أجهزة الاستخبارات جبهة جديدة في الحرب ضد الإسلام الثوري.[4]

بينما يلاحظ "مركز الصراع المعاصرCCC"، التابع للبحرية الأمريكية أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ( خصوصاً غرب إفريقيا) ترتبط إلى حد بعيد، على الأقل في المدى المتوسط، بثلاثة اعتبارات، هي ظاهرة الإرهاب الدولي، والتصاعد المستمر لأهمية البترول الإفريقي بالنسبة لاحتياجات الطاقة الأمريكية، ثم التحسن والتوسع الدرامي في العلاقات الإفريقية الصينية الملحوظ منذ نهاية القرن العشرين.[5]

---

1-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 33.

2- علي الخواصنة أشرف أمين، **مرجع سابق**. ص. 371.

3- **نفس المرجع**. ص. 377.

4-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 179.

5- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص.37.

**1/ الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

رفعت الإدارة الأمريكية شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه إفريقيا، فقد تم ربط المساعدات الأمريكية والغربية للدول الإفريقية بمدى الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية وإعطاء مساحة للأحزاب المعارضة ونزاهة الانتخابات وحريات الأشخاص،[1] وترتب على هذا المبدأ ظهور ثلاث وثائق تحت اسم( استراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع) وذلك في الأعوام 1994-1995-1996. وتركز هذه الإستراتيجية على التدخل بقوة في جميع أنحاء العالم لفتح أسواق خارجية، وذلك يعني أن الإستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق. ويعد الرئيس كلينتون أول من استخدم تعبير" ديمقراطيات السوق". [2]

واستخدمت في ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج.[3]

لقد أعلن الرئيس بيل كلينتون (92-1998) رغبة بلاده في دعم وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل إقامة الاستقرار العالمي وتجسد ذلك في رد فعل الإدارة إزاء إلغاء الانتخابات وقتل المدنيين في ظل نظام الأباتشا في نيجيريا حيث قررت قطع 450 ألف دولار من المساعدات العسكرية و11 مليون دولار من المنح لنيجيريا. [4]

كما كانت الكاميرون من بين الدول التي تعرضت لضغوط أمريكية شديدة لتحقيق التحول الديمقراطي، بدأت بتصعيد لهجة الخطاب السياسي الأمريكي المطالب بالتحول الديمقراطي في الكاميرون. بيد أن أولى الخطوات الحاسمة في هذا الإطار جاءت في أعقاب الانتخابات الرئاسية الكاميرونية الأولى عام 1992، وذلك ما جاء في التقرير الصادر عن المعهد الوطني الديمقراطي National Democratic Institute حول الانتخابات الرئاسية الكاميرونية وما أسماه التقرير بـ" المخالفات الجسيمة " التي شهدتها العملية الانتخابية في كل مراحلها. وعلى هذا الأساس قررت الولايات المتحدة الأمريكية خفض المساعدات الأمريكية للنظام الكاميروني. وفعلاً انخفض حجم

1- عبد الرحمن أسامة، **مرجع سابق**. ص. 172.

2- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**. ( سوريا: الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2009). ص. 257.

3- عبد الرحمن أسامة، **مرجع سابق**. ص. 172.

4- عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **مرجع سابق**. ص ص. 37، 38.

المساعدات التنموية الأمريكية للكاميرون من 53 مليون دولار عام 1991 إلى 28 مليون دولار عام 1992، مسجلاً انخفاضاً قدره 47% خلال عام واحد. ليس هذا فحسب، بل إن المساعدات الأمريكية للكاميرون تراجعت بشكل كبير منذ عام 1993، وذلك عندما قررت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID الخروج من الكاميرون، معللة ذلك بأن المناخ غير الديمقراطي في الكاميرون من شأنه الحيلولة دون استخدام المعونات والمساعدات الأمريكية على أفضل نحو بما يضمن وصولها إلى مستحقيها.[1]

وبالنسبة لكينيا، فقد بدأت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا البلد تشكل تراجعاً منذ بداية التسعينات، وذلك حينما بدأت أمريكا تمارس ضغوطاً على الحكومة الكينية بضرورة السماح بالتعددية الحزبية، حيث قامت أمريكا بتجميد خمسة وعشرين مليون دولار من المساعدات العسكرية لكينيا.[2] وكان السماح بإجراء الانتخابات التعددية في كينيا قد تأثر بهذا التطور، حيث استفادت المعارضة السياسية فيها من الضغوطات الخارجية خاصة بعدما أعلن مجلس النواب الأمريكي أنه سوف يشترط إجراء إصلاحات سياسية في البلاد تقوم على مبدأ التعدد الحزبي من أجل تقديم مساعدات اقتصادية، هذا بالإضافة إلى القرار الذي أصدرته الحكومات الغربية ضمن نادي باريس عام 1990 والمتضمن وقف المعونات الاقتصادية البالغة 350 مليون دولار حتى يقوم النظام الكيني بإجراء إصلاحات سياسية. ونتيجة لتلك الضغوط، وافق الرئيس موي على تعديل الدستور والسماح بالتعدد الحزبي، حيث أجريت الانتخابات التعددية في ديسمبر 1992.[3]

أما بالنسبة للسودان، فقد دأبت الولايات المتحدة على إصدار الإدانات المتكررة للحكومة السودانية بشأن انتهاكها حقوق الإنسان، كما قامت بإدراج السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، ودعمت إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض العقوبات الدولية عليه. وفي المقابل قامت بتقديم الدعم للقوى الجنوبية والتأييد الدبلوماسي للمعارضة الشمالية وتسهيل أنشطتها في الخارج. ولقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها على النظام السوداني إثر إصدار الكونجرس الأمريكي

1- محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص.60، 61.

2- حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص. 94.

3- عكور محمد عبد الكريم، **مرجع سابق**. ص. 56.

قرارً بإدانة الحكومة السودانية واتهامها بممارسة سياسات الرق وعمليات الخطف وانتهاك حقوق الإنسان، ودعا القرار المذكور مجلس الأمن الدولي لإدانة هذه السياسة، كما دعا الرئيس الأمريكي إلى زيادة الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للتنظيمات التي تعمل خارج إطار الأمم المتحدة بهدف زيادة المعونة المخصصة لدعم التنمية والديمقراطية والبنية الأساسية للإدارة المدنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السودانية.[1]

في الواقع السياسي للمصالح الأمريكية تعد مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، غطاءً تقليدياً للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكنها لا تعكس جوهر هذه السياسة، بمعنى أنها أداة تستغلها الإدارة الأمريكية وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه. حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدا تبعاً للمصالح التي قد تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى.[2] واهتمامها بنظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، وأنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص. [3] ويشكل مؤتمر (عينتيبي) الذي عقده الرئيس كلينتون في مارس 1998 مع زعماء شرق إفريقيا في أوغندا محور التحرك الأمريكي في هذا الاتجاه إذ كشف هذا المؤتمر أن الولايات المتحدة بدأت تحتضن نوعيات محددة من قادة إفريقيا لا يبدون اهتماما بإقامة نظم ديمقراطية ولكنهم يتميزون بالولاء للولايات المتحدة.[4]

لذا فإن هناك من يتهم الولايات المتحدة باستمرارها في إتباع السياسات نفسها التي طالما اتبعتها، على غرار تأييد النخب الصديقة في بلدان أخرى،[5] وهذا ما يوضح أن هنالك تناقضًا واضحًا في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، ففي الوقت الذي تتحدث فيه عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجعل ذلك من شروط تلقي المعونات، ظلت أمريكا تقدم مصالحها على الاعتبارات الديمقراطية، فهي مثلا لم تستطع أن تتخذ أي إجراء اقتصادي صارم تجاه نيجيريا، باعتبار أنها الدولة الرئيسية المصدرة

1- أبو دية أحمد، **مرجع سابق**. ص ص. 142، 143.

2- إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **مرجع سابق**. ص ص. 58، 59.

3- عبد الرحمن أسامة، **مرجع سابق**. ص. 172.

4- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص ص. 14، 15.

5- سورنسن غيورغ، **مرجع سابق**. ص. 18.

للبترول الخام لأمريكا. [1] حيث جاء في مجلة "Time" الأمريكية أن " نيجيريا صدرت ما قيمته 320 مليار دولار من النفط الخام العالي الجودة خلال السنوات الثلاثين الماضية، لكنها لم تفعل شيئا للشعب باستثناء بعض الطرق وملاعب كرة القدم التي باتت بالية وبحاجة إلى ترميم". ومع ذلك تتلقى الدعم من الولايات المتحدة ومن دول أخرى.[2]

ولا ضدّ غينيا الاستوائية التي تملك رصيدا بالغ السوء من حيث حقوق الإنسان الذي يعدّ واحدًا من بين الأسوأ في العالم، وكانت الحالة فيها موضوعًا ومدعاة لقلق اللجنة الدولية المعنية لمدة تجاوزت الحال مع أي دولة أخرى، وتضمنت التقارير الدولية أن الانتهاكات تشمل ارتكاب قوات الأمن ممارسات التعذيب والاعتقال العشوائي، بالإضافة للقيود على حريات التعبير والتجمع وتكرار ممارسات تزوير نتائج الانتخابات، كما تخضع السلطة القضائية لنفوذ الحكومة، التي تراقب كل أنشطة النشر والإعلام، حتى أن ثلث مواطنيها يعيش بالمنفى بسبب مظاهر القمع السياسي خلال العقدين الماضيين.[3] وكان تغاضي الولايات المتحدة عن ملف غينيا الاستوائية حول انتهاك حقوق الإنسان في مقابل مصالحها النفطية. إذ تعتبر غينيا الاستوائية أصغر البلدان الإفريقية المنتجة للنفط، ولذلك تسمى "الكويت الإفريقية"، فقد زاد إنتاجها من النفط الخام بنسبة 70% في العام 2001 وتملك احتياطا يقدر بملياري برميل.[4]

كما أن المساعدات الأمريكية ظلت في انخفاض مستمر بالرغم من اتجاه العديد من الدول لإرساء الإصلاحات السياسية بالاتجاه نحو الديمقراطية. [5]

1- حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص ص. 94، 95.

2-حمدي عبد الرحمن، " ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية"، **الأهرام الاستراتيجي**، ( العدد 140، 2006). ص. 86.

3- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 303.

4- ختاوي محمد، **مرجع سابق**. ص. 215.

5- حسين علي أحمد بدر الدين، **مرجع سابق**. ص ص. 94، 95.

**2/ تأمين الواردات النفطية:**

اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تنشيط السياسة الأمريكية في إفريقيا وتعزيز السيطرة على النفط الإفريقي، لذا فقد توزع الاهتمام الأمريكي على جميع الأقاليم الغنية بالنفط والمعادن الحيوية. وتعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتدّ به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث أن معظمها لا ينتمي لمنظمة أوبك، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، فضلاً عن جودة المنتج، وقرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمناً نسبياً من منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية، خصوصاً إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنوياً.[1]

لقد أبرزت خبرة العقود الماضية للولايات المتحدة مدى الخطورة التي يفرضها اعتمادها الكثيف على الواردات البترولية، وعدم السيطرة على السوق العالمية، بعد إنشاء الأوبك وتجربة استخدام البترول كسلاح سياسي، بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي والأمني لدى المصادر الرئيسية للإنتاج، لذلك تركزت الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا على محورين أساسيين هما البحث عن مصادر بترولية بديلة وتأمين تلك المصادر. وتؤكد الشواهد على وفرة المخزون البترولي في منطقة خليج غينيا، الأمر الذي جعلها مجال مثاليا لتطبيق السياقات الأمريكية ذات الصلة، سواء بشأن تنويع مصادر الإمداد بالطاقة بعيدا عن المصادر التقليدية، أو الدفاع العسكري عن تلك المصادر. [2]

أ- **تنويع المصادر البترولية لتحجيم خطر الاعتماد على مصدر معين بمفرده:**

يبقى العامل الحاسم في توجه الإدارة الأمريكية وفلسفتها هو البحث عن مصادر جديدة للطاقة ووضع اليد عليها فالوصول إلى النفط كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي إدارة تلوى الأخرى. ولمواجهة الاحتياجات في المدى الطويل، أبلغ سبنسر أبراهام Abraham وزير الطاقة، لجنة

1- خالد حنفي علي، **مرجع سابق**. ص. 89.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 18، 19.

العلاقات الخارجية بالكونجرس، في جوان 2002، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن توسع مصادرها من الطاقة وأن تنوع أنماطها، ومعنى ذلك أن تأمين تدفقاتها يستدعي الاعتماد على مجموعة من المصادر، وليس مصدرا بعينه،[1] فالحاجة إلى مزيد من مصادر الطاقة ماسة والرأي العام الأمريكي يعارض مشروع الحفر في المحميات الطبيعية في ألاسكا حيث الوفرة النفطية،[2] لذلك لا بد من تدبير معظم الاحتياجات الأمريكية من البترول من الخارج، حيث تحصل الولايات المتحدة على 53% من احتياجاتها من المصادر الخارجية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 62% عام 2020، مع افتراض استمرار الاستهلاك الأمريكي في الارتفاع بالمعدلات المتوقعة، مما يعني زيادة الواردات الأمريكية بنسبة 50%، أي من 11.5 مليون برميل سنة 2000 إلى 17.7 مليون برميل يوميا خلال العقدين القادمين.[3]

غير أن الشرق الأوسط حيث الخزان النفطي الأكبر منطقة مشتعلة سياسيا وغير مستقرة، آسيا الوسطى والجنوبية لا تزال منطقة مضطربة ولم تظهر بعد النتائج النفطية المرجوة من الحرب على الإرهاب فيها، منطقة جنوب الصحراء الإفريقية غنية بالنفط ولها مميزاتها فقد تجاوز إنتاج النفط الخام أربعة ملايين برميل يوميا عام 2000 أي أكثر من إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك وتستورد منها أمريكا اليوم نحو 16 في المائة من حاجاتها النفطية أي ما يعادل تقريبا الكمية التي تستوردها من السعودية ويتوقع خبراء أمريكيون أن ترتفع النسبة إلى 25 في المائة في 2015 أي أكثر من كل ما تستورده أمريكا من دول الخليج.[4] ويضاف لما سبق أن إفريقيا لديها احتياطي كبير من البترول يصل إلى 7.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويقدر هذا الاحتياطي بنحو 76.7% مليار برميل، وهو يتجاوز احتياطي أمريكا الشمالية (54.2 مليار برميل) واحتياطي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق (58.4 مليار برميل).[5]

---

1- طلعت عبد المنعم، **نفس المرجع**. ص. 65.

2- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 93.

3- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص64.

4- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 93.

5 - J . Anyu Ndumbe, " West African Oil, U.S Energy Policy, and African's Development Strategies", **Mediterranean Quarterly**, (Vol. 15, N° 1, Winter 2004). pp 94-95.

وهو ما يفسر تبني إدارة بوش سياسة تشجيع زيادة إنتاج البترول في كل أنحاء العالم، لتعزيز التنوع في مصادر البترول المتاح لها استيراده. حيث أكد بوش ذلك التوجه في خطابه السنوي من "حالة الاتحاد" عام 2006، حين عبر عن العزم على الاستغناء عن 75% من الواردات الأمريكية التي ترد من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة، بحلول عام 2025 التي تأتي غرب إفريقيا في صدارتها.[1]

**ب- محاولة الدفاع عن هذه المصادر وتأمين الوصول إليها:**

يظل تعريف الولايات المتحدة لتأمين الطاقة متفردا ومختلفا لا تشاركها فيه غيرها من القوى الكبرى، وقد تبلور محتواه نتيجة لتجربة العقود السابقة، وتحكمه ضرورات الحاجة الشديدة للنفط، فلا يقتصر على مجرد البحث عن المصادر البترولية، وإنما تعني به تأمين تلك المصادر ذاتها، حيث تقدر أن المخاطر التي تتعرض لها لا تنصرف وتقتصر فقط على القرارات السياسية المناوئة للحكومات والمنظمات المعنية، ولكن أيضا لحماية تلك المصادر من التهديدات بالهجوم العسكري، الذي قد تتعرض له من قبل القوى المنافسة أو المعادية والأطراف غير الصديقة، ثم اكتسب التعريف أبعادا إضافية سواء اقتصادية بشأن استقرار مستويات الأسعار أو استراتيجية بشأن نفاذية القوى الكبرى إلى مصادره، والاستئثار بها أو الاستحواذ عليها. وبطبيعة الحال فإن تلك التهديدات الجديدة تتطلب من سياسة تأمين الطاقة إتباع مقتربات وأدوات مختلفة.[2]

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية، ركزت الولايات المتحدة في سياستها تجاه النفط الأفريقي على ثلاثة محاور:

الأول تجاري؛ من خلال دعم و تطوير حجم التجارة بينها وبين دول القارة، أمريكا مثلا تتحدث في هذا الإطار عن التجارة لا المساعدة " Trade not Aid" كمبدأ أساسي لإستراتيجيتها

1- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 65، 66.

2- **نفس المرجع**. ص ص. 60، 61.

المعلنة في خطتها العالمية عن " فرص التجارة " والمعروفة باسم " أجوا AGUA " والتي خططت لها إدارة كلينتون وعقد لها الرئيس بوش مؤتمراً أمريكياً إفريقيا في نوفمبر 2001. [1]

فالعلاقات الأمريكية في صورتها الجديدة تقوم على أسس جديدة ترتكز على ضخ الاستثمارات وتحسين العلاقات التجارية في المقام الأول وزيادة التعاون في المجالات الزراعية والثقافية، إضافة إلى الصحية والتكنولوجية والعلمية والاقتصادية. وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة بخطوات عديدة على طريق تعزيز علاقاتها مع إفريقيا بخلاف الجولتين الإفريقيتين للرئيس كلينتون، مثل عقد منتدى الولايات المتحدة والدول الأعضاء بتجمع سادك في بتسوانا في أفريل 1999، وإصدار قانون النمو والفرص الإفريقية الهادف إلى زيادة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا، ثم عقد المؤتمر الوزاري الأمريكي الإفريقي للقرن الـ21 في واشنطن مارس 1999.[2]

ولأن السيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، عملت الولايات المتحدة أيضا على دفع دول خليج غينيا لرفع إنتاجها النفطي. فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمد أمريكا بنصف إنتاجها النفطي تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من 7,4 مليار دولار لرفع إنتاجها إلى 4 ملايين برميل في العام 2010. وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومة هناك للانسحاب من أوبك لكنها رفضت رغم الإغراءات الأمريكية، كما دعمت واشنطن بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا. كما تستورد الولايات المتحدة نحو 40% من الإنتاج النفطي لأنجولا حيث تسيطر شركة شيفرون الأمريكية على 75% من إنتاج النفط. أيضا تسعى الإدارة الأمريكية لرفع إنتاج أنجولا خلال السنوات القادمة. أما الجابون التي تصدر 44% من إنتاجها النفطي للولايات المتحدة فإن الشركات الأمريكية تهيمن على إنتاج البلاد . وفي غينيا الاستوائية تهيمن الشركات الأمريكية على ثلثي إنتاج البلاد.[3]

---

1- حلمي شعراوي، **أفارقة وعرب في مهب الريح**. ( مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004). ص. 202.

2- علي الخواصنة أشرف أمين، **مرجع سابق**. ص. 379.

3- أيمن شبانة، " النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!". **قراءات إفريقية**، ( العدد 11، جانفي- مارس 2012). ص. 82.

**الشكل رقم (12): الشركات الأمريكية في إفريقيا**[1]

والمحور الثاني سياسي ؛ حيث تراجع الحديث عن تهميش الإدارة الأمريكية لإفريقيا، بعد أن تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة، وفي مقدمتها جولة الرئيس بيل كلينتون في إفريقيا عام 1998، وجولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في إفريقيا في العام نفسه، ولقاء الرئيس

1 – Et les Américains dans tout cela ?. Dans : **http://www.iran-resist.org/article6217.html**. Vu le: Mars 2017.

جورج بوش الابن مع رؤساء 11 دولة إفريقية من دول إفريقيا الوسطى والغربية في سبتمبر 2011، وجولتا بوش في إفريقيا في يوليو 2003 ، وفي نهاية 2008، وزيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي للجابون عام 2002، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية الواعدة.

واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي زار غانا في يوليو2009 ، ووجّه لإفريقيا خطاباً شاملاً من منبر البرلمان الغاني، كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بجولة في إفريقيا في أغسطس 2009 . وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط، والسيطرة على منابعه بنداً أساسياً على موائد الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والأفارقة، وكانت نيجيريا واحدة من أهم المحطات الأساسية في معظم هذه الزيارات، حيث أنها مسؤولة وحدها عن 47 % من النفط الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من القارة الإفريقية.[1]

ومن أجل تحقيق أهدافها تعمل الولايات المتحدة على إيجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنجولا في أفريل من العام 2002 والكونغو الديمقراطية، وتم تسوية قضية جنوب السودان في جانفي من العام 2005.[2] وتعمل مع الآخرين لتوفير بنى أمنية تتميز بالحرية والسلام والرخاء الدائم، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد متداخلة وهي:

1- دعم نمط الدولة القائدة في إفريقيا، حيث ركّزت الولايات المتحدة على اختيار دولة تقود منطقة إقليمية مثل جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنغال في الغرب، وإثيوبيا في الشرق.
2- تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، والتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين لحل الصراعات.
3- العمل مع الدول القادرة على الإصلاح في إفريقيا، والمنظمات الإقليمية الفرعية، حيث تعتبر بمثابة إدارات أولية لمخاطبة التهديدات العابرة للحدود بشكل قابل للاستمرار.[3]

---

1- خالد حنفي علي، **مرجع سابق**. ص. 89.

2- جوزيف رامز أمين، " قراءة في جولة بوش الأفريقية"، **آفاق أفريقية**، ( العدد 15، خريف 2003). ص. 79.

3- نجلاء مرعي، **النفط والدماء..الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا: السودان نموذجًا**. ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012). ص 38.

أما المحور الثالث فيتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا، حيث يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. ووفقا لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة " تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باستخدام آليتها العسكرية.[1] وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا يتم من خلال أسلوبين: الأول ثنائي، والثاني متعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، في منطقة القرن الأفريقي مثلًا، عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية.[2]

من بين الاتفاقيات أيضا تلك التي تم توقيعها عام 2005 بين الولايات المتحدة ونيجيريا، لتأمين الملاحة في منطقة دلتا النيجر، وكذا الاتفاقات الموقّعة مع الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية، والتي تتيح للقوات الأمريكية استخدام مطارات تلك الدول.[3]

ويقتضي تأمين تدفق النفط في بعض الحالات تقديم المعونات العسكرية، وتوقيع اتفاقات التعاون الأمني، في هذا السياق كانت نيجيريا وأنجولا من أكبر الدول المتلقية للمعونات العسكرية الأمريكية في غرب إفريقيا، وشملت تلك المعونات: التعزيز بالسلاح، والذخيرة، والخبرة الفنية.[4] وتؤكد التقارير والدراسات أن نيجيريا تعتمد على الولايات المتحدة وبريطانيا في تسليحها للحفاظ على نفطها، حيث يلعب الدعم العسكري دورا مهما في حماية المقدرات النفطية النيجيرية.[5]

كما يقتضي تأمين تدفق النفط ، السعي لاتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة، خصوصاً في مناطق التهديد الأمني الوشيك، ومن ذلك قاعدة ( كامب ليمونييه) في جيبوتي، وهي موقع قديم للوجود

1- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**. ص. 97.

2- أيمن شبانة، ( النفط...)، **مرجع سابق**. ص. 85.

3- **نفس المرجع**. ص. 81.

4- ختاوي محمد، **مرجع سابق**. ص. 215.

5- حمدي عبد الرحمن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا". **قراءات إفريقية**، ( العدد 2، سبتمبر 2005). ص. 57.

العسكري للولايات المتحدة ومازال ، وكان أحد مغازيه الرئيسية السيطرة على حركة 25% من النفط العالمي عبر السيطرة على بوغاز جيبوتي والتي تنبع أهمية من كونه معبر لتدفقات النفط، ويوجد للولايات المتحدة حاليا قوة يصل تعدادها إلى 1400 رجل تتمركز في جيبوتي من عام 2002 .[1] ومواقع العمليات المتقدمة في كلٍّ من السنغال ومالي وغانا والجابون،[2] كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط.[3]

وتفاعلا مع تصاعد أهمية وقيمة إفريقيا للأمن القومي الأمريكي، ولتنامي الاهتمامات والمصالح الإستراتيجية في خليج غينيا على وجه الخصوص، فإن تخصيص قيادة للعمليات العسكرية في إفريقيا يعتبر إشارة واضحة لأن الولايات المتحدة تصوغ اهتماماتها الحالية في القارة بالربط بين موضوعي البترول والإرهاب، أو الطاقة والأمن، حتى صارا وجهان لعملة المصلحة القومية الأمريكية العليا، فالتحركات العسكرية اللازمة لحماية المصادر تقع في مناطق تعاني من ضعف السيطرة Ungoverned وفقا للرؤية الأمريكية التي تستلزم إقامة التعاون العسكري لمكافحة الأنشطة الإرهابية الموجودة أو المحتملة.[4] ويرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساسي لإنشاء الأفريكوم.[5]

### 3/ مكافحة الإرهاب:

شنت الولايات المتحدة حرباً عالمية ضد الإرهاب وحددتها كأولوية أمنية عليا، واشتقت منها توجهات وأهداف سياستها الدفاعية المعاصرة، حيث ضاعفت الولايات المتحدة من استثمارها العسكري في إفريقيا بعد أن قدمت لها الحرب على الإرهاب الحجج الضرورية لذلك بعد أن تعرضت البعثات

1- دفع الله خالد محمد، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب: إفريقيا نموذجاً**. ( السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، جويلية 2009). ص. 49.

2- حمدي عبد الرحمن حسن، ( ثنائية...)، **مرجع سابق**، ص. 86.

3- حمدي عبد الرحمن، " إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أوت 2000. ص. 1.

4- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 26.

5-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 25.

الدبلوماسية الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام 1998 للتفجيرات والهجمات.[1] حيث أعلن الرئيس جورج بوش خلال جولته الإفريقية في يوليو 2003 عن مبادرة أمريكية قيمتها 100 مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق إفريقيا على محاربة الإرهاب.[2]

وهذا يعني أن إفريقيا الآن قد تحولت لتصبح، فضلا عن كونها مجرد مصدر للموارد والمعادن الثمينة وبئر نفط، مجرد حالة أمنية. وبما أن برنامج مكافحة الإرهاب يعتبر على قمة التحديات التي تواجهها فهذا يعني بالضرورة أن يتحول التعامل معه إلى جهد عسكري.[3]

ترسم واشنطن ثلاث دوائر حمراء على الخريطة الإفريقية، من منطلق أن الحكومات الضعيفة فيها تمثل تهديدا استراتيجيا حقيقيا يسمح باحتمالات تسلل الإرهاب الدولي إليها، وتحيط الدائرة الأولى بمنطقة القرن الإفريقي، حيث الثورة والاضطرابات المزمنة في الصومال والقرب الجغرافي من المنطقة العربية وتقع الثانية في منطقة الساحل التي أشارت المعلومات لاندفاع الجماعات المتطرفة إليها للاستفادة من ضعف سيطرة الحكومات على المساحات الواسعة التي تعرف نوعا من الخواء السكاني، أما الثالثة فتضم غرب نيجيريا التي قدر أنها تمثل تربة خصبة لاستقبال الإرهاب، بعد أن خرجت لتوها من سلسلة من الحروب الأهلية الطويلة.[4]

وتتميز هذه المجالات بكونها مسلمة من حيث الديانة أو ذات تداخل مع المجال الديمغرافي المسلم، مثل كينيا مع الصومال والثنائية المسلمة والمسيحية في إثيوبيا وشمال نيجيريا مع جنوبها، وقد تدخلت الولايات المتحدة في هذه المحاور بسياسات وبرامج أمنية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وعملت على توظيف هذا الحدث كمنعطف في السياسات الأمريكية في العالم الإسلامي وفي المجالات المتاخمة له.[5]

1- عبد الرحمن أسامة، **مرجع سابق**. ص. 161.

2- أيمن شبانة، ( النفط...)، **مرجع سابق**. ص. 84.

3- دفع الله خالد محمد، **مرجع سابق**. ص. 35.

4- طلعت عبد المنعم، (الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 24.

5- كريم مصلوح، **مرجع سابق**. ص. 233.

اندفعت المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا متأثرة بفكرة أن المجتمعات التي ما تزال تمر بمرحلة الصراع أو الخارجة لتوها من الحرب الأهلية تكون مهيأة أكثر من غيرها لتسلّل العناصر الإرهابية أو شبكات الجريمة الدولية، الأمر الذي ينطبق على المنطقة التي طحنتها الحروب الأهلية الطويلة وجرت رحاها في سيراليون وليبيريا في التسعينات وما تردد بشأن استفادة الجماعات الإرهابية من سقوط الحكومات والمؤسسات الأمنية فيها.

لقد تدعمت هذه الأفكار إلى حد ما بالصلة التي أظهرتها التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة في جرائم الحرب في سيراليون، بين التجارة غير المشروعة في الماس والأحجار الثمينة إبان الحرب الأهلية، وبين تمويل الشبكات المرتبطة بتنظيم القاعدة. كما جرى الربط بين التدهور الأمني في نيجيريا بالإرهاب الدولي سواء في الولايات الشمالية حيث الأغلبية المسلمة، والتماس الجغرافي مع إقليم الساحل، أو في الجنوب مع مواقع التمرد بمناطق إنتاج البترول من دلتا النيجر.[1]

فهذه الدول هي دول فاشلة، وهي معرضة أكثر من غيرها لأن تكون ساحة للإرهاب نتيجة ضعف حكوماتها (مقابل الدول المارقة التي تدفعها قوة لمعاونة الإرهاب ) وفي الحالتين يقتضي الأمر التدخل العسكري الأمريكي المباشر (في الدول المارقة) أو الوجود الأمريكي العسكري بوسائل أخرى (في الدول الفاشلة). [2]

وعلى هذا الأساس طرحت مبادرات كبرى مثل القرن الإفريقي الكبير ومحاولة تبني سياسة تدخلية أكثر فعالية في القضايا الإفريقية، ولعل ذلك ما يفسر التحول الكبير في موقف الرئيس جورج بوش الابن من قضايا المساعدات الخارجية التي تقدمها بلاده للدول الفقيرة، وإعلانه في 14 مارس 2002 عن مشروعه الذي أطلق عليه "حساب تحدي القرن" The Millenieum Change Account والذي يهدف إلى زيادة المساعدات التنموية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة بنحو خمسة بلايين دولار خلال سنوات ثلاث تبدأ من السنة المالية لعام 2004. [3]

1- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 52، 53.

2- حلمي شعراوي، ( أفارقة...)، **مرجع سابق**. ص. 131.

3-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 30.

ووضعت القيادة المركزية الأمريكية برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي في أكتوبر 2002 لمحاربة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، والإسهام في تكوين قوات الأمن في هذه البلدان، وحماية الأمن الأمريكي بشكل عام، بما في ذلك التدخل في نشاطات إنسانية، وتم إلحاق هذا البرنامج بقيادة أفريكوم AFRICOM بعد إنشائها وقد انصب هذا البرنامج على شرق إفريقيا (كينيا، الصومال، السودان، إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، جزر السيشل). [1]

كما حاولت الإدارة الأمريكية دعم دول إفريقية موالية بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في إفريقيا.[2]

**4/ المنافسة مع القوى الأخرى:**

**أ- المنافسة مع الدول الأوروبية/ التنافس الأمريكي الفرنسي:**

إن تحجيم النفوذ والوجود الأوروبي في إفريقيا يمثل هدفا سياسيا أوليا إذ تعتمد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بالنفوذ في إفريقيا من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية وتكريسها وإرساء قواعد راسخة لها وكذلك فرض مسؤوليتها كدولة عظمى على الشؤون العالمية.[3] وتحقيق ذلك يتطلب بالضرورة تنافساً حاداً مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية في القارة وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا، ومواجهة طموحات تلك الدول التي لا تتجاوب مع المصالح الأمريكية.[4]

وعلى الرغم من أن القارة الإفريقية ظلت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساحة لتنافس القوى الكبرى على النحو السابق الإشارة إليه إلا أن بعض الأدبيات تميل إلى اختزال التنافس الدولي في إفريقيا بين قوتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب

1- كريم مصلوح، **مرجع سابق**. ص. 233.

2-حمدي عبد الرحمن، ( مصر...)، **مرجع سابق**. ص. 26

3- إبراهيم نصر الدين، ( العرب...)، **مرجع سابق**. ص. 59.

4- **نفس المرجع**. ص. 55.

أولها أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هما القوتان الوحيدتان اللتان تملكان قدرة على الحركة في كافة المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، في المقابل قدرة القوى الأخرى على التحرك في مجالات محدودة تكاد تقتصر في الكثير من الأحيان على المجال الاقتصادي فقط، وثانيها أنه بينما تقتصر مناطق نفوذ القوى الأخرى على أقاليم دون غيرها في القارة الإفريقية فإن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يتغلغل نفوذهما في أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية. [1]

لقد برز التنافس الأمريكي الفرنسي العلني حيال القارة الإفريقية عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "وارن كريستوفر" خلال زيارته لعدد من الدول الإفريقية عام 1996 أن لا مناطق نفوذ بعد اليوم، وفي سياق هذا الاهتمام الأمريكي بإفريقيا أعلن الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" في عام 1998 عن برنامج واسع لمساعدة إفريقيا يشبه خطة مارشال، الأمر الذي عدّه الفرنسيون خطة أمريكية لغزو إفريقيا غير أن كلينتون حاول طمأنة الفرنسيين بقوله إن بلاده لا تريد طرد فرنسا من إفريقيا وإنما مساعدة البلدان الإفريقية. [2]

تعد رواندا نموذجا يقع في قلب التبادل على التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة من ناحية، وعلى كون هذا التنافس من ناحية أخرى دالة في الإدراك الفرنسي للتهديد الذي تمثله الولايات المتحدة لها فقد كان دعم فرنسا لنظام هابياريمانا مرتبطا برؤيتها للجبهة الوطنية الرواندية التي اعتبرتها فرنسا متأثرة بالنفوذ الأوغندي والنفوذ الأمريكي بالتبعية.[3]

---

1- صبحي قنصوة، **العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي**، سلسلة دراسات مصرية افريقية. ( القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سبتمبر 2001). ص. 21.

2- عبد الكريم مجدي، **مرجع سابق**. ص ص. 13، 14.

3- صبحي قنصوة، ( العنف...)، **مرجع سابق**. ص. 21.

**الشكل رقم (13): التواجد العسكري الأمريكي والفرنسي في إفريقيا[1]**

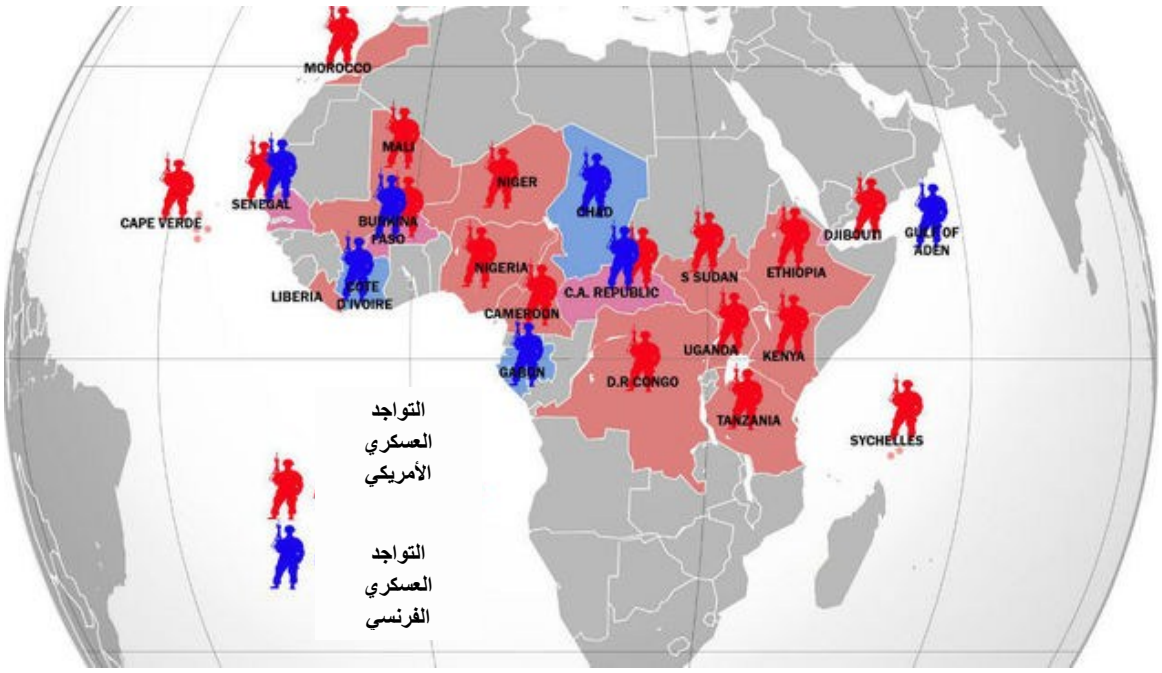


**ب- المنافسة مع الصين:**

ثمة من يرى أن التكالب الجديد على إفريقيا " The new scramble for Africa" إنما يرتبط بالدور الصيني المتنامي في القارة، تحديدا منذ أعوام التسعينات وسعيها للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق إفريقية جديدة.[2]

---

1- إبراهيم ناصر، "الأهمية العسكرية للقارة الافريقية"، في:
https://ankasam.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9% D9%84% %D9%84% %D9%8A%D8%A9 8 % %8A%D9 D9 8%B1% %81%D D9 84%D8%A3%/2%D9%8A%D8%A9. تاريخ الاطلاع: جويلية 2017.

2- اليحياوي يحي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. **مركز الجزيرة للدراسات**. 9 جوان 2015. ص ص. 2، 3. في:
**studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html** تم الاطلاع في: فيفري 2016.

وكان نشاط بكّين المتزايد قد جعلها في حالة منافسة مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وهو ما أثار انتباه العديد من الجهات والقوى الدولية، وانعكس ذلك من خلال تركيز الأكاديميين والصحفيين والدراسات السياسية ومراكز الأبحاث على ما اصطلح على تسميته "مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين"، وعلى سعي الصين المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية.[1]

ويبدو أن العناصر التي حكمت العلاقات الصينية تختلف عن تلك التي حكمت العلاقات الأمريكية، فالأولى ارتكزت بالدرجة الأولى على تلبية الحاجات، بينما ارتكزت الثانية على الجمع بين تلبية الحاجات والهجوم المتقدم لردع المنافسين أو الإحاطة بهم. [2]

يحمل الوجود الصيني في إفريقيا مجموعة من التهديدات للولايات المتحدة حيث تبدو المبادرات الصينية في إفريقيا في تناقض كامل ومباشر مع توجهات السياسة الأمريكية، التي تتهم بكين بالتهوين من أهمية سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي، التي يدفع بها الغرب بشدة منذ عقدين، وعرقلة الجهود لتحقيق رشادة الحكم وتطوير حقوق الإنسان في القارة، علاوة على الإضرار بالحرب على الإرهاب وجهود السيطرة على انتشار السلاح، فمن شأن الاستثمارات الصينية غير المشروطة تشجيع العنف وتعزيز الحكومات السلطوية. وتتهمها بعدم التبصر بشأن وجهة مبيعاتها من السلاح فمثلا باعت الصين سلاحا قدره مليار دولار لكل من إثيوبيا وإريتريا إبان صراعها في الفترة 1998-2000 بالإضافة لذلك فإن تعاملات الصين النامية مع كل من السودان وزيمبابوي تعتبر من الموضوعات الشائكة مع الولايات المتحدة .[3]

---

1- جميل طاهر، "آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط 15 والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص". **النفط والتعاون العربي**، ( المجلد 34، العدد 124، شتاء 2008). ص ص.11، 12.

2- كريم مصلوح، **مرجع سابق**. ص ص. 212، 213.

3- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 112.

## المطلب الثالث: السياسة الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء

### 1- تطور العلاقات الإفريقية الصينية

يمكن حصر مراحل تطور العلاقات الصينية الإفريقية، في ثلاث مراحل أساسية، فترة الصين الماوية، وفترة الصين الإصلاحية بعد عام 1978، وفترة الصين المتنامي دورها في إفريقيا وتبدأ مع أواخر القرن العشرين، وقد عرفت ميزات الصين في إفريقيا عبر هذه المراحل تطورات وفقا لتطور الصين وتنامي حاجاتها، ومن المؤكد أن هذه التطور أسهم في تغيير وضعية إفريقيا كساحة مركزية في التنافس الدولي وأحدث أثرا لا يمكن الاستهانة به، يتمثل بفك الانفراد الأوروبي بإفريقيا.[1]

فالصين تملك عكس الغرب رأسمالا سياسيا ضخما ورصيدا إيجابيا في القارة، وتبني اشتباكها الراهن وعلاقاتها مع إفريقيا على أسس وقواعد قديمة، ويستدل عليه من العديد من المواقف، لعل من أبلغها أن 62% من معوناتها التنموية عبر البحار ODA اتجهت لإفريقيا في الفترة 1956-1987، التي شهدت عملية التدعيم الاقتصادي للاستقلال السياسي لدى دولها الحديثة الولادة، وذلك بالمقارنة مع التراجع الشديد وانتهاء الحاجة لإفريقيا.[2]

وقد عرفت العلاقات الصينية-الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث والمعاصر. فحجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيَّرا - وإلى حد بعيد - منذ بداية تسعينات القرن الماضي. ولعل الشاهد الأساس على ذلك إنما يتمثل في وضع السلطات الصينية لـ"سياسة إفريقية جديدة"، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضًا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية.[3] كما صارت المصالح الاقتصادية، وخصوصا تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد الأولية الأخرى، بمثابة المحرك الحقيقي للسياسة الخارجية الصينية في الحقبة الجارية، وحلت بذلك محل القضايا العقائدية في صياغة تلك السياسة وتحديدا المواقف الدولية.[4]

---

1- كريم مصلوح، **مرجع سابق**. ص. 212.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص. 97.

3- جميل طاهر، **مرجع سابق**. ص ص. 11، 12.

4- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 108، 109.

**الشكل رقم (15): استثمارات الصين في إفريقيا**[1]

## 2- أسس العلاقات الصينية الإفريقية:

استطاعت الصين أن تطور علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال إتباعها لعدة سياسات:

1/ الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية:

بخلاف العلاقات الغربية التي تركز على موضوعات الديمقراطية ورشادة الحكم وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني، وتجعل منها شروطا لمعوناتها، تتميز العلاقات الصينية الإفريقية بخلوها من الأبعاد العقائدية والنزعات التدخلية، حيث تتمسك الصين بالفصل الكامل بين دائرتي السياسة والأعمال،

1- " استثمارات الصين في القارة السمراء"، في:
https://www.skynewsarabia.com/business/797886-%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%86- 84%D8% %D9% 8%A7 B1%D8%A7%D8%AA-%D%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84 84%D9%82 %D8%A7%D9%%B1%D8%A7%D8%A1 9%85%D8 %D8%B3%D. تاريخ لاطلاع جوان 2017.

إعمالا لمفهومها الراسخ بشأن السيادة المطلقة للدولة. وهو ما أعلنه رئيس الوزراء ون جياباو " إننا نقدّم مساعدتنا لإفريقيا بعميق الإخلاص ومن دون شروط سياسية ".[1]

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، فإن الصين تتبنى مفهوما يجد له نوعا من الصدى الايجابي لدى النخب السياسية في إفريقيا، ومفاده أن لدى الحقوق الاقتصادية مكانة أولوية في الدول النامية، وتأخذ الأسبقية على الحقوق الفردية كما توجد في الغرب، وتقدر كذلك أن من شأن التعددية الحزبية إشعال الاضطرابات الاجتماعية والصراعات العرقية والحروب الأهلية، ولذلك تتعامل مع المفهوم الغربي لحقوق الإنسان باعتباره من أدوات الإمبريالية الجديدة.[2]

ولذا، تعتبر الصين أن الوضع الداخلي في السودان أو في الدول الإفريقية الأخرى هو شأن داخلي. فهي تنأى عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي، والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على أقرانهم في الدول الإفريقية، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة، تتعلق أحياناً بالإرهاب، أو بالإغاثة، أو تأمين المصالح الغربية، ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الدول الإفريقية.[3]

رغم إعلان الصين النأي بنفسها عن أي تدخل في سياسة الدول الإفريقية، غير أنها هي نفسها وجدت أن من الصعب الوقوف بعيدا كل البعد عن مشكلات السودان، وحاولت، بشأن دارفور، أن تستخدم نفوذها لاحتواء الاقتراحات المعادية للحكومة السودانية في الأمم المتحدة، في حين دعا مبعوثها الخاص أيضا إلى كبح القوات الحكومية هناك. ومع انفصال الجنوب في عام 2011 نشطت

1- ألدن كريس، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي. ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009). ص. 28.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 98، 99.

3- وينران جيانج، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية :التنافس على موارد الطاقة**، ( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008). ص.341 .

الصين علانية في محاولتها التوسط في العلاقات العسيرة بين الدولتين لضمان استمرار تدفق النفط من الجنوب، عبر الأنابيب الواصلة إلى بور سودان في الشمال ثم إلى الصين.[1]

2/ ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية:

وهي سياسة صينية لا تقتصر على القارة الإفريقية وحدها لبعض الدول الرافضة للسياسات الأمريكية، والتي اصطلحت الولايات المتحدة في ولايتي بوش الابن على تسميتها بـ "الدول المارقة"، علاوة على دول أخرى لم تحمل هذا الاسم لكنها تعاني عقوبات أو شبه حصار من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكّلت الصين بديلاً للغرب بالنسبة للعديد من الأنظمة.

وفي القارة تحديداً تبرز السودان كإحدى الدول التي أفادت الصين كثيراً من الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية، عندما فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على السودان وقامت بإخراج شركاتها البترولية وعلى رأسها شركة شيفرون، وتبعتها الشركات الغربية والكندية،[2] وكانت الصين جاهزة تماما للتعاون مع الخرطوم بأي شكل من الأشكال المطلوبة لتطوير حقول النفط، وسرعان ما أصبحت شريك السودان الأكبر في الصادرات النفطية بدءا من عام 1999، وعمدت لاحقا إلى تنويع نشاطها الاقتصادي هناك، لتنتقل إلى التعامل مع إثيوبيا وكينيا.[3]

وكذلك الحال في أنجولا التي تعد من أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول، فقد استطاعت الصين الحصول على بعض مناطق الامتياز للتنقيب والإنتاج بعد أن كان الإنتاج مقصوراً على الشركات الأمريكية والغربية، وذلك بعد أن رفضت الدول الغربية تقديم المساعدات لأنجولا، فحصلت

1- بيتر وود وارد، " المنافسة الدولية في القرن الإفريقي". في كتاب: **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء** (مجموعة مؤلفين)، ( بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2013). ص ص.201، 202.

2- شحرور عزت، العلاقات الصين وإفريقيا..الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية. **مركز الجزيرة للدراسات**. 19 أفريل 2014. ص. 3. في:
**studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.htm** تم الاطلاع في: جويلية 2015.

3- بيتر وود وارد، **مرجع سابق**. ص. 201.

عليها من الصين. بينما اعتمدت دول أخرى مثل الكونغو وغيرها على التمويل والقروض الصينية الميسّرة بدلاً من التمويل الغربي المشروط.[1]

وفي تكرار للسيناريو الذي جرى في أنجولا، تحايلت نيجيريا على العقبات التي أثارتها الولايات المتحدة بشأن الفساد في الأوساط العسكرية وأوقفت بسببها توريد المعدات العسكرية السابق الاتفاق عليها، فوقعت صفقة لتوريد الطائرات من الصين قيمتها 250 مليون دولار، وأخرى لاستيراد زوارق الدورية البحرية وشرعت في مزيد من التحولات تجاه بكين. حيث استطاعت الصين الحصول على بعض الامتيازات البترولية في نيجيريا؛ بعد أن قامت بتقديم بعض المساعدات لمد خطوط السكك الحديدية وعمل مشروعات تنمية زراعية، بعد أن كانت الشركات الأمريكية والغربية هي المهيمنة على إنتاج البترول في نيجيريا أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول. ومن دلائل ذلك التحول أن نيجيريا وقعت مع الصين عام 2007 عقدا قيمته 800 مليون دولار لاستيراد خام البترول، كما منحتها أربعة امتيازات للتنقيب، في مقابل أن تستثمر 4 مليار دولار في مشروعات البنية الأساسية، وخاصة بناء نظام للسكك الحديدية والصناعات البتروكيماوية والسماد، بالإضافة للاستثمار الذي قدمته الصين عام 2006 لإحياء البنية الأساسية لتوليد الكهرباء، وقيمته 4 مليار دولار، مقابل امتياز للحفر والتنقيب عن البترول.[2]

أيضاً لجأت زيمبابوي التي عزلها الغرب عن دوائره وعلق عضويتها بالكومنولث البريطاني عام 2003، وفرض عليها العقوبات بسبب مساس سياستها للإصلاح الزراعي بملكية المزارعين البيض،إلى الصين طلبا للمعونة، التي سارعت لأن تضخ فيها استثمارات ضخمة بلغت 600 مليون دولار عام 2004، كما رفعت مستوى البنية الأساسية لقطاع النقل، وزودتها بطائرات للتدريب وللركاب، وبمعدات لا سلكية جرت إقامتها بالقاعدة العسكرية بالقرب من هراري، للتشويش على إذاعات أحزاب المعارضة التي يدعمها الغرب.[3]

---

1- أمير سعيد، أمير سعيد، " الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا". **قراءات إفريقية**، ( العدد الثالث، ديسمبر 2008).ص. 46.

2- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص107.

3- طلعت عبد المنعم، **مرجع سابق**. ص. 113.

وهذا الأمر أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت أن الصين تسعى من خلال تعاملها مع الدول "المارقة" إلى الحصول على النفط موازنة للنفوذ الأمريكي، وأن دعم الصين للحكومة السودانية (امتناعها مثلا عن التصويت عن تأييد قرار في الأمم المتحدة رعته الولايات المتحدة يدين الإبادة الجماعية في السودان في سبتمبر من العام 2004، ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لغرض عقوبات نفطية عليه). مكن الأخيرة من مواصلة سياسة "الإبادة الجماعية" التي تتبعها في إقليم دارفور، وبأن الصين مكنت بالطريقة نفسها نظام الرئيس موغابي في زيمبابوي من البقاء في السلطة ومواصلة انتهاكاته لحقوق الإنسان.

فالصينيون يستغلون الحظر الدولي لتعزيز مكانتهم القيادية في مجال صناعة النفط كما قال أحد رجال الأعمال في السودان: " لدى الصينيين مصلحة في عدم استقرار الأحوال السياسية والأمنية تماما في السودان لأنهم بذلك يضمنون إيجاد المستثمرين الآخرين كما أنهم لا يأبهون بأوضاع حقوق الإنسان في مواقع استثماراتهم النفطية ".[1]

3/ سياسة المعونة مقابل النفط:

تحظى إفريقيا بأكبر نسبة من المساعدات الإنمائية المقدمة من الصين ( وتقدّر بنحو 44%، أو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي)، حيث تقسّم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى معونة مشروطة، وهبات خالصة إلى المستفيدين، وعدد محدود من القروض وآليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات في المنطقة.[2]

من اللافت للانتباه أن الصين تتبنى في غرب إفريقيا سياسة خاصة بها يطلق عليها "المعونة مقابل النفط Aid – For – Oil" المغايرة تماما للأسلوب الغربي بالنسبة لمشتريات البترول الإفريقي، التي تأخذ إما صيغة اتفاقيات الشراكة في الإنتاج PSA، أو عقود التسويق أو اتفاقيات التمويل الدولي، فإن الصين تلتزم بتقديم استثماراتها وبسداد قيمة وارداتها مقدما، في صورة قروض خالية من الشروط السياسية، وميسرة في شروطها، سواء بالنسبة لأعبائها فتكون غالبا بدون سعر فائدة أو بنسبة منخفضة، كما تقترب مدة السداد الطويلة من 20 عاما، وتتجه القروض أساسا لإعمار البنية

1- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص ص. 121، 122.

2- ألدن كريس، **مرجع سابق**. ص. 37.

الأساسية، مما يدعم مركز الصين التفاوضي عند إبرام الصفقات البترولية، ولذلك ترحب الدول الإفريقية في خليج غينيا بأسلوب الصين في تمويل مشروعات البنية الأساسية من قيمة وارداتها البترولية في مواجهة الشروط القاسية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1] وكمثال على ذلك، فقد قدمت الصين قرضاً قيمته 2 مليون دولار أمريكي في عام 2004 لأنجولا، دون أي اشتراطات سياسية، على أن يتم سداده خلال سبعة عشر عاما بفائدة قدرها 1.5% مقابل أن تتولى الشركات الصينية 70% من المشروعات الإنشائية، وأن تستورد الصين من أنجولا عشرة آلاف برميل بترول يوميا، وبذلك تحصل على 25% من صادرات أنجولا الحالية من النفط. [2]

### 3- مكانة النفط في العلاقات الصينية-الإفريقية:

بينما كانت القضايا الإنسانية والسياسية مهيمنة على الأجندة الأمريكية في إفريقيا، تحركت الصين للتدخل في المنطقة في أواسط تسعينات القرن العشرين لأسباب اقتصادية. وهناك أشكال عدة من العلاقات التجارية مع إفريقيا تعتمد على الموارد وتلعب دوراً هاماً في تشكيل علاقات التجارة والاستثمار، من بينها قطع الأشجار لأغراض تجارية في ليبيريا وغينيا الاستوائية، ومزارع القطن والسّيزال في تنزانيا، وإعادة تأهيل البنية التحتية للنقل في بوتسوانا، وصناعة النسيج في كل من زامبيا وكينيا، وتركيب نظم متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية في جيبوتي وناميبيا. غير أن موارد الطاقة تمثّل بؤرة التركيز الأهم بالنسبة إلى التواجد الصيني في إفريقيا، وتحتل الجزء الأكبر من مجموع استثماراتها وجهودها الدبلوماسية. [3] وفي تقرير صادر في العام 2007 بعنوان (طريق حرير إفريقيا: الحد الاقتصادي الجديد للصين والهند)، أطلق الخبير الاقتصادي في البنك الدولي هاري برودمان على النشاط التجاري والاستثماري الذي تقوم به كل من الصين والهند في إفريقيا – خصوصا دول جنوب الصحراء- "أحد أهم المعالم في التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي".[4]

---

1- طلعت عبد المنعم، ( الهجوم...)، **مرجع سابق**. ص ص. 104، 105.

2- محمد علي حمدي بشير، **مرجع سابق**. ص. 59.

3- ألدن كريس، **مرجع سابق**. ص. 25.

4- ماهاجان فيجاي، **نهوض إفريقيا (900 مليون مستهلك إفريقي يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك)**، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة والتعريب. ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009). ص ص. 40، 41.

على الرغم من تباين التوقعات بين المصادر الصينية والأجنبية حول كمية إنتاج الصين للنفط وحجم الطلب عليه على مدار العشرين سنة القادمة، إلا أنهما يتوقعان بالإجماع من أن إنتاجها النفطي لا يمكن أن يسجل ارتفاعا كبيرا ما لم يكن هناك اكتشافات نفطية هامة. وأن استهلاكها المستقبلي من النفط سوف يتصاعد باستمرار على الأساس الذي هي عليه اليوم، وأن درجة اعتمادها على النفط المستورد سترتفع أكثر، وأن أمنها الخاص بالإمداد النفطي قد بات قضية ذات أهمية إستراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية.[1] فالصين تشتري حاليا ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج، ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50 بالمائة عام 2020، والى 80 بالمائة عام 2030. وتشير التقديرات المستقبلية أن الاقتصاد الصيني سيحقق معدلات نمو سنوية تقدر بـ 6,2% حتى عام 2030، وسيؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الطلب على النفط.[2]

لذلك عملت الصين على تنويع مصادر استيرادها للطاقة، فالصين تعول بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وتنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد،[3] خاصة وأن أكثر من 31% من احتياجات الصين من النفط تأتي من مصادر افريقية.4 وهو ما دفعها إلى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا، وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في أقاليم متعددة من القارة الإفريقية، حيث قامت الشركات الصينية باستثمارات في أنجولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثلث نفطها يذهب إلى الصين.[5]

1- إسماعيل أُلاَولي ، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية. مركز الجزيرة للدراسات، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html** تم الاطلاع في: أفريل 2017.

2- قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية: مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني، **مرجع سابق**.

3- سلطان فولي حسن، " دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا". **قراءات افريقية، (**العدد 5، جوان 2010 ). ص. 33 .

4- ألدن كريس، **مرجع سابق**. ص. 24.

5- وينران جيانج، **مرجع سابق**. ص. 341 .

وكذلك هناك استثمارات صينية في السودان للاستكشاف والتطوير ومد خطوط الأنابيب، ولشركة النفط الوطنية الصينية أيضا حصة مسيطرة نسبتها 40% من شركة النيل الأعظم التي تسيطر على حقول النفط في السودان. وفي العام 2007، اشترت الصين ما يزيد على نصف صادرات السودان النفطية. وفي أوائل العام 2008، أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية أنها اشترت حصة نسبتها 45% من حقل نفط وغاز في نيجيريا مقابل 2,27 مليار دولار وأنها اشترت أيضا ما نسبته 35% من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء 60 مليون دولار،[1] وفي شهر جانفي 2006 وقعت شركة CNOOC الصينية عقدا بقيمة 2,3 مليار دولار للاستثمار في مجموعة من حقول النفط النيجيرية.[2]

**الجدول رقم (10): واردات الصين من النفط الإفريقي 2006**[3]

| الدولـة | حجم الواردات ( مليون طن) |
|---|---|
| أنجولا | 18.2 |
| نيجيريا | 8 |
| غينيا الاستوائية | 3.8 |
| الكونغو الديمقراطية | 3.4 |
| الجابون | 3 |
| السودان | 2 |

وخلاصة القول، أن التوجهات الجديدة لكل من الدول الكبرى والصاعدة تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت تنافسا حقيقيا بينها للسيطرة على نفط القارة تحت ذرائع مختلفة، ويتبدى ذلك التنافس من خلال استخدامها كافة الأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية.. وتختلف استراتيجيات الولايات المتحدة عن استراتيجيات الصين وعن استراتيجيات الدول المتنافسة الأخرى، كما تختلف استراتيجيات هذه الدول أيضا من دولة إفريقية إلى أخرى، وذلك على حسب إمكانياتها النفطية وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول. وأيا كانت أهداف ومصالح هذه الدول في القارة الإفريقية، فإن تنافسها جعل من إفريقيا مسرحا للصراع ما أثر سلبا على استقرار دولها وساهم في استدامة وإطالة النزاعات فيها.

---

1- مروان قبلان، " دبلوماسية الصين النفطية واحتمالات الصدام مع أمريكا"، **دراسات إستراتيجية**، ( العددان 19 - 20 ، ربيع- صيف 2006). ص. 206.

2- أمير سعيد، **مرجع سابق**. ص ص. 47، 48 .

3- نجلاء محمد مرعي، **مرجع سابق**. ص. 424.

# خاتمة

# خـاتمـة

كان من المنتظر بعد الحرب الباردة أن تمنح إفريقيا فرصة لالتقاط الأنفاس والشروع في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي بعد عقود طويلة من الاضطرابات والنزاعات وهو ما لم يتحقق . فهذه المرحلة لم تكن نهاية للنزاعات الإفريقية على الإطلاق، بل كانت فترة شديدة التعقيد والحساسية لما شابها من عنف وحروب وأحيانا إبادات عرقية...

ولهذا، أثيرت الكثير من التساؤلات عن أسباب استمرار النزاعات في هذه المرحلة. ففيما أرجع فريق من الدارسين الأسباب إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية، ذهب فريق آخر للحديث عن أسباب نابعة من البيئة الداخلية للدول الإفريقية بمختلف مكوناتها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى استدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء. ولما كان استعراض كل تلك العوامل أمرا مستعصيا فقد تم التركيز على أهم العوامل الداخلية وكذا التركيز على أهم القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في النزاعات الإفريقية واستدامتها كما هو مبين في نموذج النزاع الاجتماعي المتأصل لإدوارد أزار.

وفيما يلي نتائج الدراسة تطبيقا على الأسباب الداخلية والخارجية وأيهما أكثر تأثيرا في النزاعات الإفريقية وسببا في استدامتها، وهذا في صيغة الإجابة على تساؤلات فرعية هي حصيلة الإشكالية الرئيسية المطروحة.

– هناك عوامل متعددة ومتشابكة (داخلية وخارجية)، يمكن أن تفسر طبيعة النزاعات طويلة الأمد في إفريقيا جنوب الصحراء، وعليه فإن النظرة الأحادية لتفسير هذه النزاعات بالاعتماد على متغير واحد أو متغيرين دون المتغيرات الأخرى لا يوفر في الغالب تفسيرا جامعا للظاهرة حيث يتعذر نسبتها لمصدر وحيد، فلا يمكن القول مثلا أن السياسات غير الملائمة للنظم السياسية الإفريقية هي المتغير الوحيد الذي يؤدي إلى إطالة أمد هذه النزاعات، ولا يعزى ذلك فقط إلى حداثة عهد هذه

المجتمعات بالاستقلال، ولا إلى التقسيمات المصطنعة التي فرضت عليها نتيجة أوضاع استعمارية، وبالمثل لا يمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل البيئة الخارجية وحدها. وبالتالي فإن البحث في مصادر النزاعات طويلة الأمد في إفريقيا جنوب الصحراء إنما يكون في إطار البحث عن المحددات الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والمؤثرات الخارجية.

– تعتبر ظاهرة النزاعات الاجتماعية الممتدة في إفريقيا جنوب الصحراء نتاجًا موضوعيًا لمجموعة متكاملة من المتغيرات المتكاملة في البيئة الداخلية والخارجية للدول الإفريقية المعنية. فالنزاعات الاجتماعية الممتدة هي عبارة عن ظاهرة دفعت إليها العديد من المتغيرات على كافة المستويات وعلى فترات زمنية طويلة. وبصورة أكثر تحديدًا، تمثل ظاهرة النزاعات الاجتماعية الممتدة في إفريقيا جنوب الصحراء نتاجًا لـ:

1/ المكونات الثقافية للمجتمعات الإفريقية. تمثل إفريقيا نموذجاً متفردا في مجال التعدد الإثني والخلافات الإثنية، فإفريقيا تضم المئات من الجماعات الإثنية والقبائل، التي لها لغاتها وأديانها الخاصة، مع اختلافها في الحجم وفي البناء الاجتماعي والثقافي.. ووجود جماعات إثنية عديدة داخل الدولة الواحدة، وهذا ما يثير في أغلب الأحيان صراعات بين هذه الانتماءات المتعددة، التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة السياسية أو الثروة، كما أنها تعدّ ناتجاً لتراكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة على مدار فترة طويلة من الزّمن بداية من الإدارة الاستعمارية إلى النخب الإفريقية والنظم السياسية المتعاقبة في المنطقة. وهو ما جعلها مصدرا للاضطرابات أو الحركات الانفصالية، لذا أصبحت عائقا خطيراً أمام تقدم البلدان الإفريقية لاستمرار النزاعات فيها لمدة طويلة من الزمن.

2/ البعد الاستعماري والنشأة المشوهة للدول في إفريقيا جنوب الصحراء. فدراسة العلاقة بين ظاهرة النزاع الاجتماعي طويل الأمد والسياسات الاستعمارية أمر على جانب كبير من الأهمية نظراً لأهمية المكون التاريخي في إضفاء السمة الهيكلية على الواقع التعددي في إفريقيا. والرجوع إلى العوامل والتفاعلات التاريخية كان أمراً لازمًا. فقد نشأت الدول الإفريقية بشكلها الحديث بطريقة مصطنعة لم تراعِ التشكيلات الإثنية بمختلف أنواعها وبالتالي فقد جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة بين

العديد من الدول، وباتت الدولة الواحدة في العديد من الحالات تضم مزيجًا متنوعًا من القوميات والأعراق وهو ما جعل هذه الدول في عرضة دائمة ومستمرة للنزاعات والتوتر الداخلي.

3/ إن طبيعة ودور الدولة يعد مسألة محورية عند دراسة ظاهرة النزاعات الاجتماعية طويل الأمد، ويمكن القول أن غالبية الدول الإفريقية منذ استقلالها، عمدت إلى تبني اتجاهات معينة على صعيد السياسات العامة زادت من حدة التوترات والنزاعات وأطالت أمدها.

– فقد أظهرت التجربة أن نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء لم تقد إلى الانصهار الوطني بل كانت عامل تقسيم وتجزئة وأثارت الصراعات الإثنية والعرقية في المجتمعات الإفريقية أي أنه أصبح القضية الرئيسية أمام الوحدة الوطنية، خلافاً لما صيغ من مبررات عند نشأته باعتباره أداة لجمع الصف الوطني والابتعاد عن التشرذم والشتات.

– كما فشلت النظم العسكرية في إفريقيا في إحداث أي تنمية حقيقية، كما أنها لم تستطع الوصول بالشعوب إلى حالة البناء القومي. ولم تستطع أن تحقق تأثيرًا إيجابيًا على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأسانيد الأساسية لاستيلاء العسكريين على السلطة، فزادت حدة النزاعات في هذه الدول وامتدت لفترة طويلة من الزمن.

– تمثل دراسة التحول للديمقراطية في دول إفريقيا جنوب الصحراء عملية شديدة التعقيد ليس فقط لافتقاد هذه الدول لتاريخ طويل من الممارسة الديمقراطية ولكن أيضا لكثرة العوامل المتداخلة في الظاهرة وعدم استقرارها، وقد يكون من المبالغة في التبسيط تعميم ذلك على كل الدول بغرض التحليل وهو ما قد يعطي الانطباع أنها مرت بنفس المراحل وتعرضت لنفس الضغوط. ومع ذلك، تظل قضية الديمقراطية متغيراً هاماً، والأكثر أهمية في هذا الإطار هو أن تحليل ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء يوفر إطاراً جيداً لتقييم المتغيرات الهامة الأخرى المؤدية لاستدامة النزاعات. حيث لم تنجح التحولات السياسية الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء في وضع حد نهائي للعنف والنزاعات التي هيمنت على القارة منذ الستينات. خاصة أنها كانت استجابة للشروط الخارجية التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وبالتالي كانت التغييرات شكلية وغير حقيقية استمرت فيها السياسات القديمة والنخب القديمة تحت غطاء آخر، كما استمر فيها تأثير المؤسسة

العسكرية كعامل حاسم في إعاقة الديمقراطية في بعض الدول، وكانت النتيجة لذلك قدرا أكبر، وليس أقل، من الصراعات بين الجماعات.

وهكذا؛ فإن حالة عدم الاستقرار السياسي، وخضوع غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء لحكم غير ديمقراطي مدني أو عسكري لفترات طويلة، وانتشار الفساد وغياب المساءلة والمحاسبة، كلها عوامل مهمة في تفسير استمرار النزاعات فيها.

4/ يبقى العامل الخارجي في دعم أطراف الصراع والتدخّل في تفاعلاته المختلفة، وكذلك التحكم في آليات تسويته ليشكّل متغيرا مهمّا في الدراسة. فالمتغيرات الدولية تلعب أدوارًا متعددة في الدفع نحو نشوء وتفاقم ظاهرة النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن المتغيرات الدولية لا يمكن أن تفلح في خلق هذه النزاعات من البداية، إلا أن لها دور بالغ الأهمية في تفعيلها واستدامتها.

ويبدو ذلك جليا عند دراسة وتحليل مدى ارتباط الموارد بالنزاعات في إفريقيا ودور الصراع حول الموارد في اندلاع واستدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء. فرغم تزايد الثقل الإفريقي في مجال النفط مع تزايد احتياطات القارة وإنتاجها بانضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة الاستفادة من هذه الإمكانيات، بل على العكس لعب النفط دورا سلبيا، وإن لم يكن هو السبب الأصيل في اندلاع النزاعات إلا أنه أسهم في تعميق هذه النزاعات وزيادة حدّتها.

حيث صارت الاحتياجات من النفط مصدرًا وسببًا هامًا للتوتر ومحرّكاً للصراع في إفريقيا، نتيجة للاختلاف في مصالح الأطراف بشأنها، سواء بالنسبة للتنافس بين الأطراف المستهلكة على الاستئثار بالمصادر والاستحواذ عليها، أو فيما يتصل بالنزاعات بين الدول على ملكية مصادرها. فساهم التنافس على العوائد البترولية في تعميق النزاعات القائمة أو الكامنة وزيادة حدتها وتفعيلها، وأدى إلى إطالة أمد النزاعات، خصوصاً في المناطق التي تشهد مطالب ونزاعات انفصالية.

– ثمة ملاحظة ينبغي الإشارة إليها في نهاية هذا البحث وهي أن كل من العوامل الداخلية والخارجية متداخلة للغاية ويصعب الفصل بينها واقعيا عند تحليل ودراسة النزاعات الإفريقية. كما أن دراسة النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو الممتدة هي عملية معقدة للغاية، خاصة عندما تتضمن عددا

واسعا من الدول المختلفة كما هو الحال في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يؤدي إلى صعوبة التعميم في دراسة السياسة والنزاعات الإفريقية، نظرا لواقع التعدد والاختلاف الذي تشهده دول القارة وهو ما ينعكس في تنوع شعوبها وثقافاتها وبيئاتها وتجاربها التاريخية وجغرافياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن البعض يشير إلى وجود أكثر من إفريقيا واحدة استنادا إلى هذا المعيار " لا إلى إفريقيا واحدة، بل إفريقيات عدة ". ففي كتابه " لا تؤفرقني" ( C.P. , 2008 Eze , Don't Africa Me ) يرفض إيز الصورة النمطية والنزعة النمطية لإضفاء طابع التجانس على القارة كما لو كانت بلدًا واحدًا. [1] ويؤكد وليم توردوف ذلك بقوله: "إن إفريقيا قارة واسعة ومتنوعة... ويعد جمع هذه الدول معا من أجل الحديث عن سياسة افريقية أمر مضلل إلى حد ما". [2]

1 -ديفيد ج. فرانسيس، **مرجع سابق**. ص. 11.

2- حمدي عبد الرحمن، ( الاتجاهات...). ص. 57.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**


1-أ. آدو بواهن، **تاريخ إفريقيا العام ( إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880-1935)**، المجلد السابع. (باريس: اليونيسكو، أديفرا، 1990).

2-إبراهيم نصر الدين، **مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**، ( القاهرة، 1986).

3--، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. ( مصر: دار اكتشاف، ط1، 2010).

4-إبراهيم نصر الدين وآخرون، **العرب وأفريقيا...فيما بعد الحرب الباردة**. ( القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000).

5-إبراهيم عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000).

6--، البعد **الايجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أفريل 2013).

7-أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

8-أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**. (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة، 1997).

9-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**. ( القاهرة: الجديدة للنشر، 2000).

10- آدم بمبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الاسلامي**. (تايلاند: جامعة الأمير سونكلانكرين، إدارة الثقافة والنشر).

11- أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).

12- -، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 2، ترجمة: مجموعة من الباحثين. ( القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).

13- ألدن كريس، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2009).

14- أمين إسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**. ( سوريا: دار دمشق، ط 1، 1985).

15- أوكانا ب. ايكبي، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية**. (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002).

16- باسم رزق عدلي رزق، **أفريقيا والغرب: دراسة لآراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني**. ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011).

17- بشير حمدي، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف).

18- بوتر ديفيد وآخرون، **الدمقرطة : التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ( المؤسسة العامة للثقافة، 2011).

19- توفيق مجاهد حورية، **نظام الحزب الواحد في إفريقيا " بين النظرية والتطبيق"**. (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1988).

20- تيد روبرت جار، **أقليات في خطر ( 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية)**، ترجمة مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي. ( القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995).

21- جابرييل إيه. ألموند و جي.بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ترجمة: هشام عبد الله. ( القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع).

22- جون جازفنيان، **التكالب على نفط إفريقيا**، ترجمة: أحمد محمود. ( القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013).

23- حسين علي أحمد بدر الدين، **تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا السودان أنموذجا**. (الخرطوم: المكتبة الوطنية، ديسمبر 2009).

24- حلمي شعراوي، **إفريقيا في نهاية قرن**. ( القاهرة: دار الأمين للطباعة، ط1، 2001).

25- –، **أفارقة وعرب في مهب الريح.** ( مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004).

26- حمدي حسن عبد الرحمن، **الفساد السياسي في إفريقيا.** ( القاهرة، دار القارئ العربي، 1993).

27- –، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية.** ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).

28- –، **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية.** القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996).

29- –، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية.** ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998).

30- –، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة..أي مستقبل؟.** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007).

31- –، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجا.** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2008).

32- –، **مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا.** ( مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013).

33- –، **جيفارا الأفريقي: دراسة في الفكر السياسي لتوماس سانكارا.** ( القاهرة: مكتبة جزيرة الورد).

34- حمدي عبد الرحمن حسن وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا.** (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015).

35- ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية.** ( لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010).

36- دانيال ث. باخ وآخرين، **الدول والمجتمعات في إفريقيا الفرانكفونية.** (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان).

37- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي. ( الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، ديسمبر 1985).

38- دفع الله خالد محمد، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب: إفريقيا نموذجا**. (السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، جويلية 2009).

39- ديلويي هيوا حاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**. ( أربيل: موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2008 ).

40- ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

41- سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ( الكويت: دار سعاد الصباح، 1992).

42- سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)**، ترجمة: عفاف البطاينة. ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).

43- س.هـ دود ، **التنمية السياسية** ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، د.ت ).

44- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**. (سوريا: الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2009).

45- شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011).

46- صبحي قنصوة، **العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي**، سلسلة دراسات مصرية افريقية. ( القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سبتمبر 2001).

47- طايع آصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا: تحديات وآفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون. ( أديس أبابا: منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي إفريقيا، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية للتوثيق، ط1، 2003).

48- طلعت عبد المنعم، **الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا**. ( القاهرة: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2008).

49- عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. (السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007).

50- عبد الرحمن أسامة، **إفريقيا والخطر الصهيوأمريكي-الشيعي**. ( القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2014).

51- عبد الكريم مجدي، **التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً**. (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2002).

52- عبد العزيز رفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**. ( القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1970).

53- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول. ( بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر).

54- علي مزروعي، **قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب على أعتاب عصر جديد**، ترجمة صبحي قنصوة وآخرون. ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998).

55- فاروق إسماعيل وآخرون، **أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (20- 29 ماي 1999)**. ( القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1999).

56- فاروق عبد الجواد شويق وآخرون، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد الأول: الجغرافيا. (القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، ماي 1997).

57- فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة: عوض حسن. ( القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1، 1999).

58- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء. ( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014).

59- كولن كامبيل وفراوكدة ليزينبوركس وآخرون، ، **نهاية عصر البترول**، ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004).

60- كيداني منغستيب وآخرون، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء.** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013).

61- لو امباي، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا ( مع التطبيق على نيجيريا).** (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية).

62- ماهاجان فيجاي، **نهوض إفريقيا (900 مليون مستهلك إفريقي يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك)**، ترجمة: مركز ابن العماد للترجمة والتعريب. ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009).

63- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية).** ( دار هومة، 2003).

64- محمد أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا.** ( ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008).

65- محمد الرشيد أحمد الزروق، **مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا.** ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف).

66- محمد إمام أحمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة).** ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015).

67- محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية.** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002 ).

68- محمد عمر بشير، **التنوع والإقليمية والوحدة القومية**، ترجمة: سلوى مكاوي. (المركز الطباعي، بدون تاريخ).

69- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل.** ( مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط 2، أكتوبر 2007).

70- محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا.** ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 2001).

71- محي الدين محمود شيماء، **التحول الديمقراطي في إفريقيا نموذج الكاميرون.** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

72- مروة فتحي علي الخطيب، **التنوع العرقي واللغوي في إفريقيا دراسة في الانتروبولوجيا الثقافية نموذج بتسوانا**، الطبعة الأولى. ( القاهرة: الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، 2014).

73- مصطفى حجازي السيد، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد الثالث: اللغات. ( القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، ماي 1997).

74- نادر السيوفي، **حروب الموارد في إفريقيا ( الكونغو الديمقراطية – سيراليون –أنجولا– ج. السودان)**، (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008).

75- نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري( تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة)**، ترجمة: وفيقة مهدي. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016).

76- نجلاء مرعي، **النفط والدماء..الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا: السودان نموذجًا.** ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012).

77- وسلينغ هنري، **تقسيم أفريقيا 1880–1914.** ( القاهرة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان).

78- ولد الشيخ عبد الودود، **القبيلة والدولة في إفريقيا**، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ. (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013).

79- وليد عبد الحي، **إفريقيا في عصر التحولات العالمية** (أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية – جامعة آل البيت 17–2001/5/18). ( منشورات جامعة آل البيت، 2002).

80- وينران جيانج، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

81- ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية ( سبر السياسات الجديدة في التنوع)**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج1. ( الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، جوان 2011).

**التقارير:**

82- الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت (التقرير الإستراتيجي السابع)، (الرياض: مجلة البيان، 2010).

83- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001- 2002. ( القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2002).

84- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005. ( القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006).

85- التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول. ( جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2013-2014)

86- التغلب على الهشاشة في أفريقيا، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي.

**المقالات:**

87- السيد علي أبو فرحة، " مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية". **مجلة قراءات إفريقية**، ( العدد 13، سبتمبر 2012 ).

88- أميرة محمد عبد الحليم، " الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا". **مجلة السياسة الدولية**، ( العدد 197، يوليو 2014).

89- أمير سعيد، " الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا". **قراءات إفريقية**، ( العدد 3، ديسمبر 2008).

90- أيمن شبانة، " النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!". **قراءات إفريقية**، ( العدد 11، جانفي- مارس 2012 ).

91- جميل طاهر، " آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط 15 والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص". **النفط والتعاون العربي**، ( المجلد 34، العدد 124 شتاء 2008).

92- جوزيف رامز أمين، " قراءة في جولة بوش الأفريقية"، **آفاق أفريقية**، ( العدد 15، خريف 2003).

93- حمدي عبد الرحمن حسن، " ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية". **الأهرام الاستراتيجي**. ( العدد 140، 2006).

94- –، " الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل". **قراءات إفريقية**، ( العدد 1، أكتوبر 2004).

95- –، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا". **قراءات إفريقية**، ( العدد 2، سبتمبر 2005).

96- –، " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل"، **السياسة الدولية**.( العدد 113، جويلية 1992 ).

97- –، " صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا". **السياسة الدولية**، (العدد 197، يوليو 2014)

98- –، " إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، (25 أوت 2000).

99- –، " التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري". **السياسة الدولية**، ( العدد 135، جانفي 1999).

100- خالد حنفي علي، " النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، ( العدد 164، أفريل 2006).

101- خالد عبد الحميد، " المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ( العدد 160، أفريل 2008).

102- خيري عبد الرزاق جاسم، " معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا"، **أوراق افريقية**، ( العدد 38، جوان 1998).

103- -، " قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ( العدد 21، شتاء 2009).

104- سداد مولود سبع، " البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان ( آيبي نموذجا)"، **مجلة دراسات دولية**، ( العدد 47، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية) .

105- سلطان فولي حسن، " دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا". **قراءات افريقية**، ( العدد 5، جوان 2010).

106- طلعت عبد المنعم ، " لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك". **السياسة الدولية**، (العدد182، أكتوبر 2010).

107- علي حسين باكير، " الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا". **مجلة المجتمع**، ( العدد 1695، أفريل 2006).

108- قنصوه صبحي، " النفط والسياسة في دلتا النيجر..صراع لا ينتهي". **قراءات إفريقية**، ( العدد 11، جانفي – مارس 2012).

109- مروان قبلان، " دبلوماسية الصين النفطية واحتمالات الصدام مع أمريكا". **دراسات إستراتيجية**، (العددان 19 – 20 ، ربيع–صيف 2006).

110- محمد العقيد، " الأحزاب السياسية في أفريقيا النشأة، التكوين، الواقع و المستقبل". **قراءات افريقية**، العدد 4، سبتمبر 2009).

111- نجم الدين السنوسي، " دور القبيلة في إفريقيا". **مجلة قراءات إفريقية**، ( العدد 8، أفريل– جوان 2011 ).

112- التحرير، " الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات". **قراءات إفريقية**، ( العدد 4، سبتمبر 2009 ).

113- " التحوّلات السياسية في القارة الإفريقية..وتأثيراتها السلبية". **قراءات إفريقية**، ( العدد 13، جويلية 2012).

**الرسائل الجامعية:**

114- الفاتح الحسن المهدي، **النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا، بوروندي، الصومال) نماذجًا**، أطروحة دكتوراه في دراسات السلام ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014).

115- جبابلية عبد الحفيظ، **الاتحاد الإفريقي والتنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار في إفريقيا ( دراسة تقويمية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات دولية، 2016).

116- رانيا حسين عبد الرحمن حسن، **السياسية الفرنسية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة.** رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية ( جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004).

117- سمية بلعيد، **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة –الكونغو الديمقراطية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010).

118- عز الدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005).

119- محمد علي حمدي بشير، **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام 1990**. مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2009).

**مواقع الانترنت:**


120- إبراهيم ناصر، "الأهمية العسكرية للقارة الافريقية"، في:
https://ankasam.org/ar/ تاريخ الاطلاع: جويلية 2017.

121- إسماعيل أُلاَولي ، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية. مركز الجزيرة للدراسات، في:
**http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html** تم الاطلاع في: أفريل 2017.

122- اليحياوي يحي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. مركز الجزيرة للدراسات. 9 جوان 2015. في:
**studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201569103139350 5.htm l** تم الاطلاع في: فيفري 2016.

123- سنان حواط، "الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية". **مجلة دلتا نون**، ( العدد1، جويلية 2014).
**http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/DigitalLibrary/STD-983264.pdf**

124- شحرور عزت، **العلاقات الصين وإفريقيا..الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية.** مركز الجزيرة للدراسات. 19 أفريل 2014. في:
**studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/20144191657726654 6.htm** تم الاطلاع في: جويلية 2015.

125- عبد الحليم أميرة، الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي. في:
**http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319** تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

126- أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة". في: **http://www.qiraatafrican.com/** تاريخ الاطلاع: جانفي 2017.

127- بهاء الدين مكاوي، الهوية وقضايا التنوع الإثني في السودان. في
http://bahamakkawi.com/ تاريخ الاطلاع: أكتوبر 2015.

128- بوحنية قوي، الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة . في:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/03/201532112647866
325.html تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016.

129- حسن علي الساعوري، العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية. في:
https://docslide.com.br/documents/-
55cf9abd550346d033a32f25.html تاريخ الاطلاع: أفريل 2016.

130- خالد حنفي علي، النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي. في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=484
6 تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

131- رتشد عائشة ديليكيو، وسجليك سيزايا، دراسة في التمركز الإثني والتعصب والأفكار النمطية: نظريات في التحليل النفسي والدينامية النفسية. في:
http://www.arabpsynet.com/Documents/DocAliPsychoEthnocentri
sm.pdf تاريخ الاطلاع: جانفي 2017.

132- صالح كازابوي، واقع الديمقراطية في إفريقيا. في:
http://www.ansani2.com/cut418.html تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

133- عباس شراقي، المعادن الإستراتيجية في إفريقيا 2003 . في:
https://dokupdf.com/download/-2003-
5a019e72d64ab2b9bd5b4e39_pdf تاريخ الاطلاع: أوت 2017.

134- محسن خصروف، الظاهرة العسكرية في الوطن العربي. في:
http://www.felixnews.com/news-1087.html تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

135- محمد حسين أبو صالح، الإستراتيجية الأمريكية. في:
http://www.strategy.sd/sthsd3.html تاريخ الاطلاع: مارس 2017.

136- " استثمارات الصين في القارة السمراء"، في:
https://www.skynewsarabia.com/business . تاريخ لاطلاع جوان 2017.

137- الاستعمار في إفريقيا، في: **http://www.shiafrica.com/archive/** . تاريخ الاطلاع في: جانفي 2017.

138- الباحثون السوريون، هرم ماسلو.. ونظرية الحافز الإنساني. في:
**https://www.syr-res.com/** تم الاطلاع في: فيفري 2014.

139- أفريقيا تعوم فوق احتياطيات ضخمة من المياه الجوفية. في:
**http://www.natureasia.com/ar/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2012.81** تم الاطلاع في: مارس 2017.

140- السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء. في:
**http://www.qiraatafrican.com/** تاريخ الاطلاع: أفريل 2017.

141- " اللغة الأمهرية". **مجلة إفريقيا قارتنا**، ( العدد 12، أفريل 2013).
**http://www.sis.gov.eg/Story/87157?lang=ar**

142- أهم الجماعات الإسلامية في نيجيريا. في:
**http://www.assakina.com/center/parties/18183.html#ixzz4jBBvdCla** تاريخ الاطلاع: مارس 2015.

143- خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا. في: **http://u.aa.com.tr/ar/info** تم الاطلاع في: مارس 2017.

144- سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها. في:
**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm** تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016.

145- " شعب البانتو". **مجلة إفريقيا قارتنا**، ( العدد 16، أفريل 2015).
**http://www.sis.gov.eg/Story/104984?lang=ar**

146- قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية: مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني. في:
**http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm** تم الاطلاع في مارس 2017.

147- " لغات البانتو". **مجلة إفريقيا قارتنا**، ( العدد 14، أكتوبر 2014).
**http://www.sis.gov.eg/Story/93244?lang=ar**

148- ماذا نعرف عن المسلمين في دول جنوب الصحراء الكبرى؟. في:
**https://www.sasapost.com/muslims-sub-saharan-africa/** تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2015.

149- ملف معلومات أساسية عن أوغندا. في:
**http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid= 311** تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2016.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**Livres :**

1- Dina A. Zinnes, ed., **Conflict Processes and the Breakdown of International Systems**. (Denver: Graduate School of International Systems, University of Denver, 1984).

2- Diehl, Paul F. and Gary Goertz. **War and Peace in International Rivalry**. (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2001).

3- David O.Sears, Leonie Huddy, and Robert Jervis, **Oxford Handbook of Political Psychology**. (Oxford: Oxford University Press, 2003).

4- Harvey Starr, ed. **The Understanding and Management of Global Violence: New Approaches To Theory and Research on Protracted Conflict**. ( New York: St. Martin's Press, 1999).

5- Manus I. Midlarsky, ed. **Handbook of War Studies II**. ( Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2000).

6- Pruitt, Dean, and Sung Hee Kim, **Social Conflict: Escalation, Stalemate, and Settlement**. ( New York, NY: McGraw Hill, 2004).

7- Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, **Contemporary Conflict Resolution**. ( Policy press, First published, 1999).

8- Rapoport, Anatol. **Fights, Games, Debates**. ( Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1960).

9- Tajfel, H. **Differentiation Between social Group Relations**, Academic Press, London, 1978).

**Rapport:**

10- MM. Jeanny LORGEOUX et Jean-Marie BOCKEL ,« L'Afrique est notre avenir » (rapport d'information), Rapport d'information, fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées du Sénat [n° 104 (2013-2014) – 29 octobre 2013] sur le site :**http://www.senat.fr/notice-rapport/2013/r13-104-notice.html**.

11- Ministère de L'économie des finances et de l'industrie , Rappoort d'activité 2003, Juin 2004. In : **http://www.dree.org/rapport/version_pdf/radree2003.pdf**.

**Articles :**

12- Azar, Edward E., Paul Jureidini, Ronald McLaurin, “Protracted Social Conflict: Theory and Practice in the Middle East”, **Journal of Palestine Studies**, ( 8,1, 1978).

13- Azar, Edward E. “The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations”, **Monograph Series in World Affairs**, (20, 2,1983).

14- Azar, Edward E. “Protracted International Conflicts: Ten Propositions.”

**International Interactions** (12, 1,1985).

15- Babakar Guèye, " La démocratie en Afrique :Succès et Resistances", **cairn info**, ( 129, Avril 2009).

16- Brush, Stephen L. “Dynamics of Theory Change in the Social Sciences: Relative Deprivation and Collective Violence”. **Journal of Conflict Resolution**. (40, December 1996).

17- Colarsi, Michael and William R. Thompson. “Strategic Rivalries, Protracted Conflict, and Crisis Escalation". **Journal of Peace Research** (39, May, 2002).

18- Fisher, Ronald J. Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse. **Journal of Peace Research**, (38,3, 2001).

19- J . Anyu Ndumbe, “ West African Oil, U.S Energy Policy, and African’s Development Strategies”, **Mediterranean Quarterly**, (Vol. 15, N° 1, Winter 2004).

20- Marcus Nilsson and Joakim Kreutz, Protracted Conflicts: issues or dynamics at stake. **Journal peace research and action,** ( V 15, 4, 2010).

21- Marietu O.Tenuche, " The State, Identity Mobilisation and Conflict : A Study Of intra-ethnic Conflict in Ebira Land, North central-Nigeria". **African Journal of Political Science and International Relations**, (Vol. 3,. 5, May 2009 ).

22- Politics, "Ethno-Religions Conflicts and Democratic Consolidation in Nigeria". **Journal modern African Studies**. (41,2003).

**Theses:**

23- Gudrun Østby,**Horizontal Inequalities and Civil War: Do Ethnic Group Inequalities Influence the Risk of Domestic Armed Conflict?.** Thesis in Political Science, Department of Sociology and Political Science. Norwegian University of Science and Technology (NTNU) & Centre for the Study of Civil War, International Peace Research Institute, Oslo (PRIO). August 2003).

24- Melissa M. C. Beaudoin, **Protracted Social Conflict: A Reconceptualization and Case Analysis**. Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science in Government and International Studies, (University of South Carolina, 2013).

**Internet:**

25- Burton, John W, conflict resolution: the human dimension. In: **http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol3_1/burton.htm**. See on: June 2012.

26- Cunningham William G, Theoretical Framework for Conflict Resolution.In: **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**. See on: February 2012.

27- Fearon D James، David Laitin, Ethnicity, Insurgency and civil war. American political science review august 2002 . in **http://www.yale.edu/leitner/pdf/PEW-Fearon.pdf** . See on January 2013.

28- Jim Wallis, Conflict Resolution Theory – Chapter 1. In: **http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/** . See on: March 2012.

29- Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, **Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions**. In: **http://unjobs.org/authors/oliver-ramsbotham**. See on: March 2012.

30- René Dassié, Pétrole en Afrique : or noir, misère noire. Dans :

31- **http://www.afrik.com/article21841.html**. Vu le: Mars 2017.

32- Riemann Cordula, Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective. In: **http://unjobs.org/authors/cordula-reimann**. See on: February 2012.

33- About Half of U.S. Petroleum Net Imports Come from the Western Hemisphere. In: **http://energypiglet.com/?page_id=99**. See on: January 2017.

34- Africa Map by Language. In: **http://alumn.us/africa-map-by-language.html**. See on: March 2017.

35- Et les Américains In tout cela ?. Dans : **http://www.iran-resist.org/article6217.html**. Vu le: Mars 2017.

36- Map of the Distribution of African Language Families and some Major African Languages. In: **http://www.nationsonline.org/oneworld/map/african-language-map.htm**. See on: March 2017.

37- Map of us military bases in Africa. In: **http://alumn.us/map-of-us-military-bases-in-africa.html**. See on: January 2017.

38- L'Afrique est notre avenir. Dans : **http://www.senat.fr/rap/r13-104/r13-10445.html**. Vu le: **Janvier 2017**.

39- L'Afrique: les défis du développement. Dans : **http://la-story.over-blog.com/2015/05/l-afrique-les-defis-du-developpement.html**. Vu le: Juin 2016.

40- **http://www.iran-resist.org/article6217.html**. See on: March 2017.

41- **http://www.sciencespo.fr/cartographie/**. See on : June 2016.

42- This is Africa 4 Christ. In: **http://tia4christ.blogspot.com/2011/01/christians-in-south-sudan-are-poised.html**. See on: March 2017.

# قائمـــة المحتويات

# قـائـمـة المحتويات


الاستهلال.....ت

الإهداء.....ث

الشكر.....ج

خطة الدراسة.....ح

قائمة الأشكال.....ذ

قائمة الجداول.....ر

الملخص.....ز

**مقدمـــــة**.....01

**الفصل الأول: مدخل إلى نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل Protracted social conflict theory** .....15

**تمهيد**.....16

**المبحث الأول: مفهوم النزاع الاجتماعي المتأصل ( طويل الأمد)**.....17

المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي طويل الأمد.....17

المطلب الثاني: الاعتبارات الزمنية والاعتبارات التاريخية.....23

المطلب الثالث: الهوية والنزاعات الاجتماعية طويلة الأمد.....26

**المبحث الثاني: النزاع الاجتماعي طويل الأمد والمفاهيم المتقاربة**.....36

المطلب الأول: الحرب الأهلية ( CIVIL WAR )**.....**36

المطلب الثاني: المنافسة المستمرة ( RIVALRIES ENDURING)**.....**39

المطلب الثالث:النزاع الإثني( Ethnic Conflict).....43

**المبحث الثالث: نموذج إدوارد أزار EDWARD AZAR .....52**

المطلب الأول: تعريف النزاع الاجتماعي طويل الأمد عند أزار.....52

المطلب الثاني: مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند أزار.....54

**الفصل الثاني: التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء وانعكاساتها على استقرار الدول.....68**

**تمهيد.....69**

**المبحث الأول: الخارطة الإثنية لإفريقيا جنوب الصحراء.....70**

المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.....70

المطلب الثاني: مطالب الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.....85

المطلب الثالث: استراتيجيات الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.....87

**المبحث الثاني: السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.....90**

المطلب الأول: التقسيم الاصطناعي للحدود.....93

المطلب الثاني: التمييز بين الجماعات أو سياسة "فرق تسد".....98

المطلب الثالث: الفصل بين أجزاء البلد الواحد وخلق وحدات جديدة .....107

**المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.....112**

المطلب الأول: الإستراتيجيات السلمية لإدارة التعدد الإثني .....114

المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعدد الإثني.....117

المطلب الثالث: أسباب تسييس الاختلافات الإثنية.....120

**الفصل الثالث: السياسة ومسألة الحكم في إفريقيا جنوب الصحراء**.....126

**تمهيد**.....127

**المبحث الأول: نظم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء**.....128

المطلب الأول: التحول من التعددية الحزبية إلى نظام الحزب الواحد.....128

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بنظام الحزب الواحد.....130

المطلب الثالث: فشل نظم الحزب الواحد.....136

**المبحث الثاني: النظم العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء**.....139

المطلب الأول: الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء.....139

المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية.....145

المطلب الثالث: فشل النظم العسكرية الإفريقية.....156

**المبحث الثالث: واقع التحولات الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء**.....162

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء.....162

المطلب الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء.....180

المطلب الثالث: الديمقراطية والنزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء.....193

**الفصل الرابع: التنافس الدولي حول الموارد واستدامة النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء**.....196

**تمهيد**.....197

**المبحث الأول: النزاعات الدولية حول الموارد الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء**.....198

المطلب الأول: جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء.....198

المطلب الثاني: الصراع على النفط نموذجاً.....203

**المبحث الثاني: السياسة الإفريقية للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة**.....214

المطلب الأول: الدور الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء.....215

المطلب الثاني: واقع ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.....223

المطلب الثالث: السياسة الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء.....245

**خـــاتمــة** .....254

مراجع الدراسة.....260

قائمة المحتويات.....283